2269
.2565
.392

2269.2565.392
al-Dahiri
Usus wa-mabadi' al-iqtisad
al-zira'i

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 073548362

أسس ومبادئ
الاقتصاد الزراعي

الدكتور
عبد الوهاب مطر الداهري
الاستاذ المساعد في كلية
الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

الطبعة الاولى

١٩٦٩

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

مطبعة العاني - بغداد

al-Dāhiri, Abdul Wahab Mutar

Usus wa-mabādiʾ al-iqtiṣād al-zirāʿī

أسس ومبادئ
الاقتصاد الزراعي

الدكتور

عبد الوهاب مطر الداهري

الاستاذ المساعد في كلية

الادارة والاقتصاد

جامعة بغداد

الطبعة الاولى

١٩٦٩

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

مطبعة العاني – بغداد

2269
2565
392

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بعد هذه المدة الطويلة فى التدريس وجدت أن من الضرورى ان يكون بين ايدى طلابنا ومن يهمهم أمر الزراعة والاقتصاد الزراعى كتاب يتناول كافة فروع الاقتصاد الزراعي ومكملاته لتكون لديهم فكرة واضحة عن هـذا الموضوع الحيوى الواسع ، ولكى يستطيعوا ربط هذه المواضيع سوية وتكوين تسلسـل فكرى واضح . ان المكتبة العربية تفتقد الى كتاب فى مبادىء الاقتصاد الزراعى . وهذا الفراغ فى المكتبة العربية هو الذى دفعنا الى وضع هذا الكتاب بهذه الصورة ، حيث لا يمكن لأى طالب يدرس الاقتصاد الزراعى الاستغناء عنه . لقد راعينا فى وضعه وضوح العبارة وتبسيطها وتقريبها الى ادراك القارىء . ونأمل ان نكون بهذا العمل قد ساهمنا فى وضع اللبنات الأولى فى هذا الموضوع الحيوي الذي يهم بلدنا .

لقد قسمنا هذا الكتاب الى ثلاثة ابواب :ـ

الباب الاول :ـ

يتضمن معلومات أولية فى الاقتصاد الزراعي . ويتألف هذا الباب من أربعة فصول ، تبحث فى تحديد مفاهيم بعض المسميات والمصطلحات الاقتصادية ، وفى مفهوم علم الاقتصاد وفروعه ، الزراعة وتطوراتها ، المجتمع القروى .

الباب الثاني :ـ

يتضمن بحث فروع الاقتصاد الزراعى ومعاييرها . ويتألف هذا الباب من تسعة فصول تبحث فى اقتصاديات الارض ، اقتصاديات الانتاج الزراعى ، ادارة الاعمال الزراعية ، التسويق الزراعى ، التمويل الزراعى ، التعاون الزراعى ، الاصلاح الزراعى والسياسة الزراعية .

الباب الثالث :

يتضمـن المواضيع التكميلية الضرورية ، ويتألف مـن ستة

فصول ، تبحث فى موضوع الدخل الزراعى ، التكاليف الزراعية ، العمال الزراعيون ، الارشاد الزراعى ، الهندسة الزراعية ، والمحاسبة الزراعية .

اننا نعلم علم اليقين باننا لم نصل الى درجة الكمال ، واننا بحاجة الى توجيهات زملائنا الافاضل من الاساتذة ، ونرحب بكل نقد بناء لتلافى ما فاتنا من نقص فى الطبعة القادمة .

ونود ان نقدم شكرنا وتقديرنا الى زملائنا فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وقد استفدنا من مناقشاتهم الشىء الكثير . كما ونشكر الزميل حميد الهيتى الذى قام بقراءة مسودة الكتاب ، وكذلك نقدم شكرنا الى جميع من تفضلوا بمساعدتنا فى اظهار هذا الكتاب الى حيز الوجود . ونأمل ان نكون قد وفينا الموضوع حقه كما نأمل ان يجد القارىء الكريم الفائدة المرجوة منه . والله نسأل ان يهدينا الى ما فيه خير امتنا انه سميع مجيب

الدكتور

عبدالوهاب مطر الداهرى

محتويات الكتاب

الصفحة

المقدمة

الباب الاول
معلومـــات اوليـــة

الفصل الاول :ـ المسميات والمصطلحات الاقتصادية ١٥

تحديد مفاهيم بعض المسميات والمصطلحات الاقتصادية

الفصل الثانى :ـ علم الاقتصاد وفروعه ٢٩

١ ـ مفهوم الاقتصاد
٢ ـ فروع علم الاقتصاد
٣ ـ الاقتصاد الزراعي
٤ ـ علاقة الاقتصاد الزراعى بالاقتصاد العام
٥ ـ نشوء علم الاقتصاد الزراعي

الفصل الثالث :ـ الزراعة وتطوراتها ٣٧

١ ـ مفهوم الزراعة
٢ ـ أهمية الزراعة
٣ ـ تطور الزراعة
٤ ـ التطور الزراعي في القرن العشرين
٥ ـ خصائص الزراعة
٦ ـ انواع الزراعة
٧ ـ النظم الزراعية

الفصل الرابع ـ المجتمع القروى ٥٣

١ ـ مفهوم المجتمع القروى (الريفي)
٢ ـ مميزات المجتمع القروى
٣ ـ المجتمعات القروية في العراق
٤ ـ التكوين الاجتماعي القروى
٥ ـ التحول من حياة البداوة الى حياة القرى

الباب الثاني

فروع الاقتصاد الزراعى ومعاييرها

الفصل الخامس :ـ اقتصاديات الارض ٦٣

١ ـ مفهوم اقتصاديات الارض

الصفحة

٢ ـ وظائف الارض واستعمالاتها
٣ ـ انواع الاراضى في العراق
٤ ـ العلاقة بين السكان والمصادر الطبيعيه
٥ ـ خصائص الارض
٦ ـ الملكية الزراعية
٧ ـ القيود التي ترد على حق الملكية
٨ ـ تطور حيازة ملكية الاراضي الزراعية فيالعراق
٩ ـ اصناف الاراضي الزراعية
١٠ـ ضريبة الاراضي الزراعية في العراق
١١ـ ريع الاراضي الزراعية ٠
١٢ـ معايير وتقييم اقتصاديات الارض

الفصل السادس : اقتصاديات الانتاج الزراعى ٨٧

١ ـ مفهوم الانتاج الزراعي
٢ ـ عوامل الانتاج
٣ ـ دالة الانتاج
٤ ـ قوانين الانتاج :ـ
اولا ـ اذا كان لدينا عامل واحد متغير (قانون الغلة المتناقصة)
ثانيا ـ اذا كان لدينا عاملان متغيران (قانون منحنى الناتج المتساوى)
ثالثا ـ اذا كان لدينا اكثر من عاملين متغيرين
٥ ـ الاحلال او الاستبدال بين عوامل الانتاج
٦ ـ الانتاج الزراعى في العراق :
أ ـ المنتوجات الزراعية
ب ـ الغابات ومنتجاتها
ج ـ الانتاج الحيواني
د ـ الانتاج السمكي
هـ ـ تحليل الانتاج الزراعي وعلاقته بالسكان
و ـ اسباب انخفاض الانتاج الزراعى ٠
ز ـ المقترحات والتوصيات لرفع مستوى الانتاج
٧ ـ معايير وتقييم الانتاجية والانتاج الزراعى

الفصل السابع : ادارة اعمال المزرعة ١٢١

١ ـ مفهوم ادارة اعمال المزرعة ومكوناتها
٢ ـ المزرعة كوحدة انتاجية ـ انواعها ومقاييسها
٣ ـ ادارة اعمال المزرعة تقسم الى قسمين :

الصفحة

اولا ـ اعداد التجهيزات المزرعية ويتضمن :
(١) اختيار المزرعة
(٢) تكاليف المزرعة
(٣) تقدير ثمن المزرعة
(٤) مباني المزرعة
(٥) آلات المزرعة
(٦) حيوانات المزرعة
(٧) عمال المزرعة
ثانيا ـ التنظيم والرقابة المزرعية :ـ وتتضمن :
أ ـ الادارة والتنظيم :
(١) طرق واساليب العمليات المزرعية
(٢) الخطة المزرعية
(٣) ادارة عوامل الانتاج المزرعية
(٤) القيام بعمليات التسويق
ب ـ الرقابة المزرعية :ـ وتتضمن الاشراف على التنفيذ ومتابعة العمليات المزرعية :
(١) مدير المزرعة وما يتصف به
(٢) مسك السجلات المزرعية وتحليلها
(٣) انواع السجلات المزرعية
٤ ـ معايير وتقييم ادارة المزرعة

الفصل الثامن : الاسعار الزراعية ١٤٧

١ ـ مفهوم الاسعار الزراعية
٢ ـ المميزات الرئيسية للطلب على المحاصيل الزراعية
٣ ـ العرض والطلب
اولا ـ الطلب
(أ) طلب المحاصيل الزراعية
(ب) انواع الطلب على المحاصيل الزراعية
(جـ) مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية
(د) طرق قياس مرونة الطلب
(هـ) اشكال منحنيات الطلب ، ودرجة المرونة
ثانيا ـ العرض
ثالثا ـ تفاعل قوى الطلب والعرض في تحديد الاسعار
٤ ـ تحليل الاسعار الزراعية (الاسعار القياسية)
٥ ـ تقلبات اسعار المحاصيل الزراعية
٦ ـ دور الزمن في تعيين الاسعار (المدى القصير والمدى الطويل)

الصفحة

٧ ـ تقلبات الاسعار العالمية
٨ ـ دور الحكومة في تنظيم الاسعار الزراعية :
٩ ـ معايير وتقييم تبادل المحاصيل الزراعية بين الدول

الفصل التاسع ـ التسويق الزراعى ١٨٥

١ ـ مفهوم التسويق الزراعي
٢ ـ أهداف التسويق الزراعي
٣ ـ الخدمات او العمليات التسويقية
٤ ـ انواع الاسواق
٥ ـ الوسطاء أو الهيئات التسويقية
٦ ـ التكاليف التسويقية للمحاصيل الزراعية
٧ ـ السياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية
٨ ـ التسويق الزراعي في العراق
٩ ـ معايير وتقييم التسويق الزراعى

الفصل العاشر : التمويل الزراعى ٢١١

١ ـ مفهوم التمويل الزراعي
٢ ـ مصادر التمويل الزراعي
٣ ـ مصادر السلف الزراعية
٤ ـ التسليف الزراعي في العراق
أ ـ المصرف الزراعي
ب ـ المصرف التعاوني
٥ ـ انواع السلف الزراعية حسب آجالها
٦ ـ التسليف الزراعي الموجه
أ ـ قواعد التسليف الموجه
ب ـ التسليف الموجه فى العراق
٧ ـ معايير وتقييم التسليف والتسهيلات الائتمانية

الفصل الحادى عشر : التعاون الزراعى ٢٢٨

١ ـ مفاهيم التعاون
أ ـ المفهوم العام
ب ـ المفهوم الاقتصادي
٢ ـ نشأة الحركة التعاونية
٣ ـ مبادىء واسس التعاون
٤ ـ اهداف النظام التعاوني
أ ـ الاهداف الاقتصادية
ب ـ الاهداف الاجتماعية

الصفحة

٥ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية
٦ ـ انواع الجمعيات التعاونية الزراعبة
٧ ـ ادارة الجمعيات التعاونية
٨ ـ تمويل الجمعيات التعاونية
٩ ـ طريقة تأليف الجمعيات التعاونية
أ ـ الطريقة الاعتيادية
ب ـ الطريقة الحكومية
١٠ـ التعاون الزراعي في العراق
١١ـ العوامل التي أدت الى نمو الحركة التعاونية الزراعية في العهد الجمهورى
١٢ـ الجمعيات التعاونية الزراعيـة في مناطق الاصلاح الزراعي
١٣ـ المشاكل التى يواجهها التعاون الزراعي
١٤ـ التخطيط للحركة التعاونية في الاصلاح الزراعي
١٥ـ مستقبل التعاون الزراعي في العراق

الفصل الثانى عشر : الاصلاح الزراعى ٢٧٦

١ ـ مفهوم الاصلاح الزراعى
٢ ـ اهداف الاصلاح الزراعى
٣ ـ تحديد الملكية الزراعية
٤ ـ قانون الاصلاح الزراعى في العراق وتحديد الملكية الزراعية
٥ ـ عمليات الاصلاح الزراعى
٦ ـ تقييم سياسة واهداف الاصلاح الزراعى

الفصل الثالث عشر : السياسة الزراعية ـ ٢٨٩

١ ـ مفهوم السياسة الزراعية
٢ ـ متطلبات السياسة الزراعية
٣ ـ الاتجاهات في وضع السياسة الزراعية
٤ ـ دور الحكومة في تنظيم السياسة الزراعية
٥ ـ الاصلاح الزراعى والسياسة الزراعية
٦ ـ المعايير والتقييم للسياسة الزراعية

البـاب الثالث
معلومـات تكميلية

الفصل الرابع عشر : الدخل الزراعى ٣١٣

١ ـ مفهوم الدخل الزراعي

الصفحة

٢ ـ طرق تقدير الدخل :
أ ـ طريقة عوائد عوامل الانتاج
ب ـ طريقة النفقات
جـ ـ طريقة القيمة المضافة
٣ ـ الدخل المزرعي
٤ ـ دخل العمل المزرعي
٥ ـ مكسب العمل المزرعي
٦ ـ مكسب العائلة الزراعية
٧ ـ دور الاسعار الزراعية ومشاكلها
٨ ـ معايير وتقييم الدخل الزراعى

الفصل الخامس عشر : التكاليف الزراعية ٣٢٧

١ ـ مفهوم التكاليف الزراعية
٢ ـ تصنيف انواع التكاليف
٣ ـ تحليل التكاليف الزراعية
٤ ـ معايير وتقييم التكاليف الزراعية
٥ ـ معيار قياس تكاليف الرى أو البزل

الفصل السادس عشر : العمال الزراعيون ٣٣٧

١ ـ مفهوم العامل الزراعي
٢ ـ انخفاض أجر العامل الزراعي
٣ ـ تطور سكان العراق وتركيبه الريفي والمدنى
٤ ـ تنظيم علاقات العمل الزراعي
٥ ـ حقوق العامل الزراعى
٦ ـ معايير وتقييم العمل الزراعي

الفصل السابع عشر : الارشاد الزراعى ٣٤٥

١ ـ مفهوم الارشاد الزراعى
٢ ـ الارشاد الزراعى عملية تثقيفية
٣ ـ اهداف الارشاد الزراعى
٤ ـ طرق الارشاد الزراعى
٥ ـ المبادىء الاساسية للارشاد الزراعى
٦ ـ تقييم البرامج الارشادية

الفصل الثامن عشر : الهندسة الزراعية ٣٥٣

١ ـ مفهوم الهندسة الزراعية
٢ ـ تطور موضوع الهندسة الزراعية

الصفحة

٣ ـ اهداف الهندسة الزراعية
٤ ـ فروع واقسام الهندسة الزراعية
اولا ـ القوة المحركة والآلية للمزرعة
ثانيا ـ انشاءات المزرعة
ثالثا ـ كهربة المزرعة
خامسا ـ تصنيع المنتجات الزراعية

الفصل التاسع عشر : المحاسبة الزراعية ٣٦٩

١ ـ مفهوم المحاسبة الزراعية
٢ ـ معرفة بعض مصطلحات المحاسبة
٣ ـ مميزات المحاسبة الزراعية
٤ ـ السجلات التى تستخدم في حسابات التكاليف
٥ ـ الحسابات المالية في المزارع الصغيرة
٦ ـ طريقة المحاسبة المالية العادية وطريقة حسابات التكاليف
٧ ـ محاسبة التكاليف في المنشئات الزراعية
٨ ـ فوائد المحاسبة للزراع

الفصل العشرون : التنمية الزراعية والتطبيق الاشتراكى ٣٨١

١ ـ مفهوم التنمية الزراعية
٢ ـ الاشتراكية في مجال التطبيق
٣ ـ مبادىء التطبيق الاشتراكي في القطاع الزراعي
٤ ـ معايير وتقييم التنمية الزراعية

الباب الأول

معلومات أولية

الفصل الاول

المسميات والمصطلحات الاقتصادية

توجد مسميات ومصطلحات فى كل علم لها معنى خاص بذلك العلم ، ومن الضرورى معرفتها وتمييزها عن غيرها من المعانى قبل الخوض فى الموضوع . ومن هذه المسميات :

الندرة : Searcity

هى العلاقة بين الحاجات والاشياء القادرة على اشباعها ، ويعتبر الشىء نادرا عندما لا توجد منه الكمية الكافية لاشباع جميع الحاجات ، والسلع النادرة هى السلع الاقتصادية .

المنفعة : Utility

هى المقدرة على اشباع الحاجات ،ومن خصائصها وجود حاجة عند الانسان يريد اشباعها ، وأن يكون المال محدود الكمية وقابلا للتملك .

الانتاج : Production

هو خلق المنفعة أو زيادتها ، أى هو عملية استعمال الموارد الاقتصادية لخلق المنفعة .

انواع المنافع :

١ ـ المنفعة الشكلية : Form Utility

وهى المنفعة التى تحصل نتيجة التغير فى شكل المادة .

٢ ـ المنفعة المكانية : Place Utility

هى المنفعة التى تحصل نتيجة التغير فى مكان المادة .

٣ ـ المنفعة الزمنية : Time Utility

هى المنفعة التى تحصل نتيجة التفاوت فى الزمن .

٤ ـ المنفعة التمليكية : Ownership Utility

هى المنفعة التى تحصل نتيجة انتقال الملكية من شخص لآخر .

٥ ـ منفعة الخدمة : Service Utility

هى المنفعة التى تحصل نتيجة تقديم الخدمة ، كخدمات الطبيب ، المهندس ، المحامى والمدرس وغيرهم .

المنفعة الكلية : Total Utility

مجموع الوحدات من المنافع التى حصل عليها المستهلك من جراء اقتنائه مختلف الوحدات من السلع او الخدمات .

المنفعة الحدية : Marginal Utility

هى فرق المنفعة بين كميتين من سلعة ما عندما تتفاوت هاتان الكميتان بمقدار وحدة واحدة من السلعة المعينة .

المنفعة الحدية المتناقصة :

هى تناقص المنفعة الحدية بالنسبة لشخص ما كلما زاد لديه عدد وحدات من سلعة ما .

السلع : Goods

هى الاشياء القادرة على اشباع الحاجات ، وتقسم الى عدة انواع هى :

أ ـ السلع المجانية : وهى السلع القادرة على اشباع الحاجات والمتوفرة مجانا بكثرة.

ب ـ السلع الاقتصادية : وهى السلع والخدمات النادرة والقادرة على اشباع الحاجات .

جـ ـ السلع الاستهلاكية : هى السلع الاقتصادية القادرة على اشباع الحاجات مباشرة .

د ـ السلع الانتاجية : هى السلع الاقتصادية من صنع الانسان تشبع الحاجات بصورة غير مباشرة عن طريق مساعدتها فى انتاج سلع اخرى . وتشمل سلع الانتاج رأس المال الحقيقى .

القيمة والثمن : Value and Price

القيمة ـ هى قوة السلعة فى طلب سلع أخرى فى التبادل الاختيارى ، وتقسم الى قسمين القيمة الاستبدالية ، والقيمة الاستعمالية . واهم نظريات القيمة هى ـ

نظرية قيمة العمل ، نظرية اعادة الانتاج ، نظرية الندرة ، نظرية قيمة المنفعة ، نظرية المنفعة الحدية ، نظرية المنفعة النهائية ونفقة الانتاج .

الثمن : Price

قيمة السلعة معبرا عنها بالنقود .

الثروة : Wealth

هى الاشياء التى تشبع حاجة الانسان فى شروط معينة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ومن خصائصها ـ ان يكون للشىء قيمة تجارية ، ان يكون قابلا للتملك ، ان يكون قابلا لاشباع حاجة ، ان يكون محدود الكمية ، وأن يكون منفصلا عن الانسان .

انواعها ـ الثروة الفردية ، الثروة القومية ، الثروة العالمية .

عناصر الانتاج وعوائدها : Production Factors

هى موارد اقتصادية جرت العادة على تصنيفها كما يلى : الارض (الموارد الطبيعية) ، رأس المال ، العمل والتنظيم (الادارة) . وفيما يلى تصنيفها حسب العائد .

العنصر	العائد	توضيح العنصر
١ ـ الأرض	الريع	جميع الموارد الطبيعية .
٢ ـ رأس المال	فائدة	الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل في الانتاج .
٣ ـ العمل	الأجور	الجهود البشرية المستعملة في الانتاج ذهنياً أو جسمانياً
٤ ـ التنظيم	الربح	عملية مزج عناصر الانتاج

الموارد الاقتصادية :

هى تلك الموارد التى تشمل الموارد الطبيعية ، الموارد الرأسمالية والموارد

البشرية ، وتوضح كما يلي :

(١) الموارد الطبيعية (الارض بمعناها الواسع)

أ ـ الارض أو مزيج الطقس والتربة والسطح .

ب ـ الموارد النباتية والحيوانية .

جـ ـ المعادن ، او مزيج من الوقود والمعادن .

د ـ الموارد المائية ـ وتشمل الماء كمصدر للقوة المحركة ، كوسيلة للنقل ، كمصدر للطعام وكوسيلة للري .

(٢) الموارد الرأسمالية او السلع المنتجة التى تستعمل فى الانتاج ، واهم اشكال رأس المال هى الآلات ، المعدات والمبانى ، التحسينات ، الانشاءات المستعملة فى زرع المنتوجات او استخلاص الموارد ، صنع السلع ، ونقلها وبيعها بيعا نهائيا .

(٣) الموارد البشرية ، أو جهود الانسان ومؤهلاته اللازمة للانتاج، وتتألف من :

أ ـ الاقدام والمبادرة فى العمليات الانتاجية .

ب ـ التنظيم أو الجمع والمزج بين الموارد الاقتصادية بشكل افضل .

جـ ـ الادارة او العمل التنفيذى المتعلق بتوجيه الموارد الاقتصادية فى وحدة انتاجية وتنسيقها .

د ـ تحمل المخاطرة أو امكانية خسارة الوقت ، والجهد ، والنقود التى تبذل فى تأسيس كل مؤسسة انتاجية تقريبا .

هـ ـ العمل والاشغال اليدوية والعقلية المتعددة الانواع التى يتم تحقيقها تحت اشراف الاداريين .

جـدول الطلب :

هو الجدول الذى يظهر الكميات التى تشترى من سلعة ما عند اسعار مختلفة، أى هو الجدول الذى يوضح العلاقة بين كمية السلعة والسعر .

قانون الطلب :

هو القانون الذى يوضح العلاقة العكسية بين الاسعار والكميات المشتراة .

التغير في الطلب :

معناه ان كمية اكبر (أو أقل) تشترى من السلعة المعينة عند كل سعر من الاسعار التى تظهر فى جدول الطلب .

المرونة السعرية للطلب :

هى رد الفعل الذى يظهره المشترون تجاه التغيرات الحاصلة فى سعر ما . فمرونة الطلب تقيس التغير النسبى فى الكمية المشتراة من سلعة معينة استجابة لتغيرات نسبية فى سعرها . ويعبر عنها بالتناسب التالى :

$$\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}} = \frac{\Delta\text{٪ في ك}}{\Delta\text{٪ في س}}$$

المرونة الدخلية للطلب :

هى العلاقة بين التغيرات النسبية فى الكمية المشتراة عند اسعار معينة وبين التغيرات النسبية فى دخول المشترين .

جدول العرض للمؤسسة :

هو الجدول الذى يظهر الكميات التى تنتج وتباع عند جميع الاسعار التى تعادل الحد الادنى لمتوسط الكلفة المتغيرة أو تزيد عنه . ومنحنى العرض للمؤسسة هو ذلك الجزء من منحنى الكلفة الحدية الذى يقع أعلى من منحنى متوسط الكلفة المتغيرة .

جـدول العرض للصناعة :

هو الجدول الذى يظهر الكميات التى قد تكون جميع المؤسسات مجتمعة على استعداد لانتاجها وبيعها عند اسعار مختلفة .

التغيير في العرض :

معناه ان المؤسسة (او الصناعة) على استعداد لانتاج وبيع كمية اكبر (أو أقل) من سلعة ما عند كل سعر من الاسعار التى تظهر فى جدول العرض .

الانتاج التوازني للمؤسسة :

هو ذلك الانتاج الذى تبلغ عنده الايرادات الصافية اقصاها ، او الذى تكون

عنده الخسائر فى أدناها . والانتاج التوازنى فى حالة المنافسة الكاملة هو ذلك الذى تتعادل عنده الكلفة الحدية مع الثمن .

السعر التوازني :

هو السعر الذى يساوى بين الكمية المطلوبة من سلعة ما والكمية المعروضة منها فى وقت معين .

المنافسة الكاملة :

هى الحالة التى يكون فيها فى سوق معينة عدد كبير من المؤسسات التى تبيع سلعة متجانسة ، وليس بين هذه المؤسسات مؤسسة واحدة كبيرة الحجم تستطيع التأثير على مجموع الانتاج أو السعر . وتكون حالة التوازن فى هذه المؤسسة عندما تتساوى المقادير التالية :

التكاليف الكلية = الايرادات الكلية .

معدل التكاليف = معدل الايرادات .

التكاليف الحدية = الايرادات الحدية .

الاحتكار الكامل للبيع :

هو الحالة التى يكون فيها فى سوق معينة مؤسسة (بائع) واحدة تعرض سلعة أو خدمة معينة .

المنافسة الاحتكارية في البيع :

هى حالة السوق التى تبيع فيها عدة مؤسسات سلع مميزة أو تعرض فيها للبيع خدمات مميزة .

احتكار القلة للبيع :

هو الحالة التى يكون فيها عدد البائعين فى سوق معينة قليلا ويكون حجم المؤسسة كبيرا لدرجة انها تتمكن من التأثير على كل من الانتاج والسعر فى هذا السوق .

جدول مبيعات المحتكر : هو جدول الطلب على سلعته .

الانتاج التوازني لمحتكر البيع في الاجل القصير :

هو الكمية التى تتعادل عندها التكاليف الحدية مع الايرادات الحدية .

السعر الامثل لمحتكر البيع :

هو السعر الذى يجلب له أقصى الايرادات الصافية ، أى انه مجموعة السعر والكمية التى تتعادل عندها الكلفة الحدية مع الايرادات الحدية .

الاحتكار الطبيعي للبيع :

هو تلك الحالة التى يمكن فيها تحقيق توفيرات للمستهلك ويمكن ايضا تحسين نوع الخدمة بالنسبة لحالة المنافسة الكاملة .

المايزة في الاسعار :

هى فرض اسعار مختلفة لقاء سلعة أو خدمة واحدة وذلك عن طريق تقسيم السوق اقساما مختلفة .

احتكار الشراء : يعني وجود مشتر واحد في سوق معينة .

احتكار القلة للشراء :

هو الحالة التى يكون هناك فيها بضعة مشترين لسلعة معينة ، فى سوق معينة.

الاحتكار المتقابل :

هو الحالة التى يكون فيها محتكر بيع يبيع انتاجه لمحتكر شراء .

احتكار القلة المتقابل :

هو الحالة التى يتعامل فيها عدد قليل من البائعين الكبار مع عدد قليل من المشترين الكبار .

التمييز بين المنافسة الكاملة وغير الكاملة :

المنافسة الكاملة	**المنافسة غير الكاملة**
١ ـ يكون معدل الايرادات خطا افقيا مستقيما .	١ ـ يكون معدل الايرادات مائلا الى اسفل اليمين .
٢ ـ يكون معدل الايرادات = الايراد الحدى = الاسعار . كلها متساوية وتكوّن خطا واحدا .	٢ ـ يكون خط الايرادات الحدية منخفضا وتحت خط معدل الايرادات .

٣ ـ تكون جميع المؤسسات فى حالة توازن وليس مؤسسة واحدة .	٣ ـ لا يحدث هذا هنا لان التكاليف الحدية لا تزال أقل من معدل الايرادات .
٤ ـ يكون التوازن فى النقطة التى يكون فيها معدل الايرادات = الايراد الحدى = التكاليف الحدية = الاسعار ، ويكون معدل الايرادات مماسا الى معدل التكاليف فى أوطأ نقطة فيه .	٤ ـ يكون التوازن فى نقطة المرونة = ١ وان الايرادات الحدية = صفر .
٥ ـ ترتفع التكاليف الحدية للمؤسسة عند نقطة توازن الانتاج .	٥ ـ يحدث التوازن اذا كان الخط مرتفعا أو منخفضا أو ثابتا .
٦ ـ يحدث التوازن فقط عندما يرتفع منحنى التكاليف الحدية .	٦ ـ اذا حدث توازن فان الايرادات الحدية يجب ان تساوى التكاليف الحدية .
٧ ـ يكون الربح في الاجل الطويل ربحا عاديا .	٧ ـ يكون الربح فى الاجل الطويل فوق العادى .

التمييز بين انواع المنافسة والاحتكار من ناحية المنتجين والسلع

النـــوع	المنتجون	السلعة
١ ـ المنافسة الكاملة	كثيرون	متشابهة
٢ ـ المنافسة غير الكاملة :		
أ ـ المنافسة الاحتكارية	كثيرون	متميزة
ب ـ المنافسة المتعددة الكاملة	قليلون	متجانسة
جـ ـ المنافسة المقيدة غير الكاملة	قليلون	متميزة
٣ ـ الاحتكار	منتج واحد	سلعة واحدة

التكاليف الكلية : هى مجموع التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة .

التكاليف الثابتة :

هى التكاليف التى لاتتغير بتغير مقدار الانتاج ، والتى تدفعها المؤسسة سواء انتجت او لم تنتج .

التكاليف المتغيرة :

هى التكاليف التى تتغير مع الانتاج ،وهى تقيس تكاليف العناصر المتغيرة للمؤسسة .

الكلفة الحدية :

هى الزيادة فى مجموع الكلفة الناتجة عن زيادة انتاج المؤسسة بمقدار وحدة .

الايراد الكلي : هو مجموع الايرادات .

الايرادات : هى المقادير التى تستلم من قبل المنتج نتيجة لبيع منتوجاته .

الايرادات الحدية :

هى الزيادة فى مجموع الايرادات الناتجة عن بيع السلعة بعد ان زادت كميتها ، او هو الايراد الذى يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع وحدة اخرى (حدية) من ناتج المؤسسة عند أى مستوى من مستويات انتاجها .

معدل الايرادات :

هو الحاصل من قسمة مجموع الايرادات على عدد الوحدات المبيعة .

الطلب الاجمالي أو الانفاق الاجمالي :

هو مجموع الانفاق على الناتج القومى (وهو يعادل قيمة هذا الناتج) ويتضمن :

أ ـ الانفاق الاستهلاكى .

ب ـ الانفاق الاستثمارى .

جـ ـ الانفاق الحكومى على السلع والخدمات .

الدخل القابل للتصرف :

هو ذلك الجزء من الدخل الشخصى الذى يبقى فى حوزة الافراد بعد دفع الضرائب الشخصية وهو فى متناولهم يتصرفون به للانفاق الاستهلاكى او للادخار الشخصى .

الناتج القـومي :

هو قيمة السوق للسلع النهائية وللخدمات التى تؤدى للمستهلكين مقابل نمن يدفعونه ، خلال وحدة زمنية وغالبا ما تكون سنة ، ويتألف الناتج القومى من جمع قيم ما يلى :

المفـــردات	القيـم
١ – سلع وخدمات الاستهلاك :	
السلع المشتراة من قبل المستهلكين	....
الخدمات التى تقدم للمستهلكين بواسطة المشاريع الخاصة والحكومية	....
٢ – الاستثمار : تجميع رأس المال داخل البلاد :	
تشييد المبانى والمصانع	....
الآلات والمعدات	....
زيادة موجودات البضائع	....
٣ – الميزان الخارجي صافيا : فائض قيمة الصادرات	
عن قيمة الواردات من تلك البلدان	....
٤ – السلع والخدمات المشتراة من قبل الحكومة	....
المجموع = الناتج القومى	....

الدخل القـومي :

هو مجموع الدخول التى تكسب خلال عملية انتاج السـلع والخدمات . ويتألف الدخل القومى من مجموع ما يلى :

١ – الأجور والرواتب ، ودخول العمال الاخرى .
٢ – ربح المشاريع غير الشركات المساهمة .
٣ – دخل الافراد من الريع .
٤ – ارباح الشركات المساهمة .
٥ – الفائدة الصافية .

الدخل الشخصي :

هو مجموع الدخول التى يتناولها الافراد فى المجتمع وهو دائما أقل من

الدخل القومى .

والعلاقة التالية توضح الفرق بينهما :

المفـــردات	المقادير
الدخل القومى :	
تطرح منه : الارباح غير الموزعة	–
ضريبة الدخل على ارباح الشركات المساهمة	–
ضرائب الضمان الاجتماعى	–
يضاف اليه : الدفعات التحويلية	+
الفوائد التى تدفعها الحكومة	+
الناتج = الدخل الشخصي	•••

ملخص توضيحي للعلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي والشخصي :

المفـــردات	المقادير
الناتج القومى = الطلب الاجمالى	••••
يطرح منه الاندثار (استهلاك رأس المال)	–
تطرح منه الضرائب غير المباشرة على المشاريع الاقتصادية	–
يساوى الدخل القومى :	••••
يطرح منه : الارباح غير الموزعة	–
ضريبة الدخل على الشركات المساهمة	–
ضرائب الضمان الاجتماعى	–
يضاف اليه : الدفعات التحويلية	+
الفوائد التى تدفعها الحكومة	+
يساوى الدخل الشخصى :	••••
تطرح منه : الضرائب	–
يساوى الدخل القابل للتصرف	••••

المعادلة الكينزية لتوضيح الدخل ومؤثراته :

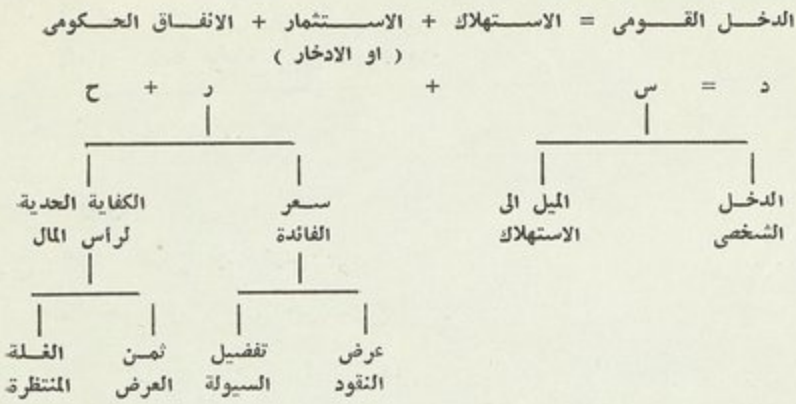

الادخار : هو المقدار من الدخل الذى لا يصرف على الاستهلاك .

الاستثمار : هو المقدار من الدخل الذى لا يصرف على الاستهلاك

وعلى هذا فالادخار = الاستثمار

على شرط ان كل ما يدخر يستثمر .

الميل الى الاستهلاك =

نسبة الاستهلاك الى الدخل و = $\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل القابل للتصرف}}$

الميل الحدى للاستهلاك = نسبة تغيرات الاستهلاك الى تغيرات الدخل

$$= \frac{\text{زيادة الاستهلاك}}{\text{زيادة الدخل}}$$

الميل الى الادخار = نسبة الادخار الى الدخل (القابل للتصرف)

$$= \frac{\text{الدخل}}{\text{الدخل القابل للتصرف}}$$

الميل الحدي للادخار = نسبة تغيرات الادخار الى تغيرات الدخل

$$= \frac{\text{زيادة الادخار}}{\text{زيادة الدخل}}$$

الطلب المشتق :

هو طلب الخدمات الانتاجية المشتق بدوره من طلب المستهلكين ، على الاشياء التى تنتجها هذه الخدمات الانتاجية .

الـريع :

هو المقدار الذى يدفع لعنصر يكون عرضه غير مرن كالارض .

شـــبه الريع :

هو المقدار الذى يدفع لعنصر ما (عدا الارض) يكون عرضه غير مرن خلال الفترة موضوعة البحث .

قانون تناقص الناتج :

عندما تستعمل وحدات اضافية متساوية من أحد عناصر الانتاج بالاشتراك مع مقدار معين او ثابت من العناصر الاخرى يبدأ الناتج الحدى للعنصر المتغير بالانخفاض عند نقطة معينة .

نقطة تناقص الناتج الحدى :

هى النقطة التى تبدأ عندها نسبة الزيادة فى انتاج العنصر المتغير بالتناقص ، وهى ما تسمى بنقطة الانعكاس .

التآلف الامثل بين الخدمات الانتاجية :

يتحقق عندما تتعادل نسبة الناتج الحدى لخدمة ما الى الناتج الحدى لخدمة أخرى مع نسبة اسعار هاتين الخدمتين .

النقـود :

هى مقياس أو وحدة للحسابات وانها واسطة يجرى تداولها لتسديد المعاملات الاقتصادية أو تسويتها وتتألف من :

أ ـ القطع المعدنية .

ب ـ العملة الورقية .

جـ ـ الشيكات التى تحسب على الودائع .

وان الشىء الاساسى الذى يجب توفره لاى شىء لكى يصبح نقدا هى قبوله العام فى ايفاء الديون .

قيمـة النقد :

هى قوته الشرائية وتتناسب هذه القوة الشرائية عكسيا مع اختلاف مستويات الاسعار .

وظائف النقود : هي :

أ ـ وسيلة لتبادل السلع والخدمات .

ب ـ مقياس للقيم .

جـ ـ وسيلة للادخار .

الودائع تحت الطلب :

هى ديون المصارف التجارية ، أى المبالغ التى تطلب للمودعين فيها وهى قابلة للدفع .

ودائع الاجل ، او ودائع الادخار :

هى ديون المصارف التجارية لا الزام لدفعها عند الطلب ، ولذلك لا تسحب الشيكات على مثل هذه الودائع .

المراجـع

1. Samuelson, P.A. **Economics,** McGraw Hill Books, Co. 1961.
2. James, C.L., **Economics,** Prentice - Hall in C. New York, 1955.
3. Leftwich R.H., **The Price System & Resource Allocation,** Holt, Rinehart, & Winston.
4. Boulding K.E. **Economic Analysis,** Harper & Brothers. 1955.
5. Stonier and Hague, **Economic Theory,** Longmans Green, London, 1957.
6. Liebhafsky H.H., **The Nature of Price Theory,** The Dorsey Press Home 1962.
7. Dye, H.S. & Moore, J.R. & Holly, J.F. **Economics,** 1963.

١ ـ ارثر بيرنز ، الفردنيل ، وواطسون ، مبادىء علم الاقتصاد ، الجزء (١ ، ٢) بيروت ١٩٦٠ (ترجمة برهان الدجاني وعصام عاشور) .

٢ ـ الدكتور اسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى اساسيات الاقتصاد التحليلي ، الكتاب (١ ، ٢) دار المعارف ١٩٥٣ .

٣ ـ الدكتور صالح يوسف عجينة ، مبادىء علم الاقتصاد ، بغداد ١٩٦٤

٤ ـ الدكتور حسين عمر ، نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦١ .

٥ ـ الدكتور عبدالرحمن الجليلي ، مبادىء في الاقتصاد ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٤٧ ، ص٤٩ ، الفصل الثانى والثالث .

الفصل الثاني

علم الاقتصاد وفروعه

١ ـ مفهوم علم الاقتصاد ٠
٢ ـ فروع علم الاقتصاد ٠
٣ ـ الاقتصاد الزراعي ٠
٤ ـ علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام ٠
٥ ـ نشوء علم الاقتصاد الزراعي ٠

مفهوم علم الاقتصاد :

هنالك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد ولكن يمكن تعريفه بمفهومه الواسع « بأنه العلم الذى يدرس جميع الفعاليات التى يقوم بها افراد المجتمع البشرى فى محاولتهم الموازنة بين حاجاتهم ومواردهم لاجل الحصول على العيش » .

ويتضمن هذا العلم دراسة فروع اقتصادية عديدة ويرتبط ببقية العلوم الاخرى ارتباطا وثيقا كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الحضارة وعلم الاخلاق وعلم السياسة والعلوم القانونية وغيرها .

فروع علم الاقتصاد :

ان اهم الفروع الاقتصادية التى تتضمنها دراسة الاقتصاد هى :

١ ـ الاقتصاد النظرى او البحت : Economic Theory

يبحث في النظريات الاقتصادية مستعملا المنطق لايجاد الوسائل الممكن استعمالها لحل المشاكل الاقتصادية . ويقوم كذلك ببحث العلاقات الاقتصادية التى تربط الافراد ببعضهم البعض وبمواردهم الطبيعية ، ويقوم بدراسة الظواهر الاقتصادية لاكتشاف القوانين التى تربط تلك الظواهر .

ويتناول هذا البحث نظريات وقوانين العرض والطلب ، نظرية الاثمان ، سوق المنافسة الكاملة وسوق المنافسة غير الكاملة ، سوق المنافسة الاحتكارية ، وسوق الاحتكار ، النظرية العامة للتشغيل والتوظيف ، والدخل القومى والدورات الاقتصادية .

٢ ـ اقتصاد العمل : Labor Economics

يبحث فى العلاقات والمؤسسات والانظمة التى تتصل بشؤون العمل والعمال

على اساس العدل وطبقا لمتطلبات المصلحة العامة . ويتناول عرض وطلب العمل ، أجور وساعات العمل ، تنظيمات العمال ، النقابات العمالية ووظائفها ، حركات العمال ، تمويل النقابات ، العمال النقابين والعمال غير النقابيين ، المساومة الفردية والمساومة الجماعية ، الضمان الاجتماعى للعمال ، الاضرابات ومشكلة البطالة ، سياسة الأجور ، موقف الحكومة من نشاط النقابات ، قوانين وتشريعات العمل ، التحكيم والمصالحة .

٣ ـ الاقتصاد الدولي : International Economics

يبحث فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، والروابط الناشئة بين الدول المختلفة . ويتناول التبادل الدولى ـ كظاهرة انتقال الاموال والاشخاص بين الدول ، نظرية التبادل فى التجارة الدولية ، موازين التبادل فى الاقتصاد الدولى ، الصرف الدولى او الخارجى ، السياسات الاقتصادية فى التبادل الدولى ، التدخل فى السياسة التجارية والانظمة الكمركية ، والمعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية .

٤ ـ اقتصاديات المنافع العامة : Economics of Public Utility

يبحث فى الفعاليات الاقتصادية العامة الضرورية التى تقوم بها الدولة أو تشرف على ادارتها وتنظيمها . ويتناول هذا الموضوع اقتصاديات النقل والمواصلات واقتصاديات الكهرباء والماء ، والبرق والبريد والتلفونات ، وكذلك جميع المشاريع العامة التى تقوم بها الدولة . وقد توسع هذا الموضوع بعد انتشار مبادىء التأميم والاتجاه الاشتراكى .

٥ ـ اقتصاديات النقود والبنوك : Economics of Money and Banking

يبحث فى موضوع النقود والبنوك والنظام المصرفى . ويتناول طبيعة النقود ووظائفها والنظم النقدية ، سوق النقد وسوق الخصم ، سوق الاوراق المالية ، قيمة النقود وقياس تلك القيمة ، أصول البنوك وحقيقتها ، مبادئها ونظرياتها ، ووظائفها ، وقدرتها على خلق الائتمان ، احتفاظها باحتياطاتها ومميزاتها ، ودراسة نظام البنوك فى العلم .

٦ ـ اقتصاديات المالية العامة : Economics of Public Finance

يبحث فى نفقات الدولة وايراداتها ، ويقوم بدراسة الناحية السياسية

والاقتصادية والفنية والقانونية بقصد تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية النابعة من فلسفة الدولة التى تسير عليها . ويتناول هذا الفرع دراسة الخدمات العامة ، النفقات العامة ، الايرادات العامة . وكذلك دراسة تطور الضرائب وانواعها وطرق جبايتها وتشريعاتها ، القروض العامة ، ميزانية الدولة ـ طرق تنظيمها ومراقبتها .

٧ ـ الاقتصاد الرياضي : Mathematical Economics

يبحث فى استعمال الرياضيات لتحليل الظواهر الاقتصادية ، اى تطبيق الرياضيات على الاقتصاد . ويتناول الناحية العملية والفنية لعلم الاقتصاد . اذ انه يعمل على تطبيق القوانين التى يستنتجها الاقتصاد النظرى بصورة رياضية على الحياة العملية . وقد نما هذا الفرع فى الوقت الحاضر وتحول الاقتصاد من اقتصاد وصفى الى اقتصاد تطبيقى . ويدخل ضمن هذا الفرع ـ الاحصاء الاقتصادى ، الرياضيات المالية ، تقديرات الدخل ، حسابات الكلفة ، التفاضل والتكامل .

٨ ـ اقتصاديات التخطيط والتنمية Economics of Planning & Development

يبحث فى طرق واساليب التخطيط ، تصميم الخطة الاقتصادية ، اجهزة التخطيط والمتابعة للحصول على نمو اقتصادى معين للتخلص من التخلف والتبعية الاقتصادية . ويقوم موضوع التنمية بدراسة ظاهرة التخلف الاقتصادى ، المعايير والمؤشرات للنمو الاقتصادى . وقد اصبح موضوع التخطيط والتنمية فى الوقت الحاضر من المواضيع المهمة فى الاقتصاد نظرا للتحول فى الاتجاه الاقتصادى من النظام الفردى الى القطاع العام وتدخل الدولة فى التنظيم الاقتصادى .

٩ ـ الاقتصاد الزراعي : Agricultural Economics

مفهوم الاقتصاد الزراعي :

الاقتصاد الزراعى فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث فى المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان فى مهنة الزراعة ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لانه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية عمليا ، ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات والفعاليات الاقتصادية الاخرى . وبهذا المفهوم تحول التفكير فى المزرعة من وحدة بيولوجية الى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام . وعلم الاقتصاد الزراعى كما يظهر من اسمه يوضح العلاقة بين الاقتصاد والزراعة

ويستمد مبادئه من العلوم الاقتصادية والزراعية . وعلى هذا فالاقتصادى الزراعى يحتاج الى ان يلم بمواضيع عديدة بالاضافة الى الاقتصاد العام ليكون اقتصاديا زراعيا ، وذلك لتشعب موضوع الاقتصاد الزراعى وكثرة ارتباطاته بالمواضيع الاخرى .

كذلك يعتبر علم الاقتصاد الزراعى من العلوم الاجتماعية ، اذ انه يبحث فى الامور المرتبطة بالمجهود الانسانى فى مهنة الزراعة ، ويبحث فى الوسائل التى يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية استغلالا اقتصاديا وذلك بالعمل على تنظيم العلاقات والروابط بين عوامل الانتاج فى المزرعة وخارجها لتوفير أفضل الوسائل لتحسين حالة العائلة الفلاحية واستمرارها على التقدم . فبما انه فرع من الفروع الاجتماعية فهو يستمد مبادئه منها ، أى العلوم التى اختصت بدراسة سلوك الانسان وتصرفاته كعلم النفس وعلم الاجتماع الريفى وعلم السياسة . ويعتمد كذلك على مجموعة العلوم الزراعية الطبيعية والبيولوجية لكونه من العلوم الزراعية . ويحاول استخلاص الحقائق منها للتعرف على مسببات المشكلة وامكانيات حلها حلا اقتصاديا .

وحيث أن الاقتصاد الزراعى اقتصاد تطبيقى فهو يهتم بتطبيق المعارف على الحياة العملية . ولذا فهو يعتبر فن من الفنون الانتاجية لانه لا يكتفى باظهار ما هو كائن بل بما يجب ان يكون . فالمطلوب من نتائج البحث فى هذا العلم ان تكون ذات فائدة تطبيقية تؤدى الى تغيير مرغوب فيه والى تطور وتقدم الكيان الزراعى والاقتصاد العام ، سواء أكان فى تنظيم عوامل الانتاج أو فى طريق استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية . ولذلك فقد نمت بحوث الاقتصاد الزراعى وتطورت وذلك لمعرفة التنظيم الاقتصادى والعمليات الاقتصادية التى يمكن ان ستعمل لتعديل الحالات والظروف التى يراد نشرها بالشكل الذى يحقق الرفاهية الاقتصادية العامة .

علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام :

هنالك علاقة قوية بين الاقتصاد الزراعى والاقتصاد العام . حيث ان اهداف الاقتصاد الزراعى لا تختلف من حيث الاساس عن اهداف الاصل الذى تفرع منه . غير ان الاقتصاد الزراعى تهمه بالدرجة الاولى معرفة فعاليات اصحاب مهنة الزراعة

ورفاهيتهم لذا فانه يسعى لايجاد الحلول المناسبة للمشاكل الزراعية . فلا يمكن للزراعة ان تنمو وتتطور بدون تطور ونمو الفعاليات الاقتصادية الاخرى . فالزراعة ما هى الا جزء متمم للفعاليات الاقتصادية فى البلد ، ولا يمكن فصلها عن تلك الفعاليات . وهذا بالطبع يعود الى طبيعة العوامل التى تتحكم فى انتاجية المزرعة وتؤثر فى الطلب على منتجاتها . وتخضع الزراعة الى التطورات الاقتصادية التى تتصل بحركة التصنيع والتجارة ومالية البلد ، وذلك بامكانية تزويد الزراعة بما تحتاج اليه من الآلات والاسمدة والمبتكرات الجديدة التى تتطلبها الزراعة لاجل تطورها . ولذا فان مجال علم الاقتصاد الزراعى لم يعد مقصورا على دراسة ادارة وتنظيم المزرعة فقط كما كان سابقا بل تعداها الى مواضيع اقتصادية اخرى وأصبح لا يختلف كثيرا عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الاسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية ودراسة النقود والبنوك والمالية والخدمات التسويقية والضرائب والاسعار والاقتصاد واقتصاد العمل وغيرها من المواضيع الاقتصادية المهمة التى اصبحت من الامور التى يحتاجها الاقتصادى الزراعى للالمام بها ومعرفة نظرياتها وآثارها وتطبيق مبادئها على الزراعة .

وعلى هذا نستنتج أنه ليس هنالك اختلاف كبير بين اهداف ومجال الاقتصاد الزراعى والاقتصاد العام . والاقتصاد الزراعى ما هو الا متمم الى الاقتصاد العام ولا يختلف عنه ، ولكنه يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية ، وعلم تربية الحيوان ، وعلم التربة ، والهندسة الزراعية ، والمكننة الزراعية ، فيستقى من هذه العلوم العوامل الفعّالة فى تحسين كميه ونوع الانتاج الزراعى ، وبعد تنسيق المعلومات المتوفرة من هذه العلوم لايجاد افضل الوسائل المناسبة لحل المشاكل الاقتصادية التى تعترض طريق نمو الزراعة .

نشوء علم الاقتصاد الزراعي :

ان علم الاقتصاد الزراعى كعلم قائم بذاته ، وكأختصاص يعتبر من فروع الاقتصاد الحديثة . اذ بدأ عند تأزم المشاكل الاقتصادية الزراعية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ففى هذه الآونة مرت الزراعة فى ظروف عصيبة ، وهذه الظروف القاسية دفعت الكثير من الاقتصاديين فى انكلترا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية الى القيام بتقصي اسباب هذه الازمة والبحث عن

الحلول المناسبة لها . لقد بدأت بوادر هذا العلم تظهر فى انكلترا ، اذ بدأ بعض النابهين والراغبين في البحث بالقيام بدراسة الابحاث والآراء والافكار المتأثرة التى قام بها المصلحون الاجتماعيون والاقتصاديون والمزارعون . وكان من أوائل الباحثين فى انكلترا هم بروثيرو R.E. Prothero وماشارل W. Marshall وكيرو J. Caird وبعهم بعد ذلك عدد كبير من الباحثين ولكن المعاهد الانكليزية بقيت تفتقر الى هذا النوع من التدريس مدة طويلة الى أن انشئت مؤخرا كراسٍ فى الجامعات الانكليزية . وعلى هذا يمكن القول بأن الكتاب الانكليز هم أول من وضع أسس الاقتصاد الزراعى .

اما فى المانيا فكان من أوائل المشتغلين فى هذا الحقل هم الاساتذة Max Serings و Freiher Der Joltz و Julus Kuhn . فقد قاموا بالاضافة الى البحوث فى اقتصاديات الزراعة بتدريس الاقتصاد الزراعى فى الجامعات الالمانية . وتعتبر الجامعات الالمانية اسبق الجامعات فى القيام بتدريس الموضوع . وقد كان طلاب البعثات الامريكية يتوافدون اليها من كل صوب ، وهم الذين حملوا راية هذا العلم فى الولايات المتحدة الامريكية خلال هذا القرن . لقد كانت امريكا ترسل البعوث العلمية الى أوربا للتزود بالعلم . فعند مطلع هذا القرن بدأ عدد من الباحثين فى تنظيم وتطوير هذا الفرع . وكانت أولى الجامعات الامريكية التى اهتمت بموضوع الاقتصاد الزراعى وتدريسه هى جامعة وسكنسن Wisconsin وجامعة هارفرد Harvard وكورنيل Cornell . حيث بدىء بتدريس هذا الموضوع فى هذه الجامعات الثلاث منذ عام ١٩٠٣ . وكان البروفسور تايلر H.C. Tayler استاذ الاقتصاد الزراعى فى جامعة وسكنسن أول من ألف كتابا فى هذا الموضوع فى امريكا عام ١٩٠٥ . وقد تبعه البروفسور T.N. Carver فى جامعة هارفرد عام ١٩١١ حيث نشر كتابا في مبادىء الاقتصاد الريفى[1] . وبعد ذلك بدأت الابحاث والمؤلفات تظهر شيئا فشيئا الى أن عم تدريس هذا الموضوع بفروعه المتعددة ،

1. John D. Black, The Introduction to Economics for Agriculture. pp. 14-16.

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى ، المدخل في الاقتصاد الزراعى ص ٢٣ ـ ٢٥ .

وأصبحت له الاهمية الكبرى فى المواضيع الاقتصادية . ومما يؤسف له أن هـذا الموضوع رغم اهميته فى البلاد المتأخرة ويحتاج الى بحوث وتخطيط لتحسين المستوى الذى نحن فيه وتخليص الزراعة من هذا التأخر ، فاننا نجد ان هـذا الموضوع مهمل فى الاقطار المتأخرة والعراق من جملتها التى هى بحاجة اليه اكثر من البلاد المتقدمة . ومن الخطأ والخطر أن يترك هذا الموضوع المهم فى أيدى من هم بعيدون عنه كل البعد يدعونه ولا يعرفونه .

المراجـع

1. Black, J.D., **Introduction to Economics for Agriculture,** 1953 Chaps. I. 2. p. 15.
2. Taylor H. & Anne Dewees, **The Story of Agricultural Economics,** Annes Iowa, 1952.
3. Halcrow, H.G. **Contemporary Readings in Agricultural Economics,** New york, Prentice Hall inc, 1955. p. XVI.

١ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى ، المدخل فى الاقتصاد الزراعي ، بغداد ١٩٦٦ ص ٢٣ ـ ٢٥ .
٢ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، مطبعة الانكلو المصرية ١٩٥٣ ، الفصل الاول .
٣ ـ الدكتور عبدالرحمن الجليلي ، مبادىء فى الاقتصاد ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٤٧ ص ٢٣ ـ ٢٧ .

الفصل الثالث

الزراعــة وتطوراتها

١ ـ مفهوم الزراعة .
٢ ـ أهمية الزراعة .
٣ ـ تطور الزراعة .
٤ ـ التطور الزراعى فى القرن العشرين .
٥ ـ خصائص الزراعة .
٦ ـ انواع الزراعة .
٧ ـ النظم الزراعية .

مفهوم الزراعة :

اذا اخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد ان كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين Ager اى الحقل او التربة ، وكلمة "Culture" اى العناية . وعلى هذا يمكن القول بأن الزراعة هى العناية بزراعة الارض . اما بالمعنى الذى نقصده هنا فالزراعــة تتضمن جميع الفعاليات التى يقوم بها المزارع كفلاحة الارض وزراعتها لانتــاج المحاصيل النباتية ، واقتناء الحيوانات الزراعية لانتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود ، وتربية الدواجن والنحل ودود القز وغيرها . وكذلك تشمل الزراعة أى عمل آخر لاحق يجرى بالمزرعة ، لاعداد المحاصيل للسوق وتسليمه الى المخازن او الوسطاء . فالزراعة هى علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الارضية والبشرية ، وانها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[١] .

أهمية الزراعة :

للزراعة أهمية عظيمة حيث أنها المصدر الاساسى الذى يمد العالم بالغذاء ، والمعامل بالمواد الاولية . ومع استطاعتنا انتاج مواد عضوية داخل المعامل الكيميائية الا ان الكائنات الحية ، اى النباتات والحيوانات هى المصدر الوحيد الذى يعتمد عليه اعتمادا اساسيا فى الحصول على البروتينات والنشويات والدهون بالكميات والنسب التى يحتاجها العنصر البشرى[٢] .

---

(١) الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعي ، ص ١٢ ـ ٢٢ .
(٢) الدكتور محمد الشحات ، العلم في خدمة الانسان (الزراعة) ص ٧ ـ ١٧ .

لقد أصبحت الزراعة لا تنتج المحاصيل للاستهلاك المباشر فقط ، بل تنتج للبيع فى الاسواق واستبدالها بما تنتجه المصانع ، فاصبح الفلاح يعيش وسط اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق ومرتبط بالتبادل التجارى .

ومن الحقائق الواضحة ان الزراعة كانت من اهم الحرف التى ساعدت الانسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه ، واحترفتها جميع الشعوب قبل ان تحترف الصناعة او اية مهنة اخرى . ولم تتقدم امة من الامم فى الصناعة والتجارة الا بعد ان احترفت الزراعة وعاشت عليها مدة من الزمن . ولا يمكن لشعب من الشعوب ان يحيا بدونها رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل الراحة والكمال . وان استيراد الغذاء والمواد الاولية ليس مضمونا ولا يتيسر دائما ، وخاصة ما كان يحدث فى اوقات الحرب . وعلى هذا فيحسن بالشعب ان يعتمد على نفسه فى استثمار ارضه وبقية موارده .

تطور الزراعة :

أخذ الانسان منذ ظهوره على سطح البسيطة يبحث عن الطعام ويكافح ويناضل من اجل بقائه واستمراره . وكان فى ادواره الاولى يعيش على صيد الحيوانات ويتغذى على ما امدته به الطبيعة من نبات وجذور وثمار طبيعية . وجد الانسان ان هنالك ما يميزه عن سائر الحيوانات ، فيستطيع القيام بالتجربة وتجميع الخبرات ونقلها . ويمتاز كذلك بقابليته على الابتكار والابداع والتجديد .

ولما رأى الانسان ان صيده غير متوفر فى الاوقات التى يحتاج فيها اليه ، أخذ يستأنس ويربى بعض الحيوانا ت، فكانت التجربة هى وسيلته الاخرى الى تربية وتكثير الحيوانات ، وسرعان ما وجد حاجة الحيوان الى الطعام فأخذ يبحث مع الحيوان عن طعام له . فبدأ يخرج به الى الحشائش والمروج لرعى الكلأ . فتوافرت لديه الحيوانات ثم تنوعت وتوافر لديه الطعام الحيوانى والنبات ، وكذلك توافر له اللباس والكساء .

لقد حدث هذا التطور خلال الاف من السنين ، وصحبه تطور آخر في مبتكرات الانسان ليتلاءم مع ظروفه الجديدة ، فتطورت ادواته وآلاته . وازدادت معرفة الانسان بالنباتات والحيوانات وازداد علمه بها وبخصائصها وانواعها خلال هذه الآلاف من السنين . أخذ الانسان يستفيد من تجربته ومن قابلياته التى تميزه عن

سائر الحيوانات فبدأ يفكر ويجرب حتى نجحت تجاربه بحفر الارض ووضع البذور فيها لكى تنمو وتثمر عند سقوط مياه الامطار عليها ، فتصبح متوفرة له ولحيواناته .

كان هذا كله وليد التجربة ، والحاجة الى الطعام وضمان وجوده واستمراره. وبعد بدء الزراعة حدث تطور وتنوع جديد فى الآلات فابتكر الانسان الوسائل البدائية لرفع المياه كالگرود والناعور وغيرها لسقى الارض وابتكر المحراث والمذراة وغيرها لتسهيل عملية الزراعة .

وخلال هذا التطور بدأ فجر تاريخ البشرية القديم وبدأت القرى والمدن والحضارات تظهر شيئا فشيئا بعد عملية التوطن والاستقرار حول الانهار ومجارى المياه . وفى هذه الحضارات ظهر العلم والفن والكتابة ، وتطورت الآلات وبدأ الانسان يتخصص فى مختلف الاعمال .

واذا أردنا ان نحدد تاريخ بدء الزراعة نجد صعوبة فى ذلك لان عملية التطور عملية مستمرة بدأت منذ وجد الانسان واستمرت الى يومنا هذا ، ولكن المتفق عليه من قبل علماء الآثار والحفريات وعلماء الزراعة ان نوعا من الزراعة كان معروفا منذ حوالى ٦٠٠٠ سنة . ويمكن القول بان الوسيلة الاولى التى استخدمها الانسان في الزراعة هى الطاقة الحيوانية وخاصة الثيران والمواشى والخيول ، اذ كان الانسان فى عهده الاول فى الزراعة يقوم بتعديل الارض وحرثها وبذرها وجنيها بيديه ، ولكن بتقدم الزراعة وتوسع المساحات ، وجد الانسان انه من المستحيل عليه ان يقوم بذلك لوحده ، فاستعان بالحيوان لجر المحراث ورفع المياه وحمل البذور ونقل المحاصيل . وبقيت الطاقة الحيوانية هى الوسيلة الرئيسية فى الزراعة ، فى اغلب بلاد العالم ، الى نهاية القرن التاسع عشر . ويمكن القول بانه رغم تحسن آلات وادوات الزراعة وزيادة حجمها وانتاجها ، فقد بقيت الطاقة الحيوانية هى الطاقة المستخدمة لدى الفلاح الى عهد قريب . وبعد هذا بدأ الانسان يفكر فى كيفية استبدال الطاقة الحيوانية بالطاقة الآلية . ويتمثل استعمال القوة الآلية بدلا من القوة الحيوانية فى ابتكار الجرارات الميكانيكية التى يمكن استخدامها لجر المحاريث والباذرات والحاصدات . وبهذا حل الجرار محل الحيوانات التى كانت تستعمل لجر تلك الآلات الزراعية الكبيرة ، وقد عم انتشار الآلات بعد

الحرب العالمية الثانية .

وبعد هذا بدأ استخدام الالات البخارية بنطاق واسع لادارة مطاحن الحبوب وطواحين الهواء ، ومحالج القطن ومناشير الخشب وغيرها . وتلتها خطوة اخرى هى ابتكار الجرار الذى يسير بالبترول ويستعمل لاغراض عديدة . واضيف الى الجرار وحدة لرفع الاثقال بطريقة المكابس ، وقد ساعد هذا على عمل الالات الزراعية ، وتعبئة المحاصيل .

لقد أدخلت تحسينات عديدة على الادوات التى استخدمها الانسان القديم لبذر البذور ، حتى اصبح فى استطاعة الفلاح الحصول على آلات تصلح لبذر الذرة والقطن والبنجر والبطاطا واخرى لشتل الشجيرات فى زراعة الخضر والفواكه . وتوجد الآن احجام مختلفة من كل من هذه الانواع لتلائم كل انتاج سواء فى المزارع الصغيرة او المتوسطة او الكبيرة . وادخلت كثير من التحسينات على الادوات التى كان يستعملها الفلاح فى تقليب الارض واقتلاع الحشائش لتهوية التربة وريها ، والقيام بعملية التعشيب . هذا بالاضافة الى انتاج الالات المتخصصة لزراعة البنجر والذرة ، والقطن والحبوب وغيرها . كما واخترعت آلات يدوية وآلية لاقتلاع الاعشاب ، ورش النباتات بالمبيدات ، وتطور هذا الى استعمال الطائرات لرش المزارع الواسعة بسرعة فائقة بالمبيدات الحديثة للتخلص من الافات والحشرات التى كانت تفتك وتتلف الثروة الزراعية .

لقد اصبحت عملية الحصاد ، وما يليها من عمليات لتذرية التبن وفصله عن الحبوب وتجفيفها وخزنها عمليات آلية متكاملة ، فتوجد الان آلات لجنى الذرة وتنظيفها وخزنها بطريقة آلية سريعة ، وهناك آلات لحصاد القمح والشعير وغيرهما من الحبوب ثم فصل الحبوب عن السنابل ثم تذرية التبن وفصله عن الحبوب وتجفيفها ووضع كل منهما في المكان المعد له . وهنالك آلات الحصاد المتخصصة فى جنى القطن والخضر والباقلاء والبطاطا والبنجر والجت وحشائش الرعى . واصبح باستطاعة العامل الذى يستعمل آلة جمع القطن ان يجنى بها ما يستطيع ان يجنيه عشرون عاملا فى اقل من ربع الوقت الذى كانوا يصرفونه ، حيث ان بالة القطن اصبحت تجمع في اقل من نصف ساعة بدلا من خمسين ساعة باستعمال الايدى . واصبح كذلك حلب الابقار وتجميع الحليب فى قنوات وانابيب خاصة

وترشيحه وتخزينه وتبريده يتم بطريقة آلية فنية دون أن تمسها يد الانسان ، وتستخدم الآلات فى تجميع البيض ، وتفريخه ، وتغذية الافراخ الناتجة بطريقة توفر الكثير من الايدى العاملة .

لقد ادى استعمال الآلات فى الزراعة الى التقليل من استعمال الحيوانات فى العمليات الزراعية ، وتخصيصها للانتاج الحيوانى لتوفر للانسان مزيدا من اللحوم والدهن والحليب والصوف والبيض والجلود . كما ساعد هذا على توفير مساحات شاسعة كانت تزرع بالعلف اللازم لتغذية الانسان نفسه . كما ادى استعمال الالات الزراعية الى تحرير الملايين من الفلاحين من العمل الشاق المضنى وتحويلهم الى الفعاليات الانتاجية الاخرى الاكثر انتاجا والاحسن حالا . وقد سهلت الآلات الزراعية القيام بالعمليات المختلفة بدقة أكثر ، وبسرعة اكبر ، وفى الوقت المناسب والمحدد لها ، وهذا مما يساعد على التخلص من تلف المحاصيل وفسادها او قلة انتاجها .

التطور الزراعى في القرن العشرين :

حدثت عدة تطورات مهمة فى هذا القرن منها معرفة العناصر الغذائية الضرورية للنبات والحيوان ، وتحليل التربة لمعرفة تركيبها الكيميائي ، وكذلك صنع واستعمال الاسمدة الكيميائية . ومن اهم أوجه التقدم اكتشاف المبيدات الحشرية ومبيدات الجراثيم والفطريات والاعشاب التى كانت تهدد انواع المحاصيل الزراعية . وقد تم ايضا اكتشاف (هرمونات النبات)[1] ، وهى مواد كيميائية تلعب دورا مهما فى تنشيط نمو الجذور ، وزيادة نمو النبات ، وانتاج الفواكه ، وزيادة انتاج حليب الحيوانات واستمراره . وقد اكتشفت « هرمونات » تعمل على التئام خدوش النبات ، وأهمها حامض « التروماتيك » . واجريت تحسينات واسعة على سلالات النباتات والحيوانات حتى اصبح قمح اليوم يختلف تماما عن القمح القديم ، وكذلك الذرة الهجين ، حيث انها تتميز عن بقية الذرة العادية بان انتاج الدونم منها يزيد على الذرة المعتادة بنسبة الثلث ، كما انها اكثر مقاومة للحشرات[2] .

---

(١) الدكتور محمد الشحات ، العلم في خدمة الانسان ـ الزراعة ـ ص ٣٥ ، ٣٧ .

(٢) المصدر السابق .

وفى جميع هذه الحالات تتميز السلالات الجديدة من النبات فى محصول الدونم ، او فى حجم الثمرة ، او فى محتواها من السكر او الزيت او النشاء ، وكذلك سهولة حفظها ، او مقاومة نباتها للديدان والحشرات أو فى صلاحيتها للتخزين مدة اطول . وقد تميزت كذلك السلالات الجديدة من الحيوانات بسرعة نموها او زيادة لحمها او دهنها او حليبها او بيضها ، وهذا مما يزيد فى الثروة القومية ويرفع من مستوى الفلاح .

ومن احدث التطورات والبحوث الزراعية انتاج النظائر المشعة وانتشار الذرة ، وهذا يلعب اليوم دورا مهما فى الزراعة ، فباستخدام الفوسفور المشع مثلا امكن التعمق فى دراسة الاسمدة وطرق التسميد على اسس علمية مضبوطة . وبالطريقة نفسها امكن تتبع الحشرات لمعرفة مواطن توالدها ، ومواسم هجرتها ، وعاداتها الغذائية ، ليتسنى وضع الخطط للقضاء عليها . وفى طريقة اخرى استخدمت الاشعة الذرية نفسها لتعقيم ذكور الحشرات ، فتصبح عقيمة لا تنتج افراخا . واستعملت كذلك النظائر المشعة فى دراسة العمليات الحيوية مثل عملية التمثيل الضوئي فى النبات . وهذه العملية هى اساس حياة النبات بل اساس الحياة جميعا . وبواسطة النظائر المشعة يمكن دراسة تكوين البيض ، وتكوين الحليب ، لكى يمكن التحكم فى تركيبهما ، ودرجة تركيز العناصر الغذائية فيهما ، وكمية انتاجهما ، وذلك باتباع أساليب ومواد واوقات التغذية المناسبة . ويؤمل ان تؤدى هذه التجارب الى انتاج فصائل وسلالات ممتازة من النباتات[1] .

لقد رأينا مما تقدم ان التطور العلمى الذى حققته الزراعة بفضل البحوث العلمية فى الربع الاخير من القرن العشرين اكثر مما حققته الزراعة فى الثمانية الاف عام التى عاشها الانسان على الارض ، وهذا يوضح لنا سرعة التعجيل فى التقدم العلمى .

خصائص الزراعة :

تتميز الزراعة بالمميزات التالية مجتمعة ، ولا يمكن وجودها مجتمعة الا فى الزراعة . ومن الضرورة فهم هذه المميزات لانها تساعد على فهم طبيعة المشاكل

---

(١) المصدر السابق ص ٤٢ .

الزراعية وايجاد الحلول المناسبة لها ، وفيما يلى اهم هذه المميزات[1] :

(١) التقدم العلمي بطيء الاثر في الزراعة :

من الواضح ان الزراعة فرع مهم من فروع الانتاج العلمى ، اذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وامراضهما ، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له . تحتاج التجارب الزراعية الى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية ، ولذا فقد بقى الجهل مخيما على الزراعة اطول مما هو مخيم على الصناعة ، فاذا نجح احد الزراع فى اجراء تجربة جديدة فان ذلك النجاح يتطلب وقتا طويلا ، لان دورة الانتاج الزراعى طويلة . أما دورة الانتاج فى الصناعة فانها قصيرة وقد تؤثر التجارب العلمية فى الانتاج فى سنة واحد اكثر مما تؤثر التجارب الزراعية فى سنين عديدة . وزيادة على ذلك فالتجارب الزراعية كثيرا ما تكون صعبة وذات تكاليف باهضة بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد ، ولكنها عادة تكون عظيمة الفائدة للمجتمع ، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الزراعية على نطاق واسع وعلى اساس علمى ولامد طويل . وتقوم بنشر نتائج هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة . والمشكلة التى تواجهنا فى الزراعة الان لا تتمثل فى اكتشاف معلومات زراعية جديدة بل بنشر المعلومات المتوفرة وتطبيقها والاستفادة منها .

(٢) تخضع الزراعة لقانون المنافسة الحرة[1] Perfect Competition

يقوم بانتاج المحاصيل الزراعية عدد كبير من الزراع ، وينتج كل واحد منهم جزء ضئيلا لا يكاد يذكر اذا قيس بالانتاج الكلى . فاذا اراد احد المزارعين ان يغير من انتاجه فان تأثير ذلك على المحصول قليل ، ويصح هذا ايضا اذا غير الفلاح طلبه لعوامل الانتاج كالايدى العاملة والاسمدة والمحسنات الزراعية ، فالفلاح لاحول له ولا قوة فى السيطرة على اثمان السلع الزراعية وعليه ان يقبل ثمن السوق أراد أو لم يرد . وهذا ناتج عن عدم استطاعة المزارع تحديد انتاجه . لان المحصول بعد زراعته لا يمكن التحكم فى زيادته اذا دعت حالة الطلب الى ذلك

---

(١) الدكتور لبيب سعد القيثاوى ، دعائم الانتاج العالمى والتجارة الدولية ، ص ١٨ – ٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣ .

حيث ان لزراعة كل محصول موعدا لا تصلح زراعته بعده . ومن هذا يظهر ان تحديد كمية الانتاج فى الزراعة أمر صعب التنفيذ .

(٣) تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة(١) Increasing Cost

من الواضح ان مساحة الاراضى الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة ، وعلى هذا فاذا اريد زيادة الانتاج الزراعى بسبب تزايد السكان فقد يؤدى ذلك الى زيادة الانتاجية الى حد نضطر فيه اللجوء الى استغلال اراضى اضافية أقل خصوبة او تشغيل عمال قليلى الخبرة الزراعية . وبذلك يسرى قانون الغلة المتناقصة على الايدى العاملة وعوامل الانتاج الاخرى الداخلة فى العملية الانتاجية الزراعية ، فنضطر الى زيادة التكاليف للمحافظة على الانتاج .

(٤) لا يساير الانتاج الزراعي انخفاض الاسعار :

اظهرت الدراسات ان الانتاج الزراعى يزداد مع زيادة الطلب ولكن مسايرته الى انخفاض الطلب بطىء جدا ، وسبب هذا البطء هو أن الارض عامل ثابت ويستمر استغلالها عادة ما دامت تغطى التكاليف المتغيرة . حيث انه عندما تنخفض اسعار المنتوجات الزراعية يحاول المزارع المحافظة على الانتاج السابق لاعتقاده بأن هذا خير له من أن يترك حقله بورا ، فيفتش عن عمل آخر ، وعلى هذا تهبط اسعار المحاصيل الزراعية فى الازمات الاقتصادية هبوطا عظيما ، اما فى الصناعة والفعاليات الاقتصادية الاخرى فالامر يختلف اختلافا تاما ، حيث انه اذا انخفض الطلب انخفاضا كبيرا لمحصول ما ، انخفضت معه اجور العامل الانتاجى .

(٥) ينقص الزراع التعاون وتوحيد الكلمة :

يتمتع اصحاب المصانع فى كثير من البلدان بنفوذ واسع فى الحكم ، وهذا يساعدهم على توجيه التشريع فى بلادهم لصالحهم اكثر مما هو فى صالح الزراع، وكذلك يقومون بنشاطهم فى ميادين احتكارية لا ينافسهم فيها منافس . ولكن الفلاحين بحكم عملهم متفرقون ومنتشرون لا تجمعهم صلة قوية كالتى تجمع ارباب الصناعات ، ولا يسهل اتفاق كلمتهم وتوحيد جهودهم فى منظمات قوية كما تفعل المشتغلون بشراء منتجات الفلاح كالقطن والخبز واللحم ومنتجات الالبان ،

---

(١) المصدر السابق ص ٢٣ .

وكما يفعل المشتغلون ببيع ما يحتاجه الفلاح كالملابس والالات الزراعية والسماد وغيرها .

(٦) عنصر المغامرة كبير في الزراعة :

تؤثر العوامل الطبيعية على الزراعة اكثر مما تؤثر على الصناعة ، اذ أن الانبات هو الاساس فى تكوين المحاصيل الزراعية . وهو يتأثر بالعوامل الجوية اكثر مما يتأثر بالتربة ، ولو أن تأثير التربة كبيرا ايضا . ويحتاج كل نبات الى شروط مناخية لنموه ، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها ، لانها عرضة للتقلبات الفجائية . وهذا ما لا نجده فى الصناعة التى تخضع لسيطرة الانسان خضوعا تاما . ولهذا يصعب على الزارع ان ينبأ عن مقدار ومصير انتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التى لا سلطان له عليها . وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضان ، وبرد وثلوج وغيرها من الافات الزراعية كدودة القطن ودوباس النخيل وصدأ القمح وأمراض الفاكهة وغارات الجراد وامراض الحيوان) تجعل الزراعة عملا فيه كثير من المغامرة والمخاطرة ، وتمنع اقامة توازن بين التكاليف الحدية والانتاج الحقيقى .

(٧) فترة الانتظار طويلة في الزراعة :

ان فترة الانتظار فى الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الانتاج وبين الحصول على الانتاج طويلة ، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة اشهر ، والقطن قبل تسعة اشهر والذرة قبل ثلاثة اشهر . أى أن دورة الانتاج الزراعى طويلة بينما دورة الانتاج الصناعى قصيرة لانها خاضعة لسيطرة الانسان .

يقوم صاحب المعمل بانتاج سلعة لسوق حاضرة اجابة لطلبات يتلقاها وعندما تقل الطلبات يحد من انتاجه واذا اضطرت الحالة فيتوقف عن العمل او يغلق مصنعه ، ولكن الفلاح فى الزراعة لا يلبى طلبات تلقاها أى انه لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقبلة ، وهو لا يعلم كيف ستكون حالة العرض والطلب او الاسعار عند نضوج محصوله . واذا فرضنا انه يعلم ما ستكون عليه حالة السوق فى المستقبل فليس من السهل ايقاف انتاج حقل للفواكه او حضيرة للحيوان بمثل السهولة فى ايقاف انتاج معمل من المعامل . واذا اراد الفلاح زيادة منتجات الالبان مثلا فهو مضطر للانتظار سنة حتى تلد ابقاره ، وكذلك الفواكه وغيرها ، فشجرة

التفاح لا تصل الى ذروة الانتاج قبل بلوغها سن العاشرة ، وعلى هذا فاذا ارتفع سعر احد هذه المنتجات الزراعية ، فقد يغرى هذا الارتفاع الفلاح بزيادة انتاجه منها زيادة كبيرة جدا ، وقد يبقى السعر مرتفعا بضع سنوات بسبب فترة الانتظار . وفى خلال ذلك يواصل الفلاحون زيادة الانتاج ، وهم فى هذا يعملون متفرقين دون تشاور فيما بينهم ، وعندما يبدأ الانتاج الكبير فى الظهور فى السوق بكميات تتزايد شيئا فشيئا ، يهبط سعر المحصول هبوطا كبيرا . وعند ذلك يدرك الفلاحون كوحدة واحدة خطأ سياستهم فيبدأون بتخفيض الانتاج تخفيضا كبيرا وبعد مرور بضع سنوات تظهر نتيجة هذا التخفيض فى الانتاج فيرتفع السعر مجددا ارتفاعا حادا وتبدأ الدورة من جديد ثانية ، ولذا اصبح من الضرورة ان تكون هنالك سلطة موجهة ومنظمة للفعاليات الاقتصادية لتجنب امثال هذه الازمات .

٨ ـ صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة : Variable Costs

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص او الزيادة التى يجب اجراؤها على التكاليف المتغيرة ، اذا ما اراد أن يزيد او ينقص من انتاج المحاصيل التى ارتفع سعرها او انخفض . فالعرض فى حالة محصول واحد اكثر مرونة بكثير من العرض فى جملة المحصول الزراعى بوجه عام وخاصة العرض الذى يترتب عليه انخفاض السعر .

حيث أن المزارع لا تتخصص فى انتاج محصول واحد كالقمح مثلا ، بل ان الربح يأتي من نواحى متعددة اى من انواع النباتات او الحيوانات . فاذا اراد الفلاح أن يزيد من انتاج المحصول الذى زاد الطلب عليه ، فعلى المزارع ان لا يدخل فى الحسبان ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة او نقص فحسب بل يجب أن ينظر الى الاثار غير المباشرة التى تترتب على تكاليف المحاصيل الاخرى التي انتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول ، ولكن يصعب تقدير ذلك ، ولو أنه من الاهمية بمكان .

(٩) تناقص نسبة الزراع :

اظهرت الدراسات ان نسبة المشتغلين فى الزراعة فى العالم آخذة فيالتناقص . لقد بدأت هذ النسبة تتناقص باستمرار منذ منتصف هذا القرن فى جميع انحاء العالم الغربي ، ويعود سبب ذلك الى زيادة الانتاجية الزراعية ، الناتج من استعمال

التقدم العلمى فى الزراعة كالالات والمحسنات الزراعية ومقاومة الافات ، وهذا مما زاد فى الانتاج الزراعى وترك فائضا من الايدى العاملة للاشتغال بمهن اخرى . ومما ادى أيضا الى تناقص عدد الزراع قيام المصانع باداء كثير من العمليات التى كانت تؤدى فى المزرعة .

(١٠) نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة :

تقدر نسبة الاموال الثابتة المستغلة فى الزراعة بحوالى ثلثي مجموع الاموال المستغلة ، حيث أن الجزء الاكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الانتاج ، وهذا مما يؤدى الى صعوبة اجراء اى تعديل أو تحويل الانتاج الى انتاج آخر . حيث ان التكاليف الثابتة يجب ان يتحملها المزارع سواء استغل أرضه او لم يستغلها ، بينما في الصناعة ماعدا صناعة المنافع العامة نجد العكس هو الصحيح ، اذ أن التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الاكبر من مجموع التكاليف . وهذه بالامكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب انتاجها .

انواع الزراعة :

تقسم الزراعة الى عدة انواع ، واهم هذه الانواع هى ما يلى[1] :

(١) الزراعة البدائية المتنقلة : Shifting Agriculture

يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمى الذى وصل اليه شعب من الشعوب ، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة فى الاقاليم الاستوائية التى يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الارض ، فاذا استنفذت خصوبة الارض هجروها وانتقلوا الى ارض جديدة غيرها ، اى أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الارض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها .

(٢) الزراعة الكثيفة : Intensive Agriculture

عندما ازداد ميل الانسان الى الاستقرار واتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الاراضى الجديدة اخذ الزارع فى تقسيم ارضه الى اكثر من محصول ، وأخذ يستعمل المخصبات وابتكر الدورة الزراعية Crop Rotation وصار لا يزرع

---

(١) الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية ، الموارد الاقتصادية ، ص ٦٧ .

الزرع المجهد للارض الا سنة بعد أخرى او سنة بعد سنتين ، وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية ، وعلى هذا تنشأ الزراعة الكثيفة فى الاماكن التى يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الاراضى الزراعية ، كما هو الحال فى احواض الانهار الرئيسية . ويخفف هذا التنويع فى الزراعة من اجهاد الارض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها[1] .

(٣) الزراعة الواسعة : Extensive Agriculture

تقوم هذه الزراعة فى المناطق التى تتوفر فيها الاراضى الزراعية ، ولكنها لا تستغل على الوجه الاكمل بسبب قلة السكان . فاذا توفرت الالات والخبرات وسهولة نقل المحاصيل الى اسواق الاستهلاك ، فتزرع تلك الاراضى الواسعة ، حيث ان الالات تعوض عن قلة الايدى العاملة . غير أن انتاجية الدونم اقل بكثير منه فى المناطق الزراعية الكثيفة .

(٤) الزراعة المتنوعة : Mixed Agriculture

فى هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج اليه والبعض الاخر للسوق . فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد . وهذه المزارع هى التى تعتمد فى الحصول على اكثر من ٥٠٪ من دخلها النقدى السنوى من اكثر من محصول او مشروع زراعى واحد .

ومن فوائدها :

(١) المحافظة على خصوبة التربة ، عن طريق اتباع نظام الدورات الزراعية .

(٢) توزيع العمل على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للاستفادة من العمال والالات طوال السنة .

(٣) امكانية انتاج اغلب المحاصيل التى يحتاجها المزارع وعائلته .

(٤) تجنب الخسارة الحتمية .

(٥) الجمع بين عدة مشاريع على المزرعة يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع .

(٦) يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة بدلا من ان يتحقق مرة واحدة

---

(١) الدكتور لبيب سعد القيثاوى ، دعائم الانتاج العالمى والتجارة الدولية ، ص ١٠ ، ٦٨ .

وفائدة ذلك عدم الانفاق الزائد ، وعدم الالتجاء الى المرابين ، وعدم البيع باسعار منخفضة .

(٥) الزراعة المتخصصة Plantations

وهى التى تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاى والمطاط والبن والقطن وغيرها . وهذه المزارع تتخصص بانتاج محصول واحد او اكثر وتعتمد فى الحصول على اكثر من ٥٠٪ من دخلها النقدى السنوى من انتاج محصول واحد . ان انتاج هذه المزارع مخصص للتصدير ، ولا يستهلك منه محليا الا النزر اليسير . ومن اهم فوائد التخصص ما يلى :

(١) يسهل عمليات الزراعة ـ كالحرث والرى ، ومقاومة الآفات الزراعية .

(٢) يسهل عملية تصنيف الحاصل .

(٣) يساعد على قيام الابحاث العلمية والدراسات الفنية .

(٤) يسهل عملية التسويق ، حيث أن تسويق محصول واحد أهم من تسويق عدة محاصيل .

(٥) يزيد فى مهارة المزارع .

(٦) المزارع المختلطة :

وهى المزارع التى تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية ، وتجمع بينهما خطة مزرعية واحدة ، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية . ان هذا النوع من المزارع يكون متكاملا . وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة ، غير انه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة .

النظم الزراعيـــة :

لقد ظهرت عدة نظم زراعية فى اوقات مختلفة ، وفى دول مختلفة وحققت النجاح بدرجات متفاوتة . ونستطيع تقسيم هذه النظم الزراعية الى ما يأتى[١] :

(١) المزارع الصغيرة (مزارع صغار المزارعين)

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الصغيرة الخاصة ، وفيها يكون المزارع هو المالك ويقوم بنفسه وبمساعدة افراد اسرته بزراعة الارض حسبما يرغب فهو

(١) خسرو بن أجروال ، مشكلة الزراعة التعاونية في الهند ، ص ٢٨ـ٣٠

الذى يحدد نوع المحصول ، ويقوم بزراعته ويحتفظ به أو يبيع جزء منه فى السوق دون تدخل أحد . ويلاحظ هنا ان استعمال الالات محدود لصغر حجم المزرعة ، ولا يسمح بالمكننة ويستهلك المالك الجزء الاكبر من الانتاج . ويمكن تصنيف هذا النوع الى ما يلى :

(أ) زراعة المالك :ـ تنتشر هذه الطريقة بين صغار المزارعين الذين يملكون مساحات صغيرة من الارض ، يقوم المزارع باستثمارها بمساعدة عائلته (حسب نظام المزارع العائلية) .

(ب) نظام التأجير :ـ يقوم المزارع فى هذا النوع من الزراعة باستئجار قطعة من الارض مقابل دفع اجور معينة نقدية او عينية حسب الاتفاق . وغالبا ما ينظم عقد بين الملاك والمستأجر يتضمن شروط التأجير .

(ج) نظام المزارعة او المشاركة :ـ وهذا يعنى اشتراك مالك الارض والمزارع فى استغلال الارض حسب اتفاق يتم بينهما . وهذا الاتفاق يمكن ان يكتب تحريريا او يترك حسب العرف المتبع .

(٢) المزارع الاقطاعية (الرأسمالية) :

فى هذا النوع من الزراعة يمتلك الافراد مساحات شاسعة من الارض يديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات) . يقدم الفرد او الافراد رأس المال المستعمل ، وتدار المزرعة كاحدى الشركات ، وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع ، وينتج الحاصل لاجل البيع فى الاسواق . ويظهر فى هذا النوع من الزراعة الاستغلال والاحتكار واضح .

(٣) المزارع التعاونية :

لقد اتخذت المزارع التعاونية اشكالا عديدة منها التعاون الزراعى للاستفادة الجماعية من الخدمات الاساسية دون تجميع الحيازات وتوحيد ادارتها . ومنه التنظيم الذى يتفق عليه المزارعون او الذى تقره الدولة ، والذى بموجبه تجمع الحيازات الفردية ، او توزيع حق الملكية على الفلاحين واجبارهم على الانظمام الى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الاراضى المحددة لهم وادارتها كوحدة واحدة تحت اشراف ناظر تعاونى وادارة جماعية منتخبة . ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للارض ، كما يتحدد نصيب الفرد من الانتاج على اساس حصته من

الارض وعمله . فالمزارع التعاونية أذن نظام يقوم بالضرورة على اساس الملكية الفردية للارض والادارة المشتركة ، وهدفه الاساسى الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير .

(٤) المزارع الجماعيـــة :

ظهر هذا النظام من المزارع فى السنوات الاخيرة ، وقد تبنته عدة دول من اهمها الاتحاد السوفييتى ، ورغم وجود بعض الاختلافات بين المزارع الجماعية فى الدول المختلفة من حيث تكوينها وتنظيمها وسيرها ... الخ الا انه توجد بعض السمات المميزة من حيث الملكية والانتاج والتوزيع . تقتضى نظم المزارع الجماعية بصورة عامة ان تكون ملكية الارض ورأس المال المستخدم والانتاج ملكا للجماعة ما عدا في الكلخوزات فى روسيا والاجيدو في المكسيك فيسمح للاعضاء بامتلاك عدد محدد من الحيوانات والدواجن وزراعة مساحة صغيرة حول مساكنهم لحسابهم الخاص . وما عدا ذلك فالمزرعة تعتبر وحدة واحدة فى الادارة والانتاج ، ومن الطبيعى ان يكون حجم العمليات الزراعية كبيرا ومجال المكننة متسعا ويضطلع الاعضاء انفسهم بالعمل وفق نظام الكلخوز .

(٥) المزارع الحكوميـــة :

يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الاخرى من ناحية تنظيمها وادارتها ، اذ تمتلك الحكومة الاراضى ، وتقوم بزراعتها وادارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر . وتتم زراعة الاراضى تحت اشراف مديرين او موظفين تعينهم الحكومة طبقا للسياسة التى ترسمها . ويعتبر المزارعون عمالا أجراء .

المراجـــع

(١) الدكتور محمد الشحات ـ العلم في خدمة الانسان ـ الزراعة ، مكتبة الانكلو المصرية ـ القاهرة الفصل الاول والثانى ، ص ١ ـ ٢٩ ٠

(٢) الدكتور لبيب سعد القيثاوى ـ دعائم الانتاج العالمي والتجارة الدولية الجزء الاول ١٩٥٤ الفصل الثاني والثالث ـ ص ٨ ـ ٣٤ ٠

(٣) الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعي ، القاهرة ١٩٥٣ ، مكتبة الانجلو المصرية الفصل الثاني والثالث ص ١٢ ـ ١٦ ٠

(٤) جورج سارتون ، تاريخ العلم ـ تعريب لفيف من العلماء ـ دار المعارف بمصر ١٩٥٧ ٠

(٥) الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية ، الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ١٩١٤ ـ الفصل الثاني ، ص ٦٥ ٠

(٦) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ، التنمية الزراعية ، دار الطليعة بيروت ١٩٦٦ ٠ الفصل الاول والفصل الخامس عشر ٠

(٧) الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى ، المدخل في الاقتصاد الزراعي مطبعة المعارف بغداد الفصل الثاني ، ٣٦ ٠

الفصل الرابع

المجتمع القروي (الريفي)

RURAL COMUNITY

١ ـ مفهوم المجتمع القروى (الريفى) .
٢ ـ مميزات المجتمع (القروى) .
٣ ـ المجتمعات القروية فى العراق .
٤ ـ التكوين الاجتماعى القروى .
٥ ـ التحول من حياة البداوة الى حياة القرى .

مفهوم المجتمع القروى(١) :

يمكن القول بأن المجتمع القروى هو جماعة من الناس يعيشون معا فى قرى معينة ويعملون سوية مدة طويلة بصفة منتظمة بحيث يمكن اعتبارهم وحدة اجتماعية ذات اهداف مشتركة ورغبات معينة . وبصورة اخرى يمكن اعتبار مقومات المجتمع القروى هى ما يلى :

(أ) وجود جماعة من البشر .
(ب) وجودهم فى قرية معينة مدة من الزمن .
(جـ) وجود تبادل منفعى فيما بينهم .
(د) وجود رغبات مشتركة فيما بينهم .
(هـ) وجود نظم اجتماعية تحدد العلاقات فيما بينهم .

ويتصف كل مجتمع من المجتمعات بصفات تميزه عن غيره من المجتمعات الاخرى ، فالمجتمع القروى يختلف عن المجتمع البدوى وعن المجتمع المدنى ، كما تختلف القرية عن المدينة من حيث المشاكل والتكوين والحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ومن حيث العوامل التى تؤثر على طبيعة المجتمع .

مميزات المجتمع القروى :

يمتاز المجتمع القروى ببعض المميزات التى تميزه عن غيره من المجتمعات

---

(١) المجتمع القروى هو المجتمع الريفى ، وقد فضلنا استعمال المجتمع القروى لان غالبية سكان الريف في العراق يعيشون في قرى ، والعراق يعتبر بلد القرى .

واهم هذه المميزات[1] :

١ ـ التأثر بالطبيعة :

ترتبط حياة القروى وسلوكه وفعالياته الانتاجية بالطبيعة مباشرة . فالطبيعة تؤثر فى سلوكه وفى انتاجه وهذا التأثر جعل القروى يعتقد انه خاضع لقوة خارجية تفوق ادراكه ولا يستطيع التحكم فيها ، مما جعل منه انسانا اتكاليا يعتمد على الطبيعة ويؤمن بالحظ وبالخرافات . وقد ادت هذه الحالة الاتكالية الى تأخر الفلاح بصورة عامة .

٢ ـ ارتباط معيشة القروى ببيئته :

ترتبط معيشة القروى ارتباطا تاما بالبيئة التى يعيش فيها . ومن الصعب على القروى ترك قريته التى فيها أرضه وحيواناته وعمله ويعز عليه تجزئتها فالكل بالنسبة اليه يعتبر وحدة واحدة متكاملة . وهذا مما اضطره الى عدم التفكير فى الهجرة الى مكان اخر تتوفر فيه سبل العيش . أما الذين نراهم قد تركوا الريف واتجهوا الى المدن ، فهم الذين فقدوا سبل العيش وضاقت بهم الارض فاضطروا الى ترك ديارهم مرغمين ، واغلبهم لا يملكون ارضا .

٣ ـ العزلة :

تتميز حياة القروى بالانعزال والوحدة لانه يصرف وقته بين الحقل والمنزل. وليس لديه الوقت الكافى للاجتماع بالاخرين والتحدث اليهم وسماع اخبارهم ، لانهم جميعا منصرفين الى اعمالهم . وان اختلاطهم مقتصر على الاهل والجيران . ولذلك يحتاج القروى للخروج من هذه العزلة الى انشاء المراكز الاجتماعية التى يجتمع فيها القرويون وتوجه اليهم الارشادات والتعليمات ليكونوا مواطنين صالحين .

٤ ـ العائلة القروية : وتمتاز بما يلي :

أ ـ تماسك افرادها :ـ يؤدى نظام العمل بين افراد العائلة في المزرعة الى

---

(١) الدكتور عزالدين همام احمد ، دراسات في الاقتصاد الزراعى ، ص ٦ ـ ٨ .

(1) Lowry Nelson, **Rural Sociology,** Chapter (5) p. 71.

تعاون افراد العائلة فيما بينهم على السراء والضراء . ويعوض التعاون والتضحية بين افراد العائلة عن النقص الذى يشعر به القروى نتيجة لحياة العزلة التى يعيشها فى المجتمع . وبما ان لهذه الظاهرة ميزاتها فلها كذلك عيوبها . ومن عيوبها ضعف الاختلاط بين العوائل المختلفة ، وضعف مركز الفرد ، وتؤدى هذه الظاهرة الى جعل المجتمع الريفى اقل قابلية من المجتمعات المدنية لقبول التغيير السريع .

ب ـ تشغيل الاحداث والنساء ـ يعمل الولد فى الريف جنبا الى جنب مع أبيه وأمه ، حيث لا يمنع قانون العمل تشغيل الاحداث فى الريف ، وكذلك نجد ان النساء يشتغلن مع ازواجهن جنبا الى جنب .

جـ ـ الطبقات الاجتماعية فى القرية :ـ تتحدد الطبقة الاجتماعية بصورة عامة بعوامل الثروة والمستوى الثقافى ، ونوع العمل الذى يمارسه الافراد ، والحسب والنسب . وتختلف هذه العوامل الاربعة في مرونتها من طبقة الى اخرى. وتتميز العوائل الريفية بضعف فرص الثراء لقلة الدخل ، وانخفاض مستوى التعليم ، وارتفاع أهمية الحسب والنسب فى قيمة العائلة . وبمقارنة هذه العوائل فى القرية بمثيلها فى المدينة نجد أنه من الصعب انتقال طبقة فى القرية من مستوى الى مستوى اعلى وهذا عكس ما يجرى فى المدينة . وتؤدى هذه الظاهرة الى قتل روح الطموح او اضعافها بين افراد المجتمع الريفى .

د ـ العادات والتقاليد :ـ تتأثر حياة الفلاح بكثير من العادات والتقاليد التى ورثها عن آبائه واجداده ، وأصبح لها حكم القانون فى تصرفاته . ويحتاج تطوير العادات الحسنة والقضاء على العادات السيئة الى زمن طويل وجهد يبذل فى التعليم والارشاد .

المجتمعات القروية في العراق :

بما أن اغلب سكان العراق يعيشون في القرى ، وأن ٩٠ بالمائة من سكان القرى مزارعون ، فيعتبر العراق بلد القرى ، وهذه القرى تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة[1] .

يتشابه المجتمع القروى والمجتمع البدوى فى كثير من الوجوه فى العراق . فالقرية العراقية ما زالت معزولة ومهملة من قبل السلطات الحاكمة فى المدينة ،

(1) George L. Hariss, **Iraq**, p. 72.

فالقروى اقرب الى البدوى منه الى المدنى ويحب ان يعتبر نفسه بدويا مستقرا ، وغالبا ما يدعى ان اصله يعود الى احدى القبائل الرحل . وفى القرى الصغيرة يدعى بأنه قريب لكل شخص فى القرية كما يعتقد البدوى بأنه قريب لجميع افراد قبيلته .

وهنالك علاقة قوية بين الارض والانسان وعقيدته وطريقته فى الحياة . وان امتلاك الارض له علاقة قوية بالحياة وهذا مستقر فى نفسية الافراد وينطوى على احاسيس الفرد والروابط العائلية والاعتقادات الدينية والمخالطة الاجتماعية والعادات والسلوك العائلى . ويعيش الفلاحون في قرى متقاربة بينما حقولهم متناثرة حولهم . وينظر القروى الى قريته بنفس النظرة التى ينظر البدوى الى قبيلته . والواقع ان القرية ليست عبارة عن مجموعة من البيوت المبنية من الحجر او الطين بل أنها الاطار الذى يجمع شمل العشيرة ، فالقرية منظمة اجتماعية تقع فى منتصف الطريق بين المجتمع البدوى والمجتمع المدنى .

ان هدف معظم الفلاحين فى العراق هو انتاج ما يكفى من المحاصيل والماشية لسد حاجة العائلة ، وبعض الزيادة ان امكن لبيعه من اجل شراء الضروريات ، انهم يؤمنون بأن القناعة كنز لا يفنى ، وهذا الايمان هو تبرير لبقائهم على الارض قانعين بما تدر عليهم من الموارد الضئيلة . وبالنسبة الى الذين يقتنعون بتحسين محاصيلهم وزيادتها لزيادة دخلهم لا يتعارض مثل هذا التغيير مع مبادئهم ، ولكن اذا كان التغيير اساسيا ويتعارض مع اتجاههم العام فمن المتوقع ان يعارضوه .

التكوين الاجتماعي القروى :

الحياة بالنسبة للذين يعيشون في القرى بسيطة والفرص محدودة بحيث تخلق تفاوتا في الطبقات ، وعند تصنيف السكان في القرية حسب منزلتهم نجد في اسفل سلم التصنيف العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا ، ومستأجرى الارض ، ثم المهنيين والصناع ويليهم صغار الملاك ثم كبار الملاك الذين غالبا ما يعيشون بعيدين عن املاكهم . وقد يوجد بعض موظفى الحكومة غير أن مثل هؤلاء الموظفين يعتبرون دائما غرباء .

ان القلة من أرباب المهن فى القرى اكثر ثراءً فى العادة من صغار الفلاحين المستقلين وليست للمهن نفس المكانة التى للملكية الارض رغم أن اصحابها أحسن

حالا . ويعتبر المالك الصغير الذى يتمكن من استئجار بعض الفلاحين والعمال الزراعيين أعلى مكانة من فئة أرباب المهن رغم أنه أقل منهم مالا .

اما رجال الدين فانهم صنف خاص بغض النظر عن وضعهم المالى ، ومكانتهم تتوقف على مقدار تقواهم وعلمهم وليس على ملكية الارض . ورجل الدين هو المرجع الاول فى التقاليد والعادات ويتأمم أو يتقدم اهل القرية فى الامور الدينية .

اما الموظفون الاداريون الذين يقطنون القرية فيعتبرون ، اذا لم يكونوا من سكان القرية الاصليين ، غرباء عنها ، ولا يمتزجون تماما في حياة القرية الا نادرا .

الحياة السياسية فى القرية بسيطة جدا ، فالقيادة السياسية تتركز فى العائلات التى احرزت لها مكانة مرموقة سواء عن طريق الثراء ، او كثرة العدد ، أو المقدرة على القيادة ، وتنعكس هذه المكانة على افراد العائلة . ويتمتع رؤساء العائلات الثرية فى القرية مثل كبار الملاك بسلطات اقتصادية كبيرة على غيرهم من عائلات القرية ، غير ان العلاقات التقليدية تخفف من سلطانهم . فمثلا نجد ان صلة القربى تفرض بعض المسؤوليات على الملاك المحليين وعليهم تبعا للعرف ان يخضعوا لها .

يرتبط الفرد مع ذوى قرباه بشبكة من الالتزامات المتبادلة المتمثلة فى اقوى صورها فى العائلة الموسعة ، والتى تستطيع جمع كافة ذوى القربى لمواجهة اى خطر خارجى . تلعب العائلة الموسعة دورا فعالا فى حياة القرية حيث ان روابط النواة العائلية قوية ، وتكون اقوى فى اطار العائلة الموسعة التى تعتبر مصالحها فى المقام الاول . وعلى هذا تعتبر العائلة الموسعة نوعا من الضمان الاجتماعى لافرادها ، أى انها نوع من التكييف الاجتماعى لتخفيف اعباء الحياة عن افرادها ، واجتياز المصاعب التى لا يستطيع الفرد مواجهتها بمفرده . وانها تؤدى دورها باعتبارها نظاما من انظمة الضمان الاجتماعى[1] .

التحول من حياة البداوة الى حياة القرى :

ان التحول من الحياة البدوية الى الحياة القروية عملية مستمرة فى العراق .

---

(١) لاحظ كتابنا ، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية ، ص ٩٨ ـ ١٠٤ .

وكان الدافع الاول لهذا التحول هو طلب الاستقرار والعيش الكريم . وهذا يبين الحقيقة الواضحة بأن الاستقرار فى القرى والاشتغال بالزراعة يوفر عيشا مأمونا اكثر مما توفره حياة البداوة . لقد كانت القبيلة توفر لافرادها نوعا من الحماية وهذا الذى رغب الفرد بأن يعيش فى كنف القبيلة .

ولكن بعد ان استقرت البلاد وحضيت بنوع من الامن وسيادة النظام والقانون شعر البدوى ان بامكانه الاستقرار على الارض والاشتغال بالزراعة دون الحاجة لحماية القبيلة له . الامر الذى اضعف روابط الاتكال على القبيلة . فان ادركت القبيلة بمجموعها ان لا خوف عليها من السيطرة الخارجية اصبحت القبيلة على استعداد للاستيطان وتأسيس القرى . لقد كان العامل المحرك لعملية الاستيطان فى العراق هو قوى طبيعة وادراك ورغبة انسانية ، حيث ان الحيـــاة فى الصحـــراء لا تطاق .

ان الاجراءات التى اتخذت لاجل الاستيطان وتكوين القرى كانت احدى اشكال الضوابط الاجتماعية . وعندما حرر الشعب العراقى نفســه فى الســنوات الاخيرة من سيطرة الاقطاع والقوى التى تسند الاقطاع ووزعت الاراضى على المستحقين من المواطنين اصبحنا بحاجة الى ايجاد مبدأ جديد من التنظيم الاجتماعى والاقتصادى الذى يوفر الكرامة الانسانية لكل المواطنين ، ويمنع الافعال المناهضة للمجتمع ، او المؤدية الى الارضاء الذاتى ، وذلك بوضع قوانين تضمن حقــوق المواطنين وكرامتهم . كما واننا بحاجة الى ايجاد قواعد جديدة للسلوك ، وميزان جديد بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية . اننا بحاجة الى توضيح لهــذه المسؤولية المترتبة على الفرد لمجتمعه . وعلينا ان ندرك أن التحول من العمـــل الفردى الى المشاركة الجماعية لن يكون سهلا الا اذا سبقته توعية كافية لانه ينطوى على تغيرات عميقة فى الاتجاهات الفكرية ، والقيم المعنوية ، والتقاليد الاجتماعية .

المراجـــع

(1) Hariss, George L., **Iraq.** p. 72.

(2) Longrigg S & Stookes, F. **Iraq,** 1957.

(3) Hagen, Everett E., **On the Theory of Social Change,** 1962 pp. 55-67.

(4) Nelson Lowry, **Rural Sociology,** American Book Co. 1955. p. 71.

(5) Loomis, C.P. & Beegle, J. Allan, **Rural Social Systems,** New york, Prentice–Hall, 1950.

١ ـ الدكتور عزالدين همام احمد ، دراسات في الاقتصاد الزراعى ، مطابع مدكور ، القاهرة ١٩٦١ الفصل الاول ، ص٦ ٠

٢ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليديـــة ، دار الطليعـــة بيروت ١٩٦٨ الفصـل الخامس ، ص ٩٨ ـ ١٠٤ ٠

٣ ـ الدكتور علي الوردي ـ دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني ١٩٦٥ بغداد ، الفصل الثامن ٠

٤ ـ الدكتور ستيوارت فود ، العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي ، دار الكتاب ، بيروت ١٩٤٧ الفصل الثانى والثلاثون ، ص ٣٤٠ ٠

الباب الثاني

فروع الاقتصاد الزراعي

الفصل الخامس

اقتصاديات الارض

LAND ECONOMICS

١ ـ مفهوم اقتصاديات الارض .
٢ ـ وظائف الارض واستعمالاتها .
٣ ـ انواع الاراضى في العراق .
٤ ـ العلاقة بين السكان والمصادر الطبيعية .
٥ ـ خصائص الارض .
٦ ـ الملكية الزراعية .
٧ ـ القيود التى ترد على حق الملكية .
٨ ـ تطور حيازة وملكية الاراضى الزراعية فى العراق .
٩ ـ اصناف الاراضى الزراعية .
١٠ـ ضريبة الاراضى الزراعية فى العراق .
١١ـ ريع الاراضى الزراعية .
١٢ـ معايير وتقييم اقتصاديات الارض .

مفهوم اقتصاديات الارض :

يتضمن هذا الموضوع دراسة العلاقة الاقتصادية بين الانسان والموارد الطبيعية ، فالموارد الطبيعية ضرورية لاتعاش الانسان واستمرار تطوره لانها توفر المكان الذى يعيش فيه والموارد الاولية لاستعمالها لسد حاجاته . وفى الوقت نفسه يلعب الانسان دورا مهما حيث انه المحرك الرئيسى لعمليات الانتاج . ولولاه لما تحققت المنافع وازدادت ، ولذلك يتحتم على كل دولة أن تدرس النواحى المتصلة بتنمية الثروة البشرية وطريقة توزيعها على المناطق المختلفة وعلى الاعمال المتباينة .

ومن المهم ان نوضح ان المفهوم الاقتصادى للارض يختلف عن المفهوم العادى ، فهو يستعمل للتعبير عن القوى والموارد الطبيعية التى تستخدم في الانتاج .

(1) Raleigh Barlowe. **Land Resource Economics**, pp. 3-10.

ويتضمن سطح الارض وما فوقها وتحتها من ثروة نباتية ومائية ومعدنية وحيوانية وكذلك القوة الكهربائية المتولدة بواسطة قوة المياه .

لقد كان الاقتصاديون الاوائل يعطون أهمية كبيرة للارض كعنصر أساسى فى الانتاج . وسبب ذلك هو تأثرهم بظروفهم الاقتصادية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، حيث ان الدخل القومى كان يتألف معظمه من الانتاج الزراعى . كما ان الاقتصاديين المحدثين المهتمين بالتنمية الاقتصادية يركزون اهمية كبيرة على دور انتاجية الارض فى التنمية .

وتتوقف انتاجية الارض على نوعين من العوامل : هما عوامل طبيعية وعوامل اقتصادية ، تتألف العوامل الطبيعية من الخصوبة الطبيعية ، المنـــاخ ، الموقـع الجغرافى ، الثروة الطبيعية الكامنة فى الارض . وتقدم وسائل الرى والصرف . ووسائل النقل والمواصلات ، وقرب أو بعد مراكز الانتاج من الاسواق .

وبصورة أخرى يتناول موضوع اقتصاديات الارض دراسة كل ما له علاقة بحقوق التصرف فى الارض والموارد الطبيعية ، وبطرق استغلالها واستعمالها . وهو يبحث كذلك فى الوسائل التى تحقق الكفاءة الانتاجية للارض ، وفى الامور المالية وصيانة وحفظ التربة ، وفى ضريبة الارض والتملك ، وفى تصنيف الارض وفى جميع القوانين والقواعد والانظمة التى تحكم استعمال الارض الزراعيـة كعامل انتاجى مهم .

وظائف الارض واستعمالاتها :

تعتبر الارض من اهم الموارد الاقتصادية ، فعليها يعيش الانسان ويقوم بنشاطه ، ومنها يستمد معظم حاجياته من مأكل ومشرب ومسكن . حيث أن الارض توفر للانسان الامكانات التالية[1] :

أ ـ المسكن والمأوى ـ حيث عليها تنشأ القرى وتؤسس المـدن وتعبـد الطرق والقنوات وتشيد المعامل والمصانع .

ب ـ المكان الذى تنمو فيه النباتات وتعيش عليه الحيوانات فى حالتها الطبيعية .

جـ ـ المصدر الذى يوفر المنتجات النباتية والحيوانية التى يحتاجهـا الانسـان ، ولولاها لما تمكن الانسان من الحصول على معظم غذائه .

(1) Ibid pp. 10-16.

د ـ انها المصدر للمعادن والقوى الطبيعيـة التى بواسطتها يتمكن الانسـان من الحصول على العديد من الوسائل لسد حاجياته .

ولو أخذنا استعمالات الارض فى العالم بصورة عامة لوجدنا انهـا تتضمن الاستعمالات التالية :

١ ـ زراعة المحاصيل .
٢ ـ استعمالها للمراعي .
٣ ـ الغابات .
٤ ـ استخراج المعادن .
٥ ـ استعمالها للتسلية .
٦ ـ استعمالها للسكن .
٧ ـ محلات الصناعة والتجارة .
٨ ـ طرق المواصلات ومنشآتها .
٩ ـ محلات للخدمات .
١٠ـ الحظائر والفراغات .

ان استعمال الاراضى كثيرة وتختلف عن بعضها البعض ، واليك الشكل (١) الذى يوضح تناقص القابلية الاستعمالية للارض :

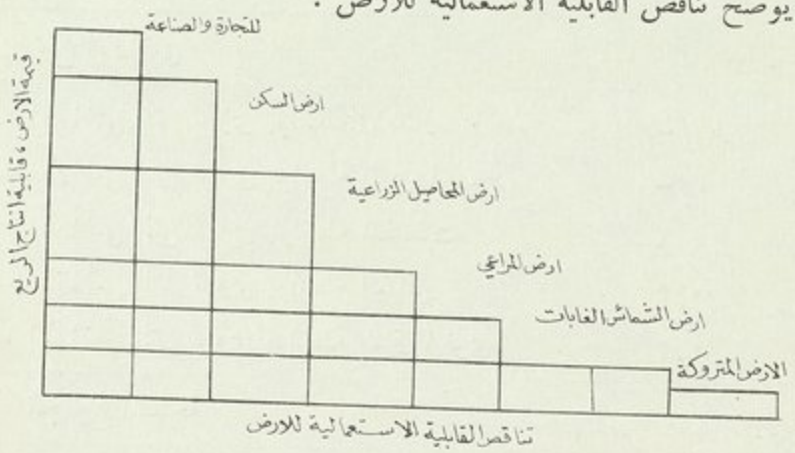

شكل (١) يوضح تناقص القابلية الاستعمالية للارض

أنواع الاراضي في العراق :

تبلغ مساحة أراضى العراق الكلية ٤٥٣ الف كيلومتر مربع وهو ما يعادل

حوالى ١٨١ مليون دونم . وقد ظهر أن ٤٨ مليون دونم تقريبا من هذه المساحة قابل للزراعة . ويمكن تقسيم تلك المساحة الى قسمين رئيسيين : القسم الاول ويعرف بالمنطقة المطرية ويقع فى المنطقة الشمالية ، وتبلغ مساحته ١٦ مليون دونم موزعة فى ألوية الموصل واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ، ويعتمد فى زراعته على مياه الامطار والعيون والآبار . والقسم الثانى يقع فى المنطقة الوسطى والجنوبية ويعتمد فى زراعته على مياه الانهار ويعرف بالمنطقة الاروائية ، وتبلغ مساحته ٣٢ مليون دونم موزعة فى الوية بغداد والرمادى ، والقسم الجنوبى من ديالى والوية الحلة والديوانية وكربلاء والكوت والعمارة والناصرية يضاف اليه القسم الجنوبى من ألوية كركوك والموصل والسليمانية التى تعتمد على مياه الانهار . أى أن مجموع المنطقتين يبلغ ٤٨ مليون دونم ، يزرع منها حوالى خمس المساحة أى ما يقدر بحوالى عشرة ملايين دونم . وتبلغ مساحة الاراضى التى تستعمل بصورة فعلية لاغراض الزراعة فى الوقت الحاضر حوالى ٢٣ مليون دونم يطبق فى زراعتها نظام (النيرين)الذى يقضى بزراعة نصف الارض تقريبا وترك النصف الاخر بورا الى السنة القادمة . ويمكن توزيع الاراضى حسب طريقة ريها الى خمسة انواع كما مبين فى الجدول (١)[١] :

جدول (١) انواع الاراضى حسب ريها

نوع الاراضى	المساحة (بالمليون دونم)
١ – الاراضى التى تروى بواسطة الامطار	١١/-
٢ – الاراضى التى تروى بواسطة الرى السيحى	٧/-
٣ – الاراضى التى تروى بواسطة المضخات	٤/٦
٤ – الاراضى التى تروى بواسطة النواعير	٢و٠
٥ – الاراضى التى تروى بواسطة طرق أخرى	٢و٠
مجموع المساحة	٢٣/- مليون دونم

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى (التحليل الاقتصادى ، لعمليات الانتاج الزراعي) ص ١٨٦ .

ويمكن كذلك مقارنة المساحة المستغلة بالنسبة الى المساحة العامة وهى كما مبين ادناه فى الجدول (٢) .

جدول (٢) نسبة المساحة المستغلة

المساحة المزروعة	النسبة المئوية للمساحة العامة
أراضي مزروعة محاصيل مختلفة	٦
أراضي غابات	٤
أراضي مراعي	٩
أراضي غير مستغلة	٨١
	٪١٠٠

ان الجدول (٢) يوضح ان نسبة الاراضي المستغلة قليلة جدا بالنسبة الى الاراضي غير المستغلة علما بان هذه النسب والمساحات تعتبر تقريبية خاصة وانها تختلف من سنة الى اخرى . وهي أقل بكثير من القدرة الفعلية للاراضي التي يجب زراعتها .

أما فيما يخص تصنيف التربة فقد قسمت الاراضي القابلة للزراعة في العراق الى ثلاثة انواع وكل نوع يقسم الى ثلاثة اصناف من التربة كما مبين في الجدول (٣) .

جدول (٣) انواع الاراضي حسب خصوبتها

نوع الارض	المساحة بالف دونم	النسبة المئوية بالنسبة لارض العراق
أ ـ الزراعة الاروائية :ـ		
ممتازة	٦ر٧٢٠	٣ر٧
جيدة	٩ر٨٠٠	٥ر٤
متوسطة	٦ر٦٨٠	٣ر٧
ب ـ الزراعة الاروائية والديمية :ـ		
ممتازة للاروائية والديمية	١٠ر٠٠٠	٥ر٦
ممتازة للأروائية وجيدة للديمية	٥ر١٢٠	٢ر٨
جيدة للأروائية ومتوسطة للديمية	٤ر٢٨٠	٢ر٤
ج ـ جيدة للرعي والغابات	١٢ر٢٨٠	٦ر٩
د ـ غير صالحة للزراعة	١٣١ر٨٨٠	٧٤ر٦

يظهر من الجدول (٣) ان مساحة الاراضى الممتازة والجيدة التى تحت نظام الرى المستديم ستزداد الى ضعف المساحة الحالية اى الى حوالى ١٦ر٥ مليون دونم من الاراضى ذات القابلية العالية من الخصوبة . وأن معدل ما يصيب الفرد من الاراضى القابلة للزراعة هو ما بين ٦–٧ دونم ، وبمقارنة هذا الرقم بالمعدل العالمى نرى ان ما يصيب الفرد فى العالم هو حوالى ٢ دونم . فلو أخذنا البلاد المتقدمة زراعيا مثل الولايات المتحدة نجد ان المعدل هو (٥) دونمات بينما فى البلاد المكتظة بالسكان مثل الجمهورية العربية المتحدة فان المعدل هو حوالى ½ دونم للفرد ، ومع ذلك فان استغلال الارض استغلالا اقتصاديا لا يزال بعيدا عن الواقع .

العلاقة بين السكان والمصادر الطبيعية :

ان معرفة العلاقة بين السكان والمصادر الطبيعية ضرورية ، اذ لايمكن تجاهل اهمية المصادر الانتاجية فى اى بلد مهما كان صغيرا او كبيرا متقدما او متأخرا . ويمكن اجمال المصادر الانتاجية بنوعين : المصادر البشرية والمصادر الطبيعية . ان تطور المصادر البشرية ضرورى لتطور المصادر الطبيعية ، فلم يحدث فى تأريخ البشرية ان شعبا جاهلا استطاع ان يطور مصادره الطبيعية قبل ان يطور نفسه أو يقوم غيره بتطويره .

ويمكن اظهار مكانة المصادر البشرية كما يلى[1] :

أ – ان عملية تكاثر واعداد الجنس البشرى تكلف مالا ووقتا .

ب – **ان كلفة اعداد الجنس** البشرى له اهمية فى التطور الاقتصادى ولكنه مهمل فى الوقت الحاضر ، **وكأنه شىء مسلم به** .

جـ – ان استثمار الموارد الطبيعية يعتمد على نوعية وكفاءة المورد البشرى ولذلك فعند تحليل المصادر الانتاجية ، يجب ان نأخذ بنظر الاعتبار المصدرين الطبيعى والبشرى Natural Resource & Human Resource لان المصدرين متداخلين فى عملية التطور الاقتصادى ، والشىء المهم هنا هو قضية التناسق بين هذين المصدرين . ويمكن وضعها بالصورة التالية : ط ⟷ س حيث أن (ط) تمثل المصادر الطبيعية و (س) تمثل السكان ، ومن هذه العلاقة

---

(١) المصدر السابق ص ١١ – ١٣ .

يمكن استنتاج علاقات عديدة منهما وهذه العلاقات هى :

(١) عدد كبير من السكان الى عدد قليل من المصادر الطبيعية .

(٢) عدد كبير من السكان الى عدد قليل من المصادر الطبيعية ـ ولكنها متوفرة وغير مستغلة .

(٣) عدد قليل من السكان الى عدد قليل من المصادر الطبيعية .

(٤) عدد قليل من السكان الى عدد قليل من المصادر الطبيعية ـ ولكنها متوفرة وغير مستغلة .

وبملاحظة هذه العلاقات وحالة العراق يمكن وضع العراق فى المجموعة الرابعة ، وهى قلة عدد السكان بالنسبة الى المصادر الطبيعية المستثمرة ولكن تلك المصادر الطبيعية متوفرة . والفكرة السائدة هى ان قلة عدد السكان وضعف نوعيته بالنسبة الى مصادره الطبيعية لا يمكن ان يؤدى الى تطوير تلك المصادر .

وفى حالة توضيح العلاقة بين السكان وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ، يمكننا ايجاد ثلاث علاقات هى :

١ ـ زيادة الدخل بنسبة اقل من زيادة السكان :

ويمكن ان يحدث ذلك اذا تصورنا نموا مستمرا للسكان دون ان يصاحب ذلك نموا متماثلا فى الموارد الاقتصادية . وفى هذه الحالة يزداد الدخل الكلى ، وهذه الزيادة يتبعها المزيد من السلع والخدمات التى يتوقف انتاجها على الايدى العاملة . غير أن ما يصيب الفرد الواحد من الدخل الكلى او الناتج الكلى يقل تبعا لذلك وينخفض مستواه المعاشى .

٢ ـ زيادة الدخل بنسبة مساوية لزيادة السكان :

وتحدث هذه الحالة اذا كانت زيادة السكان تتبعها زيادة فى الموارد المتوفرة فى حينه . وفى هذه الحالة يزداد الدخل الكلى غير أن معدل الدخل أو الناتج الحقيقى للفرد يبقى على ما هو عليه ، وكذلك يبقى مستوى المعيشة ثابتا كما هو .

٣ ـ زيادة الدخل بنسبة اكبر من زيادة السكان :

تحدث هذه الحالة اذا افترضنا أن زيادة السكان يتبعها زيادة كبيرة فى استغلال الموارد التى لم تكن مستغلة من قبل ، أو استغلال الموارد الموجودة حاليا استغلالا كثيفا . وفى هذه الحالة يزداد الدخل الكلى ويزداد معدل الدخل

الحقيقى او الناتج الحقيقى بنسبة اكبر من زيادة السكان .

وهنالك سؤال يحتاج الى اجابة ، وهو هل يتأثر دخل المجتمع بعناصر الانتاج المتوفرة لديه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تنشطر الى شقين : الاول كمى والاخر نوعى . فاذا زادت كمية اى عنصر من عناصر الانتاج مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فمن المحتمل زيادة الطاقة الانتاجية فى المجتمع ، وبالتالى زيادة حجم الناتج الكلى من سلع وخدمات ، ومن ثم زيادة الدخل القومى . وقد قلنا من المحتمل لان وفرة اى عنصر من عناصر الانتاج لا تكفى وحدها لزيادة الدخل القومى او الناتج القومى ، ما لم يكن هنالك تناسبا امثل فيما بين هذه العناصر . والتاريخ الاقتصادى حافل بالامثلة على ذلك ، فالولايات المتحدة الامريكية مثلا كانت فى بدء تطورها زاخرة بالموارد الطبيعية ولكن كانت تنقصها الايدى العاملة ورؤوس الاموال اللازمة لتطورها ، لذلك فقد فتحت أبوابها للهجرة لمدة طويلة لكى تحصل على التناسب بين الموارد الطبيعية والسكان (عنصر العمل) ، وكذلك كندا واستراليا والبرازيل فانها بلادتزخر بالموارد الطبيعية وتفتقر الى الايدىالعاملة كعنصر رئيسى من عناصر الانتاج . وقد يكون الحال على العكس اذ قد يتوفر العمل ويندر رأس المال أو الموارد الطبيعية ، وهذا ما هو حادث فعلا فى الهند والصين وكثير من دول العالم المتخلفة ، هذا من الناحية الكمية .

أما من الناحية النوعية فلاشك ان اى تحسين فى عنصر من عناصر الانتاج يؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية ، وبالتالى يزيد من قدرته على الانتاج . ولهذا فالتدريب الفنى للعامل الزراعى وادخال احدث الآلات والاساليب الفنية أمر له أهميته فى زيادة الانتاجية الزراعية .

ويمكن تصور خطورة قلة السكان بالنسبة للموارد الطبيعية وما يتبعها من ندرة كبيرة فى عنصر العمل . فقلة الايدى العاملة يقلل من فرص النشاط الاقتصادى كتعبيد الطرق ومد السكك الحديدية وبناء محطات توليد القوة الكهربائية ، ومشاريع التعمير والاسكان فى المدن وتوفير خدمات المرافق العامة . وبالاضافة الى ذلك فان ندرة عنصر العمل يتبعها نقص فى مجالات التخصص وتقسيم العمل .

اما اذا زاد عدد السكان بالنسبة للموارد الطبيعية ، وهذا معناه زيادة عنصر

العمل بالنسبة لعناصر الانتاج الاخرى فان الدولة تكون بهذه الحالة مضطرة الى انفاق رأس مال كبير لتمد السكان الجدد بالمساكن ووسائل النقل وجميع التجهيزات اللازمة ليصبحوا منتجين فعليين واذا عجزت الدولة عن زيادة الاستثمار لملاحقة الزيادة فى السكان ، فلابد ان يقل معدل الانتاج ويهبط مستوى المعيشة .

ولذا فمن الافضل محاولة ايجاد الحجم الامثل للسكان . اى ايجاد حالة وسط بين قلةالسكان وكثرته بالنسبة للموارد الطبيعيةالمتوفرة . ان المقصود بالحجم الامثل للسكان هنا هو ذلك العدد من السكان الذى يجعل متوسط الناتج الحقيقى اكبر ما يمكن .

خصائص الارض :

هنالك بعض المميزات التى تميز الارض عن غيرها وهذه المميزات او الخصائص هى[1] :

١ ـ صعوبة زيادة عرضها (أى عرضها محدود) فهى محدودة المقدار بالنسبة لكل صنف من اصناف الزراعة ولكل قطر من اقطار المعمورة ولسكان الكرة الارضية .

٢ ـ تسد اهم حاجة من حاجات البشر ، وهى الغذاء بالاضافة الى كونها مصدرا مهما للموارد الاولية التى تحتاجها الصناعات .

٣ ـ دوامها وعدم قابليتها للفناء ، فالارض دائمة البقاء .

٤ ـ تمتاز الارض بثباتها وعدم قابلية تحويلها او نقلها من مكان لاخر كما هو الحال فى بقية العناصر الانتاجية الاخرى .

٥ ـ التفاوت والتدرج فى نوعيتها .

وبسبب هذه الخصائص فالارض يجب ان تعطى لمن يحسن حق التصرف فيها بالتملك او الحيازة لما لها من مزايا اقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة . وهذا مما دعا الحكومات الى التدخل لمنع احتكار الارض ، وبالتالى ، منع احتكار هذه المزايا بواسطة طائفة معينة وحرمان غالبية ابناء الشعب منها .

الملكيـة الزراعيـة :

تعتبر الملكية الزراعية غير الاستغلالية من المؤسسات المهمة التى تقوم بوظيفة

---

(١) نفس المصدر ص ١٦٥ .

تنظيم حقوق المزارعين والملاكين فى ممارستهم للسيطرة على الارض ومحاصيلها الزراعية . وليست الملكية بالشيء ذاته ولكنها حق تملك ذلك الشيء أو مجموعة من الحقوق التى تنظم ذلك الشيء ؛ ولذا فالملكية مجموعة من الحقوق تقرها وتصونها الدولة . وتشمل هذه الحقوق حق البيع والرهن والايصاء به الى الورثة وكذلك الحق فى استغلاله واستعماله بالطريقة التى يرغبها المالك حسبما يراه موافقا لمصلحته[1] .

الحيازة هى وضع اليد على الارض وممارسة سلطة فعلية عليها من قبل الحائز بصفته مالكا لها أو صاحب حق فيها . أما من الناحية الاقتصادية فلا يقتصر مفهوم الحيازة على مجرد وضع اليد على الارض بل يشمل ايضا مجموعة العلاقات الاجتماعية بين الافراد التى تحددها النظم الاقتصادية والاوضاع الاجتماعية ، وتشمل حقوق الافراد المختلفة فى استعمال الارض وطرق استغلالها ، وكيفية توزيع المحصول فيما بينهم . ان هذه العلاقات الاجتماعية تنشأ عادة بين الافراد الذين وضعوا أيديهم على الارض الزراعية ، بأى شكل من الاشكال ، وحيث ان المجتمع هو صاحب الحق الاول فى الارض الزراعية باعتبارها اهم مصدر للثروة ، فهو ايضا يمثل طرفا فى هذه العلاقات وله الحق ضمن الاجراءات القانونية التدخل فى حماية حق الملكية وذلك لفائدة الصالح العام .

ويمكن التمييز بين الملكية والحيازة بواسطة ملاحظة ما يلى[1] :

الملكيـــة	الحيـــازة
١ ـ الملكية حق عيني وللمالك سلطة مباشرة عليها .	١ ـ الحيازة مجرد واقعة للسيطرة على الشيء والانتفاع به .
٢ ـ الملكية حق دائم لا يسقط .	٢ ـ الحيازة ليست حقا دائما .
٣ ـ الملكية حق مطلق التصرف .	٣ ـ الحيازة حق الاستعمال والاستغلال دون حق التصرف .
٤ ـ الملكية حق مقصور على المالك .	٤ ـ الحيازة حق لكل حائز .

(1) Raleigh Barlowe. **Land Resource Economics**, p. 373.

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي ، ص ١٣٢ .

القيود التي ترد على حق الملكية :

لا يمكن أن تعتبر الملكية بمفهومها الحديث وحدة معنوية مطلقة ، فحق الملكية قد تطور على مر الزمن فاصبحت ترد عليه قيود كثيرة بواسطةالقوانين فمنها ما يتعلق بحماية المصالح الخاصة ومنها ما يتعلق بالمصلحة العامة او الصالح العام . ولا نجد اليوم ملكية خاصة للافراد فى اى مجتمع متمدن تكون فيه الارض مطلقة من كل قيد أو متحررة من أية رقابة أو اشراف ، ولكن القيود تكون نسبية ، فمثلا[1] .

١ – يمنع المالك من التصرف فى ملكه تصرفا مضرا بحقوق من يجاوره أو بحقوق غيره .

٢ – حق نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ، كانتزاع ملكية الاراضى من اصحابها لانشاء السدود او فتح ترعة او طريق عام ، أو حق الاستيلاء على الاراضى واعادة توزيعها .

٣ – وهناك قيود أخرى وضعت بموجب انظمة خاصة ، كتنظيم استغلال الارض، ومنع اساءة استعمالها واضاعة ثروتها . توضع هذه القيود للحد من التصرف المطلق فى الارض بحيث اذا تعارض هذا التصرف مع المصلحة العامة ، فالمصلحة العامة هىالتى تفضل. ومما يجدر الاشارة اليه انالقيود التى تفرض على حيازة الارض الزراعية الخاصة قد ازدادت عند تنفيذ مراحل الاصلاح الزراعى خاصة فيما يتعلق بحقوق الملاكين الجدد من الفلاحين فيالارض .

تطور حيازة وملكية الاراضى الزراعية في العراق :

ان بحث احكام الملكية الزراعية والمراحل المتعاقبة التى مرت بها حيازة الارض فى العراق لها علاقة قوية فى معرفة تطور الزراعة والاصلاح الزراعى ، اذ انها ستتورنا عن نظام الملكية الحالى والاحداث التى مر بها ومقدار انعكاسها فى الحياة الزراعية . ويمكن القول بان معظم احكام قوانين الملكية يعود الى الفقه الاسلامى والشريعة العامة للبلاد الى حين صدور مجموعة من القوانين التى عالجت هذا الموضوع فى السنين الاخيرة . لقد مر نظام حيازة وملكية الاراضى الزراعية فى العراق بعدة حلقات من التطور . ويمكن تقسيم المراحل التى مرت

---

(١) حامد مصطفى ، الملكية العقارية فى العراق ، ص ٤٦ – ٥٦ .

بها الحيازة والملكية الى ما يلى :

١ ـ الحيازة والملكية في صدر الاسلام :

كانت الاراضى فى صدر الاسلام تخضع لاحكام الشريعة فكلما فتح المسلمون ارضا دعوا اهلها الى الاسلام فان استجابوا كفوا عن قتالهم وفرضوا على اراضيهم العشر وان امتنعوا دعوهم الى دفع الجزية . أما حكم الاراضى فهو اذا فتحت البلاد عنوة وقهرا يكون الخيار للامام فان شاء احتفظ بخمسها لبيت المال وقسم الاربعة اخماس الاخرى على الفاتحين ويفرض عليها العشر ، وللامام اذا اراد تركها بيد اهلها ملكا لهم مع جعلهم من أهل الذمة وفرض الجزية على رؤوسهم والخراج على أراضيهم .

فعندما فتح المسلمون العراق فى عهد عمر بن الخطاب (رض) ، امر الخليفة بأن تترك الارض بأيدى اصحابها لاستثمارها ، أى ان الارض اصبحت ملكا للدولة وان اصحابها اعتبروا حائزين لها على ان يدفعوا للدولة ضريبة العشر أو الخراج .

وعلى هذا فالاراضى تقسم الى قسمين :ـ الاراضى العشرية والاراضى الخراجية . فالاراضى العشرية : هى الاراضى التى يدفع عنها المسلمون المحصول عينا من انتاج الارض الى الدولة (بيت المال) . اما الاراضى الخراجية ، فهى الاراضى التى يجب على صاحبها دفع خراج المقاسمة وهو الخراج الذى يستوفى من انتاج الارض بنسبة تتراوح بين الخمس والنصف ويؤخذ هذا الخراج كلما زرعت الارض وان تكرر الزرع لانه يتعلق بالمحصول . وخراج الوظيفة ـ هو ضريبة تفرض على الارض بصورة مقطوعة سواء زرعت الارض او لم تزرع وكان يؤخذ عن مساحة معينة كالجريب أو الدونم ويدفع مرة واحدة فى السنة مهما تكرر الزرع لانه متعلق بالارض نفسها .

٢ ـ الحيازة والملكية في العهد العثماني :

لقد اعتبرت الحكومة العثمانية جميع الاراضى ملكا لها ماعدا اراضى الوقف ، والاراضى التى يملكها الافراد ملكا صرفا ، وكان الحاكمون من ولاة وسلاطين يتصرفون فى الاراضى كما يشاءون . فلقد وهبوا حق التصرف فى قسم منها الى رجال الجيش ، وقسما آخر الى المقربين والموالين ، كما أنهم أوقفوا قسما منها

على الجوامع والمساجد وقد نتج عن هذا التصرف الكيفى فى حقوق الاراضى وخاصة الاقطاعيات الممنوحة باللزمة الى رؤساء القبائل وهذا مما ادى الى الفوضى العامة التى نعانى منها الامرين فى الوقت الحاضر . حيث كانت حقوق التصرف في الاراضى الزراعية غامضة وفوضى فى معظم انحاء العراق . ولم تستطع الحكومة العثمانية السيطرة على الاراضى الاميرية الواسعة لان نفوذها خارج المدن كان محدودا . كانت القبائل المستقرة لا تعترف بسلطة الدولة العثمانية التى كان همها الاول جمع الضرائب وابتزاز اموال الفلاحين . وعلى هذا فقد فشلت السياسة التى قامت بها الدولة العثمانية .

لقد دعت هذه الحالة السيئة الحكومة العثمانية الى القيام بوضع نظام للاراضى فقامت فى عام ١٨٤٤ باعطاء سندات للتصرف بالاراضى من دوائر « الدفتر خانة » وقد ادى هذا الوضع الى خلق طبقتين هما طبقة الفلاحين وطبقة الملاكين . وهذا بطبعه ادى الى سوء العلاقة بين هاتين الطبقتين ، وقد بقيت الفوضى سائدة حتى عام ١٨٥٧ حيث سنت الحكومة قانون الاراضى الذى اصبحت بموجبه جميع الاراضى خاضعة لاحكامه[١] .

ولكن رغم صدور هذا القانون فان تطبيقه كان محدودا وذلك لعدم توفر الوسائل الكافية ولسوء الادارة العثمانية الى ان تم تعيين الوالى مدحت باشا عام ١٨٦٨ الذى حاول القيام ببعض الاصلاحات ولكن الفترة القصيرة التى بقى فيها لم تمكنه من انجاز ما بدأ به .

٣ ـ الملكية والحيازة في عهد الاحتلال البريطانى :

لقد زادت الفوضى وسوء تفويض الاراضى بعد انسحاب الجيوش العثمانية من العراق ، فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، اذ اخذت معها سجلات الطابو واتلفت القسم الاكبر منها . وقد ظهرت بادرة جديدة وذلك ان السلطات البريطانية بادرت الى منح رؤساء القبائل وابناء المدن ممن اظهروا ولاءهم لسلطات الاحتلال أراضى واسعة ، كما شجعت قسما من الرؤساء المؤيدين لهم على منافسيهم فى التصرف باراضى العشيرة .

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ـ اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي ، ص ١٤٣ .

٤ ـ الملكية والحيازة في العهد الملكى :

لقد شعر المسؤولون منذ تأسيس الحكم الوطنى ان من حاجات العراق الاساسية احياء أراضيه وحل مشاكلها . وقد بدأت الحكومة آنذاك ببعض الخطوات اذ انها استقدمت الخبير البريطانى (ارنست داوسن) الذى درس احكام الاراضى فى العراق ، وقدم تقريرا شاملا عن وضع الاراضى ضمنه الكثير من المقترحات التى اخذت الحكومة بها ومنها بقاء الاراضى على ما كانت عليه ، أى بقاء تصنيفها على ما كانت عليه عام **١٨٥٧** وتسجيلها باسماء المستولين عليها أو الحائزين عليها دون النظر فى طريقة الاستيلاء او الحيازة . وهذا معناه تسجيل الاراضى باسماء المدعين بملكيتها . وقد شرعت بعد ذلك عدة قوانين لحل المشكلة ولكن مشكلة الاراضى اخذت تزداد تعقيدا **الى ان جاء العهد الملكى .**

٥ ـ الملكية والحيازة في العهد الجمهورى :

لقد تغير نظام الملكية بعد عام **١٩٥٨** وذلك بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة **١٩٥٨** الذى بموجبه وضعت انظمة جديدة للقضاء على النظام الاقطاعى الذى كان يعطى حق التصرف بالارض الى فئة معينة من افراد الشعب للانتفاع بمواردها الزراعية بينما كانت الطبقة العاملة فى الارض محرومة من حق التصرف والانتفاع بالحاصل .

لقد حدثت تغييرات جذرية فى حقوق التصرف كتحديد الملكية الزراعية بما لا يتجاوز الـ **١٠٠٠** دونم فى الاراضى السيحية و **٢٠٠٠** دونم فى الاراضى الديمية . وتطوير اساليب الانتاج الزراعى للحصول على أوفر انتاج وأفضل نوع . وتوزيع الاراضى المستولى عليها والاميرية على الفلاحين المستحقين وانشاء الجمعيات التعاونية والمؤسسات التسليفية لمد المزارعين بما يحتاجونه . وكذلك وضع نظام العلاقات الزراعية بما يضمن حقوق المزارعين .

أصناف الاراضي الزراعية :

لقد صنّفت الاراضى الزراعية فى العراق الى الاصناف التالية :

١ ـ الاراضي المملوكة ملكا صرفا :

وهى الاراضى التى يملك الافراد رقبتها ومسجلة بالطابو ملكا باسمائهم ويحق لهم التصرف بها . وهى التى يكون لصاحبها حق الاستغلال والاستعمال والتصرف .

٢ ـ الاراضي الاميرية :

وهى الاراضى التى تعود رقبتها الى الدولة ، ويكون استعمالها واستغلالها بيد الدولة أو تفوض بالطابو الى الافراد او تمنح لهم باللزمة . وتشمل جميع الاراضى التى لا يثبت كونها مملوكة او متروكة او موقوفة . وتصنف بدورها الى ثلاثة اصناف .

أ ـ الاراضي الاميرية الصرفة :

وهى الاراضى التى تعود ملكيتها الى الدولة . أى هى الاراضى التى لم تمنح باللزمة ولم تفوض بالطابو ، وانما بقيت بيد الحكومة ، ومسجلة باسم وزارة المالية ، وتقوم الوزارة بتأجيرها والاستفادة منها .

ب ـ الاراضي المفوضة بالطابو :

وهى الاراضى الاميرية التى سبق وان سجل حق التصرف بها للافراد ، او كانت لدى مستثمريها وثائق ومستمسكات تثبت تسجيل مثل هذا الحق لهم بالطابو مقابل بدل . ويتمتع صاحب الارض المفوضة بالطابو بنفس الحقوق التى يتمتع بها صاحب الملكية الخاصة ما عدا حق ملكيتها فيبقى بيد الدولة .

ج ـ الاراضي الممنوحة باللزمة :

وهى الاراضى التى منح حق اللزمة فيها لافراد القبائل أو لغيرهم ممن تصرفوا بالارض لمدة من الزمن . ويعرف حق اللزمة بأنه حق السكن والمزارعة .

٣ ـ الاراضي الموقوفة :

وهى الاراضى التى يوقفها اصحابها او يتصدقون بمنفعتها لوجوه الخير ، وهذا الوقف لا يباع ولا يرهن ولا يورث ولكن يجوز ايجاره كما يجوز استبداله عند توفر شروط الاستبدال .

ويقسم الوقف الى قسمين :ـ الاول ـ هو ما يسمى بالوقف الصحيح وهى الاراضى التى كانت مملوكة فعلا ومن ثم أوقفها اصحابها على جهة معينة من الجهات الخيرية وفق الاحكام الشرعية . والثانى ـ هو الوقف غير الصحيح ، وهى الاراضى التى افرزت من الاراضى الاميرية ، وقد أوقفها السلاطين انفسهم أو من ينوب عنهم على جهة معينة من الجهات الخيرية . وتعتبر هذه الاوقاف غير

صحيحة لان ملكية الارض تبقى عائدة للدولة وان منافعها هى التى توقف وتخصص للجهات الخيرية .

٤ ـ الاراضي المتروكة :

وهى الاراضى التى ترك حق الانتفاع بها لعامة افراد الشعب أو لاهالى القرية او القصبة مع العلم ان ملكيتها تعود للدولة . واكثر ما تستعمل لغرض المنافع العامة .

٥ ـ الاراضي الموات :

وهى الاراضى الخالية والتى ليست مملوكة لاحد من المواطنين او تحت تصرفه ولم تخصص لاهل قرية من القرى .

ضريبة الاراضي الزراعية في العراق :

لقد فرضت عدة ضرائب على الاراضى الزراعية منذ تأسيس الحكم الوطنى فى العراق حتى الوقت الحاضر . وقد الغى بعض هذه الضرائب وهى ضريبة العشر ، ونسبة حصة الحكومة من الاراضى الزراعية . أما الضرائب التى لا زالت نافذة حتى الوقت الحاضر فهى ضريبة الارض الزراعية وضريبة العقار .

ضريبة العشـر :

أن بدء ضريبة العشر فى العراق يعود الى ايام الخليفة عمر بن الخطاب عام ٦٣٤ ـ ٦٤٤م . كانت هذه الضريبة تؤخذ بقدر العشر من تجار الكفار وهى تؤخذ من الاراضى العشرية ـ وهى الاراضى التى اسلم اهلها وهم عليها بدون حرب ، والارض التى أخذها المسلمون عنوة وقسمت بين الفاتحين . واستمرت هذه الحالة فى العهد العباسى والاموى والعثمانى والعهد الملكى الى عام ١٩٢٧ حيث الغى لما جاء فيه من اجحاف فى حقوق المواطنين .

ضريبة الارض واطفاؤها :

لقد فرضت هذه الضريبة عام ١٩٣٦ لتحمل المزارعين على الاسهام فى اعباء الدولة اسوة بباقى المكلفين في القطاعات الاخرى وكان سعر الضريبة يتراوح ما بين ١٪ الى ١٥٪ . وهذا التفاوت يعود الى تنوع طرق الرى او الى اختلاف

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ـ اقتصاديات الاصلاح والتعـاون الزراعي ، ص ١٥٠ ـ ١٥٤ .

نوع ملكية الاراضى او الى مقدار طاقتها الانتاجية . فالاراضى التى تسقى بطريقة السيح المنظم تكون الضريبة عليها مرتفعة نسبيا وهى ١٠٪ . اما الاراضى المرتفعة التى تروى بواسطة الجداول فى مواسم متقطعة فيكون سعر الضريبة منخفضا نسبيا وهو ٥٪ ويكون سعر الضريبة منخفضا فى الاراضى المرتفعة البعيدة التى تسقى بواسطة المضخات وهو حوالى ١٪ .

ويختلف كذلك سعر الضريبة باختلاف نوع ملكية الارض : فالاراضى الاميرية الصرفة التى تسقى بالسيح المنظم تخضع لضريبة عالية قدرها ١٥٪ . أما الاراضى المفوضة بالطابو من نفس النوع فتخضع لضريبة قدرها ١٠٪ وكأن المشرع فرض الـ ٥٪ الزائدة لتكون مقابل بدل ايجار هذه الاراضى التى تعود ملكيتها الى الدولة بصورة تامة[١] . حيث أن الضريبة تؤخذ عن صريبة الارض الاميرية الصرفة والمفوضة بالطابو . ويؤخذ قسرا من الافراد بحسب مقدرتهم التمويلية لسد نفقاتها . فهى ليست ضريبة بالمفهوم الصحيح بل هى أشبه بالرسوم التى تأخذها الدولة عن استعمال أراضيها . حيث يستنتج ان قسما من هذه الضريبة يعتبر بدل ايجار هذه الاراضى ، والقسم الاخر منه يقابل كلفة الخدمات التى تقدمها الحكومة . وفتح الجداول واقامة السدود لتوفير المياه لهذه الاراضى .

وقد ورد فى قانون اطفاء ضريبة الارض لسنة ١٩٣٩ مؤكدا ذلك ، اذ جاء فيه أن الحكومة تأخذ هذه الضريبة « عن اجرة الارض وحق الماء » وهى بهذا تشبه الرسوم وقد بقى قانون اطفاء ضريبة الارض نافذا حتى عام ١٩٦٠ . وكان غرض الحكومة منه قيام مستغل الارض على دفع ضريبة الارض جميعها دفعة واحدة . أو بشكل اقساط ليتخلص منها نهائيا . وطريقة استخراج مبلغ الضريبة هو أخذ معدل السنوات السابقة وضربه فى اثنى عشر فيكون الحاصل هو المبلغ الواجب دفعه . وكانت حاجة الحكومة الى المال آنذاك السبب الرئيسى فى اصدار هذا القانون .

ضريبة الارض الزراعية :

فى عام ١٩٦١ فرضت هذه الضريبة لتحل محل ضريبة الارض ورسوم الاستهلاك . وأهم ما امتازت به ضريبة الارض الزراعية عن سابقتها انها لم تكن

---

(١) الدكتور صالح يوسف عجينة ـ ضريبة الدخل في العراق ـ ص ٢٦

مقصورة على الاراضى الزراعية التى تعود ملكيتها الى الدولة فقط بل أصبحت تسرى على الاراضى الزراعية المملوكة للافراد ايضا . ولابد ان نشير هنا الى أن هذه الضريبة ليست تصاعدية فى الحقيقة بل نسبية ، لانها لا تتصاعد مع ازدياد الدخل الزراعى ، بل تختلف باختلاف طريقة ارواء الارض ونوع ملكيتها . وقد فرض المشرع هذه الضريبة على الاراضى الصالحة للزراعة سواء زرعت أو لم تزرع . وتقدر الحاصلات الزراعية للاراضى الزراعية غير المزروعة التى يمكن ان تنتجها وفقا لنوع الزراعة فى الارض المجاورة ، وغرض المشرع من هذا هو حمل اصحابها على اهمالها والاندفاع باستثمارها فى الزراعة . اما الاراضى الزراعية التى تصيبها بعض الكوارث الطبيعية ، او تصيبها الاضرار نتيجة لحوادث قاهرة ، تصبح غير خاضعة للضريبة كلها أو جزء منها بما يناسب مقدار الضرر .

والجدير أن نذكر ان الدولة قد اتخذت من ضريبة الارض الزراعية أداة للتوجيه الاقتصادى والتأثير على زراعة انواع معينة او عدم زراعتها .

اما اهم الاسباب الموجبة لتشريع ضريبة الارض الزراعية ، فهى تخفيف عبء الضرائب عن الفلاحين ، وزيادة قوتهم الشرائية وتحسين احوالهم المعاشية . وكذلك تقرير الاعفاءات لتطوير الانتاج الزراعى وزيادة المساحة المزروعة .

ريع الاراضي الزراعية

لم تكن فكرة ريع الارض واضحة ، وكان هنالك خلط بين الريع وأجرة الارض . الريع فى الاقتصاد يعنى المبالغ التى تدفع لقاء خدمات عوامل الانتاج التى يكون عرضها عديم المرونة ، واهم عامل انتاجى تنطبق عليه هذه الخصائص هو الارض . وعلى هذا فالريع هو مجرد مكافأة تعطى للمالك لكونه مالكا لاحد عوامل الانتاج (الارض) وليس كمدفوعات له عن عمل قام به .

وقد بحث ريكاردو ظاهرة ريع الارض بحثا مستفيضا واعتمد فى شرح نظريته على حالة الارض الجيدة . فقال عندما كان الناس ينزلون أرضا جديدة يبدأون بزراعة قسم صغير منها لسد حاجاتهم الضرورية ، ولما كانت الاراضى الخصبة واسعة بالنسبة لعدد السكان فى البداية لذلك لم يكن هنالك مبرر لدفع ريع لقاء استعمال الارض التى تزرع مادام يوجد مجال واسع نسبيا لزرع مساحات اخرى خصبة . ولكن عندما ازداد السكان وتم زرع كافة الاراضى الخصبة ظهرت

حاجة ماسة الى زراعة أراضى أقل خصوبة ، وعند ذلك تولدت ظاهرة الريع ، وهنالك عدة انواع من الريع ولكن الذى يهمنا منها الان النوعين التاليين :

أولا ـ الريع الناتج عن خصوبة الارض وقابليتها الانتاجية :ـ من الواضح ان قطعة الارض الاقل خصوبة تعطى انتاجا اقل من انتاج القطعة الخصبة ، على فرض ان القطعتين متساويتين فى المساحة وصرف عليهما مقدارين متماثلين من العمل . وهذا يعنى أن انتاجية العمل فى الارض الاقل خصوبة هى أوطأ منها فى الاراضى الخصبة . ولاجل زيادة الانتاج فى الاراضى القليلة الخصوبة يضطر المزارع الى انفاق مقادير اضافية من العمل ورأس المال لرفع الانتاج فيها الى ما يعادل انتاج القطعة الخصبة . وهذه النفقة الاضافية من العمل ورأس المال تعادل ريع القطعة الخصبة ، ولذا فالمزارع مخير بين استعمال القطعة الخصبة مع دفع ريعها أو استعمال القطعة غير الخصبة بدون دفع ريع .

ويمكن توضيح نظرية ريكاردو فى الريع الاقتصادى حسب الشكل (٢) .

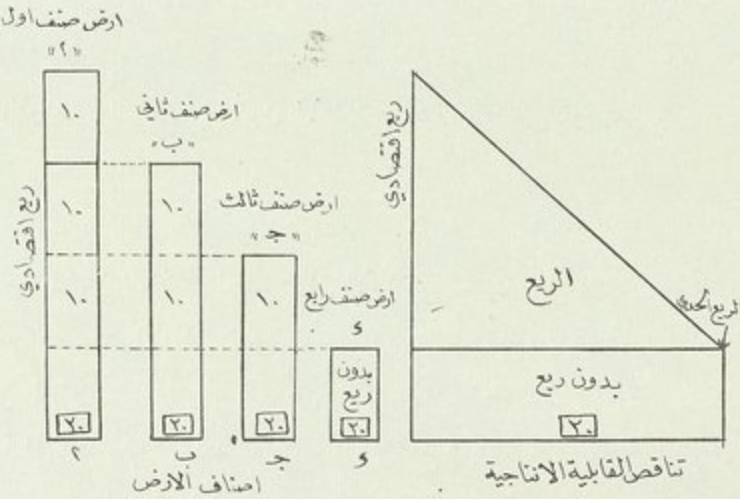

شكل (٢) يوضح نظرية ريكاردو في الريع

فلو أخذنا أربعة اصناف من الارض كما مبين فى الشكل (٢) وهى (أ ، ب ، جـ ، د) مرتبة حسب خصوبتها وقد وجد ان انتاجها حسب ترتيبها هو ٥٠ ، ٤٠ ، ٣٠ ، ٢٠ وحدة من الانتاج لعامل انتاجى محدد ومعين . فعند استعمال صنف (أ) من الارض للانتاج ، وان اسعار الانتاج تساوى تكاليف الانتاج فليس هناك ريع يدفع ، ولكن عندما ترتفع اسعار المحاصيل الزراعية فان حد الزراعة الحقيقة

سينتقل الى صنف (ب) من الارض ، وهذه الارض ستصبح جاهزة للاستعمال الاقتصادى . وعندما ترتفع الاسعار اكثر نتيجة للطلب على المحاصيل الزراعية فاننا سننتقل الى صنف (جـ) من الارض . وعند حساب الريع بالنسبة لصنف (د) من الارض بطريقة مبسطة فتكون العملية كما يلى[1] :

ريع القطعة أ = ٥٠ - ٢٠ = ٣٠ وحدة

ريع القطعة ب = ٤٠ - ٢٠ = ٢٠ وحدة

ريع القطعة جـ = ٣٠ - ٢٠ = ١٠ وحدة

ريع القطعة د = ٢٠ - ٢٠ = صفر

اما القسم الاسفل من الشكل والذى يمثل مقدار عشرون وحدة فليس ريعا . ويوضح القسم الايمن من الشكل بطريقة أخرى ناتج اصناف هذه القطع الاربعة من الارض واتجاه خط الريع ، وتناقص القابلية الانتاجية للارض كلما تقدمنا نحو الاراضى الحدية والاقل خصوبة . من هذا نستنتج ان الاراضى تختلف فى خصوبتها وقابليتها الانتاجية ، ولذا كان الواجب يقضى ان يجرى تصنيف للاراضى من ناحية تركيبها ونوعيتها وصنفها وقابليتها الانتاجية قبل القيام بتوزيع الاراضى التى نص قانون الاصلاح الزراعى على توزيعها .

ثانيا ـ الريع الناتج عن اختلاف الموقع[2] :

رغم اننا لا نزال عند فروضنا المبدئية الا انه يجب ان نقوم بتعديل مشابه فى فروضنا وذلك بأن نأخذ فى الحسبان ان الاراضى ليست جميعها تحتل موقعا واحدا ، وأن بعض دونمات الارض تكون اسهل فى مواصلاتها من غيرها ، فالريع يحدث ايضا من اختلاف الموقع . ويمكن القول بأن اختلافات الارض تشبه فروق الخصوبة الى حد كبير . فقد توصف أرض معينة بانها غير صالحة لانتاج القمح ، اما لانها تقع فى المناطق الملحية ، وأما لانها تقع فى المناطق البعيدة عن الاسواق والمدن ، فكلا التفسيرين يؤديان الى الشىء نفسه . فالتفسير الاول يعتمد على خصوبة التربة ، والثانى يعتمد على الموقع ، ولذلك ففى بعض الاحيان لا يكون

---

(١) لاحظ كتابنا ، التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ، ص ١٤٢ .

(1) Raleigh Barlowe, **Land Resource Economics,** p. 156.

(2) A.W. Stonier & D.C. Hague, **Economic Theory,** p. 283

هنالك فرق بين اختلافات الخصوبة واختلافات الموقع . فحتى لو كانت الارض متجانسة من ناحية الخصوبة الطبيعية ، فانه من الجائز جدا ان تنشأ اختلافات فى الريع نظرا لوجود اختلافات فى الموقع . ويتوقف صافى الريع طبعا على كلفة نقل المحصول الى السوق . وهذا يعنى وجود تكلفة النقل أى أن الارض التي تكون قريبة من احد الاسواق تستطيع ان تعطى ريعا اكثر من الريع الذى تعطيه الارض البعيدة . فالذين يزرعون الاراضى القريبة الى الاسواق يدفعون مبلغا اقل لايصال منتوجاتهم الزراعية الى السوق . ومن ثم فان التنافس بين المزارعين سيؤدى الى كون ريع الارض القريبة اكبر من ريع الارض التى يكون توصيل محاصيلها او الوصول اليها اصعب . ويظهر تأثير البعد أو القرب من الاسواق جليا فى حالة المحاصيل الزراعية القابلة للتلف ، فيكون من المربح والافضل انتاج الخضراوات والحليب ومشتقاته بالقرب من المدن بدلا من انتاجها فى اماكن بعيدة يؤدى نقلها الى تلفها . ففى احوال المنافسة اذا وجدت مزرعتان لانتاج الخضروات لهما نفس الخصوبة وكانتا مستثمرتين بكفاءة واحدة فانهما سينتجان ريعين مختلفين اذا كانت احداهما اقرب من الاخرى الى المدينة ـ بغداد ـ مثلا ويكون الفرق بين الريعين مساويا للفرق فى تكاليف النقل ، لذلك فمن المهم ان نأخذ اختلافات الموقع بنظر الاعتبار عند توزيع الاراضى وتقدير اثمانها والتعويض عنها . لان قرب الارض وبعدها من المدن ومن الاسواق له تأثير كبير على عدد الدونمات التى توزع على المستحقين من المواطنين تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى . فيجب ملاحظة هذه الفروق لان العدالة فى التوزيع لا يمكن ان تقاس بعدد الدونمات المتساوية .

الاســـتنتاجات

لقد استنتج ريكاردو من نظريته ما يلى[1] :

(١) ان الريع ناتج عن ارتفاع اثمان الحاصلات الزراعية ، لان السكان يزداد يوما بعد يوم ، فيزداد بذلك الطلب على الحاصلات الزراعية ، ويلجأ الناس الى زراعة الارض الاقل خصبا .

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التحيل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ، ص ١٤٨ .

(٢) ان سبب الريع هو الندرة واختلاف الخصب فى الاراضى ـ لان الاراضى الخصبة قليلة ومحدودة ـ ولو كانت الاراضى متوفرة ومتساوية فى الخصب والموقع لانعدم الريع .

(٣) يزداد الريع فى المستقبل باستمرار لان السكان يزداد باستمرار وسيضطر المزارعون الى زراعة الاراضى الاقل خصبا ، أو زيادة ما ينفق على الارض من عمل ورأس مال ، وهذا يؤدى الى ارتفاع اثمان المحاصيل الزراعية نتيجة الى زيادة الريع .

(٤) ان مساحة الكرة الارضية محدودة ولا يمكن زيادتها .

(٥) ان قانون الندرة Scarcity يطبق على الاراضى الزراعية لان الارض يمكن احتكارها ولذلك وجب انقاذ جميع الفلاحين وانقاذ جميع الاراضى التى تزرع .

أهميـة الريع الاقتصادي :

ان أهمية الريع الاقتصادى من الناحية النظرية قليلة ولكن اهميته الحقيقية تظهر عند استعماله كأداة فى التحليل الاقتصادى وفى الحياة العملية .

ولذلك فان فكرة الريع الاقتصادى لها اهميتها العملية عند تطبيقها لحل مشاكل توزيع الاراضى . وهنالك ثلاث استعمالات مهمة هى :

(١) ترتيب علاقات تأجير الارض التعاقدى .

(٢) قيمة الاراضى كتحديد قيمتها لاجل التعويض .

(٣) وضع المصادر الطبيعية فى مكانها المفضل فى الاستعمال .

آثار الريع الاجتماعية :

لقد ظهر للاقتصاديين أن الارض ترتفع قيمتها ويزداد ريعها باستمرار بسبب تزايد السكان وانتشار العمران وتقدم المواصلات من غير أن يكون للمالك أثر فى تلك الزيادة ، أى من غير أن يبذل فيها جهدا او ينفق عليها مالا ، فدخل طبقة الملاكين يزداد من تلقاء نفسه فى حين ان تكاليف المعيشة تزداد بالنسبة الى جميع الطبقات . وهذا مما أدى بالاقتصاديين الى توجيه انتقادات عنيفة الى نظرية الريع ، وقد بسطوا آراءهم لمعالجة زيادة الريع . ولقد اوضح هنرى جورج فى كتابه الذى اصدره عام ١٨٧١ باسم « التقدم والفقر » بأن شقاء البشر وانتشار الفقر

بينهم ناشىء عن احتكار فئة من الناس للاراضى الزراعية . ويقترح لاصلاح المجتمع بأن تستولى الدولة على الريع بفرض ضريبة عالية عليه لانه قد نشأ بفضل المجتمع فمن العدل ان يجنيه المجتمع[1] .

معايير وتقييم اقتصاديات الارض :

١ ـ لابد من البحث في معيار لتقييم قابلية الارض الانتاجية ومراقبة تطوراتها لكى نستطيع اعادة النظر فى السياسة الزراعية على ضوء النتائج التى تسفر عنها هذه المقارنة وتغير المعاملات الزراعية والدورة الزراعية ، ويمكن استخراج المؤشرات التالية لهذا الغرض :

(أ) معدل الزيادة فى انتاجية الارض فى السنة الاولى =
انتاجية الارض فى السنة الثانية ـ انتاجية الارض فى السنة الاولى .

(ب) معدل الزيادة أو النقص فى انتاجية الارض فى السنة الثانية =
انتاجية الارض فى السنة الثالثة - انتاجية الارض فى السنة الثانية .

(جـ) معدل الزيادة او النقص فى انتاجية الارض فى السنة الثالثة =
انتاجية الارض فى السنة الرابعة - انتاجية الارض فى السنة الثالثة .

(د) نسبة الانحراف في انتاجية الدونم في السنة الاولى =

$$\frac{\text{انتاجية السنة الثانية ـ انتاجية السنة الاولى}}{\text{انتاجية السنة الاولى}} \times ١٠٠$$

(هـ) نسبة الانحراف في انتاجية الدونم في السنة الثانية =

$$\frac{\text{انتاجية السنة الثالثة ـ انتاجية السنة الثانية}}{\text{انتاجية السنة الثانية}}$$

(و) نسبة الانتاج الصافية =

$$\frac{\text{انتاجية السنة الاولى الصافية + انتاجية السنة الثانية الصافية}}{\text{انتاجية السنة الاولى الصافية}} \times ١٠٠$$

٢ ـ الانحراف فى ملوحة مياه الرى = درجة الملوحة فى المدة السابقة - درجة الملوحة فى السنة الحالية .

---

[1] لاحظ كتابنا ـ التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي . ص ١٥١ .

٣ ـ نسبة الانحراف = $\frac{\text{حجم الانحراف في الملوحة}}{\text{درجة الملوحة في المدة السابقة}} \times ١٠٠$

٤ ـ الارقام القياسية للاراضى المستحصلة بالمساحة أو التكاليف =

$$\frac{\text{مساحة الاراضي المستصلحة في سنة المقارنة}}{\text{مساحة الاراضي المستصلحة في سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

٥ ـ تكلفة المتر المكعب من المياه = $\frac{\text{اجمالي التكاليف في المدة}}{\text{المنصرف بالامتار المكعبة}}$

المراجـع

(1) Barlowe, Raliegh, **Land Resource Economics,** Prentice-Hall, Inc., N.J. 1960. Chapters 1, 2, 12, 16.

(2) Black, J.D. **Introduction to Economics for Agriculture,** The Mac-Millan Co. 1953. Chaps, 37, 38, 39.

(3) Holcrow, H.G. **Contemporary Readings in Agricultural Economics,** Prentice-Hall Inc. 1955.

(4) Ely R.T. and Wehrwein, **Land Economics,** New york 1941

(5) Al-Dahiri, A.W.M. **The Introduction of Technology into Traditional Societies,** Al-Ani Press. Baghdad 1969. Chapt. 13.

(6) Beuscher, Jacob, H., **Land use Controls,** Madison, Wis 1956.

(7) Renne, R.R. **Land Economics,** N.Y. 1947.

١ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ، التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ، ١٩٦٥ ، شركة الطبع والنشر الاهلية ـ بغداد ـ الفصل ٩ ، ١٠ ٠

٢ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ؛ اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي ، شركة الطبع والنشر الاهلية بغداد ، ١٩٦٧ ، الفصل ٩ ، ١٠ ، ١١ ٠

٣ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعي ٠ مطبعة الانجلو المصرية ٠ ١٩٥٣ ، الباب الثاني ص ٥٥ ٠

٤ ـ حامد مصطفى ، الملكية العقارية فى العراق ، ص ٤٦ ـ ٥٦ ٠

٥ ـ شاكر ناصر حيدر ، احكام الاراضي ، مطبعة المعارف ١٩٤٧ ، المقدمة ، الفصل الرابع والخامس ٠

٦ ـ الدكتور صالح عجينة ، ضريبة الدخل في العراق ، المطبعة العالمية ـ القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٦ ٠

الفصل السادس
اقتصاديات الانتاج الزراعي
AGRICULTURAL PRODUCTION

١ ـ مفهوم الانتاج الزراعى .
٢ ـ عوامل الانتاج .
٣ ـ دالة الانتاج .
٤ ـ قوانين الانتاج :
اولا ـ اذا كان لدينا عامل واحد متغير . (قانون الغلة المتناقصة) .
ثانيا ـ اذا كان لدينا عاملان متغيران . (قانون منحنى الناتج المتساوى) .
ثالثا ـ اذا كان لدينا اكثر من عاملين . (استعمال ثلاثة ابعاد) .
٥ ـ الاحلال او الاستبدال بين عوامل الانتاج .
٦ ـ الانتاج الزراعى فى العراق :
أ ـ المنتوجات الزراعية .
ب ـ الغابات ومنتجاتها .
جـ ـ الانتاج الحيوانى .
د ـ الانتاج السمكى .
هـ ـ تحليل الانتاج الزراعى وعلاقته بالسكان .
و ـ اسباب انخفاض الانتاج الزراعى .
ز ـ المقترحات والتوصيات لرفع مستوى الانتاج .
٧ ـ معايير وتقييم الانتاجية والانتاج الزراعى .

مفهوم الانتاج :

ان فهم موضوع الانتاج بصورة عامة له اهمية اساسية فى اية دراسة اقتصادية ، اذ ان القابلية الانتاجية لاية امة يحدد دورها فى الشؤون العالمية ومقدار الرفاهية التى يتمتع بها افرادها . وحيث ان الانتاج هو خلق المنافع أو زيادتها ، لذلك فالانتاج هو كل عملية ترمى الى خلق قيمة او اضافة قيمة الى الاموال الموجودة ، ويتضمن جميع الفعاليات التى تشبع حاجات الانسان .

أما الانتاج الزراعى فيتألف من المنتجات النباتية والحيوانية ومشتقاتها ومركباتها التى تنتج فى الحقل ، وبمعنى آخر منتجات القطاع الزراعى . ومما

لاشك فيه ان القطاع الزراعى يلعب دورا مهما فى اقتصاديات البلد لانه مصدر النشاط الاقتصادى .

يتضمن الانتاج الزراعى هنا الفعاليات التى تؤدى الى خلق المنفعة الشكلية Form Utility ومعنى ذلك تحويل شكل المادة او الطاقة الى منفعة قابلة لاشباع الحاجات ، فالمزارع يعدّ المحيط الملائم للنبات كالارض والماء والجو المناسب وتوفير الغذاء الكافى مع الخدمات التى يقدمها لانسان والتقدم الآلى . فهذه العوامل جميعها او بعضها يشترك فى اعداد المحصول النباتى الذى يستعمل فى اشباع الحاجات الانسانية والحيوانية حيث ان قسما كبيرا من المحاصيل النباتية او من النباتات نفسها يستعمل فى تغذية الحيوانات وتنميتها ، وهذه الحيوانات كالاغنام والابقار وغيرها تستعمل فى تغذية الانسان وسد قسم كبير من حاجاته . ان هذا المثل يوضح لنا كيفية انتاج المنفعة الشكلية عن طريق اجراء تغيير فى شكله مما يجعله اكثر قدرة على اشباع الحاجات .

عوامل الانتـاج : Factors of Production

لقد اعتاد الاقتصاديون على تقسيم عوامل الانتاج الى أربعة عوامل رئيسية هى : الارض ، والعمل ورأس المال ، والتنظيم . وكانوا يركزون على الارض والعمل ويعتبرون الارض اهم مورد من موارد الثروة . ان هذا التقسيم لا يكفى حيث ان كل عامل من هذه العوامل يتضمن عدة عوامل أخرى متداخلة . وعلى هذا يمكن تقسيم عوامل الانتاج او العوامل الانتاجية الى ما يلى[1] :

(١) العوامل الطبيعية (الارض بمعناها الواسع) وتتألف من :

أ ـ الارض أو مزيج من الطقس والتربة والسطح ، وهى الموارد الدائمة التى تعتبر الاساس الذى يعتمد عليه الانتاج الزراعى .

ب ـ العوامل النباتية والحيوانية ـ وهى الموارد القابلة للتجديد وبالامكان التحكم فيها .

جـ ـ عامل الاسمدة الكيمياوية والمعادن والوقود .

د ـ الموارد المائية ـ وتتضمن الماء كمصدر للقـوة المحركة ، وكوسيلة للنقل ، وكمصدر للطعام .

---

(١) أرثر ادوارد بيرنز، نيل وواطسون، علم الاقتصاد الحديث، ص ٨١٠ـ٨٢٠ .

(٢) العوامل الرأسمالية ـ وهى الادوات التى صنعها الانسان ويستعملها فى الانتاج كالآلات والمكائن والمعدات والمنشآت المستعملة فى زرع المنتوجات وجنيها .

(٣) العوامل البشرية ـ أو جهود الانسان ومؤهلاته اللازمة للانتاج وتتضمن التنظيم والعمل ويتألف من :

أ ـ الجهد الذى يبذله الانسان .

ب ـ الاقدام والمبادرة فى التطورات الانتاجية ـ وهذا يتطلب بذل الجهد لوضع السياسات واتخاذ القرارات وتسيير الامور .

جـ ـ التنظيم والجمع بين العوامل الاقتصادية بشكل فعّال وهذا يتضمن وضع الاجراءات لتنفيذ المشاريع وتوجيهها وجهة صحيحة .

د ـ تحمل المخاطرة فى انشاء المشاريع الانتاجية .

ومن الواضح انه ليس هنالك عامل من هذه العوامل متجانس تمام التجانس ، بحيث يمكن تقسيمه الى وحدات متماثلة تحل الواحدة منها محل الاخرى . فالعمل مثلا يشمل عدة عناصر مختلفة كل الاختلاف عن بعضها البعض كالمزارع والراعى وعمل الكاتب ومربى الدواجن وما الى ذلك .

وتتكون الارض من مساحات مختلفة كل الاختلاف فى خصوبتها وفى تربتها ونوعيتها ، وكذلك رأس المال فانه يشتمل على وحدات غير متماثلة ، فهنالك عدد وآلات وبذور واسمدة تدخل تحت رأس المال . وعلى هذا فان تقسيم عوامل الانتاج الى اربعة غير كاف ويمكن تقسيم كل عامل من العوامل الاربعة الى عدة عوامل اخرى[١] .

ويتوقف مقدار الانتاج على الاسس التالية :

١ ـ مقدار استعمال العوامل الانتاجية ـ حيث ان مقدار الانتاج يختلف بحسب درجة استعمال عوامل البلد الانتاجية .

٢ ـ مجالات استعمال العوامل ـ ويعنى تخصيص العوامل لاكثر الامكانيات الانتاجية .

٣ ـ اساليب الانتاج ـ يختلف مقدار الانتاج باختلاف الطرق الفنية والتنظيمية

---

(١) الدكتور حسين عمر ، الانتاج فى المجتمع الاشتراكي ، ص ٩٧ .

للانتاج ، فكلما كانت طرق الانتاج اكثر تنظيما وتناسقا زاد الانتاج

ويجب أن يكون واضحا ان الاستعمال الكامل للعوامل الانتاجية لا يكفى وحده للحصول على اكبر انتاج الا اذا رافق استعمالها اتباع الطرق الفنية والحديثة المقننة والمنظمة .

لقد كان اهتمام الاقتصاديين موجها الى توزيع انصبة عوامل الانتاج وهذه النظرية تعالج كيفية توزيع مجموع الانتاج بحسب حصص العوامل الانتاجية فى تكوين ذلك الانتاج ، وتسمى حصة كل عامل انتاجى رئيسى باسم خاص كما مبين أدناه :

الارض ـ ريع

العمل ـ أجر

رأس المال ـ فائدة

المنظم ـ ربح

أما فى الوقت الحاضر فقد تغير مركز الاهتمام فاصبحت نظرية الانتاج تهتم بتحديد مقدار العوامل الانتاجية وتكاليفها اكثر من اهتمامها بما يحدد أنصبتها المختلفة فى الدخل القومى لذا فاننا الآن بصدد الطريقة التى يتم بموجبها تحديد المقادير المتناسبة من العوامل الانتاجية . وبصورة أدق دراسة العلاقة بين نفقات الانتاج التى يتحملها صاحب المشروع أو المنظم وهو فى طريق الانتاج والثمن الذى يتقاضاه عند بيعه المحصول او الناتج .

لا يتم انتاج المحاصيل النباتية والمنتوجات الحيوانية وغيرها الا بمزج مقادير متناسبة من عناصر الانتاج المختلفة سوية . ومن الصعب جدا الحصول على ناتج ما باستعمال عامل واحد من عوامل الانتاج كالارض وحدها مثلا أو رأس المال او العمل أو التنظيم ، بل يتطلب ذلك عاملين على الاقل . وان العامل الواحد يكون ضمنيا مؤلفا من عدة عوامل اخرى داخلة فيه ، فالارض عند استعمالها لانتاج الحنطة مثلا تعتمد على عوامل طبيعية كثيرة بعضها موجود داخلها كالرطوبة والاسمدة الطبيعية ، ومنها ما هو موجود فى الجو حولها كثانى أوكسيد الكاربون وهذه كلها تعتبر عوامل ضمنية تساعد العامل الرئيسى ـ الارض فى الانتاج ـ وهنالك عوامل اخرى غير طبيعية تساعد فى الانتاج ، فتلك العمليات الطبيعية منها

وغير الطبيعية تشترك فى تكوين المحاصيل الزراعية .

دالة الانتاج : Production Function

دالة الانتاج هى العلاقة بين الناتج وعوامل الانتاج الداخلة فى العملية الانتاجية . فدالة الانتاج تبين مقدار الكمية المتوقع الحصول عليها فيما اذا استخدمنا فى انتاجها مقادير معينة من عناصر الانتاج المتوفرة . فهى اذن توضح كيف ان الناتج يتغير كلما غيرنا كمية ونوعية عناصر الانتاج . فلو أجرينا تجربة على استعمال السماد لزيادة انتاج الحنطة ، فاننا سنجد ان العلاقة بين انتاج الحنطة وكمية السماد هى علاقة طردية ، على أن الانتاج يمكن ان يتغير بتغير السماد المستخدم ، أى يزداد بزيادته وينقص بنقصه . وبصورة عامة تكتب هذه كما يلى وخاصة اذا كان العامل الانتاجى عاملا واحدا .

ن = د (س) وتقرأ كما يلى ـ الانتاج يعتمد على عامل الانتاج س .

حيث ان :

ن ـــ تعنى كمية الانتاج .

س ـــ تعنى كمية العامل الانتاجى (السماد مثلا) .

د ـــ العلاقة الارتباطية (تناسب) بين كمية الانتاج وكمية عامل الانتاج .

وهذه المعادلة تعنى ان الانتاج (ن) يعتمد على العامل الانتاجى السماد .

أما اذا كانت عوامل الانتاج متعددة فالعلاقة تكتب كما يلى :

ن = د (س ، ص ، ع ، ...) .

وهذه المعادلة أو العلاقة تعنى ان مقدار الانتاج (ن) يعتمد على عدة عوامل هى (س ، ص ، ع) والتى يستعملها صاحب المزرعة فى وقت معين ، وبالامكان تغيير مقدار الانتاج اما بتغيير كل عوامل الانتاج بنسبة معينة أو تغيير نسبة احد العوامل المستخدمة او بعض العوامل . وبتعبير آخر فان الناتج (ن) هو دالة الكميات المستخدمة من العوامل الانتاجية .

فلو فرضنا أن جميع العوامل الانتاجية ثابتة ما عدا عاملا واحدا منها وليكن (س) السماد الكيمياوى متغيرا وان كميات الانتاج الحاصلة من استعمال وحدات العامل المتغير متزايدة فانها تسبب زيادة ذات نسبة ثابتة الى الوحدات السابقة وان نسبة الزيادة فى العامل المتغير هى علاقة ثابتة .

الحالات المختلفة لدالة الانتاج : تتخذ دالة الانتاج عدة حالات هى(١) :

١ ـ دالة الانتاج ذات العلاقة الثابتة (قانون الغلة الثابتة) :

فى هذه الحالة يزداد الانتاج بنفس المقدار كلما أضفنا كمية جديدة ذات نسبة ثابتة من عوامل الانتاج المتغيرة . ويقال فى مثل هذه الحالة أن معدل الزيادة فى الحاصل ثابت . وهذه الدالة تعنى وجود نسبة ثابتة بين عوامل الانتاج المستعملة وحجم الناتج .

٢ ـ دالة الانتاج ذات العلاقة المتزايدة (قانون الغلة المتزايدة) :

فى هذا النوع من الارتباط نجد انه كلما اضيفت وحدة اضافية من عامل الانتاج ينتج عنها زيادة فى الناتج يفوق الزيادة التى احدثتها الوحدة السابقة ، أى ان الزيادة فى حجم الناتج اسرع من الزيادة فى زيادة العامل الانتاجى المستعمل . وفى مثل هذه الحالة نقول ان هنالك غلة متزايدة ازاء كل وحدة اضافية من عامل الانتاج المتغير . وليس هنالك حاجة الى التفكير فى اتخاذ قرار حول عامل الانتاج لان نسبة الزيادة آخذة بالازدياد وباستمرار ، ولذا يستمر المزارع فى الانتاج . ان مثل هذه العلاقة المتزايدة لا تحدث فى الزراعة الا فى بداية الانتاج . حيث تزداد كمية الناتج فى البداية بنسبة اكبر كلما أضيفت وحدات جديدة من عامل الانتاج.

٣ ـ دالة الانتاج ذات العلاقة المتناقصة (قانون الغلة المتناقصة) :

فى هذا النوع من العلاقة تكون الزيادة الحاصلة فى الناتج عند اضافة وحدة جديدة من عامل الانتاج اقل من الزيادة التى احدثتها سابقتها ، وهذا ينطبق على قانون النسب المتناقصة فى الانتاج . اى ان الزيادة فى حجم الناتج اقل من الزيادة الحاصلة فى عامل الانتاج المستعمل فى العملية الانتاجية . وفى هذه الحالة اذا واصلنا عملية اضافة وحدات الى عامل الانتاج فاننا سوف نصل الى حد تتلاشى عنده الزيادات فى الانتاج .

قوانين الانتاج :

اولا ـ اذا كان لدينا عامل واحد متغير ، فنقوم بتطبيق قانون الغله المتناقصة او قانون النسب المتغيرة .

---

(1) Bishop, C.E & Toussaint W.D., **Introduction to Agricultural Economic Analysis,** pp. 32-35.

قانون النسب المتغيرة (الغلة المتناقصة)(١)

ان هذا القانون يوضح العلاقة بين عوامل الانتاج المتغيرة والثابتة المشتركة فى انتاج اى محصول وبين كمية ذلك المحصول . فهو يشير الى انه فى حالة وجود عامل متغير (مع ثبات العوامل الاخرى) فان اضافة وحدات متساوية أو نسبة متساوية من هذا العامل المتغير سوف تحدث تزايدات متناقصة فى الناتج الكلى (او الناتج الحدى) الحاصل من اضافة الوحدات المتساوية التى تأخذ بالتزايد الى ان تصل الى حد معين وبعد ذلك تصبح الزيادات فى الناتج اقل نسبيا من الزيادات السابقة ، والحد الذى يشار اليه هو اعلى نقطة على منحنى الناتج الحدى والتى تتوافق مع نقطة الانعكاس Inflection Point والواقعة على منحنى الناتج الكلى . ويمكن تسمية هذا القانون بقانون النسب المتغيرة Law of Variable Proportion أو قانون تناقص الانتاجية الحدية .

ومن اهم الشروط التى يجب توافرها لسريان هذا القانون هى :

اولا ـ بقاء مستوى تكنولوجية وفن الانتاج على حاله اى عدم حدوث تغير فى الاساليب الفنية للعملية الانتاجية . حيث تبقى اساليب الانتاج الزراعى على ما هى عليه ، فلا تتغير طريقة حرث وتحضير الارض أو طريقة البذار ورعاية النبات أو طريقة الرى ، وغير ذلك من الاساليب المتبعة فى الزراعة . ان تثبيت هذه الامور ضرورى لمعرفة التأثيرات التى سوف تحدث نتيجة احداث تغيرات فى عامل واحد من عوامل الانتاج . والسبب فى ذلك هو اننا لو غيرنا بعض اساليب الانتاج واتبعنا طريقة جديدة فى الزراعة ، أو غيرنا فترات الرى ، او استعملنا نوعا آخر من الاسمدة او استخدمنا نوعا من كفايات العمل يختلف عن نوع الكفاية السابقة التى اعتدناها لوجدنا أن الذى يبدأ عنده تناقص الغلة لابد وان يغير من موضوعه الاصلى ، وهذا يعنى اختلال التجربة وعدم ثبات معاييرها .

ثانيا ـ يجب ان تكون وحدات العامل الانتاجى المتغير متماثلة ومتشابهة ومتناسقة بحيث تكون كل وحدة نضيفها مساوية لسابقتها ، لان أى تغير فى نسبة تركيب السماد الكيمياوى يؤثر على مفعول القانون .

ثالثا ـ يجب ان تكون المقارنة بين الغلة وبين عوامل الانتاج على شكل وحدات

(1) R.H. Leftwich, **The Price System and Resource Allocation**, pp. 116-119

طبيعية ، أى فى شكل كيلوغرامات من الباقلاء مثلا ، مقارنة بعدد معين من ساعات العمل ، أو مقارنة كمية محصول الباقلاء مع كمية السماد وغير ذلك . فاذا اجريت المقارنة على اساس نقدى ، يفتح مجال لمفعول تغييرات الاسعار وبذلك تفسد التجربة ويتعذر علينا اجراء المقارنة **بصورة صحيحة . وذلك لاننا سوف** نجد أن الحد الذى يبدأ عنده مفعول قانون النسب المتغيرة قد غير مكانه . فالمقارنة النقدية بين نفقات الانتاج واثمان الغلات المتتابعة التى تنتجها تسبب اغفال ما قد يصيب عوامل الانتاج المستخدمة من تغير فى طبيعة تكوينها . فاذا قارنا اثمان وحدة الغلات المتتابعة التى تنتج من انفاق سلسلة من النفقات ، يبلغ كل منها دينارا واحد لكل مرة ، فانه قد يغيب عن بال القارىء ، أن الدينار الاول يمثل نوعا من السماد الكيمياوى بينما يمثل الدينار الثانى نوعا آخرا من السماد الكيمياوى ، وربما يمثل الدينار الثالث سمادا عضويا ، بينما يمثل الدينار الرابع ما ينفق على اجور العمال الذين يقومون بحرث الارض حراثة اضافية ، وهكذا فان التغير فى طبيعة عوامل الانتاج المستعملة يخل بالمقارنة ويغير مكان الحد الذى يبدأ فيه القانون في السريان.

مراحل الانتاج الطبيعي(١) :

تمر العملية الانتاجية الطبيعية فى ثلاث مراحل كما مبين فى الشكل (٣) .

يوضح لنا الشكل (٣) العلاقة الطبيعية او الميكانيكية بين العامل الانتاجى المتغير والعوامل الثابتة للحصول على الوحدات المنتجة الطبيعية التى يمكن الحصول عليها عند اضافة وحدات معينة ومتساوية ومتناسقة من العامل الانتاجى .

وسنحاول توضيح هذه المراحل الثلاث بطريقة مبسطة كما وردت في الشكل (٣).

المرحلة الاولى :

تبدأ من بدء العملية الانتاجية الى النقطة التى يتساوى فيها معدل الانتاج الطبيعى مع الانتاج الحدى ، وهى النقطة التى يتقاطع فيها منحنى الانتاج الحدى مع منحنى معدل الانتاج . ويكون منحنى الانتاج الحدى اعلى من منحنى معدل الانتاج . وفى هذه المرحلة نجد ان الوحدات المنتجة آخذة فى التزايد فليس هنالك مشكلة ولكن ليس من صالح المنتج ان ينتج فيها ، لانه لا يزال هناك مجال افضل

(1) E.O. Heady. **Economics of Agricultural Production and Resource Use.** p. 91.

لاستعمال العامل الانتاجي . ويكون مجال هذه المرحلة حسب الشكل (٣) من ١ – ٤ على المحور السيني (الافقي) .

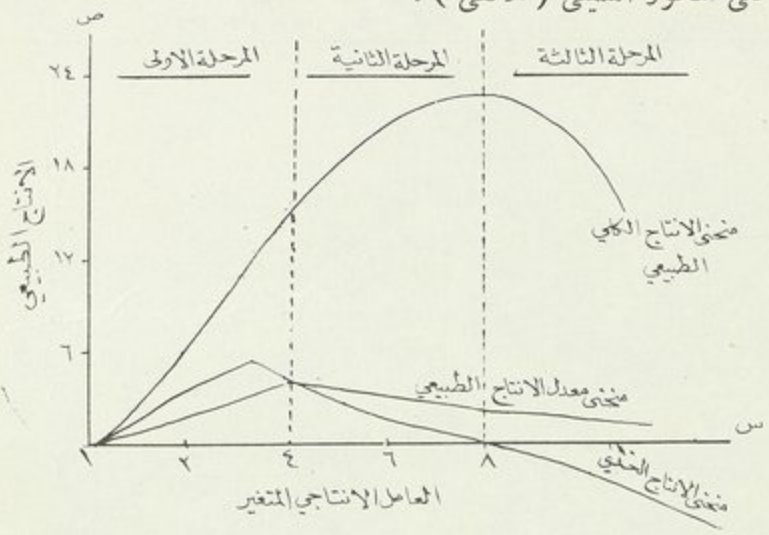

شكل (٣) يوضح مراحل الانتاج الطبيعي

المرحلة الثانيـة :

وتبدأ من اعلى نقطة على منحنى معدل الانتاج الى نقطة الصفر على منحنى الانتاج الحدى ، وهى النقطة التى يقطع فيها منحنى الانتاج الحدى المحـور السينى والتى يقابلها اعلى نقطة على منحنى الانتاج الكلى الطبيعي . وفى هـذه المرحلة يحدث افضل تناسب بين العامل الانتاجى المتغير والعوامل الثابتة للحصول على افضل ناتج ، ولذلك فالمشكلة التى تواجه المنتج للحصول على افضل تناسب هى فى هذه المرحلة ، التى تمتد من الوحدة ٤ – ٨ .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ من نقطة الصفر للانتاج الحدى الواقعة على المحور السينى ، ومن اعلى نقطة على منحنى الانتاج الكلى . وفى هذه المرحلة يأخـذ الانتـاج الكلى بالتناقص المطلق ، ويكون الانتاج الحدى سالبا . ولذلك لا يستطيع المنتج ان ينتج فى هذه المرحلة وعليه ان يتوقف عن الانتاج . وتمتد هذه المرحلة من الوحـدة الثامنة على المحور السينى فما فوق . وللزيادة فى ايضـاح هذه المراحل نقـدم الجدول الآتى[1] :

(1) R.H. Leftwich, **The Price System and Resource Allocation**, p. 110.

جدول (٤) يوضح مراحل الانتاج الطبيعي

العامل المتغير (السماد)	العامل الثابت الارض دونم	الانتاج الكلي بالوزنة	الانتاج الحدى	معدل الانتاج الطبيعي	المراحل
١	٥	٣	٣	٣	
٢	٥	٧	٤	٣½	المرحلة الاولى
٣	٥	١٢	٥	٤	
٤	٥	١٦	٤	-٤	
٥	٥	١٩	٣	٣ ٤/٥	
٦	٥	٢١	٢	٣½	المرحلة الثانية
٧	٥	٢٢	١	٣ ١/٧	
٨	٥	٢٢	صفر	-٢ ٣/٤	
٩	٥	٢١	-١	٢⅓	المرحلة الثالثة
١٠	٥	١٥	-٦	١½	

من الملاحظ للمراحل الثلاث كما هى موضحة فى الشكل (٣) والجدول (٤) على افتراض ان العامل المتغير هو السماد والعامل الثابت هو الارض نجد ان افضل مزيج من السماد والارض للحصول على أفضل تناسب وأعلى كفاءة للسماد تقع فى المرحلة الثانية . ويجب ان يكون واضحا ان هذا التحليل يبين لنا فقط العلاقة الميكانيكية او التكنيكية Technical relationship وانه لا يوضح لنا مقدار الربح والخسارة الا بعد معرفة تكاليف العامل الانتاجى من جهة واسعار المحاصيل الزراعية من جهة اخرى . أى ان من مصلحة المزارع او المنظم ان يستمر فى استخدام العامل المتغير طالما ان قيمة الناتج الحدى اكبر من التكاليف الحدية للعامل المتغير . ويتوقف عن زيادة استخدامه عندما يتساوى الناتج الحدى مع التكاليف الحدية للعامل الانتاجى فى السوق . وبصورة ادق لا يمكن ان نحدد العلاقات الطبيعية بطريقة اقتصادية الا على ضوء تكاليف خدمات عوامل الانتاج ، واثمان المنتجات النهائية التى تساهم عوامل الانتاج فى انتاجها وعلى هذا فالمشكلة ليست مشكلة طبيعية بل أنها مشكلة اقتصادية تتطلب المقارنة بين مختلف الاوجه التى

يمكن ان تستخدم فيها هذه العوامل للتوصل الى اكفأ الفرص الممكنة للحصول على افضل ربح .

ثانيا ـ اذا كان لدينا عاملان متغيران : نقوم بتطبيق قوانين منحنيات الناتج المتساوى . من الضرورى ان نعرف طبيعة العلاقات التى تنشأ بين عاملين من عوامل الانتاج والناتج اذا كان من الممكن تغييرهما معا ، أو زيادة أو نقص احدهما . وكذلك يلزمنا معرفة تكاليف العاملين المتغيرين ، اذ ان الكميات التى يستعملها المنتج او المزارع من خدماتهما تتوقف على تكاليف هذه العوامل الانتاجية النسبية والظروف الفنية التى يظهرها لنا منحنى الناتج المتساوى .

ومن المفضل قبل ان ندخل فى الموضوع ان نبين خواص منحنيات الناتج المتساوى التى تتضمن ما يلى :

١ ـ تميل منحنيات الناتج المتساوى الى اسفل نحو اليمين ، وهذا امر معقول للغاية لانه اذا لم تكن مائلة الى اسفل فانها ستكون مائلة الى اعلى او أفقية وهذا غير معقول لان المنتج يستعمل عاملين وليس عاملا واحدا حتى تكون أفقية ، وهو كذلك يفضل الحصول على توفيق من التوافيق يحتوى على انتاج افضل وذلك باستعمال عاملين .

٢ ـ ان منحنيات الناتج المتساوى محدبة تجاه نقطة الاصل وهذا ناتج عن عملية التعويض ، أى تعويض أحد العاملين مكان الآخر ، أو ان الاهمية الحدية تكون دائما فى تناقص لاحد العاملين .

٣ ـ لا يمكن لمنحنيات الناتج المتساوى ـ مثل منحنيات السواء ـ أن يقطع احدهما الآخر ، فاذا حدث ذلك فسيكون هنالك تناقض منطقى .

وللتوضيح نفترض ان لدينا عاملين متغيرين من عوامل الانتاج هما (أ) و (ب) ونريد الحصول على ناتج معين وليكن ٢٠ وزنة من الحنطة كما مبين فى الشكل (٤) .

فى الشكل (٤) يمثل المحور الافقى (المحور السينى) (م س) احد عوامل الانتاج المتغيرة وليكن عنصر العمل (او العامل الانتاجى أ) ويمثل المحور العمودى (المحور الصادى) (م ص) العامل الآخر المتغير وليكن رأس المال (أو العامل الانتاجي ب) . فاذا كان بامكان المزارع ان ينتج ٢٠ وزنة من الحنطة اذا استخدم

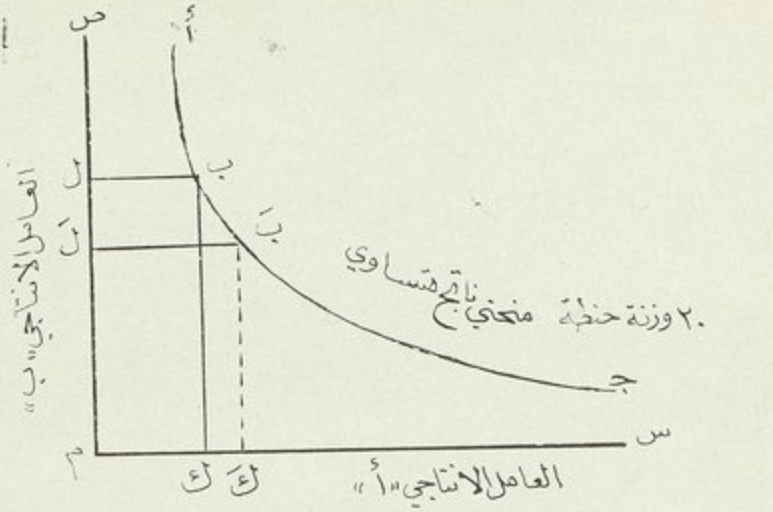

شكل (٤) يمثل منحنى الناتج المتساوى

١٠ عمال (او المقدار مك من العامل أ) مع ٢٠٠ دينار (او المقدار مل من العامل الانتاجى ب) على فرض ان الارض موجودة . ويستطيع ايضا ان ينتج نفس المقدار ٢٠ وزنة باستخدام (مكَ) من العامل أ و (مل) من العامل الانتاجى ب . ويلاحظ أن هذه التراكيب المختلفة تربطها سلسلة من النقاط مثل (أ ، ب ، بَ ، جـ) ، ولو وصلت هذه النقاط لتولد لدينا منحنى الناتج المتساوى . وهو سلسلة من النقاط كل منها يشير الى مقدار الانتاج (٢٠ وزنة) ولكن كل نقطة تختلف عن الاخرى من ناحية مقادير كل عامل من عوامل الانتاج المستخدمة للحصول على ٢٠ وزنة من الحنطة . ويمكن استحداث اية نقطة على المنحنى (أجـ) لكى تبين الكميات التى يمكن أن تستعمل من العاملين (أ) و (ب) لانتاج ٢٠ وزنة من الناتج. ويمكن رسم عدة منحنيات متوازية للمنحنى الاول على فرض بقاء حالة اساليب الانتاج كما هى[1] فى الشكل (٥) .

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ، ص ـ ٧٣ .

يتألف الشكل (٥) من عاملين انتاجيين متغيرين هما العامل الانتاجي (أ) والعامل الانتاجي (ب) ، ويمكن احلال احد العاملين محل الآخر بنفس النسبة ، أي احلالا كاملا .

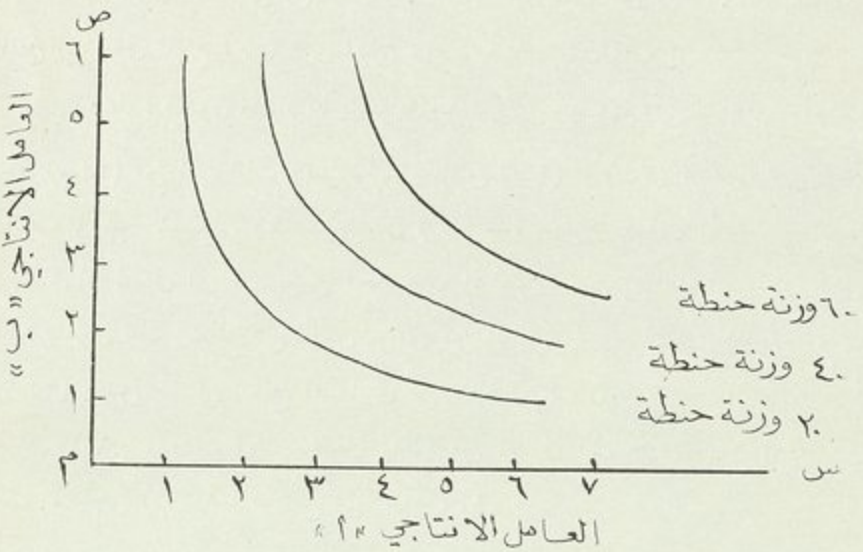

شكل (٥) يمثل تعدد منحنيات الناتج المتساوى

ولذا فان النسب بين خطوط منحنيات الناتج المتساوى متساوية اى ان النسبة بين ٢٠ و٤٠ وزنة ، وبين ٤٠ و٦٠ وزنة متساوية . ويمكن الانتقال الى اى منحنى من المنحنيات المذكورة اذا غيرنا نسب العاملين بصورة متساوية وهذه ابسط حالة لايجاد ناتج عاملين انتاجيين متغيرين . أما اذا كان مقدار استعمال أحد العاملين ثابتا والآخر متغيرا بنسبة ثابتة فهذه الحالة يمكن تحليلها كما لو أن لدينا عاملا واحدا متغيرا .

أما اذا اردنا ان نجد افضل توافق بين العاملين (افضل نقطة) على أى منحنى من منحنيات الناتج المتساوى ، فعلينا ان نرسم خط التكاليف ، وفى نفس الوقت نجد نقطة التماس ، التى يمس فيها خط التكاليف منحنى الناتج المتساوى ، وبالامكان الحصول على خط التكاليف حسب مايلى :

نفرض ان المزارع ينفق مبلغا من المال مقداره (س) من الدنانير ، وان

تكاليف العامل (أ) هو (ت١) وتكاليف العامل (ب) هو (ت٢) . فاذا انفق المزارع المبلغ (س) كله لانتاج وحدات معينة من الانتاج على العامل (أ) لامكنه شراء $\frac{س}{ت١}$ من وحدات العامل الانتاجى (أ) ، ويمثلها على المحور الافقى (م ت١) . واذا اراد المزارع ان ينفق المبلغ (س) على انتاج وحدات معينة من الانتاج باستعمال العامل الثانى (ب) فقط ، فيكون مقدار ما يشتريه منه $\frac{س}{ت٢}$ ويمثلها على المحور العمودى المقدار (م ت٢) من الوحدات وبتوصيل النقطتين (ت١) و (ت٢) نحصل على خط التكاليف بالنسبة للمنتج . وباستطاعتنا ان نرسم عدة خطوط موازية لخط التكاليف أعلى منه أو اسفل الى ان يمس أحد هذه الخطوط منحنى الناتج المتساوى فى نقطة ، فتكون تلك النقطة هى افضل توافق بين العاملين . وحيث ان خط التكاليف (ت١ت٢) يمس منحنى الناتج المتساوى فى نقطة (ب) فان تلك النقطة هى النقطة المفضلة للانتاج ، حيث انه يستعمل (م ك) من العامل الانتاجى (أ) و (م ل) من العامل الانتاجى (ب) كما موضح فى الشكل (٦) .

الى هنا عرفنا كيف نحدد مقدار استعمال عامل واحد او عاملين انتاجيين لانتاج محصول معين ولكن من النادر ان يقوم عامل واحد أو عاملان (كالارض

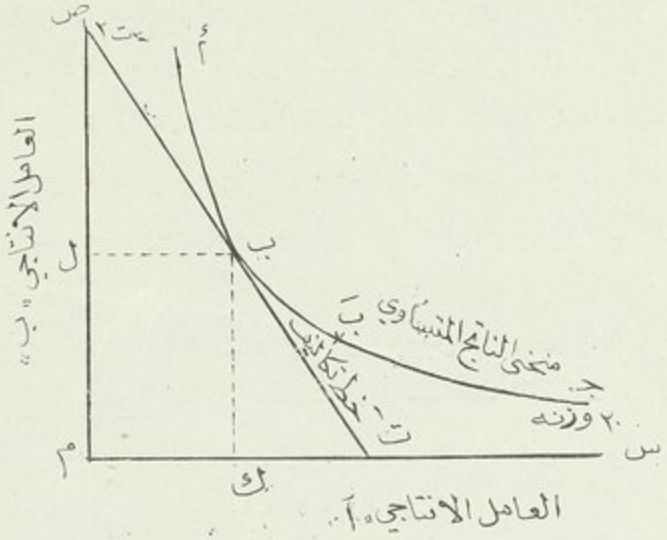

شكل (٦) يمثل افضل توافق بين العاملين المتغيرين

ورأس المال مثلا) بانتاج ناتج دون ان يشرف عليهما أحد ولذلك فمن المهم ان نعرف كيف نستخدم تحليلا يتضمن ثلاثة او اربعة او عدة عوامل انتاجية بحيث يكون المزارع أو المنظم أحد هذه العوامل .

ثالثا ـ اذا كان لدينا اكثر من عاملين متغيرين : عند وجـود ثلاثة عوامل سنضطر الى استخدام ثلاثة أبعاد ، ويلزم ان يقاس العامل الثالث على مدى ارتفاع البعد الثالث . ويظهر على شكل مسطحات للناتج المتساوى وترسم فى ثلاثة أبعاد . واذا كانت عدة عوامل فسنضطر الى دمج بعضهما سوية بنسبة معينة وتكوين الابعاد الممكن رسمها . وحيث ان هذه العمليات تحتـاج الى تحليلات واسـعة فنتركها لدراسات أخرى فى المستقبل .

الاحلال أو الاستبدال بين عوامل الانتاج :

من الواضح أن أى منتج يواجه مشكلة الاختيار بين عاملين متغيرين أو أكثر للقيام بالعمليات الانتاجية . ولذا فاننا نود ان نعرف كيف يتصرف المنتج عندما تكون لديه عوامل انتاجية مختلفة تدخل فى انتاج محصوله ، وكيف يمكن مزجها بنسب مختلفة للحصول على الكمية المطلوبة بأقل التكاليف ، ولذا فان فكرة احلال او استبدال وحدات من عامل انتاجى بوحدات من عامل انتاجى آخر تستند على القاعدة المألوفة وهى ان المزارع يسعى الى تحقيق أقصى انتاج بأقل تكاليف ممكنة، وهذا يدعوه الى مقارنة تكلفة كل وحدة من عامل وعائدها من جهة مع تكلفة وعائد وحدة أخرى من عامل آخر .

فلو فرضنا ان لدينا عاملين انتاجيين هما (أ) و (ب) وباستطاعتنا تغيير كميات كل من العاملين الانتاجيين حسب تغيير تكاليفهما لانتاج (٢٠) وزنة من الحنطة ، وهنا تظهر الحاجة الى معرفة تكاليف العاملين الانتاجيين لان الكميات التى يرغب المزارع فى انتاجها تتوقف على اثمان هذه العوامل الانتاجية النسبية والظروف الفنية التى يعكسها لنا منحنى الناتج المتسـاوى وخط التكاليف . ان خط الناتج المتساوى (المحدب) له اهميته اذ أنه يبين لنا الاهمية الحدية لاحد عاملى الانتاج مقدرة بالعامل الآخر . أو هى مقدار وحدات العامل (ب) التى يمكن التخلى عنها مقابل استعمال وحدات من العامل (أ) ليبقى الناتج على منحنى النـاتج المتساوى

نفسه . أى اننا كلما استعملنا مزيدا من العامل الانتاجى (أ) فاننا سنتخلى عن مقدار من العامل الانتاجى (ب)[1] كما هو مبين فى الشكل (٧) .

فحسب هذا الناتج ان أحسن توافق بين العاملين الانتاجيين (أ) و (ب) اللذين سيقرر المنتج استخدامهما لانتاج (٢٠) وزنة من الحنطة هى تلك المجموعة من العاملين التى تعطى اكبر انتاج بأقل تكلفة وذلك فى نقطة (ب) التى يتماس فيها خط التكاليف مع منحنى الناتج المتساوى . وهذه النقطة تمثل أفضل نقطة على مستوى الناتج المتساوى الذى يمكن الحصول عليه حسب التكاليف المزمع انفاقها على عملية الانتاج . أى ان المنتج سيختار تلك المجموعة من العاملين الانتاجيين الممثلة فى النقطة (ب) أى انه يستعمل (م ل) من العامل الانتاجى (ب) و (م ك) من العامل الانتاجى (أ) .

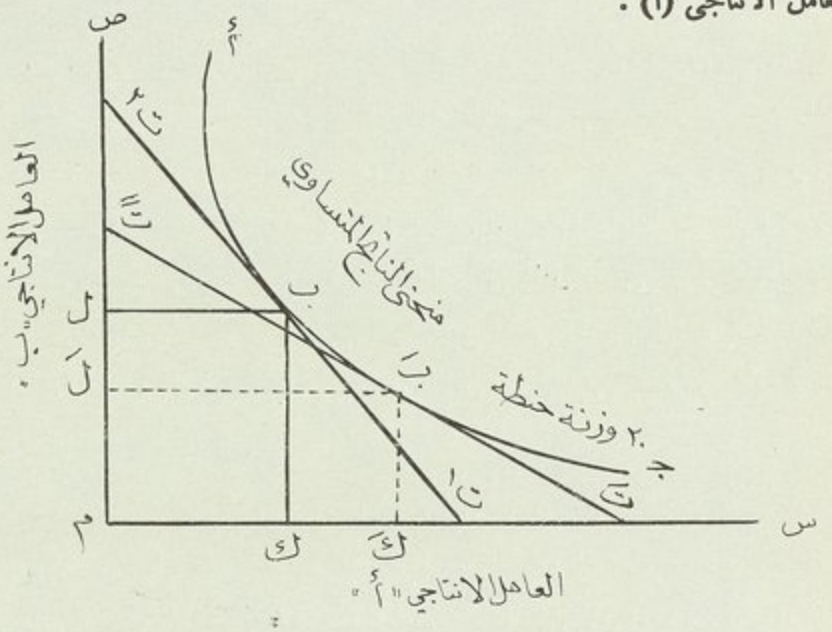

شكل (٧) يوضح احلال عامل محل عامل آخر

ولو حصل أن تغير ثمن العامل الانتاجى (ب) (أى ان سعره قد ارتفع واصبح اعلى من السعر السابق) . فهذا يستدعى الاستعاضة عن بعض الوحدات من العامل (ب) واحلال محلها وحدات اضافية من العامل الانتاجى (أ) للحفاظ على نفس

(1) E.N castee & M.H. Becker. Farm Business management, pp. 49-52.

كمية الانتاج (٢٠ وزنة) وبذلك سينتقل المزارع من نقطة (ب) الى نقطة (ب َ) اى انه استبدل (لل َ) من العامل (ب) بمقدار (لك َ) من العامل الانتاجى (أ) ، أى انه عوض عن وحدات من العامل (ب) بوحدات اكثر من العامل الانتاجى (أ) . وان خط التكاليف قد تغير من ت١ت٢ الى (ت َت َ) وأصبحت نقطة التماس هى (ب َ) بدلا من (ب) لان نسبة اسعار العاملين قد تغيرت ، أى ان اسعار العامل (أ) قد انخفضت أو بقيت على حالها ولذا فقد زاد المزارع من استخدام وحداته وقلل من استخدام وحدات العامل (ب) لان اسعاره قد ارتفعت[١] .

الانتاج الزراعي في العراق :

يتألف الانتاج الزراعى من المنتوجات النباتيـة والحيوانيـة ، ومشـتقاتهما ومركباتهما التى تنتج فى الحقل ، ومما لاشك فيه ان القطاع الزراعى يلعب دورا مهما فى اقتصاديات العراق لانه مصدر النشـاط الاقتصادى . حيث يعيل بصورة مباشرة او غير مباشرة نسبة كبيرة من السـكان تقدر بحـوالى ٦٠٪ من مجموع السكان البالغ حوالى ٨ر٢٥ مليون نسمة ومتوسط الكثافة السكانية ٢١ نسمة فى الكيلومتر المربع بدون مساحة البادية . والمظهر العام للعـلاقة السكانية والموارد الطبيعية فى الوقت الحاضر غير متناسق لان عدد السكان قليل بالنسبة الى الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال . ولذا فمن الافضل لزيادة الانتاجية فى الزراعة ان نبدأ بتحسين واصلاح المناطق ذات التربة التى تتوفر فيها احتمالات وامكانات عالية للانتاج الزراعى ، علما بأن الارض لا يمكن نقلها الى المناطق التى يتركز فيهـا السكان ، ولكن بالامكان تسهيل عمليات تحويل المزارعين الى الاراضى الخصبة والاقل كلفة . وبمعنى آخر استثمار الدينار العراقى فى افضل دونم يدر اعلى انتاج الى ابناء هذا البلد بغض النظر عن موقع الارض شمالا او جنوبا[٢] .

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ان المشاكل موجودة ولا مفر منها وتختلف بين المناطق ، فالمشاكل الرئيسية فى وسط وجنوب العراق مشاكل تتعلق بالرى

---

(١) الدكتور اسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى اسـاسـات الاقتصاد التحليلي ، ص ، ٩ ـ ٩٤ .

(٢) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التحلل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعى ، ص ١٦٦ .

والبزل ، أما فى المناطق الشمالية فالمشاكل تتعلق بالمحافظة على التربة والمياه ، وتختلف كذلك من ناحية التكاليف حيث ان الزراعة فى جنوب العراق تعتمد على الرى سيحا او بالواسطة وهذه تكلف نفقات باهضة لاجل فتح الجداول ونصب المضخات وازالة الملوحة وغيرها من التكاليف حيث ان اصلاحها يكلف تكاليف باهضة وجهود مضنية ، وقد يكون المزارع فى المناطق الشمالية فى غنى عنها ، ولذلك فان المناطق الديمية هى المفضلة من الناحية الاقتصادية ، ومن ناحية الامكانيات التطبيقية . ويجب ان يكون واضحا بأنه ليس فى الامكان بزل جميع الاراضى بطريقة اقتصادية ، وحتى من الناحية الفنية ليس البزل ممكنا دائما ، لان تكوين الملوحة فى التربة لا يعود الى عملية واحدة ، وانما هى حصيلة لتداخل عوامل طبيعية وبشرية معا ، فالعامل البشرى واستخدام اساليب الرى الخاطئة له خطورته وأثره فى هذا الشأن لا تقل عن تأثير العوامل الطبيعية التى تتمثل فى ملوحة المياه وسوء تصريف التربة لها ، وجفاف المناخ وشدة حرارته . اذ قد استمر الفلاح العراقى باستثمار الارض بشكل غير وقائى منذ فجر التأريخ حتى يومنا هذا ، الى ان تعقدت المشكلة الى هذا الحد فأصبحت تهدد بالدمار اذا بقينا سائرين على هذه الطريقة البدائية . ولعل من سوء حظ العراق ان يهمل السهل الرسوبى طوال هذه العصور التأريخية الطويلة . الى أن أدى كل من عاملى الزمن وأساليب الاستغلال الى تدمير خصوبته ، وان الاستمرار على هذه العملية سيزيد فى الطين بلة ، ويعقد المشكلة اكثر اذا لم توضع سياسة جديدة للاتجاه الزراعى الحديث فى العراق .

ومن الجدير بالذكر ان نظم الرى والبزل الحديثة المقترح انشاؤها تكلف كثيرا وتحتاج الى تخطيط هندسى منظم واعمال انشائية واسعة والى جهاز كبير من المهندسين والفنيين للقيام بتلك المهمة ، وقد قدرت هذه التكاليف بنحو ٣٣٥ مليون دينار[1] . ان القيام بهذه الاعمال يستلزم تخطيط مركزى وشامل ومتكامل . ولذلك يجب ملاحظة قاعدتين اساسيتين عند تصميم المشاريع الحديثة هما :

١ – يجب ان تروى وتزرع الاراضى التى يمكن بزلها او فيها بزل طبيعى. أما الارض التى لا يمكن بزلها فالافضل التوقف عن اروائها ، وقطع المياه عنها

(١) الدكتور بيورنك : أراضي العراق واحوال التربه .

تماما الى ان يتم بزلها ، ولذا يجب تصنيف التربة لغرض قابليتها الانتاجية ، وقابليتها للبزل قبل البدء بزراعة اى مشروع .

٢ ـ يجب ان لا تنشأ المشاريع الجديدة الا على الارض ذات الامكانيات الزراعية والصفات الجيدة ، لان الزراعة الحديثة لا يمكن التوصل اليها الا فى مثل هذا النوع من التربة ، خاصة وان سكان العراق قليلون بالنسبة للاراضى الصالحة للزراعة ، ولذا فليس هناك ما يدعو فى الوقت الحاضر الى تحسين أراض ذات تربة رديئة ، الا اذا كنا مصممين على اتباع الطريقة (المالثوسية ـ الريكاردية فى الزراعة) Malthosian — Ricardian policy وهى ابقاء جميع الفلاحين الموجودين فى الريف فلاحين (أى بقاء النسبة العالية من السكان العراقى فى الريف) وكذلك اصلاح كل دونم من الارض لان الارض الزراعية نادرة ، ولذا يجب استصلاحها مهما كانت التكاليف . وهذه طبعا سياسة بالية لا تتفق والتقدم العلمى الحديث فى فنون الزراعة والتصنيع الزراعى .

المنتوجات الزراعية :

يواجه كل من يحاول بحث موضوع الانتاج الزراعى وتحديد مستواه صعوبات كثيرة اساسها عدم توفر الاحصاءات الصحيحة . اذ ان الاحصاءات التى تحصل عليها دائرة الاحصاء المركزية فى وزارة التخطيط ، واحصاءات وزارة الزراعة لا تتوفر فيها الدقة عند الحصول على المعلومات الاولية من الحقل .

ينتج العراق انواعا متعددة من المنتوجات الزراعية الحقلية وبكميات مختلفة لاحظ ملحق رقم (١) فى آخر الكتاب ، ويمكن تقسيم هذه المنتجات حسب مواسم زراعتها الى قسمين :

المحاصيل الشتوية والمحاصيل الصيفية .

اولا ـ المحاصيل الشتوية :

تتألف المحاصيل الشتوية من القمح والشعير والكتان والعدس والهرطمان والباقلاء والحمص . واهم هذه المحاصيل هما القمح والشعير ، اذ انهما يزرعان فى مساحات واسعة واكثر المنتوجات كمية ، لاحظ ملحق رقم (١) . حيث تبلغ مساحة ما يزرع من هذين المحصولين على ما يزيد على الـ ٧٥٪ من مجموع المساحة المزروعة . أما المحاصيل الشتوية الباقية فلا تتجاوز المساحة المزروعة بها

فى اغلب السنين النصف مليون دونم . لقد توسعت زراعة القمح والشعير توسعا عظيما فى السنوات الاخيرة ، لاحظ الملحق رقم (١) جدول رقم (١) الذى يوضح ان معدل المساحة المخصصة التى زرعت قمح قد تضاعفت حيث كانت المساحة ٣ر٨ مليون دونم فى عام ١٩٥٠ وقد بلغت ٧ر٣٧ مليون دونم عام ١٩٦٩ .

وان مقدار الانتاج قد زاد من ٥ر٢ مليون طن عام ١٩٥٠ الى ٨ر٦٦ مليون طن فى عام ١٩٦٩ . ان سبب هذا التوسع يعود الى استعمال المكائن والآلات الزراعية الحديثة فى المنطقة الشمالية ، فى منطقة السهول المطرية فى لوائى الموصل وأربيل ، وسبب استعمال الآلات والمكائن الزراعية يعود الى بعض العوامل المساعدة فى المنطقة ، فالارض ذات انحدار ضعيف وبزل طبيعى . وتعتمد على الامطار فى ريها لذلك ليس هنالك ما يعيق استعمال الآلات ، كالسواقى والقنوات والحيطان والحفر والتعرجات الارضية التى نجدها فى الاراضى المروية فى وسط وجنوب العراق . وعلى هذا فالتكاليف الزراعية فى المنطقة الشمالية تقل الى النصف عن التكاليف فى المنطقة الوسطى والجنوبية . والسبب فى فرق التكاليف ، هو ان زراعة الحبوب فى المنطقتين الوسطى والجنوبية تكلف المزارع نفقات كثيرة لاجل فتح الجداول وتسوية الارض وتقسيمها الى شاخات والواح ، وارواء الزروع من وقت لآخر ، وبالاضافة الى هذا نفقات المضخات والوقود ، وغير ذلك من الجهود والمصروفات التى لا تحتاج اليها المنطقة الشمالية .

من هذا نستنتج ان المنطقة الشمالية هى افضل المناطق فى زراعة القمح ، حيث تبلغ مساحة الاراضى المزروعة بالقمح بصورة عامة ضعف المساحة التى تزرع فى المنطقتين الوسطى والجنوبية ، وان معدل الناتج يصل الى اكثر من ٦٠٪ من مجموع ما تنتجه الالوية الباقية .

أما فيما يخص انتاج الشعير ، فالحالة معكوسة ، حيث انه يزرع فى الالوية الوسطى والجنوبية اكثر من المنطقة الشمالية . والسبب فى زراعته فى هذه المناطق لانه اكثر مقاومة للاملاح ، وينمو فى الاراضى الضعيفة ، لان جذوره تبقى قريبة من سطح الارض ، ولذا تستطيع المقاومة اكثر من القمح . وعند ملاحظتنا للجدول رقم (٢) من الملحق رقم (١) نجد ان معدل نسبة الاراضى المزروعة بالشعير باقية على حالها ، حيث ان معدل ما يزرع سنويا لعشرين سنة الماضية هو حوالى ٥ر٤

مليون دونم ، وان معدل انتاج الدونم هو حوالى ٢٠٠ كليو غرام ، وان مقدار ما ينتج سنويا هو حوالى ٨ر٥ الف طن .

ثانيا ـ المحاصيل الصيفية :

تتألف المحاصيل الصيفية من الرز والسمسم والذرة البيضاء ، والذرة الصفراء ، والماش والدخن واللوبيا . ويعتبر الرز من اهم المحاصيل الصيفية ، ويليه القطن والتبغ ، فالقطن يعتبر من المحاصيل الصيفية المهمة فى المنطقة الاروائية ، والتبغ يعتبر من المحاصيل المهمة فى المنطقة الشمالية . ان المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية صغيرة نسبيا حيث ان زراعة المحاصيل الصيفية لا تزال محدودة المساحة وسببها قلة المياه فى الصيف ، اذ انه فى اغلب السنين لا تتجاوز المساحة المزروعة بها المليون دونم . فبالرغم من ان الرز يعتبر من المحاصيل الغذائية المهمة الا انه لا يزال ينتج على نطاق ضيق نسبيا اذا ما قيس بانتاج الحنطة والشعير . ويعود السبب الرئيسى الى قلة المياه المتوفرة خلال موسم زراعته ، وعدم توفر المبازل لتصريف المياه الفائضة . ومع هذا فان نسبة المساحة التى تزرع بالرز تزيد على ٧٠٪ من مساحة المحاصيل الصيفية . ويمكن زراعته فى مختلف المناطق الزراعية فى العراق . وقد ازداد انتاجه فى السنوات الاخيرة وذلك باستعمالهم الاسمدة الكيميائية ، لاحظ ملحق رقم (١) جدول (٨ـ١٥) .

الغابات ومنتجاتها :

تعتبر الغابات من الموارد الطبيعية القابلة للتجديد وهى بذلك تشبه المحاصيل الزراعية الاخرى ، الا انها تختلف عنها بطول المدة التى يستغرقها نمو اكثر اشجار الغابات ، لتصل الى دور النضوج ولتصبح جاهزة للاستعمال . وللغابات اهمية زراعية واقتصادية واجتماعية ، فمن اهميتها الزراعية ، صيانة التربة من التعرية ، صيانة موارد المياه وتخفيف شدة الفيضانات ، تقليل الترسبات فى الخزانات ، ووقاية المزروعات من الجفاف والحرارة . واهميتها من الناحية الاقتصادية هى استعمال منتجات الغابات الرئيسية ، وتشمل اخشاب الصناعة والاثاث والوقود ، والفحم وصناعة البواخر والورق والحرير الصناعى والشخاط واستخراج المواد الكيميائية والبلاستك ، والاصباغ وغيرها . وتشمل اهميتها الاجتماعية وقاية المدن من الجفاف والحرارة والغبار ، وتلطيف وتجميل مناخ المدن . وبالنظر للفوائد العظيمة التى

تجنيها البلاد من الغابات فقد اهتمت معظم الحكومات بصيانة وتطوير غاباتها عن طريق سن التشريعات التى تحمى الغابات من سوء الاستغلال ومن المؤثرات الطبيعية والبيولوجية .

أما فى العراق فان الاهتمام بالغابات والمحافظة عليها قليل ، وتتركز الغابات فى المنطقة الجبلية الشمالية والشمالية الشرقية . وتقدر مساحة الغابات الطبيعية والاحراج فى العراق بحوالى ١٥٫٩ الف كيلومتر مربع من غابات البلوط الكثيفة المستغلة وغير المستغلة وغابات الصنوبر التى على ضفاف الانهار . اما المساحة التى شجرتها مديرية الغابات والتشجير العامة فقد بلغت حوالى ٣١٣٠ كيلومتر مربع[١].

الانتاج الحيواني :

يؤلف الانتاج الحيوانى جزءً مهما من الدخل القومى الزراعى . ويعتبر العراق من الاقطار الغنية جدا بثروتها الحيوانية ، ولكن تلك الثروة لا تزال مهملة تقريبا ، ويوضح الجدول (١٧) من الملحق رقم (١) عدد انواع الحيوانات الاقتصادية فى العراق . لقد اوضحت دراسات التغذية ان المنتوجات الحيوانية ذات فائدة غذائية عالية بالنسبة الى الغذاء النباتى ، وان الاتجاه العالمى يميل الى زيادة استهلاك المنتوجات الحيوانية (من لحوم وحليب ، وبيض ، وجبن وغيرها) ومن هذا تظهر الاهمية لتحسين الانتاج الحيوانى . غير انه لا يزال الانتاج الحيوانى فى العراق واطىء جدا من حيث الكمية والنوعية اذا ما قورن بالنسبة للاقطار الاخرى . يتضح من الجدول (١٧) من الملحق رقم (١) ان اعداد المواشى تتزايد بمعدل لا بأس به ، حيث ان انتاج اللحوم قد تضاعف خلال السنوات العشرة الاخيرة . ومن دراستنا للانتاج الحيوانى يمكن القول بان زيادة انتاجية المواشى افقيا وعموديا ممكنة وسهلة ، اذا اتبعت الطرق الصحيحة .

اما العقبات الرئيسية التى تواجه هذا الانتاج فهى :

١ ـ عدم تغذية الحيوان بطريقة صحيحة .

٢ ـ عدم الاهتمام بسلالات الحيوانات ومعرفة اصولها .

٣ ـ عدم اتباع طرق التسويق الحديثة .

---

(١) المصدر ـ تقرير مديرية الغابات والتشجير العامة لعام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ والمجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٦ ـ وزارة التخطيط .

٤ ـ المعاملة السيئة للحيوان من حيث المأوى صيفا وشتاءً .

٥ ـ عدم الاهتمام بصحة الحيوان ونقص الاطباء البيطريين .

٦ ـ نقص الارشادات الفنية .

الانتاج السمكى :

رغم وجود المساحات المائية الواسعة فى العراق الا ان الانتاج السمكى لا يزال واطىء نسبيا . وسبب ذلك يعود لعوامل عديدة اهمها :

١ ـ استعمال المتفجرات والسموم فى صيد الاسماك .

٢ ـ قتل الاسماك الصغيرة عند استعمال الطرق المبيدة فى الصيد .

٣ ـ صيد الاسماك البالغة فى موسم تكاثرها .

ويمكن القول بان الانتاج السمكى يمكن ان يسهم بنسبة كبيرة فى الدخل القومى اذا ما احسن استغلاله واتخذت الاجراءات اللازمة لزيادته وحمايته . وقد لاحظت الحكومة الدور الذى يلعبه الانتاج السمكى فى الدخل القومى وما يحويه السمك من مواد غذائية غنية ، هذا بالاضافة الى مساهمة الانتاج السمكى فى حل مشكلة الطلب المتزايد على اللحوم وارتفاع اسعارها . ولذا فقد شرعت الحكومة قانون صيد الاسماك رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، وبموجبه وضعت تعليمات خاصة لصيد الاسماك . ومن الخطوات العملية التى قامت بها وزارة الزراعة هو تربية الاسماك صناعيا باحواض اعدت لهذا الغرض ، فقد انشأت أول مزرعة لتربية الاسماك فى الزعفرانية بمساحة حوالى (١٠) دونمات ، ويهدف ذلك الى انتاج الملايين من الاسماك الصغيرة ورميها فى المياه الطبيعية لتكثيرها وزيادة انتاجها .

تحليل الانتاج الزراعي وعلاقته بالسكان :

اذا نظرنا الى تطور الزراعة فى العراق منذ عام ١٩٥٠ بالنسبة الى مظاهر التقدم الزراعى فى مختلف بلاد العالم لوجدنا ان الطاقة الانتاجية للاراضى ومقدرة الفلاح على الانتاج متخلفين عن نظيريهما من الدول ، وهذه الظاهرة واضحة عند ملاحظة الاحصاءات الزراعية فى الملحق رقم (١) والتى تتضمن الاحصاءات الزراعية فى العراق .

اذا حاولنا اجراء مقارنة بين تطور سكان العراق ، وسكان ريفه وعدد العائلات الريفية فى العشرين سنة الاخيرة ، مع مقارنة هذا التطور بتطور مقدار

الانتاج السنوى من المحاصيل الزراعية ومقدار المساحات التى تزرع سنويا بهذه المحاصيل لوجدنا ان هنالك تناقص مستمر فى متوسط نصيب الفرد العراقى من المحاصيل الغذائية الرئيسية التى تنتجها أرض بلاده . ويظهر لنا كذلك تناقص متوسط مساحة المحاصيل الغذائية والتجارية الرئيسية التى تزرعها العائلة الريفية الواحدة .

ولتسهيل اجراء هذه المقارنات نقوم بتقسيم سنوات الاحصاءات المتيسرة الى أربعة فترات فتكون لدينا ثلاث فترات كل منها خمس سنوات وفترة مدتها أربع سنوات لاحظ الملحق رقم (١) ونستطيع بعد ذلك ان نستخرج لكل فترة متوسطات الارقام المراد مقارنتها ببعضها . ثم على اساس ان عدد سكان العراق فى عام ١٩٤٧ كان ٤٫٧٩٩٫٥٠٠ فردا ، وفى عام ١٩٥٧ كان ٦٫٥٣٨٫١١٠ فردا وفى عام ١٩٦٥ بلغ ٨٫٢٦١٫٥٢٧ فردا . وعلى اساس ان معدل زيادتهم السنوية كان ٣٫٢٧٪ فى السنوات ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ وكان نحو ٣٪ فى السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ . ويمكننا ان نقدر متوسط عدد السكان فى السنوات الخمسة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٤ بنحو ٥٫٦٤٣٫٠٧٩ فردا ، وفى السنوات الخمس من ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ بنحو ٦٫٥٦٥٫٧٤٧ فردا ، وفى السنوات الخمس من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ بنحو ٧٫٥٨٦٫٠٨٣ فردا ، وفى الثلاثة سنوات الاخيرة ، من ١٩٦٥ الى ١٩٦٧ بنحو ٨٫٣٨٥٫٤٥٠ فردا . كما مبين فى الجدول (٥) .

فاذا اخذنا متوسطات الانتاج ومتوسطات السكان وقارنا بينهما لوجدنا بالنسبة للفترات الخمسية الثلاثة تناقصا مستمرا فى متوسط نصيب الفرد الواحد من محاصيل الحنطة والشعير والعدس والحمص والهرطمان والرز والماش والدخن والذرة الصفراء والذرة البيضاء ، والمحصول الوحيد الذى اظهر زيادة طفيفة هو الباقلاء اليابسة .

اما اذا اخذنا سكان الريف ففى عام ١٩٤٧ كان عددهم ٣٫٣٠٠٫٠٠٠ فردا ، وفى عام ١٩٥٧ بلغ ٤٫١٠٠٫٤٧٠ فردا ، وفى عام ١٩٦٥ أصبح ٤٫٦١٤٫١٥٢ فردا[١] . وكان معدل زيادتهم السنوية نحو ٢٫٣١٪ فى السنوات ١٩٤٧ الى

جـدول (٥)

تطور نمو السكان مقارنا بتطور نصيب الفرد من المحاصيل الغذائية الرئيسة

السنوات من	السنوات الى	متوسط عدد(١) السكان	متوسط نصيب الفرد من المحاصيل الغذائية (كيلوغرام فى السنة(٢) حنطة	شعير	عدس	حمص	باقلاء يابسة	هرطمان	رز	ماش	دخن	ذرة بيضاء	ذرة صفراء
١٩٥٠	١٩٥٤	٥٦٤٣٠٧٩	١٢٤	١٦٤	١ر١٩	٠ر٣٨	١ر٤٧	٠ر٤٧	١ر٢٨	٢ر٠٤	٢ر٨٧	١ر٢٩	٠ر٩٩
١٩٥٥	١٩٥٩	٦٥٦٥٧٤٧	١١٢	١٤٥	١ر٠٥	٠ر٤١	١ر٦٣	٠ر٢٢	١٧ر٢	١ر٣٧	٠ر٨٢	١ر٦١	٠ر٧٦
١٩٦٠	١٩٦٤	٧٥٨٦٠٨٣	١٠١	١١٢	٠ر٨٤	٠ر٣٧	١ر٢٢	٠ر٠٨	١٦ر٥	٠ر٧٤	٠ر٤٧	٠ر٧٢	٠ر٢٩
١٩٦٥	١٩٦٦	٨٣٨٥٤٥٠	١٠٩	٩٧	٠ر٧٤	٠ر٣٧	ـر٢	٠ر٠٨	٢٢ر٦	١ر٣٠	٠ر٦٨	٠ر٩٠	٠ر٤١

(١) متوسطات عدد السكان محسوبا على اساس زيادة سنوية قدرها ٢٧ر٣٪ للفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ وزيادة سنوية قدرها ٣٪ للفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ ٠

(٢) متوسطات نصيب الفرد من المحاصيل الغذائية الرئيسية محسوبة على اساس كميات الانتاج السنوية من هذه المحاصيل كما وردت فى الجداول فى ملحق رقم (١) ٠

١٩٥٧ ، وكان نحو ١ر٥٪ فى السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ ، وعلى هذا الاساس يمكن تقدير متوسط عددهم فى السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٤ بنحو ٣ر٧٠١ر٠٩٧ فردا . وفى السنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ بنحو ٤ر١٠٠ر٢٦٧ فردا ، وفى السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ بنحو ٤ر٤١٨ر٣٤٢ فردا ، وفى سنتى ١٩٦٥ و١٩٦٦ بنحو ٤ر٦٨٣ر٣٦٤ فردا واذا قدرنا متوسط عدد افراد العائلة الريفية بنحو خمسة افراد او ستة يكون متوسط عدد العائلات نحو ٦٨٧ر٥٣٤ عائلة فى الفترة الاولى المبتدئة بسنة ١٩٥٠ والمنتهية بسنة ١٩٥٤ ، ونحو ٧٥١ر٧١٥ عائلة فى الفترة الثانية ونحو ٨١٠ر٠٢٩ عائلة فى الفترة الثالثة ، ونحو ٨٥٨ر٦١٦ عائلة فى الفترة الرابعة .

وعندما نقارن متوسطات عدد سكان الريف بمتوسطات المساحات التى زرعت بالمحاصيل الرئيسية باعتبار ان هذه المقارنة يمكن ان توضح مدى كفاية المصدر الرئيسى لمعيشة هؤلاء الناس . نجد ان ما يخص الفرد الواحد من المساحات المزروعة لم يتغير تقريبا ، رغم ضئالته ، فقد كان ٢ر٥ دونما فى الفترة الاولى و ٢ر٨ دونما فى الفترة الثانية و ٢ر٥ دونما فى الفترة الثالثة ، و ٢ر٦ دونما فى الفترة الرابعة ، كما مبين فى الجدول (٦) .

جدول (٦)

تطور مساحة المحاصيل الموسمية الرئيسية مقارنا بتطور عدد سكان الريف

الفترة من	الفترة الى	متوسط مساحة المحاصيل الموسمية (دونم)	متوسط عدد سكان الريف	متوسط عدد العائلات الريفية	نصيب الفرد من المساحة (دونم)	نصيب العائلة من المساحة (دونم)
١٩٥٠	١٩٥٤	٩٤٣٢٦٠٩	٣٧٠١٠٩٧	٦٧٨٥٣٤	٢ر٥	١٣ر٩
١٩٥٥	١٩٥٩	١١٤٩٤٣٢٨	٤١٠٠٢٦٧	٧٥١٧١٥	٢ر٨	١٥
١٩٦٠	١٩٦٤	١١٣٧١٤٤٧	٤٤١٨٣٤٢	٨١٠٠٢٩	٢ر٥	١٤
١٩٦٥	١٩٦٦	١٢٤٠٢١٠٩	٤٦٨٣٣٦٤	٨٥٨٦١٦	٢ر٦	١٤ر٤

(١) متوسطات مساحة المحاصيل مستخرجة من جداول ملحق رقم (١) ولم يتيسر الحصول على مساحات الثوم والبصل اليابس في السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٥٨ ولذلك استعملنا مساحتيهما فى سنة ١٩٥٩ متوسطا للفترة الاولى والفترة الثانية .

(٢) حسبت متوسطات عدد سكان الريف على أساس معدل زيادتهم السنوية في الفترة من ١٩٤٧ الى ١٩٥٧ وهو ٢ر٣١٪ سنويا وعلى اساس معدل زيادتهم السنوية فى الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ وهو ١ر٥٪ سنويا .

اما اذا قارنا متوسطات عدد العائلات الريفية بمتوسطات المساحات المزروعة ، باعتبار ان المساحة التى تزرعها العائلة يمكن ان تدل على سعة المجال الرئيسى الذى يعمل فيه أفراد العائلة القادرون على العمل ، وعلى مدى استيعاب هذا المجال لوقتهم وطاقتهم العملية ، نجد ان متوسط المساحة التى تزرعها العائلة الريفية لم يتغير تقريبا هو الآخر ، وانه لا يزال أقل من ان يستوعب قدرا معقولا من وقتها وطاقتها على العمل . فقد كان هذا المتوسط ١٣٫٩ دونما فى الفترة الاولى و١٥ دونما فى الفترة الثانية و١٤ دونما فى الفترة الثالثة و١٤٫٤ دونما فى الفترة الرابعة كما مبين فى الجدول (٦) . ومن ناحية اخرى لو قارنا بين معدلات انتاج المحاصيل الزراعية فى العراق وبين معدلات انتاجها فى مختلف مناطق العالم لوجدنا ان معدلات الانتاج العراقية فى كثير من المحاصيل الرئيسية متخلفة بدرجة غير قليلة عن معدلات الانتاج العالمية كما يظهر فى الجدول (٧) و(٨) .

تدل هذه الجداول (٧) و (٨) أن معدلات الانتاج العراقى من هذه المحاصيل متخلفة عن معدلات الانتاج فى منطقة الشرق الادنى التى يعتبر جزءً منها . ويزداد هذا التخلف شدة عند مقارنتها مع معدلات بعض الدول المتقدمة كما هو مبين فى الجدول (٧) .

اسباب انخفاض الانتاج الزراعي :

يتضح لنا من الاحصائيات ان الانتاج الزراعى دون المستوى الذى يمكن ان يبلغه ، فالكفاءة الانتاجية للعامل الانتاجى (سواءً أكان الدونم الواحد من الارض او العامل الواحد من العمال المشتغلين فى الزراعة) منخفضة ، وبالاضافة الى هذا رداءة نوعية الانتاج حيث أن انتاج الحنطة والشعير والرز أقل من بقية الدول فى الكمية وفى انتاج الدونم كما تشير اليه الجداول الاحصائية فى الملحق رقم (١) . أما عن غلة القطن والتبغ فانها واطئة ايضا بالنسبة للاقطار الاخرى ، كما ان انتاج التمور لا يتناسب مع العدد الكبير من اشجار النخيل حيث ان معدل انتاج النخلة قليل جدا . واهم الاسباب التى أدت الى تدهور الانتاج هى ما يلى :

١ ـ جهل الفلاح العراقى بالزراعة : فالفلاح العراقى جاهل فى اكثر النواحى

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ـ التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ـ ص ٢٠١ .

جـدول (٧)
معدلات الانتاج لبعض المحاصيل في العراق ومناطق اخرى من العالم
(انتاج الدونم الواحد ـ بالكيلوغرام)

المنطقـــة	الحنطة	الشعير	الذرة	الدخن	الرز	البصل	التبغ
العراق(١)	١٢٨	١٩٠	٢٢٦	١٧٤	٣٤٩	١٦٦٢	١٨٢
العالـم	٣١٧	٣٩٠	٥٠٢	١٨٥	٥١٧	٣٢٠٠	٢٩٠
الشرق الادنى	٢٤٢	٢٣٠	٤٧٧	٢٨٧	٧٩٠	٣٤٢٥	١٧٢
افريقيـا	١٦٥	١٦٥	٢٤٧	١٢٢	٣٥٢	٣٤٠٠	٢٠٠
الشرق الاقصى	٢٠٠	٢٤٥	٢٨٠	١٢٥	٤٥٧	٢١٥٠	٢٤٠
اوربا	٢٧٢	٦٧٠	٦٢٧	٥٠٠	١١٦٢	٣٤٥٠	٢٩٧
امريكا الشمالية	٤٢٥	٤٧٥	٩٨٥	٦٤٥	١١٥٢	٧٠٥٠	٥٧٥
امريكا الجنوبية	٤٢٧	٢٩٢	٣٧٥	٢٩٥	٣٨٥	٢٤٠٠	٢٤٥
الاوقيانوسية	٣٥٠	٣٥٠	٥٥٥	٣١٧	١٢١٥	٤٩٠٠	٣٧٥
بريطانيا	١٠٣٥	٩٢٢	–	–	–	٩٢٠٠	–
نيوزيلاند	٨٢٥	٧٥٠	١١٧٨	–	–	٨٢٥٠	٤٦٧
الولايات المتحدة	٤٤٢	٥١٠	٩٨٠	٦٤٥	١١٤٧	٦٨٧٨	٦٣٧
اليابان	٦١٢	٦٢٧	٥٨٢	٣٢٠	١٧٨٧	٦٣٧٥	٦٤٧

مستخرج من كتاب الانتاج السنوى لسنة ١٩٦٥ ـ منظمة الغذاء والزراعة الدولية .

(١) متوسطات الانتاج للسنوات من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٤ .

جـدول (٨)
معدلات الانتاج لبعض المحاصيل فى العراق ومناطق اخرى من العالم
(انتاج الدونم الواحد بالكيلوغرام)

المنطقـة	الباقلاء اليابسة	الحمص	العدس	الكتان	السمسم	القطن (شعر)	اللوبيا
العـراق	٢٦٣	١٤٥	١٥٦	١٣٦	١٣٨	٦٢	٢٢٧
العالم	٢٥٥	١٢٥	١٤٥	١٠٧	٧٢	٨٥	١١٠
الشرق الادنى	٤٤٥	٣٤٢	٢٤٥	١٦٠	٩٧	١٢٠	٣١٠
افريقيـا	١٩٠	١٤٥	١٤٥	١٢٥	٨٥	٣٢	١٤٥
الشرق الاقصى	٣٣٢	١٢٢	١١٧	٥٧	٤٧	٣٧	٧٧
اوربا	٢٦٠	١٣٧	١٦٢	١٣٧	١٠٠	١٠٢	٦٠
امريكاالشمالية	–	–	–	١٤٥	–	١٤٥	٣٤٠
امريكاالجنوبية	١٤٥	٣٢٥	١٧٧	١٨٧	١٥٠	٧٧	١٤٢
الاوقيانوسية	٤٧٠	–	–	٣٢٧	–	١٠٥	١٤٠
الارجنتين	٩٨٠	٢٤٥	٢٤٧	١٩٠	–	٦٢	٢٥٥
مصـر	٥٤٢	٤٢٠	٣٩٥	٢٥٢	٢٤٧	١٨٥	–

مستخرج من كتاب الانتاج السنوى لسنة ١٩٦٥ ـ منظمة الغـذاء والزراعة الدولية .

الزراعية منها :

(أ) جهل الفلاح بأساليب الارواء الصحيحة واهماله تصريف المياه الزائدة وهذا مما يؤدى الى تراكم الاملاح فى التربة .

(ب) جهل الفلاح بكيفية تجديد الخصوبة فى التربة التى يقوم باستغلالها .

(ج) جهل الفلاح (بالمقنن المائى) الذى يكفى لحاجة المزروعات .

(د) عدم العناية بالمزروعات .

٢ ـ المؤثرات الطبيعية : ان المؤثرات الطبيعية كالفيضانات والآفات الزراعية والزوابع الرملية ، وقلة سقوط الامطار وعدم انتظامها او سقوطها فى غير مواسمها ، كل ذلك ادى الى عدم انتظام الانتاج الزراعى فى العراق وتدهوره .

٣ ـ الاستمرار على استعمال وسائل الانتاج القديمة وعدم استخدام المستحدثات الزراعية .

٤ ـ عدم توفر نظام التسويق الحديث ـ حيث انه لا تزال تنظيمات وتسهيلات التسويق والخزن والعمليات التسويقية الاخرى متخلفة بالنسبة لمتطلبات الزراعة الحديثة . وتستطيع الحكومة تقديم المساعدات التالية :

(أ) تسهيل تصريف المحاصيل الزراعية فى احسن الظروف .

(ب) تنظيم عمليات التسويق .

(ج) مساعدة جمعيات المنتجين الزراعيين .

(د) تحسين طرق المواصلات والنقل لتسهيل نقل المحاصيل الزراعية .

٥ ـ تكاليف الانتاج العالية ـ توضح الدراسات ان معدل تكاليف انتاج الحبوب فى العراق أعلى من معدل تكاليف الانتاج فى الدول الاخرى التى تقوم بانتاجه .

٦ ـ سوء ترتيب انظمة الزراعة ، وسيادة الاقطاع .

٧ ـ سوء تطبيق قانون الاصلاح الزراعى .

المقترحات والتوصيات لرفع مستوى الانتاج(٢) :

على ضوء ما تقدم بيانه عن احوال العراق الزراعية وامكانياته الواسعة

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ـ التحليل الاقتصادى ـ ص ٢٠٨ .

وموارده الطبيعية والبشرية ، وما يواجه الاستثمار الزراعى من عقبات فانه لابد من وضع خطة ذات اهداف معينة للانتاج الزراعى بجميع اشكاله واغراضه فى المستقبل . وتتضمن مشروعات تنفيذية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر فى رباط دقيق وتنسيق متكامل وتشمل جميع مقومات الانتاج بحيث تتفاعل كلها تفاعلا ايجابيا لدفع عجلة القطاع لرفع مستوى الانتاج بنوعيه النباتى والحيوانى .

ونعتقد ان الخطوط الرئيسية لهذا البرنامج تتضمن ما يلى :

اولاً ـ برنامج لتحليل التربة وتحسين الاراضى ـ وهذا يتضمن احصاء شامل للاراضى الزراعية ثم تحليل تربتها وتركيبها الطبيعى والكيميائى . لاننا بحاجة الى معرفة ما يلى :

(أ) بيان اسباب ضعف الاراضى وانخفاض خصوبتها .

(ب) بيان مقدار الحاجة الى الرى والبزل وصيانة المجارى فى كل منها .

(جـ) تقدير حاجة التربة الى التسميد والمخصبات ونوعها .

(د) معرفة انوا ع المحاصيل التى يمكن زراعتها بالارض وأفضلها .

(هـ) الدورة الزراعية التى يمكن اتباعها .

ثانياً ـ برنامج للمكننة الزراعية . يتطلب الامر التوسع فى استعمال الآلات الزراعية التى تقلل من التكاليف وتزيد فى الانتاج . ويجب ان تهدف السياسة الزراعية الى تطبيق اساليب المكننة الزراعية الحديثة . وترتكز هذه السياسة على ما يلى :

(أ) اختيار نوع الآلات الزراعية المناسبة للبيئة العراقية .

(ب) تنظيم عملية الاستيراد وتوفير الادوات الاحتياطية .

(جـ) تشجيع استعمال الآلات الزراعية الحديثة حيثما امكن .

ثالثاً ـ برنامج الدورات الزراعية : وهذا يتطلب ما يلى :

(أ) وضع تنظيم للدورات الزراعية التى تتبع فى كل منطقة .

(ب) تجميع الاستغلال الزراعى عن طريق تنسيق الزراعة فى الحيازات الصغيرة .

رابعاً ـ برنامج تحسين المحاصيل الزراعية وتنويعها : ان استمرار زراعة بذور المحاصيل لعدة سنوات متتالية يؤدى الى ضعف صفاتها الانتاجية ، لذلك

اصبح من الضروري ان تقوم السلطات الحكومية باختيار احسن البذور وتقديمها الى الفلاحين وبذلك يستطيع الفلاح ان يحصل على البذور المحسنة العالية الانتاجية .

خامساً ـ برنامج للسيطرة على الآفات والامراض النباتية والحيوانية ـ لا ينكر ان الفلاح العراقي يجهل تماما امراض النباتات والحيوانات الداجنة ولكنه يعرف ما تسببه هذه الامراض من الخسائر الباهضة لمحاصيله . وهذا يتطلب ما يلي :

(أ) اجراء التجارب الزراعية لاختيار المزروعات التي لا تتأثر بالامراض النباتية .

(ب) اجراء البحوث عن الآفات والامراض والطرق الفعّالة لعلاجها ووقايتها .

(جـ) عدم السماح باستعمال المبيدات الا بعد التحقيق من مطابقتها للمواصفات .

(د) وضع تخطيط شامل لمقاومة الآفات والامراض النباتية والحيوانية .

(هـ) ارشاد الزراع الى احسن وسائل الوقاية والعلاج ووسائل تطبيقها .

سادساً ـ وضع برنامج للنهوض بالثروة الحيوانية : يعتبر الانتاج الحيواني ركنا اساسيا من اركان الدخل الزراعي ، كما انه غني بالمواد الغذائية الضرورية للمواطنين . ويتطلب البرنامج ما يلي :

(أ) ايجاد الحيوان ذي الصفات الانتاجية العالية .

(ب) اتباع الطرق الحديثة في تربية الحيوان وارشاد القائمين بتربيته .

(جـ) توفير العلف المركزي الذي يتضمن المواد الغذائية للحيوان .

(د) على الوزارة المسؤولة (وزارة الزراعة) ان تعد تخطيطا شاملا للثروة الحيوانية وهذا يتطلب :

١ ـ احصاء شامل للحيوانات والمناطق التي توجد فيها ومتوسط انتاجها .

٢ ـ استيراد الاصناف الاجنبية المحسنة .

٣ ـ التوسع في تربية الجاموس والاغنام لان لها صفات عالية .

٤ ـ القيام بعملية التحسين الوراثى فى المناطق التى تكثر فيها المواشى .
٥ ـ انشاء محطة ابحاث مختصة بالمراعى فى وسط مراكز الرعى الرئيسية .
٦ ـ عمل برنامج واف لوقاية وعلاج الامراض الحيوانية .

سابعاً ـ التوسع فى عمليات التسليف الزراعى . وهذا يتطلب دعم المصرف الزراعى والمصرف التعاونى .

ثامناً ـ تدعيم النظام التعاونى الزراعى . وهذا يتطلب ما يلى :

(أ) تشجيع تكوين الجمعيات التعاونية .
(ب) توفير الامكانيات لهذه الجمعيات .
(جـ) التأكيد على انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية .
(د) اعداد الاجهزة الكافية للاشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية .
(هـ) انشاء مقرات لهذه الجمعيات وما يلزمها من منشآت .

تاسعاً ـ اعداد برنامج للتعليم والارشاد الزراعى وتوعية الفلاحين . ويتضمن البرنامج :

(أ) تعميم نتائج التجارب الزراعية على جميع الفلاحين .
(ب) توزيع المنشورات الزراعية من كراسات وتقارير وكتيبات وغيرها .
(جـ) استعمال السينمات المتجولة فى عرض الافلام الزراعية .
(د) اقامة المؤتمرات الدورية ودعوة الفلاحين اليها .

عاشراً ـ تطبيق قانون حماية الانتاج وتطويره رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ والذى يتضمن اعطاء صلاحيات كافية لرؤساء الوحدات الادارية فى تنظيم الانتاج وحمايته داخل وحداتهم .

معايير وتقييم الانتاجية والانتاج الزراعي :

ان المعايير المهمة التى يحتاجها الاقتصاد الزراعى لتقييم الانتاجية والانتاج الزراعى فى اى مشروع ، او للانتاج الزراعى الكلى فى البلد هى معرفة وايجاد ما يلى :

١ ـ حجم الانحراف فى الانتاج الزراعى = الانتاج الزراعى المقدر ـ الانتاج الزراعى الفعلى .

٢ ـ معدل الانحراف فى الانتـاج الزراعي =

$$\frac{\text{حجم الانحراف في الانتاج الزراعي}}{\text{الانتاج الزراعي المقدر}} \times ١٠٠$$

٣ ـ انتاجية الدينار في المشـروع الزراعي =

$$\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي الاجمالي}}{\text{مقدار التكاليف الزراعية الكلية}}$$

٤ ـ عائد الدينار فى المشروع الزراعي = $\frac{\text{الانتاج الزراعي الصافي}}{\text{التكاليف الزراعية الكلية}}$

٥ ـ نسبة الاداء فى الانتاج الزراعي = $\frac{\text{المنتج الزراعي الفعلي}}{\text{المنتج الزراعي النمطي}} \times ١٠٠$

٦ ـ انتاجية العامل الزراعي = $\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي القومي}}{\text{عدد العمال الزراعيين}}$

٧ ـ انتاجية ساعة العمل الزراعي = $\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي القومي}}{\text{عدد سـاعات العمل الزراعي}}$

٨ ـ انتاجية الدونم من محصول معين = $\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي من المحصول المعين}}{\text{مساحة هذا المحصول}}$

٩ ـ الكفاية الانتاجية في المشروع = $\frac{\text{زيادة الانتاج الزراعي القومي}}{\text{صافي الاستثمار الزراعي}}$

١٠ـ انتاجية الدينار المستثمر = $\frac{\text{الانتاج الاجمالي}}{\text{الاستثمارات الاجمالية}}$

١١ـ الغلة الزراعيـــة = $\frac{\text{المنتجات المستحصلة}}{\text{المساحات المنزرعة}}$

١٢ـ معامل رأس المال/الانتاج = $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الانتاج}}$

١٣ـ درجة الاستغلال في المشروع = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}}$

١٤ـ معامل التشغيل الزراعي = $\frac{\text{عدد الساعات المحسنة}}{\text{عدد الساعات الفعلية}} \times ١٠٠$

١٥ـ الانتاجية الكلية الاجمالية للمشروع الزراعي =

$$\frac{\text{المخرجات}}{\text{مدخولات عوامل الانتاج + المواد الخام}}$$

المراجـــع

1. Barlowe Raleigh, **Land Resource Economics,** Prentice-Hall 1958. Chaps, 5, 6.
2. Beneke Raymond R. Managing, **The Farm Business,** John Wiley. 1955.
3. Heady, E.O., **Economics of Agricultural Production and Resource use.** Prentice-Hall Inc., 1952.
4. Leftwich. R.H. **The Price System and Resource Allocation,** New York. Holt Rinehart and Winston, 1962. Chaps. 7, 8.
5. Schultz., T.W., **Production and Welfare of Agriculture,** The MacMillan Co. 1950. Chaps, 8, 11.

١ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهري ـ التحليل الاقتصادى لعمليـات الانتاج الزراعي · مطبعة العاني ١٩٦٩ بغداد الفصول ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٩ ·

٢ ـ الدكتور اسماعيل هاشم ـ المدخل الى اساسات الاقتصـاد التحليلي (الكتاب الثاني) ·

٣ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان وعباوى ، المدخل فى الاقتصاد الزراعي · مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٦ ، الباب الثاني والثالث ·

٤ ـ المجموعات الاحصائية ـ لمديرية الاحصاء المركزية في وزارة التخطيط ·

٥ ـ مذكرات وتقارير وزارة التخطيط ·

٦ ـ تقارير وزارة الاصلاح الزراعى ·

الفصل السابع
ادارة اعمال المزرعة
FARM MANAGEMENT

١ ـ مفهوم ادارة اعمال المزرعة ومكوناتها .
٢ ـ المزرعة كوحدة انتاجية ـ انواعها ومقاييسها .
٣ ـ ادارة اعمال المزرعة تقسم الى قسمين :

أولا ـ اعداد التجهيزات المزرعية ويتضمن :

(١) اختيار المزرعة .
(٢) تكاليف المزرعة .
(٣) تقدير ثمن المزرعة .
(٤) مبانى المزرعة .
(٥) آلات المزرعة .
(٦) حيوانات المزرعة .
(٧) عمال المزرعة .

ثانيا ـ التنظيم والرقابة المزرعية ـ وتتضمن :

أ ـ الادارة والتنظيم : (١) طرق واساليب العمليات المزرعية .
(٢) الخطة المزرعية .
(٣) ادارة عوامل الانتاج المزرعية .
(٤) القيام بعمليات التسويق .

ب ـ الرقابة المزرعية : وتتضمن الاشراف على تنفيذ ومتابعة العمليات المزرعية .

(١) مدير المزرعة وما يتصف به .
(٢) مسك السجلات المزرعية وتحليلها .
(٣) انواع السجلات المزرعية .

٤ ـ معايير وتقييم ادارة المزرعة .

مفهوم ادارة اعمال المزرعة ومكوناتها :

ان ادارة اعمال المزرعة هى وظيفة انتاجية تقوم على اساس تطبيق المبادىء العلمية والاستفادة من الخبرات العملية فى الانتاج الزراعى وتسويقه وتمويله

لتقليل النفقات والحصول على اكبر غلة ممكنة من ناتج المزرعة وبيعها بأفضل الاسعار . وبمعنى آخر ان علم ادارة المزرعة هو علم تطبيقى يستمد مبادئه من اكثر من مصدر علمى واحد . حيث انه يستمد مبادئه من مجموعتين من العلوم هما ـ مجموعة العلوم الطبيعية وتتضمن علم التربة والكيمياء وعلم الحيوان ، والتغذية ، والوراثة والجيولوجيا وتربية الحيوان . ومجموعة العلوم الاجتماعية وتتضمن علم الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية وعلم النفس[1] .

وعلى هذا فان علم ادارة المزرعة لا يعتمد على علم واحد ، ولا على مجموعة واحدة من العلوم . فاذا اراد المزارع ان يزرع ارضه بصورة صحيحة عليه ان يستعرض مبادىء علم النبات والتربة والاقتصاد للاسترشاد فى استعمال الايدى العاملة والآلات والاسواق والاسعار والتكاليف وغيرها .

ولهذا تعتبر ادارة المزرعة من الوظائف الانتاجية فلا تختلف عن الوظائف الانتاجية الاخرى كادارة معمل أو مصنع أو متجر أو ما شابه ذلك . وتتضمن ادارة أعمال المزرعة النواحى التالية :

اولا ـ الناحية التنظيمية :

وتشمل تنظيم ادارة المزرعة ، أى التنسيق بين نسب عناصر الانتاج الداخلة فى العملية الانتاجية كالارض ورأس المال فى جميع اشكاله ، والعمل بانواعه للحصول على الناتج المطلوب بأقل كلفة ممكنة . وفى هذه الناحية تواجه مدير المزرعة اسئلة عديدة تتطلب منه الاجابة الصحيحة عنها . ومنها على سبيل المثال ما يلى :

أ ـ ما هى المزروعات التى يجب ان يزرعها ؟ على مدير المزرعة ان يعرف نوع أو انواع المحاصيل التى تلائم مزرعته ، وكذلك عليه ان يجد انواع الحيوانات التى تصلح للتربية فيها . واذا كانت المزرعة مختلطة فعليه ان يحدد النسبة بين عدد الحيوانات المختلفة ومساحة الارض التى تزرع بالمحاصيل ويعين انواعها .

ب ـ كيف يقوم بتوزيع أنواع المزروعات على ارضه حسب حالتها وطبيعتها ؟ على مدير المزرعة ان يلاحظ تتابع المحاصيل فى الدورة الزراعية بما يلائم حالة كل منها ، كما وعليه ان يختار المزروعات التى توافق أرضه .

---

١ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعي ، ص ٤٧٠ .

جـ ـ ما هى انواع العمليات الزراعية الصالحة لطبيعة مزرعته ؟ على مدير المزرعة ان يجد أوفق طرق الزراعة والخدمة فى العمليات الزراعية التى تناسب ظروف الارض والمحصول .

د ـ ما هى انواع القوى والآلات التى عليه ان يختارها ؟ على مدير المزرعة ان يجد اى انواع من القوى والآلات الزراعية أصلح اقتصاديا من غيرها لطبيعة مزرعته ، وعليه ان يفاضل بينهما فى الاستعمال بعد عمل الموازنة بين التكاليف والايرادات الناتجة عن استعمال كل منهما .

هـ ـ ما هى افضل المقادير التى عليه ان يستعملها من عناصر الانتاج فى كل حالة ؟ على مدير المزرعة ان يجد أوفق النسب من السماد التى تعطى للزرع للحصول على أقصى انتاج ممكن . وكذلك عليه أن يجد أنسب المقادير من العلف للحيوانات المختلفة للحصول على افضل نسبة للزيادة فى أوزان الحيوانات، ومقدار الزيادة فى الحليب ، كما عليه أن يلاحظ العدد اللازم من العمال ، وعدد ساعات العمل للماكنات والمواشى بالقدر الذى يناسب كل عملية زراعية وذلك لاجل تقليل تكاليف الانتاج الى اقل حد ممكن .

و ـ كيف يختار العمال ويستطيع المحافظة على اخلاصهم في العمل وولائهم للمزرعة ؟ على مدير المزرعة ان يحسن اختيار العمال ، وان يكون خبيرا بادارة العمال والمحافظة على العلاقة الطيبة بينه وبينهم .

ثانيا ـ الناحية التنفيذية :

وتشمل تسيير الاعمال التى تجرى فى المزرعة بما يضمن انتظامها ، وعدم وجود التعارض بين خطوات تنفيذ العمليات المزرعية . وبصورة اخرى هى تصميم خطة تنفيذ العمل من يوم لآخر . أى أن على مدير المزرعة ان يلاحظ نمو المزروعات ويقدر الوقت المناسب لاجراء كل عملية من العمليات المزرعية ، والقيام بتنفيذ تلك الخطة فى الوقت المحدد لها ، وعليه أن يقوم بمسك السجلات بانواعها المختلفة والقيام بالتسجيل فيها يوميا باستمرار وانتظام .

ثالثا ـ ناحية البيع والشراء :

وتشمل القيام بعمليات البيع والشراء ، فيقوم المزارع بشراء مستلزمات المزرعة بأقل الاسعار ، ويحاول بيع منتجاتها بأفضل الاسعار . وفى بعض الاحيان قد لا

يستطيع المزارع الحصول على سعر مناسب لمنتجاته ، اما لانه لم يفكر في زراعة افضل المحاصيل التى كان عليه ان يزرعها ، لانه لا يستطيع بيع منتوجاتها بسعر مناسب ، أو لانه لا يستطيع تتبع اسعار الاسواق للقيام بالمساومة مع التاجر والوصول الى سعر مناسب . وهذه الاسباب هى التى دعت المزارعين الى التكتل وتكوين جمعيات التسويق التعاونية .

رابعا ـ ناحية التمويل والاعمال الجارية فى المزرعة :

وتشمل تمويل عمليات الانتاج فى المزرعة فى انسب وقت وبأقل كلفة ممكنة. فعلى مدير المزرعة ان يجد المصدر والوقت المناسب للقيام بتمويل فعاليات المزرعة بما تتطلبه .

المزرعة كوحدة انتاجية وأنواعها :

المزرعة هى وحدة اقتصادية انتاجية وقانونية يتوفر فيها ذلك القدر الكافى من عناصر الانتاج لانتاج محاصيل زراعية معينة يستعملها المزارع لاستهلاكه المباشر أو غير المباشر باستبدالها بسلع وخدمات أخرى . وبعبارة أخرى ان المزرعة هى مساحة من الارض تستغل كليا او جزئيا فى الانتاج الزراعى . ويديرها شخص بمفرده أو بمساعدة غيره بغض النظر عن المساحة ، والكمية ، والمكان . ويصح ان تكون مساحة المزرعة مكونة من قطعتين متباعدتين او اكثر ولكنها مرتبطة بادارة واحدة . ويمكن اجمال المكونات التى تتألف منها المزرعة بما يلى[1] .

١ ـ الارض .
٢ ـ المبانى .
٣ ـ الآلات والادوات الزراعية .
٤ ـ القوى المحركة سواء أكانت حيوانية او ميكانيكية .
٥ ـ حيوانات الانتاج .
٦ ـ عمال المزرعة .
٧ ـ رأس المال الثابت والمتداول .
٨ ـ الامكانية الادارية .

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٤٧٩ .

أنواع المزارع :

تتفاوت المزارع فى نوعها واحجامها ومظاهرها ومنتوجها ، ولسهولة دراستها يمكن تقسيمها الى ما يلى :

اولا ـ حسب نوع الانتاج : وتقسم الى ثلاثة اقسام هى :

(١) مزارع متخصصة ـ Specialized Farms

وهى المزارع التى تحصل على اكثر من ٥٠٪ من وارداها السنوى من محصول زراعى واحد .

(٢) مزارع متنوعة ـ Diversified Farms

وهى المزارع التى تحصل على اكثر من ٥٠٪ من وارداها السنوى من اكثر من محصول زراعى واحد .

(٣) المزارع المختلطة ـ Mixed Farms

وهى المزارع التى تنتج عدة انواع من المحاصيل النباتية والحيوانية .

ثانيا ـ حسب نوع الادارة : وتقسم الى ثلاثة اقسام هى :

(١) مزارع اصحابها غير متفرغين ـ Part — Time Farms

وهى المزارع التى لا يتفرغ صاحبها كليا لادارتها بل يبذل قسما من وقته فيها والقسم الآخر من وقته يصرفه فى عمل آخر . ويكثر هذا النوع من المزارع فى البلاد الصناعية ـ الزراعية .

(٢) مزارع الاكتفاء الذاتي ـ Self — Sufficient Farms

وهى المزارع التى يقوم اصحابها بانتاج كل ما يلزم لمواجهة حاجاتهم من غذاء وملبس ومسكن . ويفضل فى هذه المزارع انتاج محاصيل الغذاء على انتاج المحاصيل النقدية .

(٣) المزارع العائلية ـ Family Farms

وهى المزارع التى يقوم افراد العائلة باستغلالها ، وتحقق لهم مقابل ذلك مستوى معاشيا لائقا وذلك بتوفير وسائل التعليم والتأمين الصحى . ويفضل أن تكون المزرعة العائلية ذات حجم مناسب يسمح **باستعمال الآلات الزراعية** الحديثة وفى هذا النوع من المزارع توجد رابطة قوية بين الزراعة وطريقة العيش .

ثالثا ـ حسب الحجم : وتقسم الى قسمين هما :

(١) المزارع الكبيرة Large Farms

وهى مزارع كبيرة تمتاز بانفصال وظيفة الادارة فيها عن الوظائف الانتاجية الاخرى فى المزرعة . وكثيرا ما ينصح بزيادة حجم المزرعة لكى تنتفع بمزايا الانتاج الكبير .

(٢) المزارع الصغيرة ـ Small Farms

وهى المزارع التى لا يمكن التمييز فيها بين وظيفتى العمل والادارة . وهذه المزارع تتألف من مساحات جزئية وهى منتشرة فى اكثر نواحى الريف .

مراحل ادارة اعمال المزرعة :

يمكن تقسيم مراحل ادارة اعمال المزرعة الى قسمين هما أولا : اعداد التجهيزات المزرعية ، وثانيا : التنظيم والرقابة المزرعية ، وذلك تسهيلا لدراسة الموضوع . ان هذا التقسيم شكلى وفى الواقع لا يوجد انفصال كامل بين اعداد التجهيزات المزرعية والتنظيم والرقابة ، اذ كثيرا ما تتداخل الاعمال بينهما . وسنقوم بتوضيح هذين القسمين باختصار .

اولا ـ اعداد التجهيزات المزرعية :

يتضمن اعداد التجهيزات المزرعية كافة الاجراءات الخاصة باختيار المزرعة وحيازتها ، واختيار انواع المزروعات ، واختيار المعدات والادوات المزرعية ، ومعرفة كمياتها وتكاليفها ، واعداد مبانى المزرعة ، وتجهيز الآلات المزرعية ، وحيوانات المزرعة واعداد الايدى العاملة المطلوبة .

اختيار المزرعة :

يعتبر حسن اختيار المزرعة من الامور المهمة فى حياة المزارع ، ويتوقف عليه مستقبله . لان هذا الاختيار غالبا ما يتم مرة واحدة فى حياته . فاذا فشل فى الاختيار فمن الصعب التخلص من المزرعة ، وخاصة اذا اتخذها المزارع مشروعا استثماريا ومسكنا يستقر فيه . وفى هذه الحالة يجب على المزارع ان ينظر اليها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ويجب ان يكون واضحا ان الرغبة والتملك لبعض الاموال لا يكفيان لدفع المزارع الى شراء المزرعة وفى كثير من الاحيان

يفضل استئجار المزرعة على شرائها . وخاصة اذا كان المزارع جديدا فى مهنة الزراعة ، او اذا كانت ماليته محدودة لا تتناسب مع العمليات الزراعية فى المزرعة . او اذا كانت اجرة المزرعة المعروضة للتأجير تقل عن الفائدة الجارية عن رؤوس الاموال نتيجة لظروف العرض والطلب .

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ان استئجار المزرعة بالمرحلة الاولى من بداية العمل الزراعى هى افضل من شرائها ، وذلك لكى يتعرف المزارع على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بالزراعة ومدى قابليته على الاستغلال وتجنب المخاطر . وبعد ان يقرر المزارع الشراء يتجه التفكير الى اختيار المزرعة . وعند القيام بعملية الاختيار يجب مراعاة ما يلى :

(١) اختيار المنطقة :

ان اختيار المنطقة الموافقة لمعيشة المزارع وعائلته والملائمة للمزروعات التى يميل شخصيا الى زراعتها مهم جدا . اذ ان بعض المناطق الزراعية تمتاز بخصائص معينة تجعلها أصلح لمعيشة من الناس وغير صالحة لمعيشة فريق آخر . وانها أنسب لانتاج محصول زراعى معين منها لانتاج محصول زراعى آخر . لذلك وجب ان يختار المزارع من المناطق اكثرها ملاءمة لمعيشته وصحته ولنوع المزروعات التى يميل الى انتاجها .

(٢) فحص المنطقة :

عندما يقع اختيار المزارع على منطقة معينة عليه أن يقوم بفحصها ، وذلك بأن يتردد عليها دائما ليلم بظروفها الطبيعية والاجتماعية وليتأكد من ملائمتها لرغباته الشخصية .

(٣) فحص المزرعة :

يجب على المزارع ان لا يتسرع فى الحكم على صلاحية المزرعة أو عدمها للقيام بشرائها ما لم يتردد عليها ويزورها عدة مرات ، ولا يقنع بفحصها فى زيارة واحدة بل عليه ان يزورها على الاقل مرتين واحدة عند اعدادها للزراعة والأخرى عند نضج المحصول . فتعطيه الزيارة الاولى فكرة عن طبيعة التربة وسهولة خدمتها وريها ، وتعطيه الزيارة الثانية فكرة عن جودة التربة التى تظهر فى جودة المحصول وزيادة كميته . ويجب ان يستدل المزارع عند فحص المزرعة بخريطة رسمية

حديثة مبينا عليها كافة التفصيلات . كما يجب عليه ملاحظة خارطة المزرعة ، وخارطة تحليل تربتها .

واهم الاشياء التى يجب ملاحظتها عند القيام بفحص المزرعة هى ما يلى :

أ ـ حجم المزرعة :

على المزارع ان يلاحظ ان حجم المزرعة يتناسب ومقدرته على استغلالها . فاذا توفر لديه رأس المال الكافى فعليه ان يختار مزرعة كبيرة تناسب امكانياته لان استثمار المزرعة الكبيرة افضل من استثمار المزرعة الصغيرة اذا تساوت الخصوبة والعوامل الاخرى فى المزرعتين .

ب ـ التربة :

يجب على المزارع دراسة خارطة تحليل تربة المزرعة ، وفحص التربة فحصا دقيقا ، وبعدها تصنف الارض حسب نوعية تربتها وقوة انتاجيتها . ويمكن الاستفادة من سجلات المزرعة عند الفحص .

جـ ـ الرى :

يجب التأكد من توفر مصادر الرى ووجود المنازل الضرورية الحقلية والعامة . وكذلك التأكد من نوعية وسائل الارواء ومقدار كفايتها وسهولة استعمالها.

د ـ مباني المزرعة :

يجب على المزارع فحص مبانى المزرعة والتأكد من صلاحية استعمالها لحاجة المزرعة والمزارع . وكذلك يجب تقدير ثمنها وخصم الاندثار من ثمنها الاصلى ، اذا كان لها ثمن منفصل عن ثمن المزرعة .

هـ ـ خلو المنطقة من الامراض والآفات :

تؤثر بعض الآفات الزراعية المستوطنة على مقدار الانتاج ، وتزيد فى التكاليف التى تصرف للمقاومة . لذلك يجب ملاحظة خلو المنطقة من الامراض والآفات الزراعية المضرة بالمزروعات .

و ـ الالتزامات والضرائب المتراكمة :

يجب التأكد من أن المزرعة ليس عليها التزامات مالية للغير أو ضرائب متبقية ، حيث ان نقل الملكية لا يؤدى الى سقوط حقوق الغير عليها . كما يجب التحقق من عدالة فئة الضريبة المقررة على الدونم من أرض المزرعة .

تكاليف المزرعة :

تختلف تكاليف المزرعة حسب حجمها وقربها أو بعدها من المدن . فتقل تكاليف الدونم فى المزارع الكبيرة ، وتزداد الكلفة الكلية عنها فى المزارع الصغيرة . وتختلف التكاليف بالنسبة لنوع الانتاج ، ففى حالة انتاج الخضر والفواكه ترتفع التكاليف فى بناء المخازن اكثر منه فى حالة انتاج الحبوب . وتختلف حاجة المزرعة من المبانى طبقا لمساحة المزرعة ونوعية الانتاج . وحيث أنه يجب ان تكون سعة المبانى متناسبة مع الغرض الذى ستخصص له سواء أكانت تعد للسكن او للتخزين او لايواء الحيوانات او حفظ الآلات . وكذلك تختلف تكاليف مبانى المزارع حسب نوع الجو السائد فى المنطقة ، فترتفع التكاليف فى الجو الرطب وتقل فى الجو الجاف .

تقدير ثمن المزرعة :

عندما تتم رغبة المزارع فى اختيار المزرعة ويقرر شراءها تأتى الخطوة الثانية وهى تقدير ثمن الدونم منها . ويمكن التوصل الى ذلك بطريقتين هما اولا – طريقة سعر الدونم فى هذه المزرعة المرغوب شراؤها بسعر الدونم فى المزارع المماثلة لها وذلك بأخذ متوسط سعر الدونم للاراضى المماثلة واعتبار هذا السعر هو سعر السوق للمزرعة . ثانيا – طريقة التقدير والتثمين حسب صافى الدخل المنتظر من المزرعة . وتعتمد هذه الطريقة على حساب صافى الدخل من المزرعة . وبعد الحصول على صافى الدخل بالطريقة الحسابية وهى حساب مدخولات صافى المزرعة تتبع المعادلة التالية للحصول على القيمة الحالية للمزرعة . والمعادلة التى تتبع هى :

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{سعر الفائدة}}$$

وهذه المعادلة يمكن وضعها بالحروف كما يلي :

$$\text{ق ح} = \frac{\text{ص}}{\text{س}}$$

أى أن (قح) تعنى القيمة الحالية و (ص) تعنى صافى الدخل و (س) تعنى سعر الفائدة . واذا فرضنا ان صافى الدخل يحتمل زيادته فى المستقبل من سنة لأخرى ، فان تقدير ثمن المزرعة على الاعتبار الجديد يتم حسب المعادلة التالية :

$$ق ح = \frac{ص}{س} + \frac{ا}{(س)^{٢}}$$

والذى استجد فى المعادلة الاولى هو (أ) الذى يرمز الى الزيادة المتوقعة فى صافى الدخل سنويا .

وللتوضيح نعطى مثالا على ذلك :

اذا كان وارد المزرعة ١٥ دينارا للدونم وكانت الضريبة على الدونم دينارين، وان مقدار ما يخص الدونم من مجموع مصاريف الاندثار والصيانة دينار واحد . فان صافى ايراد الدونم يساوى ١٢ دينارا ، أى (١٥ ــ ٣) . واذا كان سعر الفائدة على القروض العقارية ٥٪ فان تقدير ثمن الدونم يكون كالآتى :

$$ق ح = \frac{ص}{س} = \frac{١٢}{٥٪} = ٢٤٠$$

واذا توقعنا مثلا ان صافى دخل الدونم سيزداد فى المستقبل بمقدار يصل فى المتوسط الى ١٢٥ فلس سنويا ، فان حساب تقدير الثمن يصبح فى هذه الحالة كالآتى[١] :

$$ق ح = \frac{س}{ص} + \frac{(س)^{٢}}{ا} = \frac{٥٪}{١٢} + \frac{(٠ر٠٥)^{٢}}{٠ر١٢٥} = ٢٩٠ \text{ دينارا}$$

مباني المزرعة : (رأس المال الثابت)

بعد ان تتم عملية الشراء يبدأ المشترى بوضع اليد على المزرعة ثم تزويدها بما ينقصها من رأس المال المزرعى الذى يتفق مع مساحتها ونوع الاستغلال المقرر اتباعه فيها . وتتألف مبانى المزرعة من دار المزارع ودور العمال الزراعيين ومخازن الحاصلات والآلات والاسمدة والبذور وحظائر الحيوانات والدواجن وغيرها . تعتبر مبانى المزرعة من الاشياء المهمة التى تشغل بال المزارع من الناحية التنفيذية . اذ يجب التأكد من كفايتها لحاجة المزرعة . فاذا كانت كافية لسد متطلبات العمليات سار العمل بنجاح ، لذا يجب استكمال النواقص فيها قبل البدء

---

(١) محمد السعيد محمد ــ الاقتصاد الزراعي : ص ٥١٤ ــ ٥١٥ .

بالانتاج . وعند القيام بانشاء مبنى المزارع يجب مراعاة النواحى التالية[1] :

(١) موقع صحى وقريب من طرق المواصلات .

(٢) موقع متوسط بالنسبة للمزرعة حتى يسهل الوصول الى جميع اجزائها اختصارا للوقت .

(٣) بعيدة عن البرك والمستنقعات للابتعاد عن الحشرات ومياه الترشيح .

(٤) تقام على أرض صلبة بعيدة عن منسوب الماء الأرضى .

(٥) تطبيق القوانين والتعليمات المعمول بها من قبل مديرية المبانى .

(٦) تصمم بصورة مناسبة لحالة الأمن فى المنطقة .

ان اختيار القوى اللازمة للعمليات الزراعية من آلات وعدد هى من الامور المهمة التى تواجه المزارع أو مدير المزرعة لان حسن الاختيار فيه تقليل لتكاليف الانتاج خصوصا اذا كان حجم المزرعة كبيرا . أما فى المزارع الصغيرة التى تتراوح مساحتها بين ٥ـ١٠ دونمات فلا تحتاج الى اكثر من بقرة او ثور لاستعمالها فى تشغيل الآلات البدائية كالمحراث الخشبى وغيرها والقيام بالتعاون مع جاره فى اجراء عمليات الحرث والدراس . ولذلك كان رأس المال المتداول فى مثل هذه الوحدات المزرعية قليل العدد وقيمته منخفضة ، وليست له اهمية اقتصادية لانه لا يحتاج الى تكاليف نقدية لاصلاحه وصيانته . ولذا فقد كان من الصعب ادخال التقدم التكنولوجى فى الوحدات المزرعية الصغيرة .

وهنالك عدة عوامل تؤثر فى اختيار الآلات الزراعية للمزرعة منها :

أ ـ نوع الانتاج الزراعى .

ب ـ طوبوغرافية التربة .

جـ ـ نوع التربة .

د ـ مساحة المزرعة .

هـ ـ توفر الايدى العاملة فى المنطقة فى الوقت المناسب .

و ـ توفر العمال الفنيين اللازمين لتشغيل الآلات .

ز ـ امكانية الحصول على الادوات الاحتياطية لتصليح الآلات .

ح ـ كفاءة الآلة وجودة صنعها وحسن تأديتها للعمل .

---

(١) عزالدين همام احمد ـ دراسات فى الاقتصاد الزراعي ـ ص ١٣٥ .

ويتوقف استعمال أية آلة زراعية على مقارنة تكاليف استعمالها بتكاليف الايدى العاملة التى يمكن ان تحل محلها فى اداء نفس العمل وبنفس الجودة ، ثم اجراء التفضيل بينهما واستعمال اقلهما كلفة ، مع الأخذ بنظر الاعتبار السرعة والاتقان .

حيوانات المزرعة :

بعدما ينتهى المزارع من تقريره لنوع الآلات الزراعية التى سيستخدمها وتحديد نوعها وعددها يتجه تفكيره الى اقتناء الحيوانات التى يحتاجها لاكمال خدمة المزرعة ، وكذلك يفكر فى نوع الحيوانات التى يحتاجها لانتاج اللحم والحليب والصوف والبيض .. وغيرها . ويتوقف عدد الحيوانات التى يستطيع المزارع اقتناءها على العوامل التالية :

١ ـ مساحة المزرعة .
٢ ـ حاجة الارض الى الاصلاح .
٣ ـ نوع الدورة الزراعية .
٤ ـ استعمال الآلات الميكانيكية .
٥ ـ طريقة الرى المتبعة .

عمال المزرعة :

لقد اصبح للعامل الزراعى أهمية كبيرة من ناحية تأثيره على تكاليف المزرعة حيث ان الوعى الاجتماعى والمطالب العمالية أدت الى زيادة تكاليف العنصر الانسانى فى الانتاج الزراعى . وهذا مما يؤدى الى خلق مشاكل كثيرة للمزارع او لمدير المزرعة . ومما يجب معرفته تكاليف أجور العمال لكل مشروع زراعى فى عمليات الانتاج المختلفة ليكون المزارع أو مدير المزرعة على علم بما يكلفه كل مشروع من الايدى العاملة ، وهذا مما يساعد على اجراء المفاضلة فى استثمار المشاريع الزراعية ، وأى منهما يجب ان تعطى له الاولوية[1] .

ثانيا ـ التنظيم والرقابة المزرعية :

المقصود بالتنظيم هنا تنظيم سير الاعمال المزرعية المختلفة الداخلية والخارجية

(1) Beneke, Raymond R., **Managing the Farm Business,** chap. 2.

بدقة وبعد نظر للامور ، وتنظيم العمليات الزراعية الانتاجية ، وكذلك تنظيم حركة العمال فى المزرعة ، والآلات والمكائن والمحاصيل . اما الرقابة المزرعية فيقصد بها الاشراف على تنفيذ المناهج ، والقيام بمراقبة العمال ، وبالتفتيش وجرد المخازن وتسجيل الحسابات ومسك السجلات ومراجعاتها .

ان الغرض الأساسى من التنظيم والرقابة المزرعية هو معرفة الطريقة السليمة للقيام بالاشراف على تنفيذ المناهج المقررة بطريقة تحقق الهدف من قيام هذا المشروع ، وبصورة أخرى ان **التنظيم والرقابة هما تخطيط وتنفيذ ومتابعة** . ويركز موضوع المراقبة على ادارة الخطة المزرعية التى وضعت فى ظل التنظيم الذى استقر عليه رأى مدير المزرعة . وأهم الاعمال التى يتضمنها التنظيم والرقابة المزرعية هى :

١ ـ اختيار طرق وأساليب العمليات الزراعية .
٢ ـ القيام بالتعديل فى الخطة المزرعية اذا استدعى الامر ذلك .
٣ ـ ادارة عوامل الانتاج بالمزرعة .
٤ ـ القيام بعمليات التسويق .
٥ ـ تسجيل الحسابات ومسك السجلات وحفظها .
٦ ـ مراقبة وتفتيش وتنفيذ العمل بالمزرعة .
٧ ـ التأكد من ان تنفيذ الخطة الموضوعة يؤدى الى الحصول على افضل ربح بأقل التكاليف .

وأهم عناصر مقومات التنظيم والرقابة المزرعية هما : مدير المزرعة وما يجب ان يتصف به والسجلات المزرعية وتنظيمها والانتفاع بما فيها من معلومات لايجاد افضل الطرق فى استثمار موارد المزرعة . **وسنقوم بتوضيح هذين العنصرين :**

مدير المزرعة وما يجب ان يتصف به :

ان مدير المزرعة هو المحور والمحرك الاساسى للفعاليات المزرعية ، لان هدفه استغلال موارد المزرعة افضل استغلال والحصول على أفضل ربح ممكن منها . ولتحقيق ذلك يجب ان تتوفر فيه الصفات التالية :

---

(1) Raymond. Beneke, R., **Managing The Farm business,** chap. 1.

(2) John, R. Hopkins & W.G. Murray. **Elements of Farm Management** 4 the Ed. 1953. chap. 1

١ ـ الخبرة والمران والالمام بالزراعة والعمليات المزرعية المختلفة .
٢ ـ الحزم وسرعة البت فى تنفيذ العمليات المزرعية فى اوقاتها المعينة .
٣ ـ الكفاءة على القيام بعمليات التسويق ـ البيع والشراء .
٤ ـ القدرة والكفاءة على القيام بتنظيم العمل والادارة .
٥ ـ القدرة والخبرة على القيام بالعمليات الحسابية ومسك السجلات ومراجعتها .
٦ ـ القدرة الكافية على القيام بالتفاوض واقناع اصحاب رؤوس الاموال للحصول على القروض لتمويل مشاريع المزرعة .
٧ ـ الامانة والنزاهة والاستقامة فى العمل .
٨ ـ الرغبة فى العمل الريفى .
٩ ـ المعرفة بالتطورات الاقتصادية فى البلد لكى يستطيع اختيار المشاريع الزراعية المربحة .

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى انه لابد من الاستعانة بمناهج موضوعة مقدما للعمليات المزرعية وتنفيذها فى اوقاتها المعينة منعا للارتباك ولاجل ان يسير العمل فى المزرعة بصورة مرضية . فيجب ان تعد العمليات المزرعية قبل مواعيدها بعدة ايام واعداد كل ما يمكن اعداده لحسن ادارتها ثم اعادة النظر فيها عند الحاجة لادخال التعديلات اللازمة . اذ قد يضطر مدير المزرعة الى اجراء تعديل فى نوع ومقدار المزروعات ، اذا ما توقع ارتفاعا كبيرا فى سعر احد المحاصيل او لعدم توفر المياه او لعدم توفر ملائمة أى عامل من العوامل الزراعية .

٢ ـ السجلات المزرعية وتحليلها :

رغم ان سجلات المزرعة هى الوسيلة الوحيدة لتصوير حالة المزرعة فى ماضيها وحاضرها والتنبؤ بمستقبلها ، ولكن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام فى المزارع العراقية . فالمزارع الصغير عادة يعتمد على ذاكرته فى اجراء حساباته . اما المزارع الكبير فيمسك بعض سجلات ودفاتر حسابية ليست معدة بالطريقة الحديثة .

ونتوقع بتقدم التعليم وانشاء الجمعيات التعاونية الزراعية وتعديل نظم الضرائب الزراعية سيتحتم مسك سجلات منتظمة بالمزارع كما هو الحال فى المعامل والمتاجر. وتعتبر سجلات المزرعة من اهم وسائل الادارة المزرعية . حيث بواسطتها يستطيع

مدير المزرعة ان يعدل ويحور فى خطته المزرعية حسب الظروف والمتطلبات لمنع تدهور دخل المزرعة . لانه بتحليله لهذه السجلات بين وقت وآخر يستطيع ان يعرف ، أى المحاصيل اكثر ربحا من غيرها . ومن معلومات التكاليف والايرادات يستطيع معرفة كفاءة مزرعته الانتاجية .

ان فائدة السجلات ليست مقصورة على صاحب المزرعة وحده بل انها تساعد القائمين باستحصال الضرائب والهيئات العلمية التى تحاول اكتشاف الحقائق الاقتصادية الخاصة بالاستغلال الزراعى .

يقوم مدير المزرعة الناجح باستعمال السجلات الضرورية لحفظ المعلومات الدقيقة لمختلف الاعمال ، حيث ان استعمال السجلات يحقق ما يلى :

١ ـ اعطاء صورة واضحة للاعمال التى تمت بالمزرعة .

٢ ـ تساعد على القيام بالاشراف على العمليات المزرعية الجارية .

٣ ـ تساعد على القيام بوضع خطة المزرعة الجديدة وذلك لما تتضمنه من المعلومات عن كمية المحصول والماشية ، وكذلك الايرادات والتكاليف الخاصة .

٤ ـ تساعد على جباية ضريبة الدخل ، لانها تبين ايرادات المزرعة .

انواع السجلات المزرعية :

ادت العمليات المتعددة فى المزرعة الى تعدد انواع السجلات ، وذلك حسب متطلبات المزرعة من حيث نوعها والاغراض التى تستعمل من أجلها ، وبصورة عامة تقسم سجلات المزرعة الى ثلاثة اقسام :

١ ـ قائمة الجرد :

تبين فيها الممتلكات المختلفة من أرض ومبانٍ وآلات مع وضعها حسب حالتها وقت الجرد ، وكميتها ، وعددها وقيمتها .

٢ ـ السجلات الاحصائية :

كسجلات الانتاج النباتى والحيوانى والتغذية والمزروعات النباتية ومنتجات الالبان والدواجن .

(1) E.N. Costle & M.H. Becker, **Farm Business Managements,** p. 62 and p. 99.

٣ ـ السجلات المالية :

هى السجلات التى تبين العمليات المالية المختلفة سواء كانت ايرادات أو مصروفات ، ويتدرج التسجيل فيها من دفتر المسودة الى دفتر الاستاذ ، ومن دفتر الاستاذ يستخرج ميزان المراجعة على فترات وذلك لاختبار صحة التسجيل على الطريقة المزدوجة . ثم تستخرج الحسابات الختامية بعد اقفال الحسابات من الدفتر الاستاذ وذلك فى نهاية السنة المالية ، وتعمل الميزانية العمومية وحسابات الارباح الاستاذ وذلك فى نهاية السنة المالية ، وتعمل الميزانية العمومية وحسابات الارباح والخسائر . وفيما يلى سنوضح هذه السجلات بصورة موجزة .

١ ـ قائمة الجرد :

يعمل الجرد عادة فى نهاية كل سنة زراعية . وهو عبارة عن احصاء للاصول والخصوم . والغرض من القيام به هو معرفة حالة المزرعة فى الوقت الذى تعمل فيه قائمة الجرد ، او ايجاد ما هو عائد للمزارع وما هو عليه . ولكنها لا تعطينا اية نتيجة عن استثمار المشاريع الزراعية المختلفة . وتظهر اهمية قائمة الجرد عند مقارنة عدة قوائم لسنين مختلفة ، وبذلك يمكن معرفة مقدار زيادة رأس المال من سنة لأخرى . فاذا وجد ان رأس المال الصافى اكبر مما كان عليه فى نفس اليوم من العام الماضى فهو دليل على نجاح المزرعة وتقدمها لانه يدل على ان ملكية صاحب المزرعة قد ازدادت . ولكنها لا تعطى صورة واضحة ، فهى تترك بعض الاسئلة عن كيفية التقدم بدون اجابة . ولا تبين ما هى العوامل التى أدت الى هذه النتيجة . وتعمل قائمة الجرد عادة بنسختين تحفظ احداهما فى مكان أمين وتستعمل الاخرى لتدوين المعلومات فى السجل .

٢ ـ السجلات الاحصائية :

ان هذه السجلات مهمة لانها توضح لنا الطريقة التى تسير عليها الاستثمارات فى المزرعة . فبملاحظة السجلات الاحصائية المختلفة لعدة سنين تتضح لنا اشياء كثيرة منها مثلا ان ضعف المحصول يجعلنا نفكر فى تسميد التربة او تغيير الدورة الزراعية . وكذلك توضح لنا فيما اذا كان هنالك اسراف وتبذير فى استعمال

(1) Beneke. Raymond. R., **Managing The Farm Business,** chap. 20, 21.

العلف بالنسبة الى المنتوج من الحيوان ، او اذا كان هنالك اسراف فى استعمال الايدى العاملة او الآلات فى مختلف العمليات الزراعية . وهنالك عدة سجلات احصائية ولكننا سنقتصر هنا على توضيح السجلات الاحصائية التالية :

(١) خريطة المزرعة :

ان وجود خارطة مفصلة للمزرعة أمر ضرورى جدا . فهذه الخارطة توضح انواع الحقول داخل المزرعة وتركيب تربة كل حقل ونوع المحصول الذى يزرع فيه . ويفضل وجود خارطة لانواع المحاصيل فى المزرعة وخارطة أخرى توضح تحليل التربة ، تدون فيها كل المعلومات الضرورية وهذه الخرائط وسجل المعلومات المتوفرة فيها تعتبر سجلا لتراكيب تربة المزرعة ونواقصها والاسمدة المطلوب اضافتها والمحاصيل المنتجة من المزرعة لعدد من السنين .

(٢) سجلات انتاج المحاصيل :

ان هذه السجلات مهمة وهى على عدة انواع منها :

سجل انتاج المحاصيل ومعالجة التربة :

يوضح هذا السجل علاقة المحصول بنوعية التربة وكمية السماد المستعمل فى كل حقل من حقول المزرعة . وبواسطة هذه السجلات يمكن معرفة تأثير كل نوع معين من الاسمدة او كمية معينة منها على محاصيل حقل من حقولها ، أو مقارنة ناتج انواع عديدة من الاسمدة فى حقل او عدة حقول . واليك نموذجا مبسطا من هذا السجل . كما مبين فى رقم (١) .

سجل رقم (١) سجل المحاصيل والتربة

حقل رقم ١ المساحة .... التربة ... نوعها				حقل رقم ٢ المساحة .... التربة ... نوعها			
السنة	المحصول	الغلة	معالجة التربة	السنة	المحصول	الغلة	معالجة التربة

ب ـ سجل ملخص انتاج المحاصيل :

ان هذا السجل يوضح النتائج التى تحصل من انتاج المحاصيل فى جميع حقول المزرعة ويعرف الزارع بها كيف استفاد من جميع اراضى مزرعته ، كما يستطيع المقارنة بينها وبين المزارع الاخرى .

ومن الممكن تسجيل كمية كل محصول منتج وقيمته بسهولة فى نفس الصفحة بجانب كيفية استخدام الارض . أى بيان عدد الدونمات المزروعة بكل محصول . وملخص كهذا السجل يسهل كثيرا تقدير القيمة الكلية لجميع المحاصيل المنتجة بالمزرعة ، وتكاليف انتاج الوحدة المنتجة من المحاصيل المختلفة ، ومتوسط انتاج كل دونم .

ان الارقام التى تظهر بسجل المحاصيل يجب ان تدون عندما يحصل عليها مباشرة لضمان الدقة ولتحقيق الفائدة . كما يجب تثبيت مساحة الارض المزروعة بكل محصول بعد زرع المحصول مباشرة ، كما يجب ان تدون كميات المحصول بعد جمعه مباشرة . واليك نموذجا مبسطا من سجل انتاج المحاصيل كما مبين فى سجل رقم (٢) .

سجل رقم (٢) سجل ملخص انتاج المحاصيل

المحصول	رقم الحقل	عدد الدونمات	الغلة: متوسط الدونم	الغلة: الجملة	قيمة الغلة: السعر	قيمة الغلة: الجملة	ما اعطى للمالك: الكمية	ما اعطى للمالك: القيمة	المستعمل علفا: الكمية	المستعمل علفا: القيمة	المبيعات: الكمية	المبيعات: القيمة	الباقى عند الجرد: الكمية	الباقى عند الجرد: القيمة	الملاحظات

يستفاد من هذا السجل فى تقدير القيمة لجميع المحاصيل المنتجة بالمزرعة وتكاليف انتاج الوحدة المنتجة من المحاصيل المختلفة ومتوسط انتاج كل دونم .

(٣) سجل حيوانات المزرعة ومنجاتها(١) :

ان اعداد سجلات تبين نوع الحيوانات ومقدار انتاج الحيوان مهم جدا . وتوجد نماذج عديدة لهذا النوع من السجلات تبين اعداد او أوزان ما يشترى أو يباع منها . تقدم هذه السجلات لنا المعلومات عن الناتج السنوى ، وكذلك فانها الاساس الذى تبنى عليه عوامل الكفاءة الانتاجية للبقرة الواحدة من الحليب أو عدد البيض بالنسبة للدجاجة الواحدة وغيرها ..

واليك نماذج من هذه السجلات كما مبين فى سجل رقم (٣) و (٤) و (٥)

(1) Beneke, Raymonel, R. **Managing the Farm Business,** Chap. 10.

سجل رقم (٣) زيادة ونقص الحيوانات الموزعة ومنتجاتها

بيـــان	منتجات		الحليب		البيض		دجـــاج			مواشـــى			اغنـــام			الجملة
				دستة	قيمة	عدد	وزن	قيمة	عدد	وزن	قيمة	عدد	وزن	قيمة	عدد	
مبيعـــات																
مستهلك فى المنزل																
عدد المناطق																
موجود عند الجرد																
مجموع الدائنية																
مشتريات																
عدد المولود																
الموجود فى اول السنة																
مجموع المديونية																
الزيادة الصافية																
النقص الصافى																

سجل رقم (٤) سجل حليب المواشى

الاسبوع من ..... الى ..... سنة

	السبت		الاحد		الاثنين		الثلاثاء		الاربعاء		الخميس		الجمعة	
اسم الماشية	صباحا	مساء	صباحا	مساء	صباحا	مساء	صباحا	مساء	صباحا	مساء	صباحا	مساء	صباحا	مساء

يوضح سجل رقم (٤) كمية الحليب التى تدرها يوميا كل ماشية على حدة وبجانب سجل الحليب المخصص لكل بقرة يوجد سجل آخر للعلف مسجل به كمية مواد العلف المعطاة يوميا ويسجل بجانب انتاجها اليومى وبذلك يمكن المقارنة بين الناتج والمصروف فى التواريخ المختلفة ومعرفة تطور انتاج البقرة ومقدار زيادته ونقصه فى الاشهر المختلفة .

سجل رقم (٥) سجل الحليب ومنتجاته

تاريخ اليوم	حليب	زبد	جبن	قيمر	لبن	ملاحظات

٤ ـ سجلات العلف :

هنالك عدة انواع لسجل العلف وابسطها ما تذكر فيه كمية كل نوع من انواع العلف التى يستهلكها كل نوع من انواع حيوانات المزرعة . وهو يعمل لمدة شهر وهذه الكميات تجمع فى آخر السنة فى ملخص سجلات العلف . واليك نموذجا لسجل العلف لشهر مايس ١٩٦٨ .

سجل رقم (٦) سجل العلف

	الأواشى			الأغنام			البغال		
التاريخ	شعير	تبن	برسيم	ذرة	شعير	تبن	برسيم	ذرة	شعير	تبن	برسيم	ذرة
١												
٢												
٣												
٤												
٥												
.												
.												
.												
.												

وفى نهاية كل سنة تستخرج مجاميع سجلات العلف الشهرية وتظهر بسجل تلخيص تظهر فيه مجموع ما استهلكه كل نوع من انواع الحيوانات ومن انواع العلف المختلفة طوال السنة .

ومن فوائد سجل العلف أنه يساعد على دراسة احتياجات الحيوانات فى مختلف اوقات السنة من مواد العلف المختلفة ، كما يساعد على دراسة الكفاءة الانتاجية للعلائق التى تعطى لها ويستفاد منه فى اجراء تجارب على تغذية مختلف انواع الحيوان وعلى مختلف انواع العلف . واليك نموذجا من سجل تلخيص العلف المستهلك .

سجل رقم (٧) سجل تلخيص العلف

	المواشى				الاغنام				البغال			
الشهر	شعير	تبن	برسيم	ذرة	شعير	تبن	برسيم	ذرة	شعير	تبن	برسيم	ذرة

٣ ـ السجلات المالية :

يدخل موضوع السجلات المالية فى صميم دراسة المحاسبة ومسك الدفاتر ، وهى تتضمن دراسة المبادىء والاصول التى يستند اليها فى معالجة العمليات المالية وتسجيلها بالدفاتر وتصنيفها ثم اظهار النتائج مع تفسيرها ، ويهدف من دراستها الى ناحيتين هما :

أ ـ الاحتفاظ بسجل كامل لجميع العمليات التى لها قيمة مالية وذلك عن طريق تدوينها بطريقة تثبت تتابعها وتسلسلها التأريخى مع بيان كل ما هو مهم عن كل عملية .

ب ـ اعداد قوائم مالية تبين نتائج الاعمال من ربح وخسارة بين تأريخين. فتعرض العناصر المكونة للمراكز المالية فى تواريخ معينة . وبهذا يمكن التعرف على التغيرات التى تطرأ عليها من وقت لآخر . ودراسة المحاسبة الزراعية

تحتاج الى الكثير من التمرين العملى ، لذا يجب ان يقوم بها من يزاولها . ولذا سنكتفى بهذا القدر ونترك التفصيل فى موضوع المحاسبة الزراعية .

ادارة المزرعة غيابيا :

يضطر كثير من ملاك الاراضى الاقامة بعيدا عن مزارعهم ، ولاجل تقليل المخاطر الناتجة عن الادارة المزرعية هذه يقوم المالك باتباع ما يلى :

١ ـ اختيار وكيل يتصف بالنزاهة والامانة .

٢ ـ يفضل ان يقتصر الانتاج على محاصيل رئيسية تنضج دفعة واحدة .

٣ ـ يتفق مقدما معالوكيل على التبليغ بتقارير دورية عن جميع ظروف المزرعة وبواسطة هذه التقارير وخريطة المزرعة التفصيلية التى فى حيازة المالك يستطيع متابعة سير العمل بالمزرعة .

٥ ـ زيارة المزرعة من وقت لآخر ، وحضور جميع عمليات البيع والشراء المهمة .

٦ ـ يفضل اتباع طريقة المشاركة فى المزارعة فى مثل هذه الحالات .

معايير وتقييم ادارة المزرعة :

تتطلب ادارة المزرعة ان يكون المنظم على دراية تامة بكثير من العلوم التكنولوجية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية حيث يسهل الالمام بهذه العلوم القيام بوظيفته الادارية فى عملية الاستثمار المزرعى بما يكفل تحقيق افضل انتاج ممكن بأقل ما يمكن من النفقات . وتشمل الادارة المزرعية العمليات التالية :

١ ـ اختيار المزرعة وتحديد سعتها .

٢ ـ اختيار عناصر الانتاج وتحديد نسب كل منها .

٣ ـ وضع تصميم مناسب لمبانى المزرعة .

٤ ـ اختيار مقادير وانواع واصناف المزروعات النباتية والحيوانية .

٥ ـ اختيار معدات المزرعة .

٦ ـ تصميم الدورة الزراعية المناسبة .

٧ ـ تقدير انواع ومقادير التكاليف المزرعية .

٨ ـ وضع برنامج تمويلى للمزرعة .

٩ ـ تقرير الاساليب المزرعية المناسبة لجميع العمليات المزرعية .

١٠ـ وضع برنامج تسويقى لمحاصيل المزرعة .

١١- تصميم السجلات وفتح الحسابات .

١٢- تقدير الايرادات المختلفة واعداد الميزانية والحساب الختامى .

المراجـــع

1. Castle Emery N. & M.H. Backer, **Farm Business Management,** New York 1960 Chapter I, 2, and 3.
2. Heady, E.O., Harold R. Jensen, **Farm Management Economics,** Engleweed Cliffs, N.J. 1954, Chapter I.
3. Bishop, C.E. and W.D. Toussaint, **Introduction to Agricultural Economic Analysis,** John Willey & Sons, Inc., 1958, Chap. 2.
4. Hopkins, John A., & William, I. Murray, **Elements of Farm Management,** Prentice-Hall.
5. Forster, G.W., **Farm Organization and Management,** Prentice-Hall, New York. Chap. 11.
6. Case, H.C.M. & P.E. Johnston, **Principle of Farm Management,** New York 1953 Chap. 8.
7. Robertson, Lynn S., and Ralph. H. Woods, **Farm Business Management,** New York, 1950. Chap. 9.

١ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعي ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ الفصل السابع · ص٤٦٣ ·

٢ ـ الدكتور عزالدين همام ، دراسات فى الاقتصاد الزراعي ، القسم الثالث ، ص ١٢٨ ـ ١٧٦ ·

٣ ـ ريموند ربنيكي ، ادارة اعمال المزرعة ، ترجمة محمد عبدالخالق دراز ، حسين عزت ، ١٩٦٣ ·

الفصل الثامن

الاسعار الزراعية

AGRICULTURAL PRICES

١ ـ مفهوم الاسعار الزراعية .
٢ ـ المميزات الرئيسية للطلب على المحاصيل الزراعية .
٣ ـ العرض والطلب .
اولا ـ الطلب
أ ـ طلب المحاصيل الزراعية .
ب ـ انواع الطلب على المحاصيل الزراعية .
جـ ـ مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية .
د ـ طرق قياس مرونة الطلب .
هـ ـ اشكال منحنيات الطلب ، ودرجة المرونة .
ثانيا ـ العرض
ثالثا ـ تفاعل قوى الطلب والعرض فى تحديد الاسعار
٤ ـ تحليل الاسعار الزراعية (الاسعار القياسية) .
٥ ـ تقلبات اسعار المحاصيل الزراعية .
٦ ـ دور الزمن فى تعيين الاسعار (المدى القصير والمدى الطويل) .
٧ ـ تقلبات الاسعار العالمية .
٨ ـ دور الحكومة فى تنظيم الاسعار الزراعية .
٩ ـ معايير وتقييم تبادل المحاصيل الزراعية بين الدول .

١ ـ مفهوم الاسعار الزراعية :

الاسعار الزراعية هى القيمة التبادلية للمحاصيل الزراعية معبرا عنها بالنقود . ان معرفة الاسعار الزراعية مهمة للمنتجين وللمستهلكين ، فالمنتجون يستفيدون من معرفة الاسعار فى كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج الزراعى ، وتساعدهم كذلك على السيطرة فى تدفق المحاصيل الزراعية الى الاسواق . واهم ما يحتاجه المزارع هو معرفة اوقات ارتفاع أو انخفاض الاسعار والاسباب التى تؤثر على ذلك لكى يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة لاعداد منتجاته للاسواق وتصريف اكبر

كمية ممكنة وتحقيق أفضل ربح . حيث أن القرارات التى يتخذها المزارع فى استثمار عوامل انتاجه لا تعتمد على الاسعار الحالية بل على الاسعار المتوقعة فى المستقبل . ولا ينكر ان الاسعار الزراعية لها تأثير كبير على دخل المزارع ، اذ ان دخله يتوقف بالدرجة الاولى على اسعار المحاصيل الزراعية التى يقوم بانتاجها وتصريفها . ولذلك تساعد معرفة الاسعار المستهلكين على تحديد كمية ونوعية المحاصيل الزراعية التى يرغبون فى استهلاكها .

ومن الواضح ان معرفة اسباب تقلبات اسعار المحاصيل الزراعية مهمة بالنسبة للمزارع لان مثل هذه المعلومات تساعد المزارع فى مجابهة المستقبل . فاذا عرف مثلا لماذا يرتفع سعر محصول معين وينخفض سعر محصول آخر فانه يرتب انتاجه تبعا لذلك . ولكن غالبا ما تتصف أسعار المحاصيل الزراعية بعدم الاستقرار بحيث لا يستطيع المنتج التحكم فيها لانها تتضمن عوامل طبيعية وبيولوجية . حيث ان المزارع يبدأ فى الزراعة بتأريخ معين ويبيع منتوجاته فى تأريخ لاحق غير ذلك التأريخ ، فهو والحالة هذه لا يستطيع ان يتحكم فى مصير اسعار منتوجاته . فلو عرف المزارع مقدما مقدار الاسعار التى سيحصل عليها عند بيع منتجاته لكان باستطاعته تكييف تلك المنتجات مع الاسعار المرتفعة التى يستطيع الحصول عليها .

ومن العوامل التى تؤثر على خفض اسعار منتجاته هو بيعها بعد حصادها مباشرة حيث تنخفض الاسعار بدرجة كبيرة جدا . ويمكن تلخيص الاستفادة من وظائف نظام الاسعار فى النواحى التالية :

١ ـ **المفاضلة فى استعمال الموارد** الاقتصادية ـ ويكون ذلك بتحويل الموارد الاقتصادية من المحاصيل الزراعية ذات الاسعار الواطئة الى المحاصيل ذات الاسعار المرتفعة ، فالمستهلكون يقدمون اسعار عالية للمحاصيل التى يرغبون شراءها ، واسعارا منخفضة للمحاصيل التى تقل رغبتهم فيها . وعلى هذا يقوم المنتجون بتوجيه جهودهم الانتاجية واستثمار مواردهم فى المحاصيل التى يزداد الطلب عليها . فعند ارتفاع اسعار الفواكه نجد أن المنتجين يتحولون من انتاج الحبوب الى انتاج الفواكه .

٢ ـ الاحلال بين عوامل الانتاج ـ يسعى المنتجون الى انتاج المحاصيل الزراعية بأقل التكاليف ، لذلك نجدهم يحاولون احلال بعض عوامل الانتاج محل

غيرها لتقليل التكاليف ، حيث أن المنتجين يقومون دائما بايجاد أفضل وأرخص توافق بين عوامل الانتاج للحصول على الوحدات المنتجة . فاذا كانت تكاليف رأس المال اقل من العمل مثلا فالمنتج يسعى لاحلال رأس المال محل العمل ، لايجاد أقل كلفة ممكنة .

٣ ـ توزيع المحاصيل الزراعية المعدة للاستهلاك ـ يعتمد توزيع المحاصيل الزراعية الاستهلاكية على مستوى الدخول ، فالاشخاص الذين يستلمون دخولا عالية سيكون باستطاعتهم شراء نسبة اكبر من المحاصيل الزراعية الضرورية بالنسبة الى اصحاب الدخول الواطئة .

٣ ـ المميزات الرئيسية للطلب على المحاصيل الزراعية .

للطلب على المحاصيل الزراعية ميزات خاصة ينفرد بها عن بقية السلع الاخرى . وأهم هذه المميزات هى :

١ ـ يعتبر الطلب على المحاصيل الزراعية طلبا محولا . أى أنه اذا لم يكن هنالك طلب على اغذية المحاصيل الزراعية او المنتجات المصنوعة من المحاصيل الزراعية ، فلا يكون هنالك طلب على المحاصيل الزراعية فى الاسواق . ويوضح الطلب المحول طلب المستهلك على المنازل ، فالطلب على الخشب ومواد البناء الاخرى والملابس طلب محول لانه طلب تحول من طلب المستهلك على المنازل وعلى الملابس الى طلب المواد الانشائية للبناء والى مادة القطن والصوف لعمل الملابس وغيرها .

٢ ـ ان الطلب على المحاصيل الزراعية فى الاسواق المحلية تنعكس فيه صورة الموسمية الانتاجية والاستهلاكية للمنتجات المصنوعة وغير سريعة التلف الممكن تخزينها ، ولذلك فهذا الطلب يتقلب خلال السنة ولو لم يكن هنالك تغير فى طلب المستهلك على هذه المحاصيل الزراعية ، ويكون مقدار التغير على الطلب فى هذه الاسواق متناسبا مع مقدار الاختلاف الموسمى فى التكاليف التسويقية ، التى تعزى الى طول موسم الخزن ومقدار التكاليف التخزينية .

٣ ـ ا نالطلب على المحاصيل الزراعية فى الاسواق المحلية والجملة لا ينطبق على منحنى طلب المستهلك ، وذلك لان الوسطاء فى اسواق الجملة يتأثرون بالتغيرات المختلفة التى تحدث فى طلب اسواق التجزئة ، ويعدلون اسعارهم على

أساس هذه التغيرات ، فمثلا ربما يخفض مصنع من مصانع حفظ الاغذية أو يرفع اسعار عقوده ومقدار الاغذية المتعاقد عليها ، على اساس ان طلب المستهلك سيكون أقل او اكثر خلال الموسم القادم للمنتجات المحفوظة التى سيضعها المصنع خلال هذه السنة .

الطلب والعرض فى تحديد الاسعار :

ان توضيح الفكرة الاساسية لقوى الطلب والعرض ضرورية لدراسة الاسعار وكيفية تحديدها .

الطلب :

يعرّف الطلب بأنه الرغبة المقرونة بالقدرة على الدفع . ويوضح الطلب العلاقة بين السعر والكمية ، فاذا انخفض السعر زاد الطلب على الكمية ، واذا ارتفع السعر قل الطلب على الكمية ، على فرض ان اسعار المحاصيل الاخرى تبقى ثابتة دون تغير[1] ، وعلى هذا فهنالك علاقة قوية بين سعر محصول ما والكمية المطلوبة منه .

يتحدد الطلب على محصول ما بالاضافة الى السعر على عوامل اخرى منها :

أ ـ التغير فى اسعار المحاصيل البديلة أو المنافسة .

ب ـ التغير فى حجم السكان .

جـ ـ التغير فى عادات المستهلكين ودرجة تفضيلهم لسلع معينة .

د ـ التغير فى دخول المستهلكين .

وللتوضيح نفترض جدول (٩) الذى يبين العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة . وقد اتفق الاقتصاديون على تسميته بجدول الطلب .

---

(١) الدكتور حسين عمر ، نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ، ص ٧ ـ ١٧ .

جدول رقم (٩)

يوضح الطلب على الرز ويدل على العلاقة بين سعر الرز والكمية المطلوبة منه

الحالة	سعر الرز بالدينار س (١)	كمية الرز المطلوبة بالوزنة ك (٢)	قيمة المبيعات بالدينار (١) × (٢) = ٣ (٣)
أ	٥٠	٦	٣٠٠
ب	٤٠	٧	٢٨٠
حـ	٣٠	٩	٢٧٠
د	٢٠	١٢	٢٤٠
هـ	١٠	١٥	١٥٠

ولزيادة التوضيح يمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل **(٨)**

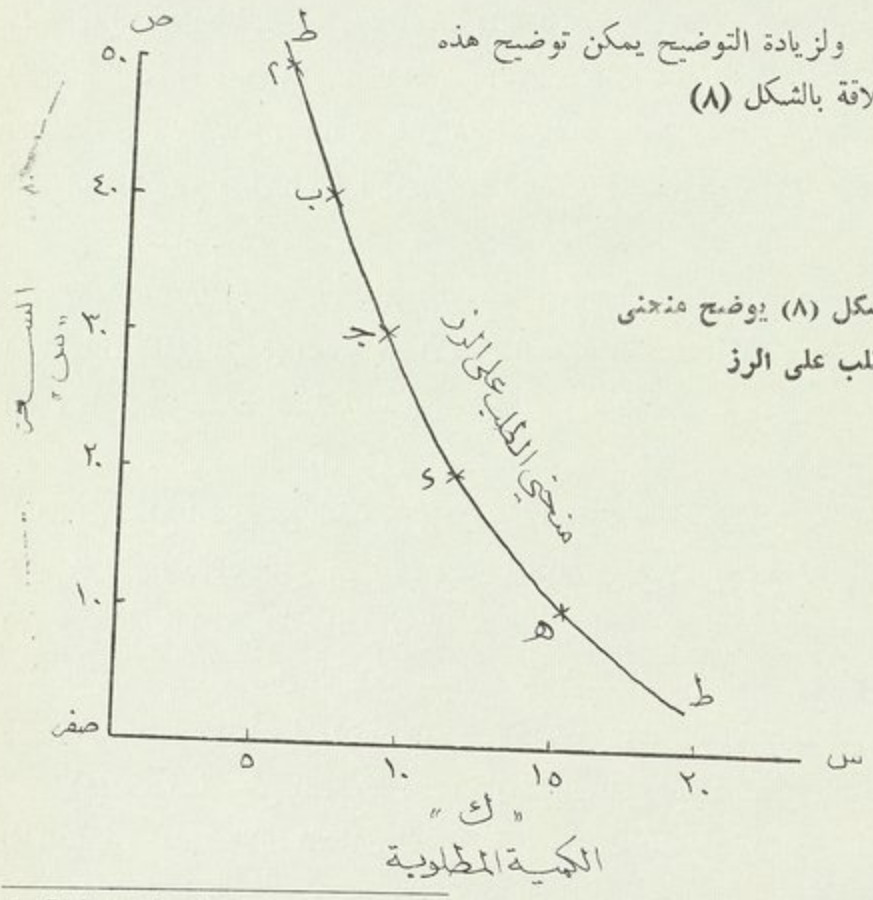

شكل (٨) يوضح منحنى **الطلب على الرز**

1. Bishop, C.E. & Tousaint W.D., **Agricultural Economic Analysis**, p. 189

وعندما يراد تحديد موقع أية نقطة فى هذا الشكل بواسطة الاحداثيين العدديين وهما السعر والكمية والتوصيل بين النقاط التى تحصل بواسطة الاحداثيين نحصل على منحنى الطلب . ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا الى ان العلاقة بين السعر والكمية هى علاقة عكسية ، وان منحنى الطلب ينحدر الى الاسفل من الاتجاه الايسر الى الاتجاه الايمن .

طلب المحاصيل الزراعية :

يواجه الطلب على المحاصيل الزراعية مشاكل كثيرة اهمها :

(١) انخفاض الاسعار والمرونة الدخلية للطلب : يقصد بالمرونة الدخلية للطلب هنا ، أن الطلب قد يزيد لبعض المحاصيل الزراعية مع زيادة دخل الفرد ، وقد ينقص مع نقصه ، وحيث ان المحاصيل الزراعية أغلبها من الاطعمة ، وهى ضرورية للانسان لا غنى له عنها ، فالطلب عليها فى اغلب الاحيان غير مرن بالنسبة لكل من الثمن والدخل . أى ان انخفاض اثمان الاطعمة عامة لا يزيد كثيرا من الطلب عليها ، وارتفاع اثمانها لا يقلل من الطلب عليها بصورة كبيرة . وبمعنى آخر انه اذا ارتفع دخل العائلة فان نسبة ما يخصص للطعام من ميزانية العائلة تنخفض باستمرار .

(٢) الاتجاهات الزمنية التى تؤثر تأثيرا سيئا فى طلب الفرد : Secular Trends ان الانتقال المهنى للايدى العاملة من الاعمال اليدوية والجسمانية فى الريف الى العمل داخل المؤسسات الصناعية الذى يحتاج الى جهد ذهنى اكثر مما يحتاج الى جهد عضلى . أن هذا التحول يؤدى الى نقص استهلاك الفرد من الطعام ، والى الطلب الى انواع اخرى من الغذاء . ويؤدى هذا التحول بدوره الى انخفاض نسبة تزايد السكان وكذلك التغير فى نسب اعمار السكان فى البلاد الصناعية .

(٣) عدم الاستقرار فى القوة الشرائية للمستهلك : Consumer purchasing power يتأثر الطلب على المحاصيل الزراعية بسبب عدم الاستقرار بين العمال الصناعيين واستقرار دخلهم ، اذ أنه فى اوقات الجزر الاقتصادى تنتشر البطالة بينهم كثيرا .

(٤) منافسة بعض المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية : تنافس المنتجات الصناعية فى عدة مجالات المنتجات الزراعية ، وهنالك أمثلة كثيرة على ذلك فالاصباغ الصناعية التى تستخرج من مركبات النفط أو من قار الفحم والصودا المعدنية كثيرا ما تحل محل الاصباغ النباتية ، وقد ازداد المطاط الصناعى فى الوقت

الحاضر حتى بلغ انتاجه اكثر من المطاط الطبيعى فى العالم ، والرايون والنايلون ينافسان القطن والحرير الطبيعى ، والاحبال الحديدية تنافس الاحبال القنبية .الخ.

انواع الطلب على المحاصيل الزراعية :

هنالك عدة انواع من الطلب على المحاصيل الزراعية ، ويمكن تقسيمها الى ما يلى :

(١) طلب المستهلك النهائى على المحاصيل الزراعية : وهو طلب المستهلك للمحاصيل الزراعية لاستعمالها فى الغذاء والكساء بنفسه . ويعتبر هذا النوع من الطلب بصورة عامة غير مرن نسبيا لان المستهلك سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر يستهلك من الغذاء والكساء الكميات الضرورية نفسها بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى .

ومن الواضح أن زيادة الاستهلاك للمواد الغذائية اذا ما انخفضت الاسعار انخفاضا كبيرا تكون قليلة جدا . وعلى هذا فان انخفاض القمح لا يؤثر تأثيرا كبيرا على استهلاك القمح . غير ان هنالك بعض المحاصيل الزراعية التى يعتبر الطلب عليها مرنا ، امثال اللحوم والفواكه والخضر .

(٢) طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية : وهو طلب الوسطاء الذين يشترون المحاصيل الزراعية لاغراض التبادل والتوزيع للحصول على منافع مادية من ارتفاع الاسعار . حيث انهم يشترون المحاصيل الزراعية وينتظرون الى أن يرتفع سعرها رغم انه ليس هنالك ما يؤكد كم سيكون السعر . وقد تكون طلبات المضاربة متصلة بطلبات التخزين . هذا بالاضافة الى صعوبة التنبؤ بارتفاع وانخفاض الاسعار ، والحكم على مستقبل الحوادث بما جرى فى الماضى . غير أن المضاربين يقدمون خدمات مفيدة فى مساعدة تعديل التقلبات السعرية السنوية والموسمية للانتاج الزراعى بالنسبة لطلب المستهلك الثابت نسبيا على المحاصيل الزراعية .

(٣) طلب المخزن : وهو طلب صاحب المخزن الذى يشترى الزروع ليخزنها حتى تطلب . حيث ان انتاج معظم المحاصيل الزراعية انتاجا موسميا من عام الى عام . فالقمح مثلا يحصد فى أوائل الصيف ولكن مقدار الخبز الذى يعمل من القمح يستهلك فى أى موسم آخر تقريبا ، ولذلك فلابد من وجود شخص يقوم بخزن القمح وتوزيعه على ايام السنة .

وهذا الشخص قد يكون المزارع الذى انتج القمح أو تاجر الحبوب أو صاحب المطحن . وبذلك فان جزءا كبيرا من القمح الذى يسوق يذهب الى بعض الناس الذين يحتفظون به فى منازلهم او مخازنهم .

(٤) طلب المزارع : وهو طلب المزارع الذى يقوم بشراء الزروع لتغذية مواشيه ودواجنه ، حيث هنالك كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية تستعمل لانتاج محاصيل أخرى كالعلف والبذور . ان معظم محاصيل العلف تستهلك فى المزرعة ويتأثر الطلب عليها بعدد الحيوانات وبسعرها وسعر الزروع الاخرى .

(٥) طلب المصانع : وهو طلب اصحاب المصانع الذين يشترون المواد الخام ليصنعوها ويقدموها خبزا أو مواد مصنوعة . ويعتبر طلبا محولا للمحاصيل الزراعية التى تستعمل مواد خام فى العمليات التجهيزية وهذه تشمل معظم المحاصيل الزراعية كالقمح والقطن والكتان والحيوانات وغيرها . حيث هنالك كثير من المنتجات الزراعية لابد من اعدادها قبل استهلاكها النهائى بواسطة مصانع مختلفة ، فالحيوانات تذهب الى المذبح او الى الجزارين والقمح يرسل الى المطاحن ، والفاكهة والخضر ترسل الى المصانع لتعليبها وحفظها .

مرونة الطلب على المحاصيل الزراعية :

يقصد بمرونة الطلب العلاقة بين نسبة التغير فى الاسعار وبين نسبة التغير فى الكميات المطلوبة . أن هذه العلاقة **بين السعر والكمية هى علاقة عكسية** ، وان الطلب على المحاصيل الزراعية بصورة عامة يعتبر ضعيف المرونة . وبمعنى آخر ان المحاصيل الزراعية التى يستهلكها الافراد تزداد بنسبة ضئيلة عند انخفاض أسعارها . وتشير الاحصائيات على أن نسبة الزيادة فى الانفاق على الاطعمة لا تتغير بدرجة كبيرة عند زيادة الدخل ، حيث ان اصحاب الدخول المحدودة يكلفون انفسهم لسد حاجاتهم الضرورية اولا . وتختلف درجة المرونة باختلاف الدخل والرغبة فى الحصول على المحاصيل الزراعية ، فعندما يزداد الدخل يتحول المستهلكون من استهلاك المواد النشوية الى استهلاك الاغذية ذات القيمة الغذائية العالية كاللحوم والبيض والفيتامينات .

هنالك بعض العوامل التى تؤثر على مرونة الطلب ، واهم تلك العوامل هى :

(١) وجود المحاصيل البديلة : ان وجود المنتجات الزراعية البديلة له اعظم الاثر على الطلب ، حيث انه اذا تغيرت اسعار بعض المنتجات الزراعية وبقيت اسعار

بعض المنتجات الزراعية البديلة ثابتة دون تغير فالمستهلكون سيطلبون كميات اكبر من المنتجات الزراعية البديلة عند ارتفاعها وكميات أقل عند انخفاضها . وعلى هذا فان الطلب على مثل هذه المنتجات الزراعية البديلة سيكون مرنا .

(٢) عدد الاستعمالات للمنتجات الزراعية : عندما تتعدد استعمالات احدى المنتجات الزراعية يكون الطلب عليها اكثر مرونة .

(٣) سعر المنتوج الزراعى بالنسبة لدخول المستهلكين : تكون المنتجات الزراعية التى تستنزف جزءا كبيرا من دخول المستهلكين اكثر مرونة من المنتجات الزراعية التى تتطلب جزءا صغيرا من الدخل .

(٤) المنتجات الضرورية والمنتجات الكمالية : يكون الطلب على المنتجات الضرورية أقل مرونة من الطلب على المنتجات التى تعتبر كمالية .

طرق قياس مرونة الطلب :

ان معرفة درجة مرونة الطلب لها اهمية كبيرة فى وضع السياسة الزراعية ، وكذلك يهتم بها الاقتصاديون اهتماما كبيرا . وأهم طرق القياس هى :

اولا ـ باتباع طريقة الايراد الكلي :ـ

ان الايراد الكلى (مقدرا بالنقود) هو المقياس الاول للمرونة ، فاذا زاد الايراد الكلى نتيجة لانخفاض السعر كان الطلب « مرنا » واذا نقص الايراد الكلى كان الطلب « غير مرن » . أما اذا بقى الايراد الكلى على ما هو عليه فتكون المرونة متساوية ، وتسمى مرونة الوحدة ، أو المرونة المتكافئة ، ولاجل توضيح هذه الحالات تستعمل الجداول التالية[1] :

الحالة الاولى : **جدول (١٠) طلب غير مرن**

الحالة	سعر الرز (س)	الكمية المطلوبة (ك)	الايراد الكلى (س × ك)
أ	٥٠	٦	٢٨٠
ب	٤٠	٧	٢٧٠
حـ	٣٠	٩	٢٤٠
د	٢٠	١٢	١٥٠
هـ	١٠	١٥	
			٣٠٠

(١) الدكتور حسين عمر ـ نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ص ٨ ـ ٣٦ .

يوضح هذا الجدول ان الطلب « غير مرن » وذلك باتباع ما يلى :

$$\frac{\text{الايراد الكلي عند السعر المنخفض}}{\text{الايراد الكلي عند السعر المرتفع}} = \text{أصغر من (١)}$$

ومن الجدول نستخلص

$$\frac{٢٨٠}{٣٠٠} = ٠ر٩ \quad \therefore \text{ الطلب « غير مرن »}$$

الحالة الثانية : **جدول (١١) طلب مرن**

الحالة	السعر بالدينار (س)	الكمية المطلوبة (ك)	الايراد الكلى قيمة المبيعات (ك × س)
أ	٢٥٠	١٠	٢ر٥
ب	٢٠٠	٦٠	١٢
جـ	١٥٠	١٢٠	١٨
د	١٠٠	٢٠٠	٢٠
هـ	٥٠	٤٢٠	٢١

$$\frac{\text{الايراد الكلي عند السعر المنخفض}}{\text{الايراد الكلي عند السعر المرتفع}} = \text{اكبر من (١)}$$

من الجدول نستنتج أن :

$$\frac{١٢}{٢ر٥} = ٤ر٨ \quad \therefore \text{ الطلب يكون « مرنا » لأنه اكبر من واحد .}$$

الحالة الثالثة : **جدول (١٢) طلب متكافىء المرونة**

الحالة	السعر (بالفلوس) (س)	الكمية المطلوبة (ك)	الايراد الكلى (بالدينار) (ك × س)
أ	٢٠	٤٠٠	٨
ب	١٦	٥٠٠	٨
جـ	١٠	٨٠٠	٨
د	٥	١٦٠٠	٨
هـ	٢ر٥	٣٢٠٠	٨

$$\frac{\text{الايراد الكلي عند السعر المنخفض}}{\text{الايراد الكلى عند السعر المرتفع}} = ١$$

ومن الجدول (١٢) نستنتج أن :

$$\frac{٨}{٨} = ١ \qquad \therefore \text{ الطلب متكافىء المرونة .}$$

ثانيا ـ المقياس العددى والهندسي لمرونة الطلب :

القياس العددى : لمرونة الطلب عند نقطة معينة على منحنى الطلب

Point Elasticity

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبي فى الكمية}}{\text{التغيير النسبي في السعر}}$$

$$= \frac{\dfrac{\text{التغيير في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\dfrac{\text{التغيير في السعر}}{\text{السعر}}}$$

القياس الهندسي(١) :

القياس الهندسى :ـ بواسطة الشكل الهندسى (٩) سنحاول قياس المرونة .

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\dfrac{\text{ب ب}'}{\text{ع ب}}}{\dfrac{\text{ا م}}{\text{ا ب}}} = \frac{\text{ب ب}}{\text{ع ب}} \times \frac{\text{ا ب}}{\text{ا م}}$$

$$= \frac{\text{ا}'\text{م}}{\text{ع ب}} \times \frac{\text{ا ب}}{\text{ا م}} \quad . \quad (\text{حيث ا}'\text{م} = \text{ب ب}')$$

(1) R.H. Leftwich. **The Price System and Resource Allocation,** p. 36.

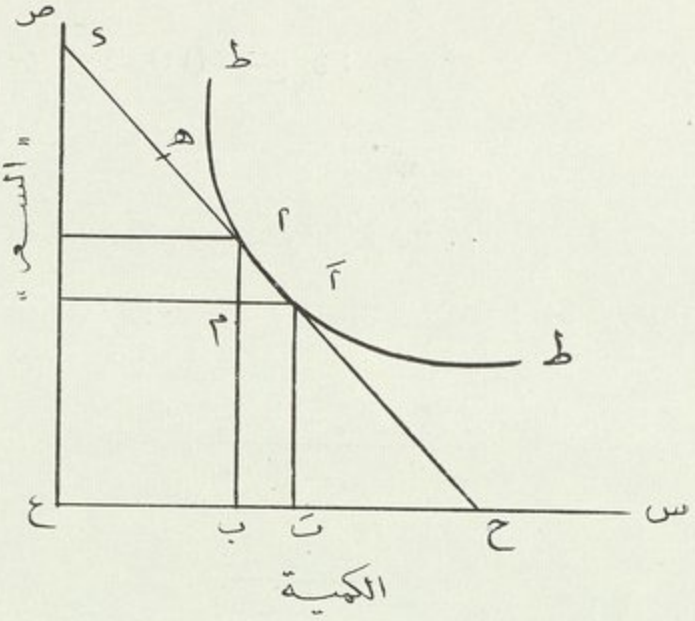

شكل (٩)

$$= \frac{\text{ا م}}{\text{ا م}} \times \frac{\text{ا ب}}{\text{ع ب}}$$

$$= \frac{\text{ب ح}}{\text{ا ب}} \times \frac{\text{ا ب}}{\text{ع ب}} \text{ (حيث } \frac{\text{ا م}}{\text{ا م}} = \frac{\text{ب ح}}{\text{ا ب}} \text{ (لتشابه المثلثين)}$$

$$= \frac{\text{ب ح}}{\text{ع ب}} = \frac{\text{ا ح}}{\text{أ د}}$$

الاســـتنتاج :

(١) اذا كان ا ح اكبر من ا ء كان الطلب كبير المرونة .

(٢) اذا كان ا ح أصغر من ا ء كان الطلب قليل المرونة .

(٣) اذا كان ا ح مساويا الى ا ء كان الطلب متكافىء المرونة .

ايجاد مرونة القوس : Arc Elasticity

لايجاد مرونة القوس ﻫ في نقطة هـ كما مبين في الشكل (١٠)[1] نتبع المعادلة التالية :

$$\text{م} = \frac{\text{فرق الكميتين}}{\text{مجموعة الكميتين}} \div \frac{\text{فرق السعرين}}{\text{مجموع السعرين}} .$$

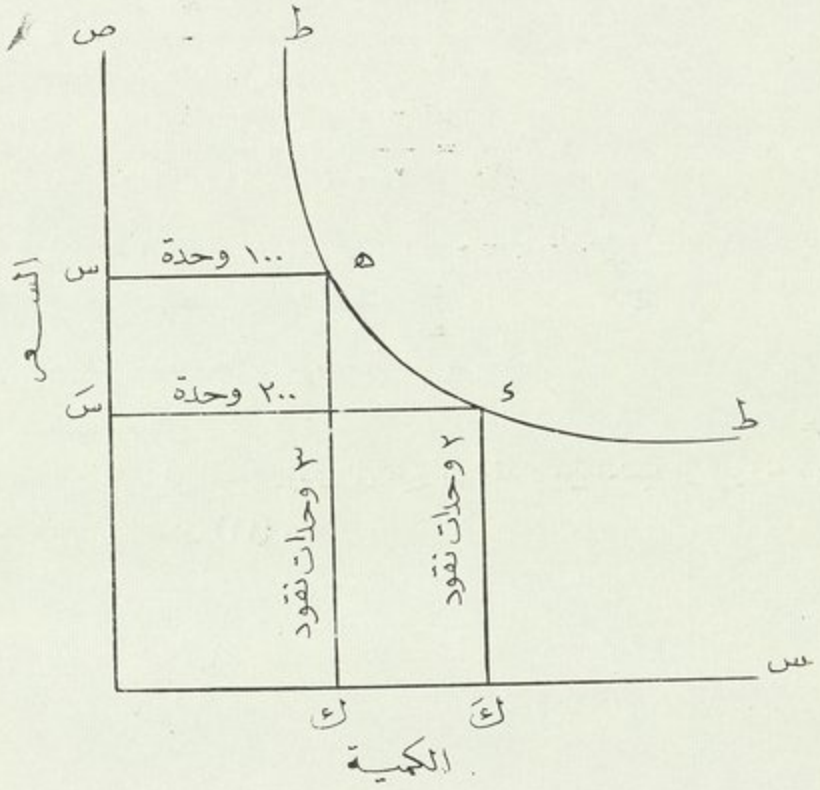

شكل (١٠)

$$\text{م} = \frac{\text{ك} - \text{كَ}}{\text{ك} + \text{كَ}} \div \frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{س} + \text{سَ}}$$

(1) R.H., Leftwich, **The Price System and Resource Alocation,** p. 37-38.

حيث أن :

ك ـ الكمية المطلوبة اصلا .

كَ ـ الكمية المطلوبة بعد تغير السعر .

س ـ السعر الاصلى .

سَ ـ السعر بعد تغيره .

وبالتعويض :

$$م = \frac{١٠٠ - ٢٠٠}{١٠٠ + ٢٠٠} \div \frac{٣ - ٢}{٣ + ٢}$$

$$= \frac{١٠٠ - ٢٠٠}{١٠٠ + ٢٠٠} \times \frac{٣ + ٢}{٣ - ٢} = - ١ر٨$$

ويجدر بنا ان نلاحظ ان مرونة الطلب سالبة دائما وتتناسب تناسبا عكسيا .

اشكال منحنيات الطلب ودرجات المرونة :

هنالك خمس حالات لمرونة الطلب هى[١] :

١ ـ طلب تام المرونة :

تغير قليل فى السعر يؤدى الى تغير اى مقدار من الكمية أو «مرونة لانهائية» كما مبين فى الشكل **(١١)** .

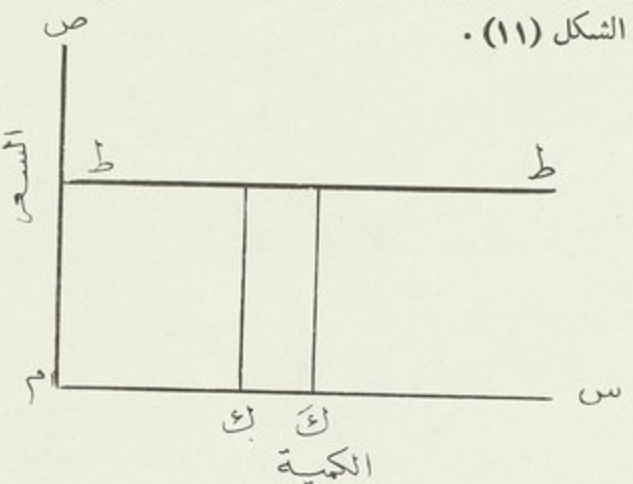

شكل (١١)

(١) الدكتور حسين عمر ، نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ، ص ٢٨ ـ ٣٤ .

٢ ـ **طلب عدم المرونة :** لا يؤدى تغيير السعر الى أى تغيير في الكمية المطوبة ٠

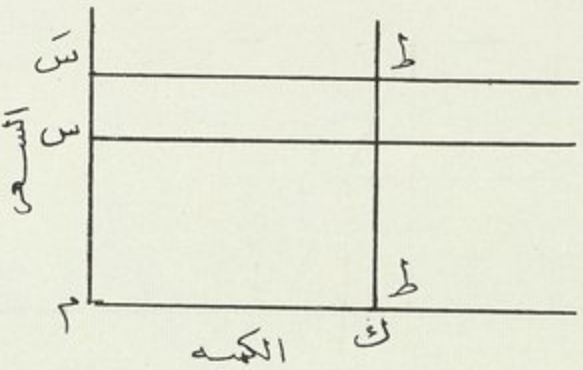

شكل (١٢)

٣ ـ **طلب كبير المرونة :** تغيير قليل فى السعر يؤدى الى تغيير كبير فى الكمية ٠

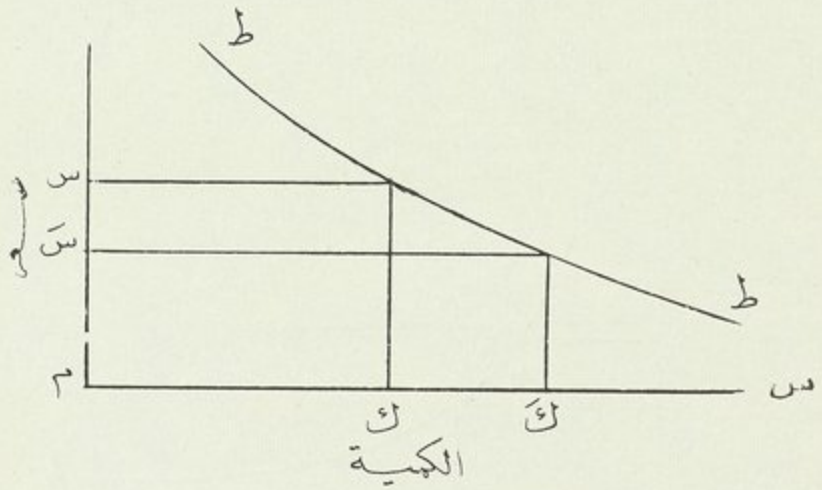

شكل (١٣)

٤ ـ **طلب قليل المرونة :**

تغير كبير فى السعر يؤدى الى تغير قليل فى الكمية ، اى نسبة تغير السعر اكبر من نسبة تغير الكمية .

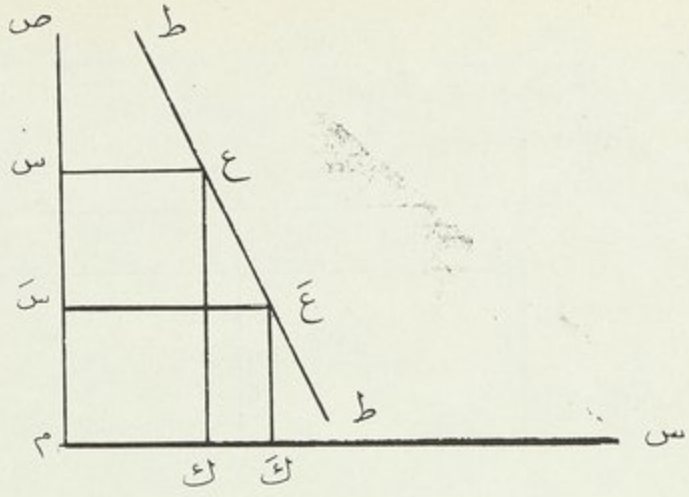

شكل (١٤)

٥ ـ طلب متكافىء المرونة :

التغير فى السعر يؤدى الى نفس مقدار التغير من الكمية أى طلب ذو مرونة متساوية = ١ .

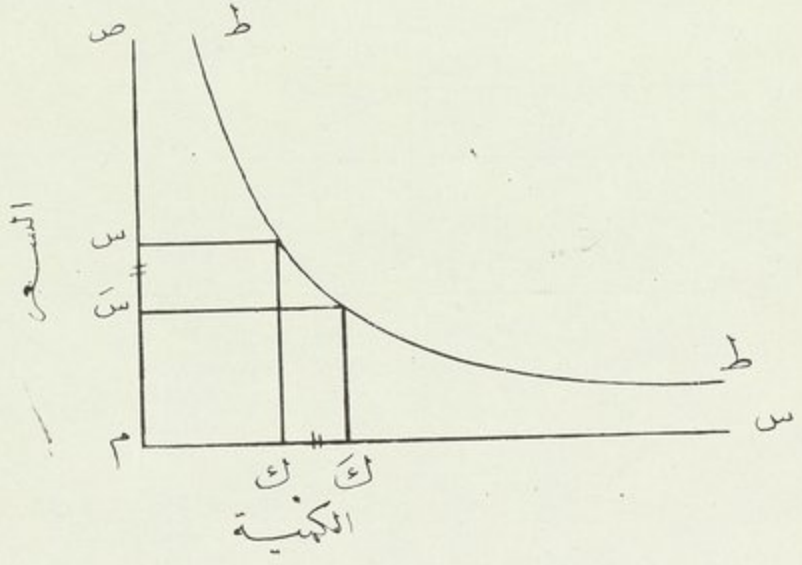

شكل (١٥)

ثانيا ـ العرض :

العرض هنا مقدار المحاصيل الزراعية التى يرغب المنتجون فى انتاجها وبيعها باسعار واوقات معينة . ويتوقف **مقدار العرض على عوامل هى :**

١ ـ اسعار المحاصيل الزراعية المعروضة : **يتوقف مقدار عرض الكميات** على مقدار الاسعار فكلما كانت الاسعار عالية يقوم المنتجون بزيادة عرض منتجاتهم من المحاصيل الزراعية التى ارتفعت اثمانها .

٢ ـ اسعار المحاصيل الزراعية البديلة : يتوقف عرض المحاصيل الزراعية المعينة ايضا على اسعار المحاصيل الاخرى التى يمكن ان تحل محلها ، حيث ان زيادة اسعار المحاصيل الزراعية الاخرى سوف لا يشجع المنتجين فى انتاج المحاصيل الزراعية التى لم ترتفع اثمانها عن السابق اسوة بالمحاصيل الزراعية الاخرى .

٣ ـ عدد المنتجين وتكاليف عوامل الانتاج : يتوقف عرض المنتجات الزراعية على عدد المنتجين وتكاليف عوامل الانتاج ، فعند ارتفاع تكاليف احد عوامل الانتاج فسيؤدى هذا الى زيادة تكاليف تلك المحاصيل الزراعية بصورة كبيرة اذا كانت تستخدم كميات من ذلك العامل فى الانتاج ، وبصورة قليلة ، اذا كان استخدامها لذلك العامل محدودا . وهذا بدوره سيغير من عرض المحاصيل الزراعية .

٤ ـ التقدم التكنولوجى : يتوقف عرض المحاصيل الزراعية على التقدم التكنولوجى فى البلد وعلى التفضيل الشخصى للمنتجات الزراعية . فمقدار ما ينتج من المحاصيل الزراعية فى أى وقت يتوقف على المعلومات التى يمكن الحصول عليها فى انتاج تلك المحاصيل الزراعية .

٥ ـ الخواص الطبيعية فى انتاج المحاصيل الزراعية : كالمدة التى يحتاجها النبات لاعطاء الثمر ومدة حياة الاشجار ، ومدة الاخصاب .

٦ ـ اسعار المحاصيل الزراعية المتوقع الحصول عليها : عندما يتوقع المنتجون زيادة الاسعار لمحصول معين فى المستقبل يتجهون الى زراعة ذلك المحصول وزيادة انتاجه .

٧ ـ العوامل الاجتماعية والطبيعية : عندما يتعود المزارع على انتاج محصول

معين قد لا يرغب فى التحول عنه لمجرد حصول انخفاض أو ارتفاع فى اسعاره . كما أن ارتفاع الاسعار قد لا يؤثر كثيرا على زيادة العرض بسبب موسمية الانتاج الزراعى ، وكذلك التغير فى أذواق وتفضيل المستهلكين وحجم السكان .

فعلى ما تقدم نرى ان منحنى العرض يوضح العلاقة بين الاسعار والكميات التى يرغب المنتجون فى انتاجها وبيعها . ويوضح لنا الجدول (١٣) والشكل (١٦) العلاقة بين اسعار الرز والكميات التى يرغب البائعون فى بيعها فى السوق :

الجدول رقم (١٣)

يوضح العلاقة بين اسعار الرز والكميات المعروضة منه

الحالة	سعر الرز (بالدينار) (س)	الكمية المعروضة بالوزنة فى الاسبوع (ك)	قيمة المبيعات فى الاسبوع بالدينار (س × ك)
أ	٥٠	١٥	٧٥٠
ب	٤٠	١٢	٤٨٠
جـ	٣٠	٩	٢٧٠
د	٢٠	٧	١٤٠
هـ	١٠	٦	٦٠

من هذا الجدول **يتضح ان العلاقة بين** سعر الرز والكمية المعروضة منه هى علاقة طردية ، أى كلما ارتفع سعر الرز زادت الكمية المعروضة منه ، وكلما انخفض السعر قلت الكمية المعروضة منه .

يلاحظ من الجدول (١٣) أنه كلما ارتفع سعر الرز كان ذلك سببا الى ان يلجأ المزارعون الى زيادة مساحة الارض المزروعة رزا على حساب المحاصيل الزراعية الاخرى ، كما أنّ عليهم ان يتحملوا تكاليف السماد والآلات الزراعية والالتجاء الى زراعة الاراضى الاقل خصوبة . تؤدى هذه العوامل الى زيادة انتاج وبيع الرز (أى عرضه) كلما ارتفع سعره فى السوق .

وبالامكان توضيح هذه العلاقة الطردية بين الاسعار والكميات المعروضة كما مبين فى الشكل (١٦) .

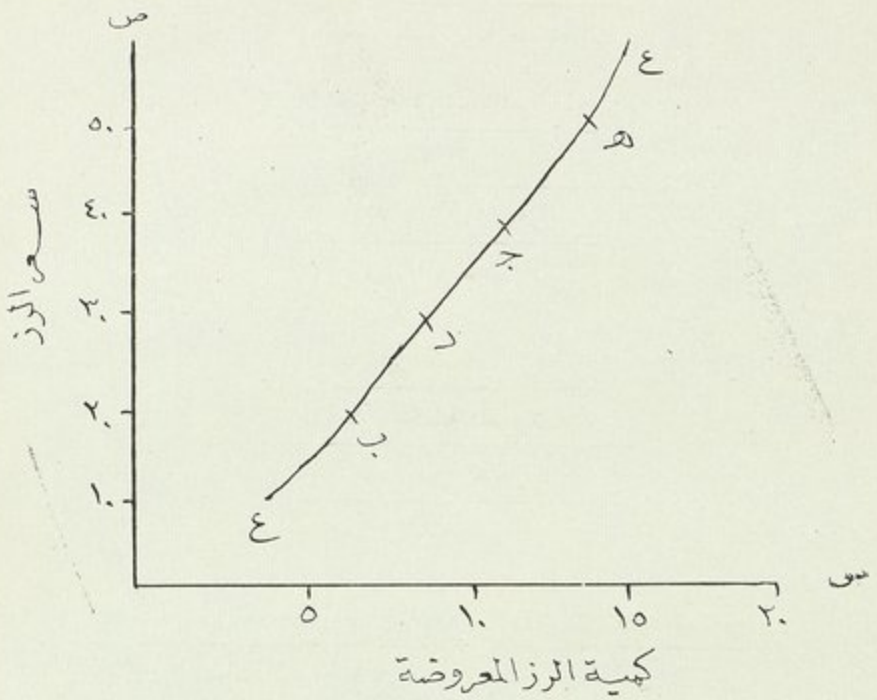

الشكل (١٦) يوضح منحنى العرض للرز

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة فى الكمية المعروضة على طول منحنى العرض المتجه الى الاعلى تتجاوب مع الزيادة فى السعر . وهذا بخلاف حالة الطلب التى تتجاوب فيها الكمية المطلوبة عكسيا مع السعر فكلما انخفض السعر زادت الكمية المطلوبة ، وكلما ارتفع السعر قلت الكمية المطلوبة . ولهذا السبب نجد ان مرونة الطلب ذات علاقة سالبة دائما وان مرونة العرض ذات علاقة موجبة دائما .

مرونة العرض :

ليس هنالك اختلاف بين مرونة العرض ومرونة الطلب من حيث المعنى . فمرونة العرض هى التغير النسبى فى الكمية المعروضة للبيع مقسوما على التغير النسبى لسعرها . أى أن :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغيير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغيير النسبي في السعر}}$$

$$= \frac{\dfrac{\text{الزيادة في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية المعروضة}}}{\dfrac{\text{الزيادة في السعر}}{\text{السعر}}}$$

$$= \frac{\dfrac{\text{النقص في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية المعروضة}}}{\dfrac{\text{النقص في السعر}}{\text{السعر}}}$$

$$\frac{\Delta \text{ ك (التغير في الكميات المعروضة)}}{\text{ك (الكميات المعروضة)}} \div \frac{\Delta \text{س (التغيير في السعر)}}{\text{س (السعر الاصلي)}}$$

ومن الجدير بالذكر ان نشير هنا الى أن مرونة العرض تتوقف على مدى سهولة الاحلال فى الانتاج . فاذا كان الاحلال فى الانتاج ميسورا ، كان العرض مرنا . واذا كانت الموارد غير مستثمرة حاليا فى مجال الانتاج ولم تتحول الى ميادين أخرى للانتاج كان العرض قليل المرونة .

ثالثا ـ تفاعل قوى الطلب والعرض فى تحديد الاسعار(١) :

من المهم أن نشير هنا الى أن جدول الطلب وحده ، أو جدول العرض وحده لا يمكن ان يحدد لنا السعر . ولكن عند الجمع بين الجدولين فى جدول واحد نستطيع تحديد السعر والكمية المطلوبة والمعروضة . كما هو مبين في الجدول (١٤).

---

(١) الدكتور حسين عمر « نظرية السوق » ص ٣٨ ـ ٥٨ .

1. R.H. Leftwich, **The Price System and Resource Allocation,** pp. 31-34.

جدول (١٤)

يوضح حالة التوازن بين الطلب والعرض على الرز

الحالة	السعر بالدينار للوزنة (س)	الكمية المطلوبة بالوزنة اسبوعيا	الكمية المعروضة بالوزنة اسبوعيا	حالة السعر
أ	٥٠	٦	١٨	هبوط
ب	٤٠	٧	١٦	هبوط
جـ	٣٠	٩	١٥	هبوط
د	٢٠	١٢	١٢	توازن
هـ	١٠	١٥	٩	ارتفاع

وللزيادة فى التوضيح نضع الجدول بشكل رسم بيانى رقم (١٧) يوضح منحنى الطلب والعرض ونقطة التوازن او التعادل التى تحدد السعر .

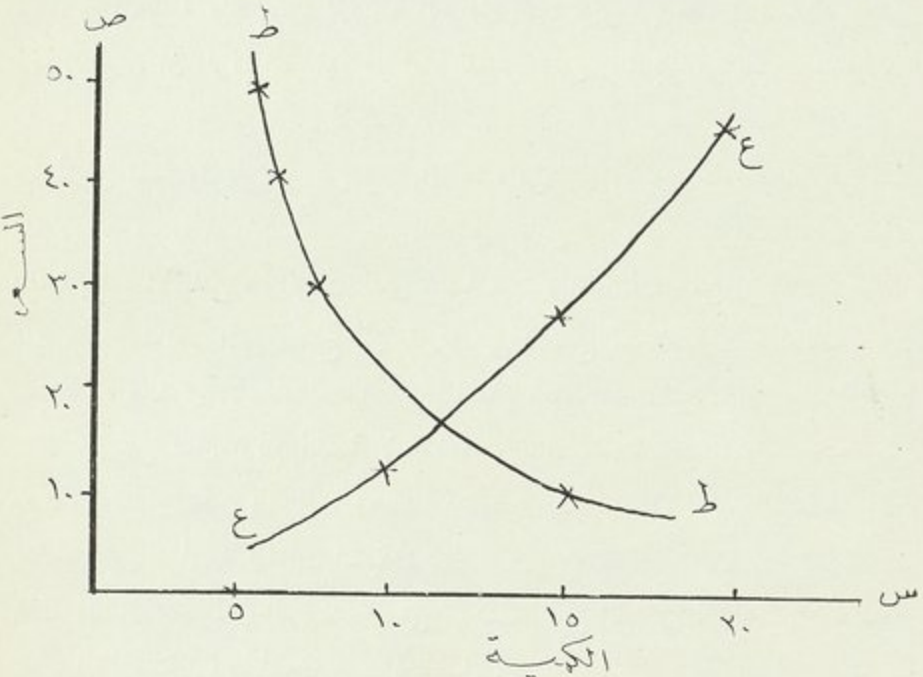

شكل (١٧) يوضح حالة التوازن بين الطلب والعرض

يوضح الشكل (١٧) سعر التوازن وهو ذلك السعر الذى يتقاطع

عنده او يتساوى عنده منحنيا الطلب والعرض ، حيث يتحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .

تحليل الاسعار الزراعية (الاسعار القياسية)(١) :

لما كانت الاسعار هى محصلة تفاعل قوى اقتصادية عديدة ، لذلك كان لتحليل الاسعار أهمية كبيرة فى ابراز مدى تأثير هذه القوى على تكوين هذه الاسعار . وهذا مما ساعد الاقتصاديين على معرفة ميل اتجاه الاسعار فى المستقبل . وقد ساعد هذا الاجراء على معرفة مستقبل البنيان الاقتصادى .

تهتم الدراسات الاقتصادية اهتماما كبيرا بدراسة مقارنة التغيرات فى اسعار المحاصيل الزراعية المختلفة ونسبة بعضها لبعض او الى مثيلتها فى سنوات اخرى ومناطق أخرى لاهميتها فى رسم السياسات الاقتصادية المختلفة .

وتستعمل الارقام القياسية بكثرة فى تحليل الاسعار لامكان توضيح اتجاهاتها وتقلباتها المختلفة ، وكذلك لدراسة العوامل التى تؤثر فى هذه الاسعار ، ومدى هذا التأثير . ان الرقم القياسى هو أداة لقياس التغير النسبى فى قيم الظواهر من وقت لآخر ، أو من مكان لآخر . وابسط حالة يتخذها هذا الرقم هى عبارة عن نسبة مئوية تعبر عن قيمة الظاهرة فى سنة معينة بدلالة قيمتها فى سنة أخرى أو معدل سنوات معينة تعتبر اساسا للقياس . ويسمى الوقت الذى تنسب اليه « بفترة الاساس » والوقت الذى تنسبه « فترة المقارنة » ومن الامثلة الواضحة على هذه الظواهر التى تحتاج الى مقارنة هى الانتاج لعدة سنوات وكذلك نفقات المعيشة أو مستوى الاسعار لسنوات مختلفة أو مكانين مختلفين .

ويمكن عمل ارقام قياسية لاية ظاهرة يراد مقارنة القيم التى تتخذها بين وقت وآخر او مكان وآخر ، وهناك عدة طرق لتركيب الارقام القياسية ولكن جميعها تشترك فى الخطوات التالية :

١ ـ اختيار المحاصيل التى تدخل فى تركيب الرقم القياسى ، واختيار المصادر التى تستقى منها اسعار هذه المحاصيل .

---

(١) لاحظ كتابنا ـ التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي من ص ٢٢٧ ـ ٢٣٧ .

٢ ـ اختيار سنة الاساس Base year او فترة الاساس .

٣ ـ اعطاء كل محصول « وزنا » يتناسب مع أهميته .

٤ ـ تلخيص البيانات وايجاد **متوسط التغير النسبى .**

وهناك طريقتان رئيسيتان للتلخيص هما[١] :

اولا ـ الطريقة التجميعية :

تكون الارقام القياسية فى هذه الطريقة كنسبة مئوية لمجموع قيمة الظاهرة فى فترة المقارنة الى مجموع قيمتها فى فترة الاساس . وبعض هذه الحالات هى :

(١) الرقم التجميعي البسيط :

بما ان الهدف من الارقام القياسية معرفة تطور الظاهرة ، أى تطور اسعار او انتاج محصول أو محاصيل معينة فى فترة المقارنة بالنسبة الى سعرها أو انتاجها فى فترة الاساس ، فيمكننا مثلا ايجاد الرقم القياسى البسيط للاسعار بقسمة مجموع اسعار المحاصيل الزراعية فى فترة المقارنة على مجموع اسعار المحاصيل فى فترة الاساس كما مبين ادناه :

$$\frac{ع_{١}أ + ع_{١}ب + ع_{١}حـ + ع_{١}د + \cdots\cdots ع_{١}ن}{ع_{.}أ + ع_{.}ب + ع_{.}حـ + ع_{.}د + \cdots\cdots ع_{.}ن} \times ١٠٠ =$$

$$\frac{\text{مجموع اسعار فترة المقارنة}}{\text{مجموع اسعار فترة الاساس}} \times ١٠٠$$

$$\text{أى أن الرقم التجميعى البسيط} = \frac{\text{مجـ ع}_{١}}{\text{مجـ ع}_{.}} \times ١٠٠$$

ولزيادة التوضيح نطبق المثال الاتى جدول رقم **(١٥)** على المعـادلة (مثال فرضى) .

المحصول	اسعار المقارنة $ع_{١}$	اسعار الاساس $ع_{.}$
أ	١٥	١٠
ب	٢٥٠	٢٠٠
جـ	١٠	٥
د	٢٥	٣٥

المصدر : احمد عبادة سرحان وزملائه ، الاحصاءات التطبيقية ، ص ٥٧ ـ ٦٣

$$\frac{١٥ + ٢٥٠ + ١٠ + ٢٥}{١٠ + ٢٠٠ + ٥ + ٣٥} \times ١٠٠ = ١٢٠٪$$

أى ان الرقم القياسى للاسعار قد ارتفع الى ٢٠٪ . غير أن هذا الرقم لا يوضح تغير الاهمية النسبية الداخلة فى تركيبه ، اذ انه يعتبر الارقام كلها متساوية فى المعادلة وهذه المساواة قد لا تكون متوافرة بين هذه المحاصيل من حيث اهميتها ، اذ ان بعض المحاصيل رغم كون ثمنها مرتفعا جدا الا انها لا تستعمل الا على نطاق ضيق ، ولذلك اذا أردنا الحصول على رقم قياسى فنضطر الى ان نلجأ الى الرقم التجميعى المرجح .

٢ ـ الرقم التجميعى المرجح :

فى هذه الحالة نزن كل محصول زراعى بالنسبة الى مجموع المحاصيل الاخرى بميزان يختلف حسب اهميته النسبية . وهذه العملية هى ما تسمى بعملية الترجيح بالاوزان Weights .

واذا رمزنا الى الوزن بالحرف (ز) والى الاسعار بالحرف (ع) والى الرقم القياسى بالحرف (س) فالمعادلة التالية تمثل هذه الحالة :

$$س = \frac{مجـ ع_١ ز_٠}{مجـ ع_٠ ز_٠} \times ١٠٠$$

ويمكن توضيح الحالة بالجدول (١٦) .

جدول (١٦)

المحاصيل	اسعار المقارنة $ع_١$	اسعار الاساس $ع_٠$	الوزن $ز_٠$	$ع_١ ز_٠$	$ع_٠ ز_٠$
أ	١٥	١٠	٢٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠
ب	٢٥٠	٢٠٠	٨٠	٢٠٠٠	١٦٠٠٠
جـ	١٠	٥	٣٠٠	٣٠٠٠	١٥٠٠
د	٢٥	٣٥	١٠٠	٢٥٠٠	٣٥٠٠
				٢٨٥٠٠	٢٣٠٠٠

$$\frac{مجـ ع_١ ز_٠}{مجـ ع_٠ ز_٠} \times ١٠٠ = \frac{٢٨٥٠٠}{٢٣٠٠٠} \times ١٠٠ = ١٢٤٪$$

أى ان الرقم القياسى المرجح قد ارتفع الى ٢٤٪ . غير أن هذا الرقم وان كان يوضح الاهمية النسبية فانه لا يخلو من عيوب لانه يساوى فى الاهمية النسبية بين الاسعار المرتفعة والاسعار المنخفضة . ولذلك فاذا استعملنا الرقم القياسى المرجح بكميات فترة الاساس فان الناتج يميل الى الارتفاع ، واذا استعملناه بكميات فترة المقارنة فان الناتج يميل الى الانخفاض . وحيث انه لم يكن لاى من الناتجين فضل على الآخر ، فقد رأى مارشال من الافضل استعمال الرقم القياسى المرجح بكميات فترتى المقارنة والاساس ، وذلك باستخدام متوسط كميات فترة المقارنة وفترة الاساس كأوزان للتخلص من عيوب الناتجين السابقين ، وذلك بالتعويض عنهما باستخدام الوسط الحسابى للكميات وهو : $\frac{ز_{٠} + ز_{١}}{٢}$

وقد وضع مارشال صيغة الرقم على النحو الآتى :

$$\frac{\text{مجع}_{١}(ز_{٠} + ز_{١})}{\text{مجع}_{٠}(ز_{٠} + ز_{١})} \times ١٠٠$$

وبالامكان كذلك استخدام الوسط الهندسى لكميات سنتى المقارنة والاساس للترجيح . أى $\sqrt{ز_{٠} \times ز_{١}}$ فيأخذ الرقم القياسى الصيغة التالية :

$$\frac{\text{مجع}_{١}\sqrt{ز_{٠} \times ز_{١}}}{\text{مجع}_{٠}\sqrt{ز_{٠} \times ز_{١}}} \times ١٠٠$$

(٣) الرقم القياسي الامثل :

لقد وضع البروفسور فيشر Irving Fisher رقما قياسيا يمتاز عن الارقام السابقة . ويتألف من رقمين قياسيين ، احدهما يؤلف اوزان فترة الاساس والثانى اوزان فترة المقارنة . ويسمى الرقم القياسى المستخرج بهذه الطريقة الرقم القياسى الامثل Ideal Index Number وطريقة استخراجه كما يلى :

$$\sqrt{\frac{\text{مجع}_{١}ز_{٠}}{\text{مجع}_{٠}ز_{٠}} \times \frac{\text{مجع}_{١}ز_{١}}{\text{مجع}_{٠}ز_{١}}} \times ١٠٠$$

رقم تجميعي مرجح بكميات سنة الاساس

رقم تجميعي مرجح بكميات سنة المقارنة

ثانيا ـ الارقام القياسية النسبية :

فى هذه الطريقة نقوم بحساب سعر كل محصول فى فترة المقارنة كنسبة مئوية من سعرها فى فترة الاساس وهذه النسبة تسمى المنسوب .

$$\text{أى ان المنسوب} = \frac{\text{قيمة الظاهرة في فترة المقارنة}}{\text{قيمة الظاهرة في فترة الاساس}} \times ١٠٠$$

وبعد ايجاد المناسيب يحسب متوسطها باستخدام الوسط الحسابى او الوسط الهندسى ، او الوسط التوافقى . فاذا رمزنا الى مناسيب الاسعار بالرمز :

س١ ، س٢ ... سن

$$\text{حيث س} = \frac{\text{ع ١}}{\text{ع ٠}} \times ١٠٠$$

ويمكن ايجاد الوسط الحسابى للمناسيب والوسط الهندسى من هذه الرموز كما يلى :

(أ) الوسط الحسابي للمناسيب $= \frac{\text{س ١ + س ٢ + ... س ن}}{\text{ن}}$

$$= \frac{\text{مجـ س}}{\text{ن}}$$

وللتوضيح نستخدم الجدول (١٧) .

المحصول	ع١	ع.	$\frac{\text{ع١}}{\text{ع.}} \times ١٠٠$	=	س
أ	١٥	١٠	$\frac{١٥}{١٠} \times ١٠٠$	=	١٥٠
ب	٢٥٠	٢٠٠	$\frac{٢٥٠}{٢٠٠} \times ١٠٠$	=	١٢٥
حـ	١٠	٥	$\frac{١٠}{٥} \times ١٠٠$	=	٢٠٠
د	٢٥	٣٥	$\frac{٢٥}{٣٥} \times ١٠٠$	=	٧١ر٤
					٥٤٦ر٤

فالرقم القياسي = $\frac{\text{مجس}}{\text{ن}} = \frac{٥٤٦ر٤}{٤} = ١٣٦ر٦٪$

(ب) الوسط الهندسي البسيط للمناسيب :

ان الوسط الهندسى Geometric Mean لمجموعة من القيم عددها (ن) (وليس من بينها الصفر) هو الجذر النونى لحاصل ضرب هذه القيم ، فاذا كانت لدينا القيم س١ ، س٢ ، ... سن فالوسط الهندسى لهذه القيم (ونرمز له بالحرف هـ) هو :

$$هـ = \sqrt[ن]{س١ \times س٢ \times \ldots \times سن}$$

ويمكن اجراء العمليات الحسابية باستخدام اللوغاريثمات فيكون لوغاريثم الوسط الهندسى هو الوسط الحسابى للوغاريثمات القيم . أى :

$$\text{لو هـ} = \frac{١}{\text{ن}} \text{مجـ لو س}$$

وللتوضيح نستعمل الجدول (١٨) لاستخراج الوسط الهندسى للمناسيب .

المحصول	ع١	ع.	س = ع١ / ع. × ١٠٠	لو س
أ	١٥	١٠	١٥ / ١٠ × ١٠٠ = ١٥٠	٢ر١٧٦١
ب	٢٥٠	٢٠٠	٢٥٠ / ٢٠٠ × ١٠٠ = ١٢٥	٢ر٠٩٦٩
جـ	١٠	٥	١٠ / ٥ × ١٠٠ = ٢٠٠	٢ر٣٠١٠
د	٢٥	٣٥	٢٥ / ٣٥ × ١٠٠ = ٧١ر٤	١ر٨٥٣٧
				٨ر٤٢٧٧

$$\therefore \text{لو هـ} = \frac{\text{مجـ لو س}}{\text{ن}} = \frac{٨ر٤٢٧٧}{٤} = ٢ر١٠٦٩$$

العدد المقابل هو : ١٢٧٩

فالوسط الهندسى للمناسيب = ٩ر١٢٧٪

(ج) الوسط التوافقي للمناسيب :

ان الوسط التوافقى Harmonic Mean لمجموعة من القيم هو مقلوب الوسط الحسابى لمقلوبات هذه القيم . فاذا كانت هذه القيم هى س١ ، س٢ ، .. سن . ورمزنا للوسط التوافقى بالحرف ق فان :

$$\frac{١}{ق} = \frac{\frac{١}{س١} + \frac{١}{س٢} + \cdots \frac{١}{سن}}{ن} = \frac{مج\left(\frac{١}{س}\right)}{ن}$$

$$\therefore \quad ق = \frac{ن}{مج\left(\frac{١}{س}\right)}$$

أى ان الوسط التوافقى للمناسيب = $\frac{\text{عدد المناسيب}}{\text{مجموع مقلوباتها}}$

ولايجاد الوسط التوافقى للمناسيب تتبع الخطوات التالية :

(١) نحسب مناسيب الاسعار (س) .

(٢) نحسب مقلوبات المناسيب $\left(\frac{١}{س}\right)$

(٣) نجمع مقلوبات المناسيب .

(٤) نقسم مجموع المقلوبات على عدد القيم $\frac{مج\left(\frac{١}{س}\right)}{ق}$ فتعطينا مقلوب الوسط التوافقي للمناسيب أى $\frac{١}{ق}$

(٥) وأخيرا نقلب المقلوب السابق فنحصل على ق .

الرقم القياسي لاسعار المحاصيل الزراعية :

وهو الرقم الذى يوضح التغير النسبى فى اسعار مجموعة معينة من المحاصيل

الزراعية فى وقت معين بالنسبة الى مستواها فى وقت آخر ويعتبر اساسا للمقارنة كما ذكرنا سابقا .

ويمكن ان نحسب الرقم القياسى كما يلى :

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{الرقم القياسي للقيمة}}{\text{الرقم القياسي للكمية}} \times ١٠٠$$

ونحصل على الناتج كما يلى :

$$\text{(أ) الرقم القياسي للقيمة} = \frac{\text{ك ١ ع ١}}{\text{ك ع}} = \text{٪}$$

$$\text{(ب) الرقم القياسي للكمية} = \frac{\text{ك ع}}{\text{ك ١ ع ١}} = \text{٪}$$

$$\therefore \text{الرقم القياسي للاسعار} = \frac{\text{ناتج (أ)}}{\text{ناتج (ب)}}$$

تقلبات اسعار المحاصيل الزراعية :

من الطبيعى ان اسعار المحاصيل الزراعيـة لا يمكن ان تكون ثابتة لفترة من الزمن بل غالبا ما تتعرض لتقلبات كثيرة ، ويرجع سبب ذلك الى عوامـل كثيرة . ويمكن اجمال انواع تقلبات الاسعار فى الانواع التالية :

١ ـ التقلبات اليوميـة :

تحدث هذه التقلبات فى فترة السوق اليومية . وهذه تكون قصيرة وليس لها علاقة بحركات الاسعار الاعتيادية الاخرى . حيث أن الاسعار تتغير عـدة مرات فى خلال اليوم الواحد كما يحدث فى سوق الحبوب والفواكه والمواشى وغيرها . ولكن هذا التغير لا يؤثر على العرض ، فالتقلبات القصيرة التى تحدث من ساعة لأخرى ، ومن يوم لآخر لا تؤثر على كمية الانتاج بل تؤثر فقط على زمن عملية التسويق ، لان المحاصيل الزراعية المعروضة للبيع قد تم انتاجها فعلا ، ومن الصعب على المنتجين اجراء أى تعديل فى انتاجهم فى هذه الفترة القصيرة .

وأهم العوامل التى تؤثر على التقلبات اليومية هى :

أ ـ اختلاف كمية المحاصيل الزراعية الواردة الى السوق والقابلة للتلف من

جراء الاحوال المناخية او التصرفات الشخصية لبعض المنتجين فى تغيير الاسعار .

ب ـ التغيرات الوقتية الطارئة على تصرفات المستهلكين أو ظروف البلد .

جـ ـ معرفة الطلب والعرض الحقيقى للمحاصيل الزراعية واسعارها واجراء تعديل عليها .

٢ ـ التقلبات غير الاعتيادية (الشاذة) :

تحدث هذه التقلبات بصورة غير طبيعية نتيجة لاسباب طارئة او لاحوال خاصة . ولا يمكن التنبؤ عن حدوثها أو السيطرة عليها ، كحدوث جفاف أو هطول ثلوج او اصابة المحصول بآفة زراعية او حدوث حرب عالمية ـ وغير ذلك .

٣ ـ التقلبات الفصلية (او الموسمية) :

تحدث هذه التقلبات خلال فصول السنة ، وذلك بارتفاعها فى فصل معين وانخفاضها فى فصول اخرى . ويعود سبب التقلبات الى الاختلاف فى انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية فى مواسم مختلفة ، حيث أن معظم المحاصيل الزراعية يكون انتاجها موسميا .

٤ ـ التقلبات الدورية :

تحدث هذه التقلبات فى ادوار معينة وتميل الى اتباع نفس التغير خلال فترة معينة من الزمن . تخضع اسعار بعض المحاصيل الزراعية لتقلبات منتظمة تحدث عادة بسبب عدم التعادل بين الانتاج والاسعار السائدة فى السوق . حيث أن الانتاج الزراعى يحتاج الى فترة من الزمن ليكيف نفسه للاسعار الجارية . ولذا فالتقلبات الدورية اساسها وجود الاختلاف بين الاسعار والانتاج .

٥ ـ التقلبات طويلة الاجل :

تحدث هذه التقلبات بسبب حدوث تغير فى السكان ، والتغير فى تكنولوجية عوامل الانتاج الزراعى ، وكذلك تغير الدخل الحقيقى للافراد ، وهذه العوامل تكون بطيئة بطبيعتها . ويعتبر التغير فى العادات وفى القوة الشرائية من العوامل المؤثرة فى التقلبات طويلة الاجل .

دور الزمن في تعيين الاسعار (المدى القصير والطويل) :

يلعب الزمن فى المدى القصير او الطويل دورا مهما فى تعيين الاسعار .

أ ـ المدى القصير :

يعتبر المحصول الزراعى فى المدى القصير انتاجا موسميا ، وعلى هذا يعتبر عرض المحاصيل الزراعية عرضا ثابتا نسبيا بعكس الانتاج الصناعى فانه غير معرّض لموسمية معينة . ان العرض للمحاصيل الزراعية عرض طبيعى محدد فى المدى القصير ولذلك فالسعر فى اية لحظة فى المدى القصير لا يعتمد على تكلفة الانتاج الا بصورة قليلة جدا . وعلى هذا فان تأثير تكاليف الانتاج على السعر فى المدى القصير يتلخص فى أن السعر يحدد الكمية التى تطلب ، ويعين نظام المنافسة بين المنتجين والبائعين السعر الذى تكون عنده الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة ، أى ان الكمية التى تباع فى زمن معين تساوى كمية المحصول الذى يعرض فى الوقت نفسه وفى سوق معين .

وبصورة عامة فالاسعار تتأثر فى المدى القصير بعوامل عديدة هى العرض والطلب فى الزمن القصير ودرجة مرونتهما ، والقوة الشرائية للمستهلكين ، وكفاية الانباء والمعلومات التسويقية التى تصل البائعين والمشترين ، وكيفية تفسير هذه المعلومات والحكم عليها بواسطة المنتجين والمستهلكين ، ثم القوة التنافسية للمنتجين والبائعين فى ذلك السوق المعين .

ب ـ المدى الطويل :

يكون السعر السائد فى ظل نظام المنافسة فى المدى الطويل كافيا لامكان احضار المحاصيل الزراعية الى السوق بالكمية المطلوبة وبالسعر الذى يكفى لتغطية تكاليف الانتاج والتسويق . ففى المدى الطويل لا يمكننا ان نفرض ان تكاليف الانتاج منتظمة لكل وحدة من وحدات المحاصيل الزراعية ، لاننا نعيش فى مجتمع متغير ، حيث ان تكاليف الانتاج تختلف بين المنتجين ، وان نفس المنتج ربما تكون عنده تكاليف مختلفة تحت الظروف غير المتشابهة ، وباختلاف كميات الانتاج نجد أن بعض المنتجين تكون تكاليفهم كبيرة بحيث ان الاسعار السائدة تكفى فقط لتغطية مصاريفهم .

تقلبات الاسعار العالمية :

ان القاعدة الاساسية هى أن الطلب على المحاصيل الزراعية قليل المرونة كما ذكرنا ، لذلك فأن ارتفاع الاسعار لا يخفض الكمية المطلوبة الا بنسبة ضئيلة جدا . بينما المنتوجات الصناعية بخلاف ذلك تتمتع بدرجة عالية من المرونة . لان اكثر المحاصيل الزراعية تمثل سلعا ضرورية يصعب الاستعاضة عنها بغيرها ، بالاضافة الى انها بطبيعتها قابلة للتلف ولا يمكن خزنها لمدة طويلة ، وبيعها عند ارتفاع ثمنها الا بزيادة التكاليف .

ان هذه القاعدة قد لا تطبق دائما على جميع المحاصيل ، لان الاقطار التى تجهز العالم بجزء ضئيل جدا من نوع معين من المحاصيل الى مجموع احتياجات العالم يواجه مرونة طلب عالية فيمايخص اسعار منتجاتها ، وهذا ينطبق مثلا على الشعير العراقى . فعلى الرغم من أن الشعير يعتبر من صادرات العراق الرئيسية ، الا ان ما يقدمه العراق للأسواق العالمية هو جزء ضئيل جدا من كمية الشعير العالمى . ولذا لا يستطيع العراق التأثير على اسعار شعيره المصدر الى الخارج . وعلى هذا فان سعر الشعير العراقى يتحدد بقوى الطلب والعرض فى الاسواق الخارجية . ويمكن القول بأن السعر يفرض عليه فرضا .

واذا أخذنا حالة التمور العراقية فان الحالة تختلف . فالعراق كما هو معلوم يجهز العالم بنسبة كبيرة من كمية التمور حيث تبلغ حوالى ٨٠٪ منها . وحيث ان العراق يتمتع نسبيا بمركز احتكارى لذلك فانه يستطيع ان يتحكم باسعار التمور . غير ان وجود منتجات بديلة أخرى يمكن ان تحل محل التمور العراقية كالفواكه الطازجة والمربيات ، وانواع عديدة من الحلويات يضعف مركز العراق الاحتكارى من امكانية فرض اسعار عالية . نظرا لوفرة المواد البديلة التى تغمر الاسواق باسعار معتدلة .

مما تقدم يعتبر أى ارتفاع فى اسعار التمر العراقى يتجاوز الحد المعقول يؤدى الى تحول الطلب الى البدائل الكثيرة لاسيما فى الاجل الطويل . وهذا مما يجعل مرونة الطلب عليه مرتفعة نسبيا . الا أن الموقف بالنسبة للتمور على أى حال من حيث مرونة الطلب قياسيا للشعير أقل درجة بشكل واضح .

وتتغير الفترة بتغير المحاصيل الزراعية ، فقد يكون امدها أربع سنوات أو

خمس سنوات ، كما فى حالة اشجار النخيل ، قبل ان يتم الحصول على انتاج زراعى جديد . ولذلك فان استجابة الانتا جالزراعى لاى تغيير فى الاسعار الجارية سيكون مجديا فقط . بعد مضى وقت قد يطول أو يقصر ، حسب طبيعة المنتوج الزراعى . ويكون الطلب والسعر خلاله قد تغير الى مستوى جديد غير ذلك الذى كان سائدا فى بدء تلك الفترة .

وهذه الظاهرة واضحة فى القطاع الزراعى العراقى ، فلا يكاد يرتفع سعر انتاج زراعى معين حتى يتهافت الزراع على الاكثار من زراعته والتحول عن زراعة المنتجات الاخرى التى انخفض ثمنها فى موسم معين ، وحين يحين موعد الحصاد أو جنى الثمار تكون الاسعار قد هبطت ، فتمتلىء الاسواق بالمحاصيل الزراعية ويصاب الزراع بخسارة بالغة .

دور الحكومة في تنظيم الاسعار الزراعية :

تلعب الحكومات دورا فعالا فى تنظيم حياة المواطنين . حيث ان الحكومة كانت تتدخل بين الحين والآخر لمعالجة أزمة عارضة ، فاذا ما زالت الازمة أو المشكلة انسحبت الدولة وتركت السوق حرة ، وكانت تتدخل ايضا باقراض المزارعين او تسليفهم لضمان المحاصيل وضمان حد أدنى لاسعار بعض المحاصيل، او تحديد المساحة المخصصة لزراعة محصول معين وهكذا . ولكن هذه الاجراءات الرأسمالية لم تكن كافية لتنظيم الحياة الاقتصادية والسيطرة على الانتاج الزراعى وتوفير المواد الغذائية . وبالاضافة الى ذلك فان سياسة الحماية التى سادت العالم فى الآونة الاخيرة تتطلب قيام الحكومة بانتاج المقدار الذى يحتاج اليه من المواد وتهدف الحكومة من تدخلها فى الزراعة الى حماية طبقة المزارعين من انخفاض المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة الحاصل او لقلة الطلب عليه أو حمايتهم من منافسة المنتجات الاجنبية . وان انخفاض اسعار المنتجات الزراعية له آثار سيئة على الاقتصاد القومى لانه يؤدى الى انخفاض مقدرة المزارعين الشرائية ، وهم يكونون نسبة عالية من مجموع السكان المستهلكين . ولتحقيق ذلك تقوم الحكومات بوضع سياسة للاسعار وتأليف لجان وهيئات حكومية لتنفيذها . وتختلف هذه السياسات من دولة الى اخرى نتيجة لاختلاف النظم والمبادىء السياسية ، وتتلخص وسائل التدخل الرئيسية بما يلى :

(أ) تغيير الاستيراد :

تقوم الحكومات عند وجود صعوبات اقتصادية بوضع قيود على الاستيراد حتى تحد من الطلب على السلع الاجنبية ويصاحب ذلك قلة الطلب على العمليات الاجنبية فيتحقق التوازن بين الصادرات والواردات ، ولتنفيذ سياسة تقييد الاستيراد تلجأ الحكومة الى ، اولا فرض رسوم كمركية على المحاصيل التى ترغب فى تقييد وتحديد استيرادها . ثانيا تحديد الكميات المستوردة ، اى اتباع ما يعرف بنظام الحصص . وتؤدى زيادة الرسوم الكمركية الى ارتفاع اثمان المحاصيل الاجنبية المنافسة وهذا مما يؤدى الى قلة الطلب عليها ، اما نظام الحصص فيحد من عرض المحاصيل الاجنبية بالقدر المطلوب .

(ب) سياسة تثبيت الاسعار :

تلجأ الحكومات فى كثير من الحالات الى وضع حد أدنى لاسعار بعض المحاصيل الزراعية ، فاذا هبطت اسعار تلك المحاصيل عن ذلك الحد تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها منه ، والصعوبة هنا هى وضع الحد الادنى لاسعار المنتجات الزراعية .

تختلف طرق تحديد الاسعار حيث هنالك عدة طرق :

(١) يحدد السعر على اساس التكلفة الحقيقية : والصعوبة هنا معرفة التكاليف الحقيقية .

(٢) تضع الحكومة سعرا معينا على ان يتغير بالزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات التى ترى ادخالها الى حجم المحصول .

(٣) تضع الحكومة سعرا مجزيا للمنتجين يعود عليهم بالربح العادى وبذلك تحقق دخلا مناسبا للملاك والعمال الزراعيين وعائدا كافيا لرأس المال . والصعوبة هنا تحديد السعر المجزى .

معايير وتقييم تبادل المحاصيل الزراعية بين الدول :

هنالك عدة معايير يمكن استعمالها فى تقييم تبادل المحاصيل الزراعية على المستوى العالمى ومن اهم هذه المؤشرات والادوات ما يلى :

١ – قياس الكفاءة التصديرية وكفاءة الاستيراد لتحقيق الاهداف حسب ما يلى :

$$\frac{\text{الميزة النسبية للسلعة أ}}{\text{الميزة النسبية للسلعة ب}} = \frac{\text{التكلفة الفعلية للسلعة أ}}{\text{التكلفة الفعلية للسلعة ب}}$$

من هذا التعادل نشأت فكرة التبادل المحصولى بين الدول وبين المناطق . وعلى اساس هـذه الميزة النسـبية للمحاصيل الزراعية يجب ان نرسم سياستنا التجـــارية .

٢ ـ قياس كفاءة الخطط : ويتم هذا باستخراج المؤشر حسب ما يلى :

$$\frac{\text{تكاليف انتاج السلعة محليا}}{\text{تكاليف انتاج نفس السلعة دوليا}} = \frac{\text{الميزة النسبية محليا}}{\text{الميزة النسبية دوليا}}$$

تكاليف انتاج السلعة محليا × الميزة النسبية دوليا = تكاليف انتاج نفس السلعة دوليا × الميزة النسبية محليا

$$\text{٣ ـ معدل التبادل الدولي} = \frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من الواردات}}$$

$$\text{٤ ـ معدل التبادل الاجمالي الزراعي} = \frac{\text{كمية الواردات الزراعيـة}}{\text{كمية الصادرات الزراعية}}$$

$$\text{٥ ـ الميل المتوسط للاستيراد الزراعي} = \frac{\text{قيمة الواردات الزراعية}}{\text{قيمة الدخل الزراعي}}$$

$$\text{٦ ـ الميل الحدى للاستيراد الزراعي} = \frac{\text{الزيادة في الواردات}}{\text{الزيادة فى الدخل}}$$

$$\text{٧ ـ مضاعف التجارة الخارجية الزراعية} = \frac{\text{الزيادة في الدخل الزراعي}}{\text{الزيادة فيالصادرات الزراعية}}$$

$$\text{٨ ـ معامل أولوية تصدير الحاصلات الزراعية} = \frac{\frac{\text{و} \times \text{م}}{\text{و} \times \text{ع}}}{\frac{\text{ص} \times \text{م}}{\text{ص} \times \text{ع}}} \times ١٠٠$$

حيث أن :

و = ترمز الى الواردات .

م = الاسعار المتوقعة فى التعامل مع الدول المتعلق بها التعامل .

ع = الاسعار العالمية .

ص = الصادرات .

$$\text{٩ ـ معامل تبادل المحاصيل الزراعية} = \frac{\frac{\text{ص} \times \text{م}}{\text{ص} \times \text{ع}}}{\frac{\text{و} \times \text{م}}{\text{و} \times \text{ع}}} \times ١٠٠$$

وتعتبر عمليات التبادل التجارى الخارجى موافقة ومربحة اذا زاد العامل عن ١٠٠ وتكون غير مربحة اذا قل عن ذلك .

١٠ـ حجم الانحراف فى السلع التصديرية = الانتاج المستهدف تصديره – الانتاج المصدر فعلا .

١١ـ نسبة الانحراف في المحاصيل الزراعية التصديرية =

$$\frac{\text{حجم الانحراف في المحاصيل الزراعية المصدرة}}{\text{الانتاج المستهدف تصديره}} \times ١٠٠$$

$$\text{١٢ـ انتاجية الدينار فى الانتاج الزراعي المصدر} = \frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي المصدر}}{\text{تكاليف التصدير للوحدات}}$$

$$\text{١٣ـ انتاجية الدينار في الانتاج الزراعي المستورد} = \frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي المستورد}}{\text{تكاليف الوحدات المستوردة}}$$

$$\text{١٤ـ تطور كمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات بالاسعار الجارية}}{\text{قيمة الانتاج بالاسعار الجارية}}$$

المراجـــع

1. Leftwich, R.H., **The Price, System & Resource Allocation,** Halt, Rinchost and Winston, 1961. Chap. 3. 4.
2. Liebhafsky H.H., **The Nature of Price Theory,** The Dorsey Press Inc. Ill. 1963. Part, 2.
3. Watson, D.S., **The Price Theory and Its Uses,** Houghton Mifflin Co., 1963 Chap. 2. 3.
4. Geoffrey S. Shepherd, **Agricultural Price Analysis,** Iowa State Umi Press 1964.
5. Bishop. C.E. & Toussaint, **Introduction to Agricultural Economic Analysis,** John Wiely, New York 1963. Part III.
6. Heady E.O. & Jensen, H.R., **Farm Management Economics,** Prentice-Hall 1960.

١ ـ الدكتور حسين عمر ، نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ، الجزء الاول ٠ مكتبة القاهرة الحديثة ٠

٢ ـ الدكتور زكى محمود شبانة ، التســـويق الزراعى ، الطبعـــة الثانية ، الاسكندرية ١٩٦٤ ، الباب ٧ ، ٨ ، ٩ ٠

٣ ـ الدكتور محمد مظلوم حمدى ، مبادىء الاقتصاد التحليلي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٢ دار المعارف بمصر ، الفصل ١ ، ٢ ، ٣ ٠

٤ ـ الفرد وستوينر ، وجلاس س ٠ هيج ، النظرية الاقتصادية ، ترجمـــة صلاح‌الدين الصيرفى ، ١٩٦٣ ، الفصل الاول ، السابع ٠

٥ ـ الدكتور اسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى اساسيات الاقتصاد التحليلى ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٣ ، دار المعارف ، الفصل التاسع ٠

الفصل التاسع

التسـويق الزراعي

AGRICULTURAL MARKETING

١ ـ مفهوم التسويق الزراعى .
٢ ـ اهداف التسويق الزراعى .
٣ ـ الخدما تاو العمليات التسويقية .
٤ ـ انواع الاسواق .
٥ ـ انواع الوسطاء أو الهيئات التسويقية .
٦ ـ التكاليف التسويقية للمحاصيل الزراعية .
٧ ـ السياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية .
٨ ـ التسويق الزراعى فى العراق .
٩ ـ معايير وتقييم التسويق الزراعى .

مفهوم التسويق الزراعى :

تتضمن دراسة التسويق الزراعى جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل المنتجات الزراعية والحيوانية أو نقل ملكيتها من المنتج الى المستهلك . ويدخل فى دراسة هذا الموضوع وظائف العمليات التسويقية والعوامل التى تؤثر فى طلب وعرض الكمية المنتجة سنويا . ويدخل كذلك ضمن هذا الموضوع دراسة تكاليف النقل ونوعيته ، وتصنيع المنتوجات الزراعية لتسهيل عملية تصريفها وتحويلها من المنتج الزراعى الى المستهلك . كما يهتم هذا الموضوع بجمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة عن الاسعار والاسواق التى تباع فيها المنتوجات الزراعية لتمكين المزارعين من السير على ضوئها فى انتاج الكمية المطلوبة والنوعية المرغوبة . وهذه الدراسات طبعا تحتاج الى وضع سياسة تسويقية سليمة ، ولذلك يهتم هذا الموضوع ايضا بوضع السياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية وكذلك الخطط التسويقية .

لقد اصبح التسويق الزراعى جزءا من البنيان الاقتصادى فهو مكمل ومتمم

---

(١) الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، ص ٢٨٠ .

لعملية الانتاج الزراعى ، فليس من المعقول انتاج محصول معين قبل التفكير فى طريقة تصريفه ووضعه فى أيدى من يستهلكونه . فالانتاج كما عرفنا هو تكوين المنافع أو زيادتها وحيث ان التسويق يستطيع تكوين المنافع التالية ـ المنفعة الشكلية، المنفعة الزمانية ، المنفعة المكانية ، والمنفعة التمليكية ، ويضيفها الى العمليات الانتاجية فهو جزء أساسى فى العملية الانتاجية بل أنه يعتبر عملا منتجا سواء نقلت هذه المنتجات بدون اجراء تغير فى شكلها أو بعد اجراء التغير فيها لتزيد فى منفعتها الاقتصادية .

لقد بدأت الحاجة الى نظام التسويق الزراعى تظهر شيئا فشيئا بعد ظهور التخصص ، وتكوين مناطق زراعية واخرى صناعية ، واعتماد احداهما على الاخرى . ويستند التسويق على ثلاثة اسس رئيسية هى : المنتج والوسيط والمستهلك ويمكن وضع العلاقة بالصورة التالية :

المنتج ← الوسيط ← المستهلك

↓ ↓

المستهلك ← الوسيط ← المنتج

فالمنتج الزراعى يحاول تصريف منتوجاته والحصول على افضل الاسعار لبيعها . والمستهلك يحاول الحصول على المحاصيل الزراعية لسد حاجاته بأقل الاسعار . والوسيط هو الذى يقوم بتقديم خدماته لتكون حلقة الاتصال بين المنتج والمستهلك ويتقاضى أجرا لقاء ذلك . ومن الجدير بالذكر ان كل منتج هو مستهلك وكل مستهلك منتج اما الوسيط فيبقى وسيطا فى الحالتين . وهو أيضا يعتبر مستهلكا مباشرا .

اهداف التسويق الزراعى :

هنالك عدة اهداف يسعى التسويق الزراعى لتحقيقها واهمها هى[1] :

أ ـ تجميع المحاصيل الزراعية سواءً أكانت مواد خام غذائية أو موادا مصنوعة فى نقطة مركزية معينة ليسهل نقلها .

ب ـ توزيع أو تصريف المنتوجات الزراعية على الاسواق ومنها الى المستهلكين، وهذا يساعد على توزيع الثروة غير الكافية توزيعا صحيحا .

ج ـ يعمل على الموازنة بين العرض والطلب على اساس مراعاة الزمن والكمية .

الخدمات أو العمليات التسويقية : Marketing Services

توجد سلسلة ذات حلقات متعددة من العمليات بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين ، فالمحصول الزراعى يمر خلال هذه الحلقات الطويلة قبل وصوله الى المستهلك . وكلما تباعدت المسافات بين المنتج والمستهلك ازدادت حلقات تلك السلسلة من العمليات . وتستطيع تقسيم هذه السلسلة من العمليات التسويقية الى أربعة اقسام رئيسية هى :

١ ـ العمليات المتعلقة بالنقل Physical Handling Functions وتتضمن التجميع والتصنيف ، والتقسيم ، والتغليف والنقل .

٢ ـ الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية Facilitating Functions وتتضمن التمويل ، وتحمل المخاطر ، واعداد المعلومات التسويقية .

٣ ـ العمليات المتعلقة بالتصنيع الزراعى Processing Functions وتتضمن تحويل المحاصيل الزراعية الخام الى مواد غذائية معدة للاستهلاك المباشر كالتعليب .

٤ ـ العمليات المتعلقة بالتبادل Exchange Functions وتتضمن عمليات الشراء والبيع .

اولا ـ العمليات المتعلقة بالنقل : وتتضمن عدة فعاليات هى :

أ ـ التجميع : Assembling

وهى الحلقة الاولى من عمليات التسويق حيث يتم فيها تجميع المنتوجات الزراعية المتشابهة فى مراكز معينة وقريبة من محل الانتاج لغرض تصنيفها ونقلها والاقتصاد فى التكاليف . ومن مزايا التجميع زيادة قوة المساومة عن طريق المساومة الجماعية .

ب ـ تصنيف المحاصيل الزراعية : Grading

وهى العملية التى يتم بواسطتها تصنيف المحاصيل الزراعية طبقا للمقاييس والخواص المعترف بها من حيث الشكل والحجم ودرجة النضوج . ويتوقف تصنيف كل محصول على طبيعة ذلك المحصول الزراعى .

يجرى حفظ الفواكه والمخضرات بأوعيتها على أساس الرتب والقياسات . ويتم هذا العمل اما فى محلات انتاجها أو بعد أن تنقل الى مراكز التسويق سواء أكانت شخصية أم تعاونية . وفى هذه المحلات يتم فرز المنتوج الزراعى الى الرتبة اللازمة له بواسطة العمال أو المكائن المختصة بهذا العمل ، كما هو الحال فى منتوج التفاح والخوخ والعرموط والبرتقال والبيض وغيرها .

ان قياسات التصنيف لكل محصول زراعى من فاكهة وخضروات مصنفة ، هى عبارة عن الصفات المكتوبة الواجب توفرها فى كل صنف . وتباع فى الاسواق وتعين اسعارها طبقا لدرجة صنفها . اما قياسات الاوعية فيتبع نظام الاوزان لكل قطر حيث يتطلب وضع المحاصيل فى أوعية ذات حجوم وأوزان معينة وتحمل تلك الاوعية اسم المحصول ورتبه ووزنه .

ولا ينكر ان عملية التصنيف تساعد كل من البائعين والمشترين على حد سواء عند القيام بعملية التبادل . وهذا بدوره يساعد على اعطاء معلومات وافية عن المحصول الذى يرغب المشترى الحصول عليه دون ان يراه .

واهم الفوائد التى تجنى من عملية التصنيف هى :

١ ـ تقليل الاضرار الناتجة عن بقاء بعض الوحدات الرديئة .

٢ ـ تسهيل اجراء عملية المقارنة ، والتسويق .

٣ ـ تدفع المنتجين الى تحسين منتوجاتهم ، عندما يشاهدون ان الاثمان العالية تدفع الى الاصناف الجيدة .

٤ ـ تقليل التكاليف وذلك بابعاد الوحدات التالفة .

٥ ـ ايجاد اصناف معترف بها فى البورصة .

٦ ـ تقليل الغش والتلاعب بالاسعار لقيام الحكومة بالاشراف .

٧ ـ تساعد فى الحصول على السلف الزراعية فى مراحل التسويق .

٨ ـ تساعد فى حل المنازعات عند حصول نقص او تلف فى المحصول .

جـ ـ عمليات التخزين : Storing

هى العمليات التى يتم بواسطتها حفظ المحاصيل الزراعية بصورة جيدة الى ان يتم بيعها الى المستهلك . وتعتبر عملية الخزن من العمليات الضرورية التى يركن اليها المزارع بعد تجميع محاصيله وتهيئتها للبيع . اذ بواسطة هذه العملية

يمكن المحافظة على المحاصيل الزراعية من التقلبات الجوية والمحافظة عليها من التلف قبل نقلها الى الاسواق . ومن فوائد الخزن انها تساعد على التوازن بين العرض والطلب ، أى الموازنة بين الاوقات التى تكثر فيها المحاصيل الزراعية والاوقات التى تقل فيها . وتظهر اهمية الخزن واضحة عندما تكون الظروف غير ملائمة لبيع بعض المحاصيل الزراعية بالاسعار المناسبة بعد حصدها أو جنيها . فالتمور العراقية قد يضطر اصحابها الى خزنها لوقت طويل الى أن تشحن الى الاسواق الخارجية .

وتتضمن عمليات الخزن حفظ المحاصيل الزراعية فى مخازن مبردة أو تجميدها أو وضعها فى مخازن غازية .

د ـ النقـــل : Transportation

هى العملية التى يتم بواسطتها نقل المحاصيل الزراعيـة الى الاسواق التى تطلبها . وتعتبر خدمات النقل من الخدمات الضرورية للمحاصيل الزراعية وخاصة سريعة التلف منها . وقد تتطلب المحاصيل الزراعية فى اغلب الاحيان وسائط نقل خاصة كالسيارات المتخصصة لنقل المواشى او الفواكه او الالبان . أن أى تحسن فى طرق وسائط نقلها سيؤدى الى زيادة دخول المنتجين بالاضافة الى المحافظـة على عدم تعرض المحاصيل للتلف .

أما فى الوقت الحاضر بعد تحسن وسائط النقل وطرق التبريد فقد أصبح فى امكان المزارع أن يزرع فى أماكن بعيدة عن السوق . وهذا مما ادى الى امكانية التخصص أى كل منطقة تتخصص فى انتـاج المحاصيل التى تلائمهـا . وأصبح باستطاعة المزارع الآن أن يزرع فى كثير من المناطق التى لم يسبق أن زرعها من قبل بسبب توفر سيارات النقل المبردة أو عربات السكك الحديدية او البواخر المكيفة للهواء ، وبهذا فتحت أبواب جديدة لتسويق المحاصيل التى يمكن انتاجها بعيدا عن الاسواق ونقلها الى المستهلكين دون أن يطرأ عليها أى نقص فى وزنها أو تلف فى نوعيتها .

وقد انتشر استعمال الطائرات فى الوقت الحاضر لنقل المحاصيل الزراعية . وبهذه الطريقة استطاع المزارعون تصريف محاصيلهم وعدم تعرضها للتلف بسبب سرعة النقل .

هـ ـ الفرز والتقسيم والتغليف : Sorting, Dividing & Packing

ان عمليات الفـرز هى العمليات التى يتم بواسـطتها عزل المنتجـات ذات النوعيات المختلفة كفرز البرتقال الكبـير والمتوسط والصغير . اما التقسـيم فهى العملية التى يتم بواسطتها تجزئة الشحنة الواحدة الى اجزاء صغيرة تساعد تجار التجزئة على اجابة طلبات المستهلكين حسب اذواقهم وحاجاتهم . ونعنى بالتغليف وضع المحاصيل الزراعية داخل أوعية تساعد على المحافظة على المحاصيل ونقلها بصورة صحيحة . ويتوقف نوع الوعاء على نوعية المحصول الزراعى ، ومن أمثالها العلب الصغيرة الجذابة والسلال المعبأة والاكياس والصناديق وغيرها .

وتساعد هذه العمليات على زيادة الكفاءة التسويقية بما يلى :

١ ـ تساعد على تقليل حجم المحاصيل المنقولة ، وتقليل تكاليفهـا ، كما هـو الحال فى بالات القطن .

٢ ـ تسهيل عملية الخزن والنقل والبيع .

٣ ـ تقلل مقدار التلف الذى تتعرض له المحاصيل الزراعية كعملية التعليب .

٤ ـ تسهيل عملية التعرف على نوعية المحاصيل المطلوبة واختيارها كوضع البيض فى الكارتونات .

٥ ـ تساعد فى الاعلان عن المحاصيل الزراعية وتعمل على زيادة تصريفها .

ومن الجدير بالذكر ان العمليات المتعلقة بالتجميـع والتقسـيم والتغليف تستعمل فى مختلف المراحل التسويقية .

ثانيا ـ الوسائل المساعدة للعمليات التسويقية :

وهى العمليات التى تساعد على التبادل والنقل والخزن والتغليف ، والتى لا يمكن ان ينظم التسويق بدونها . وتتضمن العمليات التالية :

أ ـ التمويل :

وهى الطريقة التى بواسطتها تتم عملية تهيئة الاموال والقروض المطلوبـه لنقل المحاصيل الزراعية فى مراحلها التسويقية المختلفة . وهذه الاموال المقترضه لابد من دفع فوائد عنها . وهى تعتبر من التكاليف التسويقية الضرورية . ولاجل تحسين حالة المزارع وتخليصه من المرابين والتجار ينبغى ايجاد تسهيلات تسليفية

بحيث يتمكن الفلاح الصغير من الحصول على الاموال التى يحتاجها بشروط سهلة .

ب ـ تحمل المخاطر : Risk Bearing

يتحمل المنتج خلال العمليات التسويقية كثيرا من الاضرار والمخاطر . وقد تحدث المخاطر فى كل مرحلة من المراحل التسويقية وعلى المنتج تحملها .

جـ ـ تقديم المعلومات التسويقية : Providing Market Information

هى الطريقة التى بواسطتها يمكن اعداد الحقائق والتوضيحات التسويقية حول الاسعار والقيمة السوقية الحاضرة والمستقبلة . ففى الاقطار المتقدمة تنشر اسعار المنتجات الزراعية بالجملة الى الجمهور يوميا بواسطة وسائل الاعلام . حيث يتصل موظفوا اسواق الفاكهة والمخضرات فى أى سوق زراعى مهم بالمزارعين أو وكلائهم او اصحاب العمولة أو أى شخص يقوم ببيع المنتوج فى تلك الاسواق اثناء عملهم فى الصباح الباكر وعليهم ان يسجلوا السعر الادنى والاعلى لاى منتوج حسب أوعيته واصنافه وانواعه ، وكذلك يتصل موظفوا اسواق الحيوانات والدواجن بالبائعين فى تلك الاسواق ويسجلون السعر الادنى والسعر الاعلى حسب سعر وحدة الوزن المتعارف عليها فى تلك الاسواق .

ان عملية نشر واذاعة اخبار الاسعار الزراعية لها اهمية كبرى للمزارع ، حيث انها تزود المزارعين بالمعلومات اللازمة عن حالة السوق والعرض والطلب لمحاصيلهم . وكذلك تساعد على تكوين اسواق منتظمة واستقرار السوق . كما انها تستعمل كعامل مساعد فى التخطيط الاقتصادى . وتعتبر هذه المعلومات ذات فائدة كبيرة للمنتجين الزراعيين والوسطاء والمستهلكين . فالمنتج الزراعى يحتاج الى المعلومات التى سيقوم بانتاجها . وتتضمن المعلومات التسويقية التى يحتاجها ما يلى :

١ ـ المعلومات المتعلقة بكمية المنتوج ومكانه والمقدار المعروض منه أو يتوقع عرضه .

٢ ـ المعلومات المتعلقة بشراء المحاصيل وأسعارها فى مختلف المراحل التسويقية. وامكانية الاستهلاك والوسطاء .

٣ ـ المعلومات المتعلقة بالتغيرات الطبيعية غير الاعتيادية .

٤ ـ المعلومات المتعلقة بالاسعار والتقلبات غير المتوقعة .

ثالثا ـ العمليات المتعلقة بالتصنيع الزراعى :

وهى العمليات التى يتم بواسطتها تحويل المنتوجات الزراعية الخام الى مواد جديدة اكثر ملاءمة للاستعمال ، كتحويل البذور الى زيوت نباتية ، وتحويل الفواكه الى معلبات ، وتحويل البرتقال والعنب الى عصير ، وتعليب اللحوم ، وتحويل القمح الى طحين ، وما الى ذلك ...

ونظرا للتقدم التكنولوجى فى الوقت الحاضر فقد أصبح التصنيع الزراعى ضروريا لتوفير المحاصيل الزراعية فى مختلف الفصول والمواسم .

رابعا ـ العمليات المتعلقة بالتبادل :

وهل العمليات التى يتم بواسطتها الشراء والبيع ، وتتضمن الفعاليات التى تقوم بنقل ملكية المحاصيل الزراعية من المنتج الزراعى الى المستهلك . وقد يكون بيع المحاصيل الزراعية الى المستهلكين بصورة مباشرة أو عن طريق الوسطاء كتجار الجملة والتجزئة وغيرها . وتعتبر عملية البيع من العمليات المهمة التى تحتاج الى دراسة واسعة عن الاسواق وسلوك المستهلكين وتحليل قوى العرض والطلب.

انواع الاسـواق :

تقسم الاسواق التى يتم فيها تبادل المنتوجات الزراعية الى أربعة اقسام رئيسية هى[1] :

(١) الاسواق المحلية : Local Markets

وهى الاسواق القريبة من المزارع المنتج حيث يتم فيها تجميع الزروع من عدد كبير من المنتجين ، وتخزن فيها المحاصيل القابلة للتخزين الى ان يتم جمع كمية كافية يمكن شحنها الى الاسواق المركزية . وهذه الاسواق تختلف باختلاف نوع المحصول الزراعى فاسواق الحبوب والقطن تختلف عن اسواق الفواكه والخضر ، وكذلك تختلف عن اسواق بيع الحيوانات .

كما أنه ليس هنالك طريقة موحدة للبيع فى هذه الاسواق فهنالك :

---

(1) W.W. Wilcox, Cochrane, **Economics of American Agriculture**, pp. 98-100.

(١) الدكتور زكى محمود شبانة ، التسويق الزراعى ، ص ١٤٨ .

اولا ـ طريق البيع المباشر للمستهلكين ـ وهى الطريقة التى لا يكون فيها وسيط بين المزارع والمستهلك ، ومن أمثالها البيع على جوانب الطرق فى المناطق الريفية الموصلة الى المدن ، حيث تباع المحاصيل فى هذه الحالة بالتجزئة العامة .

ثانيا ـ طريقة البيع بواسطة الوسطاء المحليين ـ وهى الطريقة التى يبيع فيها المزارعون محاصيلهم للوسطاء المحليين ، وهم الذين يقومون غالبا بتمويل المزارعون للقيام بعملية الانتاج ومتصلين بوسطاء آخرين خارج المنطقة . ويقوم هؤلاء الوسطاء بتأسيس مخازن محلية يجمعون فيها ما يحصلون عليه لغرض شحنها الى الاسواق عند الطلب . وقد انتشرت مؤخرا المزادات المحلية . فهنالك مزادات للماشية وللخضر وللفاكهة وقد زاد الاهتمام حديثا بهذه المزادات وتحسينها . وتعقد هذه المزادات فى ايام معينة من الاسبوع ومكان معين . حيث يأتى الوسطاء الى هذه الاماكن من خارج المنطقة حيث يقدم المزارعون منتوجاتهم للبيع .

ثالثا ـ البيع للمصانع والمطاحن ـ وهى الطريقة التى يبيع بها المزارعون محاصيلهم الى المصانع خارج مناطقهم . وهذه الصفقات تتم حسب شروط وعقود خاصة .

(٢) الاسواق المركزية :

وهى اسواق مركزية عامة يجمع التجار محاصيلهم الخام النباتية والحيوانية من الاسواق المحلية ويرسلونها الى هذه الاسواق المركزية ، وغالبا ما تكون بكميات كبيرة . وتوجد هذه الاسواق فى المدن وفى المناطق المنتجة حيث توجد المخازن المناسبة . وهى مراكز مهمة لتسويق المنتوجات النباتية والحيوانية وتصريفها . وتباع فى هذه الاسواق المحاصيل التى تعتبر مواد خام حيث لا تباع فى محلات التجزئة ولا فى اسواق الموزعين . ويجرى تسويق المنتجات النباتية فى الاسواق المركزية كما يلى :

أ ـ التسويق بالمساومة : Bargaining

فى هذه الاسواق المركزية يجرى تسويق المنتجات الزراعية بعد ان يجلبها المزارعون بوسائط النقل الى هذه الاسواق وهى محفوظة فى اوعية خاصة سواء أكانت مفتوحة او مغلقة . وتكون لتلك الاوعية حجوما وأوزانا معروفة ورتبة

معينة . كما وتدخل بعض الاسواق انواعا من المنتوجات الزراعية التى لا تحمل أية رتبة . وتجرى عملية التسويق فيها بين البائعين والمشترين بواسطة المساومة على عدد من الاوعية المراد الاتفاق على بيعها ، او يكون الشراء على اساس المساومة بالنسبة لثمن الصندوق أو للسلة الواحدة ، أو أى وعاء آخر يحفظ ذلك المنتوج . فتكون المساومة على أساس سعر الصندوق الواحد او الوعاء الواحد ولعدد معين من الصناديق . وعندما تتم الموافقة على هذه المساومة تنقل المنتجات الى حوزة المشترى (تاجر الجملة) وقد يكون تاجر نصف الجملة Jobber .

وتوجد فى الاسواق المركزية فى الاقطار المتقدمة دوائر زراعية لتفتيش المنتجات الزراعية الداخلة الى لاسوق للتأكد من مطابقتها للانظمة والتعاليم الخاصه برتب المنتجات وقياساتها .

ب ـ التسويق بالمزاد العلنى :

١ ـ المخضرات والفواكه : يجرى تسويق المنتجات الزراعية كالمخضرات والفواكه بطريقة المزاد العلنى . حيث يجتمع المشترون فى غرفة معينة فى سوق الجملة ويحمل كل واحد منهم قائمة باسماء المحاصيل التى يرغب شراءها ، وبعد ان يتم الاجتماع يبدأ (المنادى) بالمزايدة على المنتجات حسب تسلسلها فى القائمة وتبدأ المزايدة من الحاضرين وتنتهى صفقة البيع الى اعلى المزايدين فتحال اليه ويدفع المبلغ المقرر .

٢ ـ تسويق الحيوانات : يجرى تسويق الحيوانات فى الاسواق العالمية كما يلى :

أ ـ تسويق المواشى : يجرى تسويق المواشى بطريقة المساومة بين المشترين والبائعين . ويتم الشراء على اساس وحدة وزن معينة من الحيوان الحي، وبعد ان يتم الاتفاق على سعر وحدة الوزن هذه ، توزن الحيوانات المتفق على شرائها . وتدفع اثمانها للبائعين على اساس الوزن الكلى . ويدفع البائع اجور الوزن والارضية والعمولة الى المسؤول عن ساحة البيع التى استعملها لمواشيه اثناء الانتظار لبيعها .

ب ـ تسويق الاغنام : يجرى تسويق الاغنام على اساس الوزن سواء اكان بالمساومة أو بالمزاد العلنى . يتم التسويق بالمساومة حسب ما ذكرنا اعلاه فى

الفقـرة (أ) . اما التسويق بالمـزاد العلنى فيتم حسب المزايدة التى يقوم بهـا (المنادى) امام الحاضرين من المشترين . ويكون ذلك على اساس وحدة وزن معينة كما هو متبع فى تسويق المخضرات والفواكه . وبعد ان ترسو المزايدة على أحد المشترين توزن الحيوانات الحية المشتراة على هذه الطريقة ثم يضرب ثمن وحدة الوزن بالوزن العام للحيوانات الحية ويدفع المشترى ثمنها .

(٣) اسواق الجملة : Wholsale Markets

هى الاسواق التى تتجمع فيها المحاصيل الزراعية المشحونة اليها من الاسواق المحلية ، وفيها يتم تسليم المحاصيل وتجميعها وتصنيفها وخزنها ثم شحنها الى اسواق التجزئة . ويوكل لكل محصول زراعى او لجملة محاصيل متشابهة اسواق للجملة تختلف سعتها حسب مقدار المحصول . ويكون مركزها غالبا فى المدن حيث تتوفر وسائط النقل والخزن والحفظ ، بالاضافة الى المؤسسات التسليفية وغيرها من العمليات الضرورية لتسهيل عملية التسويق . وتقوم اسواق الجملـة بتقديم المعلومات التسويقية اللازمة للوسطاء ، وكذلك تقـوم بتقـديم الامـوال الضرورية لنقل المحاصيل الزراعية فى المراحـل التسويقية المختلفـة وفى بعض الاحيان يقوم تجار الجملة بعملية التكامل فى التسويق ، والتى بواسطتها يصبح بالامكان تقـديم الخـدمات التسـويقية بأقـل التكـاليف فيسـتفيد المنتـج والمستهلك . وقد شجع التقدم العلمى هذا النوع من التسويق الذى يقوم بعدة فعاليات تحت ادارة واحدة تسمى المؤسسات المتكاملة . فهـذه المؤسسات تقـوم باعمال تاجر الجملة والتجزئة معا .

(٤) اسواق التصدير : Export Markets

هى الاسواق التى تقوم باعداد المحاصيـل الزراعية لغرض تصديرهـا الى خارج القطر . وهذه الاسواق تتسلم المحاصيل الزراعية من اسـواق الجملـة المركزية ، كما تتسلمها من الاسواق المحلية التجميعية . وفى هذه الاسواق تتم عملية التفريغ والشـحن والتخزين والتعبئة والتدريج ونشـر واذاعة الاخبـار التسويقية ، والقيام بمراسلة المستوردين والمصدرين للمحاصيل . وغالبا ما تقع هذه لاسواق فى المدن الساحلية .

(٥) اسواق التجزئة : Retail Markets

هى الاسواق او المخازن التى تقوم ببيع المحاصيل الزراعية بالمفرد مباشرة . وهذه المخازن تكون متعددة ومنتشرة فى القرى والمدن على شكل دكاكين أو مخازن أو محلات القصابين ومحلات بيع الخضر والفواكه . ويقوم تاجر التجزئة (المفرد) بمثابة وكيل شراء بالنسبة للمستهلك فهو الذى ينقل طلبات المستهلكين الى المنتجين ، ويقوم كذلك بتجميع وتسعير وترتيب المحاصيل الزراعية التى يرغب فى شرائها المستهلكون .

لقد جرى بعض التغير على مخازن بيع التجزئة فظهرت فى الوقت الحاضر المخازن المسلسلة الكاملة Chain Stors وكذلك السيوبرماركتس Super-Markets يقوم المستهلك فى هذه الاسواق بخدمة نفسه بنفسه ، حيث ان الاشياء الموجودة فى المخازن موزونة ومسعرة ومكتوب عليها السعر . وما على المستهلك الا جمع الاشياء التى يحتاجها ودفع ثمنها . ومن مميزات هذه المخازن انها تعد للمستهلك كل ما تحتاجه العائلة باسعار معتدلة ، هذا بالاضافة الى أن لديها أماكن ملائمة لوقوف السيارات وتسهيل عمليات التسويق .

(٦) التسويق الزراعى التعاونى(١) : Agricultural Cooperative Marketing

هو الطريقة التى تتم بواسطتها تقديم الخدمات والعمليات الخاصة بنقل المنتجات الزراعية والحيوانية من المنتج الزراعى الى المستهلك بطريقة تعاونية وعلى نحو منتظم ومضمون وباسعار مرضية وتتمتع بقسط من الثبات والاستقرار . والتسويق التعاونى كأى نوع من انواع التنظيم الاقتصادى لم يكن له فى أول ظهوره قواعد ولا مبادىء متفق عليها بين العاملين به ، بل كانت كل جمعية تدير أعمالها التسويقية بطريقتها الخاصة . واهم ما يسعى اليه التسويق التعاونى هو مساعدة الزراع على حل مشاكلهم التسويقية ، وذلك بايجاد المشترى الذى يدفع السعر المناسب لمختلف منتجاتهم وذلك فضلا عن قيامهم بتأدية كافة الخدمات والعمليات التسويقية .

واهم ما يسعى التسويق التعاونى لتحقيقه هو :

---

(1) John D. Black, **Introduction to Economics for Agriculture**, pp. 474-489.

١ ـ القضاء على الاستغلال وذلك بجمع المحاصيل الزراعية وبيعها بيعا جماعيا والتخلص من كثرة الوسطاء .

٢ ـ القيام بتصنيف المحاصيل الزراعية وترتيبها وتعبئتها بصورة جيدة وهذا مما يشجع الزراع على تطوير انتاجهم وتحسين نوعيته .

٣ ـ اجتناب عرض المحاصيل الزراعية دفعة واحدة لئلا تنخفض اسعارها .

٤ ـ ضبط الحساب والوزن وهذا مما يؤدى الى حصول المزارع على ما يستحقه من ثمن كامل لمنتوجاته .

٥ ـ زيادة قوة المساومة للفلاح وذلك باتباع طريقة المساومة الجماعية .

٦ ـ تقليل التكاليف التسويقية وذلك بجمع المحاصيل سوية وامكانية امتلاك وسائط النقل بواسطة الجمعية .

٧ ـ امكانية تزويد الاعضاء والجمعية بالمعلومات التسويقية المتصلة باعمالهم .

٨ ـ تنظيم عمليات الانتاج وفقا لاحتياجات السوق الفعلية .

الوسطاء والهيئات التسويقية(١) :

الوسطاء هم الاشخاص المختصون بمعرفة حالة السوق وطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية ، وقد يقوم هؤلاء الوسطاء بالتسويق على شكل جماعات أو هيئات بصورة جماعية . ان العملية التى يقوم بها الوسطاء من الصعب على المزراعين القيام بها لعدم استطاعتهم التفرغ اليلها ومعرفة جوانبها بجانب مهنتهم الاساسية فى الانتاج الزراعى ، لذلك تركت هذه المهنة لمن يجيدونها وهم الوسطاء . ويطلق على المختصين بحالة الاسواق وطلباتها اسم الوسطاء او التجار ، وهم الذين يقومون ببيع وشراء المحاصيل الزراعية التى انتجها غيرهم ، فيشترون من المنتج ويبيعون الى المستهلك ، وهؤلاء الوسطاء هم :

١ ـ التجار المحليون : Local Merchants

وهم الذين يشترون من المنتج الزراعى ، ويقومون بعملية التجميع المحلى للمحاصيل الزراعية قبل شحنها الى سوق الجملة . وفى نفس الوقت يقوم البعض منهم بتجارة التجزئة داخل المحلة .

---

(١) الدكتور زكى محمود شبانة ، التسويق الزراعى ، ص ١٦٩ .

٢ ـ تجـــار الجملة : Wholesalers

هم الاشخاص او الهيئات او المؤسسات التى تقوم بتسويق المنتجات الزراعية فى اسواق الجملة بكميات كبيرة سواء اكانت منتجات شتوية ام صيفية . وهـم الذين يشترون المحاصيل الزراعية الكبيرة من المنتجين أو الوسطاء المحليين لبيعها الى وسطاء آخرين أو الى تجار التجزئة ليقوموا هم بدورهم ببيعها الى المستهلكين. ويكون تجار الجملة على اتصال دائم مع المنتجين فى مختلف الفصول .

ولتجار الجملة وظائف عديدة يقومون بها ومنها :

أ ـ استلام المنتجات الزراعية من المنتجين الذين كونوا معهم علاقات في السابق .

ب ـ اعطاء القروض الموسمية للمنتجين الذين لهم علاقات زراعية معهم .

جـ القيام بخزن المنتجات وحفظها اذا كانت سريعة التلف الى ان يرتفع ثمنها .

د ـ القيام بتجزئة بعض المنتجات الزراعية الى كميات قليلة لسهولة بيعها .

هـ ـ القيام ببيع المنتجات الى تجار نصف الجملة او تجار التجزئة .

٣ ـ تجار نصف الجملة : Jobbers

وهم الذين يقومون بشراء المنتجات الزراعية على اختلافها بكميات قليلة من تجار الجملة وبيعها الى باعة المفرد او الى اصحاب المطاعم أو ما شابه ذلك . واضافة الى ذلك فانهم يقومون بأعمال تجار العمولة أو الدلالين ، وهذا طبعـا يتوقف على طبيعة البضاعة التى بحوزتهم وعلى مقدرتهم المالية واغتنامهم الفرص التجارية عند حدوثها . وتتضمن عمليات تسويق تجار نصف الجملة الفعاليات التالية :

أ ـ عرض البضائع فى ساحات الاسواق .

ب ـ البيع الى اصحاب المخازن والمطاعم والفنادق والاوتيلات وغيرها .

جـ ـ البيع بواسطة الباعة Salesmen .

وأما اهم الخدمات التى يقدمها نصف تجار الجملة فهى :

أ ـ الاتصال بباعة التجزئة ومعرفة طلب كل واحد منهم من المنتجات الزراعية .

ب ـ القيام بجمع بضائع مختلفة وبكميات قليلة .

جـ ـ القيام بتعليب وتصنيف وحفظ المنتجات المختلفة بعلب خاصة .

د ـ القيام بمعاونة باعة المفرد بمساعدة مالية عند الحاجة .

٤ ـ تجـار العمولة : Commission Merchants

وهم الذين يرسل اليهم المنتج ما عنده من المحاصيل الزراعية لاجل بيعها لحسابه ، ثم خصم العمولة والمصاريف من الثمن المستحصل ودفع الباقى الى المنتج . ان هذا النوع من العمليـات ليس محصورا بنـوع خاص من الهيئـات التسويقية ، فكثيرا ما نشاهد تجـار الجملة وتجـار نصف الجملـة والموزعين يقومون بأعمال العمولة . والمقصود بالعمولة هنا هى أن يقوم الباعة ببيع المحاصيل الزراعية التى أودعت عندهم الى اشخاص آخرين وا نيحسم لهم عند البيع نسبة معينة من المال يتفق عليه بين صاحب المحصول وبائعه . ويجب عدم الخلط بين العمولة والدلالة . ففى حالة العمولة تكون المحاصيل فى حوزة تجار العمولة بينما فى حالة الدلالة لا تكون المحاصيل فى حوزة الدلال . وكذلك فى حالـة العمولة يبيع تجار العمولة المحاصيل معتمدين على حكمتهم الشخصية في الاسعار ، بينما فى حالة الدلالة هذا ليس من اختصاص الدلال . حيث ان الدلال يسير طبقا لتعاليم صاحب المحصول فيما يخص السعر الذى تتم فيه صفقة الشراء والبيع . ولا يستطيع الدلال قبول اسعار واطئة دون أخذ رأى صاحب المحصول الزراعى .

وكثيرا ما تكون مظاهر العمولة واضحـة فى مناطق الانتـاج المختصة بين موزعى الفواكه والخضراوات ، اذ بهذه المناطق يتفق التجار المختصون وكذلك المنتجون مع بعض الموزعين ليقوموا باستلام محاصيلهم وبيعها بطريقة العمولـة المتفق عليها بينهم . تتوقف تجارة العمولة على مقـدار العـلاقات التجارية بين الهيئات التسويقية وبين صاحب المحصول المراد بيعه بهـذه الطريقة . وكذلك تتوقف على طبيعة المحصول الزراعى وحالة السوق معا . لقـد أخذت تجـارة العمولة تقل أهميتها فى الوقت الحاضر للاسباب التالية :

أ ـ تحسن طرق التسويق المباشر .

ب ـ تحسين اتصال تجار الجملة بمراكز الانتاج الرئيسية لتجهيزهم بالمحاصيل التى يحتاجونها بصورة دقيقة ومؤكدة .

جـ ـ تحسن طرق المواصلات ووسائل التبريد لحفظ المحاصيل الزراعية سريعة التلف عند نقلها من محل الى آخر .

د ـ تحسن وسائل نشر اخبار الاسعار الزراعية فى الاسواق .

هـ ـ المنافسة بين التجار للحصول على المحاصيل بصورة اكيدة ومضمونة .
و ـ رغبة المنتجين فى بيع منتجاتهم فى الحال دون الانتظار .

(٥) المصـــدر : Shipper

هو الشخص الذى يشترى من سوق معينة ويبيع فى سوق خارجية اخرى. او يقوم بتصدير المحصول الزراعى من بلد الى آخر . وان التأخير فى وصول المحاصيل الزراعية الى الاسواق التى ستباع فيها يجعل المنتج معرضا للخسائر ، لذلك يعمل المصدرون عادة على تأمين مركزهم ضد الخسارة المحتملة باجراء ما يعرف بعملية « التغطية التجارية » Hedging والتغطية هى عملية عكسية يقوم بها المصدر فى السوق المستقبلة « البورصة » لاية صفقة عقدها فى السوق الحاضرة تأمينا لمركزه ضد تقلب الاسعار . وبمعنى آخر انها بيع او شراء على أساس التسليم الآجل لغرض المعادلة أو الحماية من اخطار مشتريات أو مبيعات جارية . وذلك لكى تتعادل الخسائر الناتجة من ناحية والربح الناتج من ناحية اخرى .

٦ ـ تاجر التجزئة (او بائع المفرد) : Retailer

وهـو الذى يعمل مباشـرة مع المستهلك . وهؤلاء الافـراد يؤلفون اهم الجماعات التسويقية المنتشرة بين الاسواق والمحلات والذين يقومون ببيع المحاصيل الزراعيـة المختلفة والمتنوعـة بكميـات قليلـة الى المستهلكين . اذ انه يصعب على المستهلكين القيام بشراء كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية وحفظها فى البيت وخاصة اذا لم تكن هنالك ثلاجات ومبردات كهربائية لحفظ المواد الغذائية من التلف . فباعة التجزئة هم الذين لهم اتصالات مباشرة مع المستهلكين ، وهم الذين يشترون المنتجات الزراعية المختلفة بكميات قليلة لاجابة طلبات المستهلكين المتنوعة وحسب أذواقهم المختلفة .

وقد يتخذ بائع المفرد محـلا او حانوتا بين محلات السـكن يحتوى على المحاصيل الاستهلاكية ليسد حاجة الزبائن وبهذا يكون الدكان محليا ، اما اذا كان الحانوت كبيرا وواسعا وفى اسواق المدينة فيكون هذا الحانوت عاما . وقد شيد بعض باعة المفرد محلات استهلاكية على الطرق الرئيسية بين المدن والقرى لبيع المحاصيل الزراعية للمسـافرين الذين يقفـون فى الطريق ويشـترون ما

يحتاجونه من الفواكه والمخضرات والبيض وغيرها من الحاجات الاستهلاكية .

٧ ـ الدلالون (السماسرة) : Brokers

هم الذين يقومون بالاتصال بين البائع والمشترى لتقريب وجهة نظر البائع ورغبة المشترى . فيفاوض الدلال كلا الطرفين ويساوم لتحديد الثمن بينهما الى ان يتم الاتفاق فترسل الصفقة من المحاصيل الزراعية من البائع الى المشترى مباشرة حيث ان الدلال او السمسار لا يتسلم المحاصيل ولا يقبض ثمنها ، وهذا هو الفرق بينه وبين تاجر العمولة . وبصورة اخرى نستطيع ان نقول بان الدلالين هم الوكلاء المختصون ببيع وشراء المنتجات الزراعية على اختلاف انواعها دون ان تكون لهم أى ملكية عليها الا انهم يتقاضون اجرة الدلالة المتفق عليها بين الطرفين . أى بين الدلال وصاحب المحصول . ويقسم الدلالون الى قسمين ـ دلالون باعة Sales Brokers ودلالون مشترون Buying Brokers .

وأهم الوظائف التى يقوم بها الدلالون هى :

(أ) الاتصال المباشر بين البائع والمشترى .

(ب) تقديم النصيحة للبائع والمشترى فيما يخص الاسعار فى ذلك الوقت .

(جـ) اعطاء المعلومات اللازمة الى من وكلهم حول امانة المشترى .

(د) حفظ حقوق ومصالح الموكل التاجر وصاحب المنتوج عندما يفرض المنتوج أو عندما يتأجل وقت البيع .

هنالك شروط أساسية يجب توفرها فى الدلال لكى يستطيع ان يكون دلالا ناجحا هى :

١ ـ الاتصال التام مع التجار والاطلاع على حاجاتهم .

٢ ـ الاطلاع التام على حالات العرض والطلب .

٣ ـ معرفة مكان الانتاج للمحاصيل المراد بيعها او شراؤها وصفات كل منها .

٤ ـ مقدرة ممتازة فى معاملات البيع والشراء .

٥ ـ الامانة والصدق .

التكاليف التسويقية للمحاصيل الزراعية :

نعنى بالتكاليف التسويقية هنا الفرق بين السعر الذى يستلمه المزارع

---

(١) الدكتور زكى محمود شبانة ، التسويق الزراعى ، ص ٣٣٨ .

والسعر الذى يدفعه المستهلك ، وتتألف من تكاليف الخدمات والعمليات التسويقية كتكاليف النقل والتخزين والفرز والتدريج والتجميع والبيع سواء أكان بالجملة أو بالتجزئة والتمويل مضافا اليها الاجور التى يتقاضاها الوسطاء . فهذه الدراسة تهم الاقتصاديين الزراعيين لانها تحدد نصيب المزارع من منتوجه ، وخاصة اذا علمنا ان نسبة هذه التكاليف غالبا ما تكون عاليـة جدا . وقد تزيد عن ٥٠٪ فى اكثر المحاصيل . ويعود ارتفاع هذه التكاليف فى معظم الحالات الى العوامـل التاليـــة :

أ ـ زيادة الخدمات والعمليات التسويقية التى يطلبها المستهلك .

ب ـ تعدد الذين يقومون بهذه الخدمات ومحاولتهم الحصول على أجور عالية نسبيا .

ج ـ بعد أماكن الانتاج عن المراكز الاستهلاكية .

وعلى الرغم من أن الكثير من المنتجين الزراعيين ينظـرون الى التكاليف التسويقية على أنها عبء ثقيل على كواهلهم فانه لا ينكر أهميتها بالنسبة للمستهلك، ووظيفتها فى توصيل الحاصل اليه فى الحالة التى يرغبها وفى المكان الذى يريده وفى الوقت الذى يناسبه . فارتفاع التكاليف التسويقية ليس دائما دليلا على ضعف الكفاية التسويقية بل كثيرا ما يعتبر دليلا على ارتفاع مستوى المعيشة للشعب .

وفى بعض الحالات يقـوم المزارعون انفسـهم ببعض العمليات التسويقية كالفرز والتنظيف والتعبئة والشحن فيصعب فى هـذه الحالات فصـل التكاليف التسويقية عن التكاليف الانتاجية .

الاغراض الرئيسية لدراسة التكاليف التسويقية :

ان الاغراض الرئيسية لدراسة التكاليف التسويقية هى :

١ ـ تقدير التكاليف التسويقية ومقارنتها بالتكاليف الانتاجية او بالاسعار التى يمكن الحصول عليها .

٢ ـ دراسة تصنيف التكاليف فيما يخص تكاليف العمليات التسويقية وما يأخذه الوسطاء .

٣ ـ دراسة تكاليف العمليات التسويقية ، وهذه تعطى للمنتج فكرة واضحة عن تكاليف تسويق منتوجاته .

٤ ـ يدرس الوسطاء التكاليف التسويقية حتى يستطيعوا تقليل المصاريف الخاصة وذلك بقيامهم بتقديم أفضل الخدمات بأقل التكاليف .

العوامل التي تؤثر في التكاليف التسويقية :

توجد عدة عوامل تؤثر فى التكاليف التسويقية واهمها :

١ ـ المخاطرة الناتجة عن سرعة التلف او انخفاض السعر : حيث أن اكثر المحاصيل الزراعية التى تكون سريعة التلف تكون تكاليفها التسويقية عالية وخاصة اذا ما أريد نقلها الى أماكن بعيدة وحفظها لمدة من الوقت كالطماطة والمشمش والخس وغيرها من الفواكه والخضر السريعة التلف . فهذه المحاصيل تكلف كثيرا فى تسويقها عن باقى المحاصيل ، وكذلك الحليب الخام ، والبيض واللحم والزبد فانها سريعة التلف والتعفن لذا تحتاج الى مبردات لحفظه وعربات لنقلها .

٢ ـ الطلب والعرض : تنتج المحاصيل الزراعية فى موسم معين وتستهلك طوال العام . فالعرض والطلب الموسمى يعقد مشكلة الانتاج والاستهلاك ويجعلها اكثر تكلفة . فبما أن الانتاج فى موسم والاستهلاك طوال العام فهذا يتطلب أدوات للتخزين وتعطيل الكثير من الايدى العاملة خلال العام ، وهذا مما يزيد فى التكاليف .

٣ ـ مقدار الاجراءات التى تبذل فى البيع : ان توصيل المحاصيل الزراعية الى الاستهلاك الشخصى يحتاج الى مجهود خاص وعناية بالمستهلك ، وغالبا ما يحتاج البائع الى بائعين متخصصين واعلانات ودعاية . وتقديم خدمات خاصة ، ولذلك تكون تكاليف الجهود التى تبذل لجلب المستهلك كبيرة .

٤ ـ درجة معرفة الصنف : لقد وجد أن الجهد الذى يبذل فى تسويق محصول معروف ومعرفة كلفته هو أقل من الجهد الذى يبذل فى تسويق محصول غير معروف وغير معروفة كلفته . فكثيرا ما يمتنع التاجر من شراء محصول يحتاج الى مجهود لبيعه . وخاصة المنتوجات التى لم يتعود المستهلك على نوعها أو صنفها ، لذلك فهو يتردد فى شرائها .

٥ ـ العلاقة بين الكمية وثمنها : ان كلفة النقل والتخزين لها اهميتها بالنسبة الى الكمية . فاذا كانت الكمية كبيرة وسعرها منخفض يكون النقل العامل المحدد لمقدار الكمية التى تنقل الى السوق .

٦ ـ حجم الارسالية او (حجم الوحدة) : تكون التكاليف التسويقية قليلة كلما كان حجم الارسالية او القطعة الواحدة كبيرة . اذ كلما كبر حجم الوحدة أمكن استبدال اليد العاملة بآلات ميكانيكية .

٧ ـ درجة التماثل : ان المحاصيل التى تفرز وتنوع وتدرج تكون كلفتها أقل من المحاصيل التى يصعب فرزها ، وتدريجها ، اذ ان الاولى يمكن بيعها بالمواصفات وهذا فيه توفر فى التكاليف بينما الثانى يباع بالمعاينة .

٨ ـ درجة العناية بالتعبئة : تختلف المحاصيل الزراعية بالنسبة لتعبئتها ، فقسم منها يحتاج الى عناية كبيرة بالتعبئة وهذا مما يزيد فى كلفتها التسويقية ، وقسم آخر لا يحتاج الا الى عناية بسيطة فتكون التكاليف التسويقية أقل من الاولى .

٩ ـ جهة البيع : عندما يكون البيع الى المصانع لا يحتاج المزارع لبيعها الى تجار التجزئة لانها تباع بكميات كبيرة ، فلذا تقل تكاليف التسويق . أما فى حالة بيع المحصول الى تجار التجزئة فان عملية التسويق تحتاج الى وسطاء اكثر والى جهود اكبر ، فلذا تزداد تكاليف التسويق .

١٠ـ الحاجة الى الخدمات الميكانيكية : تزداد تكاليف تسويق بعض المحاصيل الزراعية لكونها تحتاج الى آلات ميكانيكية لتعقيمها ، وتصنيفها وحفظها .

تجرى فى العالم دراسات كثيرة على التكاليف التسويقية من الناحية الاقتصادية الداخلية والخارجية للاستفادة منها فى تقليل التكاليف والاستفادة منها فى زيادة دخل المزارع وزيادة استهلاك المحاصيل الزراعية ووضع السياسة الزراعية العامة على اساسها ، فان هذه الدراسات لا تزال مهمة .

السياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية :

يقصد هنا بالسياسة التسويقية الاجراءات المنظمة التى تقوم بها الدولة من ناحية التوجيه والتنظيم والاشراف والتدخل والسيطرة على الفعاليات التسويقية . فالسياسة التسويقية للمحاصيل الزراعية هى فى الحقيقة سياسة اقتصادية اجتماعية لانها مؤلفة من مجموعة البرامج التسويقية للمحاصيل الزراعية المتناسقة التى تصمم لتحقيق هدف فى فترة زمنية معينة تنفذ خلالها هذه البرامج التسويقية للمحاصيل الزراعية باختلاف الهدف . لقد استهدفت السياسة التسويقية تقليل

التكاليف التسويقية ، أو رفع الكفاءة التسويقية ، أو زيادة الدخل الزراعى الفردى والقومى .

أما تخطيط التسويق الزراعى فيقصد به وضع السياسة التسويقية الزراعية وتطبيقها ، فهو تنظيم لاستعمال الموارد التسويقية الزراعية والبشرية والطبيعية والادارية بما يحقق الاهداف التسويقية القومية فى مجالات تنظيم الانتاج الزراعى ، وتنظيم الاستهلاك الزراعى عن طريق تنظيم توزيع الدخل القومى الزراعى توزيعا يحقق العدالة الاجتماعية ، وتنظيم معدل التنمية الاقتصادية الزراعية . واعداد ما يتضمنه ذلك من وسائل التمويل والنقل والتخزين ، وملاحظة العلاقة بين القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الاخرى بما يتطلبه التكامل بين القطاع الزراعى ومختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

الاتجاهات في السياسة التسويقية :

يعتقد اغلب الاقتصاديين بأن الحكومة لابد وأن تقوم بتحسين عمليات التسويق بما يحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين . ويعتقدون كذلك ان على الحكومة ان تقدم التسهيلات التسويقية اللازمة ، وتنظيم المطلوبات التى يجب ان تتوفر فى الهيئات التى تقوم بعملية التسويق . وتصميم الخطط التسويقية السليمة التى يجب ان تتبع . تقوم بعض الحكومات الآن بكل هذه الاجراءات واكثر منها ، واما البعض الآخر فقد اقتصر على وضع التسهيلات والتنظيمات الكفيلة بتحقيق تسويق الزروع ومنتجاتها تسويقا منظما . وتشجيع معظم الدول المتقدمة اقتصاديا على انشاء الاسواق المركزية للزروع الرئيسية . وتقوم كذلك بالاشراف على الاسعار والفروق السعرية . وهذه التصرفات والاجراءات التى تبين لنا الاتجاه العام فى معظم الدول حيث تتجه نحو اشتراكية التسويق حتى فى اعرق الدول الرأسمالية .

ويمكن تلخيص الفعاليات التى تقوم بها الحكومة فى التسويق بما يلى :

١ ـ تقديم المساعدات التسويقية اللازمة كالتدريج والتماثل والتفتيش ، ونشر المعلومات التسويقية . وهذه الاعمال بطبيعتها لا يمكن للافراد القيام بها لوحدهم دون مساعدة .

٢ ـ سن التشريعات التسويقية الكفيلة بحماية البائعين والمشترين .

٣ ـ مساعدة الهيئات المنتجة والجمعيات التعاونية التسويقية وغيرها من الوسائل التى تساعد على تنظيم التسويق .

٤ ـ القيام بعملية تسعير المحاصيل الزراعية أو وضع حد أدنى لاسعار المحاصيل الزراعية .

٥ ـ وضع السياسات التى تؤدى الى زيادة استهلاك المحاصيل الزراعية وايجاد اسواق جديدة .

٦ ـ ايجاد الوسائل الكفيلة باتصال المنتجين والمستهلكين بالوسطاء ، ومعرفة كل منهم الآخر .

الاتجاهات في سياسة التسعير الحكومى للمحاصيل الزراعية :

تدل الدراسات التى اجريت على الاتجاه السعرى للمحاصيل الزراعية على ان اسعار المحاصيل الزراعية تميل الى الارتفاع . وقد قامت بعض الدول بتسعير المحاصيل الزراعية للمحافظة على المزارع وعلى اقتصاد البلد . حيث انه بواسطة التسعير تستطيع الدولة تشجيع انتاج بعض المزروعات وعدم تشجيع البعض الآخر، وذلك لاجل المحافظة على عدم تسرب العملة والحاجة الى النقد الاجنبى . وبهذه الطريقة تستطيع الدولة توجيه الانتاج الزراعى للبلد الوجهة الصحيحة المرغوب فيها .

واهم اهداف التسعير هو استقرار دخل المزارعين من عام الى آخر ، وذلك لان هذا الدخل يرتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات الاسعار . وكذلك يستعمل التسعير لاجل توفير الغذاء الكافى لاصحاب الدخول المحدودة . ومما سبق يتبين أن الاغراض الرئيسية للتسعير تجعل من الصعب ايجاد طريقة تسعير واحدة تحقق جميع الاغراض او الاهداف ، وذلك لان الاغراض والاهداف متعددة وكثيرة .

التسويق الزراعى في العراق :

يجرى تسويق المحاصيل الزراعية فى اسواق الجملة فى العراق بالمزاد العلنى دون الاهتمام بوزن المحصول أو وزن الحيوانات المعروضة للبيع . وبهذه الطريقة كثيرا ما يتضرر المزارع ويعود النفع الى بائع الجملة الذى يشترى المحصول من المزارع ويبيعه الى بائع التجزئة . وكذلك يستفيد بائع التجزئة الذى يشترى المحصول مباشرة من العلاوى والاسواق . ولهذه الاسباب وغيرها ينتج

التفاوت الكبير فى اسعار المحاصيل الزراعية وخصوصا المخضرات والفواكه حيث أنهم لم يتبعوا نظام الاوزان مع توحيدها ولا الاوعية ذات الحجوم والاوزان المعروفة . لذلك نؤكد ضرورة اتباع نظام الوزن الموحّد ، وحتى تسويق الحيوانات فى العراق يجب أن يكون على اساس وزن الحيوان الحي فى اسواق الجملة ،لما لهذه الطريقة من فوائد عديدة يمكن تلخيصها بما يلى :

١ ـ معرفة كميات المحصول الزراعى السنوى وعدد الحيوانات التى جلبت الى السوق .

٢ ـ امكانية نشر اخبار اسعار المحاصيل الزراعية بانواعها وكذلك الحيوانات .

٣ ـ يستطيع الاقتصاديون والمزارعون بواسطة معرفة مقدار المحصول السنوى لكل محصول زراعى أن يرسموا الخطط الاقتصادية للانتاج فى المستقبل .

٤ ـ يكون المزارع على علم بكميات المحاصيل الزراعية الداخلة الى الاسواق يوميا وهو فى مزرعته وبذلك يستطيع ان يقدر ما تدره عليه محصولاته بالنسبة الى سعر السوق .

٥ ـ يساعد بيع المحصول الزراعى بالجملة على أساس الوزن تجنب سوء التفاهم الذى غالبا ما يحدث بين البائع والمشترى . وكذلك يساعد على تقليل التفاوت الكبير بين اسعار المحاصيل بالجملة والمفرد ، وهذا مما يسهل مراقبة اسعار المحاصيل الزراعية .

أما فيما يخص تصنيف المحاصيل الزراعية فيمكن القول بأنه ليس هنالك تصنيف أو قياس صحيح للمحاصيل الزراعية ، بل كان ما يقومون به هو فرز المحصول الى احجامه وجودته حسب الطريقة التى يسير عليها بائع التجزئة لتجلب انتباه المستهلكين فى السوق .

ومما لاشك فيه أنه ليس بالامر السهل فى الوقت الحاضر اتباع نظام التصنيف والقياسات العلمية الصحيحة للاسباب التالية :

١ ـ عدم توفر طرق المواصلات الريفية بين المزارع والاسواق الرئيسة فى الوقت الحاضر ، اذ لا يمكن ان تحافظ المحاصيل الزراعية على جودتها وخاصة سريعة التلف منها اثناء نقلها فى الطرق غير المعبدة ، وهذا غالبا ما يؤدى الى تأخر وصول المحاصيل الزراعية الى الاسواق فى اوقاتها المعينة .

وينتج عن ذلك تعفنها وتلفها وتقليل جودتها وخفض أسعارها .

٢ ـ جهل الفلاح وعدم معرفته بتعاليم التصنيف والتنظيم ، وهذا مما يعيق تطبيق مقاييس تصنيف المنتجات الزراعية .

٣ ـ عدم تعود المستهلك العراقي على تسويق المحاصيل المصنفة التي تتطلب اسعارا مختلفة حسب تصنيفها وجودتها وتغليفها .

٤ ـ عدم وجود المكائن والآلات الخاصة بتوزيع المحاصيل المصنفة حسب حجومها ، وهذا قد يكون عائقا للقيام بتصنيف المحاصيل حسب قياساتها .

٥ ـ عدم وجود المخازن والمبردات لخزن الفائض من المنتوج الزراعي ، وهذا مما يعرقل تصنيف المحاصيل الزراعية .

٦ ـ عدم وجود المعامل المختصة بصنع الاوعية اللازمة من الكارتون وغيره لحفظ المحاصيل المختلفة وتسويقها مصنفة على اسس فنية .

ومن الاشياء الضرورية في العراق نشر اسعار تسويق المحاصيل الزراعية الى الجمهور ليكون المواطن على علم بما يدور في السوق . ففي الاقطار المتقدمة تنشر اسعار الجملة للمحاصيل الزراعية يوميا بواسطة وسائل الاعلام كالنشرات اليومية والجرائد والراديو والتلفزيون وغيرها . ان نشر اخبار الاسعار وتسويق المحاصيل الزراعية له اهمية عظمى في حياة المواطنين ، اذ انها تعطي المعلومات اللازمة للمزارعين وللمستهلكين عن حالة السوق ، وكذلك تساعد على تكوين اسواق منتظمة وتكون واسطة لاستقرار السوق ، هذا بالاضافة الى انها عامل مهم في التخطيط الاقتصادي .

معايير وتقييم التسويق الزراعي :

ان عمليات التسويق للمنتجات الزراعية مهمة ويجب معرفة قياسها وتقييمها لان الحاصلات الزراعية قابلة للتلف اذا طال خزنها أو اسيء حفظها . وان اهم المعايير او المؤشرات التي نستعملها هي :

١ ـ تطور كمية الصادرات = قيمة الصادرات بالاسعار الجارية / قيمة الانتاج بالاسعار الجارية

٢ ـ تطور كمية الاستهلاك المحلي = قيمة الاستهلاك المحلي بالاسعار الجارية / قيمة الانتاج المحلي بالاسعار الجارية

٣ ـ تطور كمية المخزون من الانتاج = قيمة المخزون من الحاصلات بالاسعار الجارية / قيمة المخزون بالاسعار الجارية

٤ ـ تطور المخزون الى المبيعات = قيمة المخزون من الحاصلات بالاسعار الجارية / قيمة المبيعات الاجمالية بالاسعار الجارية

٥ ـ تكلفة تسويق الوحدة الداخلية = تكاليف تسويق كلية داخلية / عدد الوحدات المنتجة

٦ ـ الانحراف فى تكلفة التسويق الداخلى = التكاليف التسويقية النمطية - التكاليف التسويقية الفعلية .

٧ ـ نسبة الانحراف في التسويق = الانحراف في تكلفة التسويق الداخلي / تكاليف التسويق النمطية × ١٠٠

٨ ـ انتاجية الدينار في التسويق الداخلي = قيمة الانتاج الكلية محليا / تكاليف الانتاج الكلية محليا

٩ ـ انتاجية الدينار في التسويق الدولي = قيمة الانتاج الكلي (المبيع) / تكاليف التسويق الدولية

١٠ـ معدل دوران البضاعة = المبيعات / متوسط بضاعة العام

وتدل هذه النسبة على عدد المرات التى يتحول فيها المخزون من البضاعة الى مبيعات خلال مدة معينة لاجل تحقيق أفضل الارباح ، ويهمنا هذا المعدل للاسباب التالية :

(أ) ان زيادة معدل دوران البضاعة يعمل على خفض الاحتياجات اللازمة للتخزين وبالتالى تقليل احتمال الخسارة وانخفاض الاسعار .

(ب) ان زيادة معدل دوران البضاعة يعمل على سرعة تحويلها الى نقدية ، وهذا يتطلب معدل سيولة أقل .

١١ـ متوسط المخزون العام = (بضاعة آخر المدة + بضاعة أول المدة) / ٢

١٢ـ فترة التخزين = عدد ايام السنة / معدل دوران البضاعة

ويعطينا هذا عدد الايام التى تبقى فيها البضاعة فى شكل مخزون قبل بيعها .
وتعنى كلمة عدد ايام التخزين قبل البيع = زيادة دوران البضاعة .

١٣ـ معدل دوران رأس المال المدفوع = المبيعات / رأس المال المدفوع

المراجـــع

1. F.A.O., Co., **Operative Marketing,** Papers and Reports.
2. Geoffrey. S. Shepherd, **Marketing Farm Products.**
3. F.A.O., **Marketing Problems and Improvement Pprograms. Marketing Guide** No. 1 Rome 1958.
4. Hibbard, **Agricultural Economics,** McGraw-Hill Co. 1948.
5. Kohls, Richard L., **Marketing of Agricultural Productions.** The MacMillan Co. N.Y. 1961 Chaps, 9, 10,
6. Thomson, **Agricultural Marketing,** McGraw-Hill Co. Inc. 1957.
7. Robert Cross, **An Introduction to Agricultural Economics,** McGraw-Hill Co. Inc. 1951.
8. Vernon L. Governson, **Agricultural Market Analysis.** Michigan State Uni 1964.
9. Wilcox and Cochrane, **Economics of American Agriculture** Prentic-Hall. Inc. 1960. Part 2.
10. Whethan, E.H., **The Economic Background to Agricultural Policy,** Cambridge. Uni. Press 1960. Chap 3.
11. Waugh, **Readings in Agricultural Marketing,** U.S.A. Iowa State Uni. press.
12. Black J.D., **Introduction to Economics for Agriculture,** MacMillan Co. Chaps, 22, 25, 29.

١ ـ الدكتور زكى محمود شبانة ، التسويق الزراعى ، الطبعة الثانية ١٩٦٤ .
٢ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، الطبعة الثانية ١٩٥٣ الفصل السادس .
٣ ـ الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح ، التسويق ، القاهرة .

الفصل العاشر

فصل التمويل الزراعي

AGRICULTURAL FINANCE

١ ـ مفهوم التمويل الزراعى .
٢ ـ مصادر التمويل الزراعى .
٣ ـ مصادر السلف الزراعية .
٤ ـ التسليف الزراعى فى العراق :
أ ـ المصرف الزراعى .
ب ـ المصرف التعاونى .
٥ ـ انواع السلف الزراعية حسب آجالها .
٦ ـ التسليف الموجه :
أ ـ قواعد التسليف الموجه .
ب ـ التسليف الموجه فى العراق .
٧ ـ معايير وتقييم التسليف والتسهيلات الائتمانية .

١ ـ مفهوم التمويل الزراعى :

يتناول موضوع التمويل الزراعى الكيفية التى بواسطتها يمكن الحصول على رأس‌المال واستعماله فى القطاع الزراعى . أى أنه يبحث فى الطرق والوسائل التى يمكن بواسطتها تجميع رأس‌المال الذى تحتاجه الزراعة وفى افضل الطرق لاستعمال رأس‌المال فى الانتاج والتسويق الزراعى .

ان المقصود برأس‌المال هو مجموعة العوامل الانتاجية المطلوب استعمالها فى العمليات الزراعية . ولرأس‌المال دور مهم فى عمليات الانتاج الزراعى حيث يعتبر الاساس فى رفع مستوى معيشة المزارع اذا احسن استثماره . يحتاج المزارع عادة الى رأس‌المال لشراء العوامل والادوات الانتاجية التى تساعده على انتاج المحاصيل الزراعية التى يروم انتاجها . ومن هذه العوامل الانتاجية ما يستعمل مرة

---

(١) الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، ص ١٧٦ .

واحدة كالبذور والاسمدة والمبيدات ومنها ما يستعمل لعدة مرات كالارض والمكائن والحيوانات . ويمكن اجمال العمليات الرئيسية التى تستعمل فيها رؤوس الاموال فى النقاط التالية :

١ ـ شراء الارض وانشاء المبانى المطلوبة فى المزرعة .

٢ ـ شراء الحيوانات .

٣ ـ تمويل عمليات الانتاج .

٤ ـ سد احتياجات الفنون الانتاجية الحديثة المطلوب استخدامها فى العمليات الزراعية .

تتوقف زيادة انتاجية الارض وحيوانات المزرعة على مقدار الاموال الاضافية التى يستطيع المزارع الحصول عليها وعلى الطريقة التى تتبع والتناسب الافضل فى عملية التنسيق بين عوامل الانتاج ، لان رأس المال ضرورى الى حد معين حيث ان انتاجية المزارع لا تقتصر على الحصول على رأس المال فقط بل على طرق استثمار رأس المال وكفاءة المزارع الادارية فى استخدام الاموال المتوفرة لديه .

مصادر التمويل الزراعى :

يمكن الحصول على رأس المال الذى تحتاجه المزرعة بأحدى الطرق التالية :

١ ـ الوراثة والزواج والهبة .

٢ ـ الادخار .

٣ ـ التسليف أو الاقراض .

الوراثة والزواج والهبة :

غالبا ما يحصل المزارع على المزرعة ورأس مالها بطريقة الوراثة ، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس اموال المالك الى ورثته . ففى بعض الاحيان يعنى الوريث بتحسين المزرعة التى ورثها . ولكن فى اغلب الاحيان تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة فى الزراعة ، او اذا كان للمزرعة اكثر من وريث واحد أو كان على المزرعة دين واجب التسديد .

وكذلك يمكن الحصول على رأس المال الزراعى عن طريق الزواج أو الهبة . والمشاكل التى تنشأ عن هذه الطرق لا تختلف مشاكلها عن مشكلة الوراثة،

فالمزرعة التى تكتسب بواسطة الزواج أو الهبة لا تكسب صاحبها الخبرة الادارية والفنية المطلوبة .

الادخـــار :

يعتبر الادخار مصدرا مهما لتكوين رأس المال ، وذلك بقيام المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية واضافته الى رأس المال المستثمر . واهم العوامل التى تؤدى بالمزارع الى الادخار هى :

أ ـ توقعه الحصول على اسعار جيدة لمحاصيله فى المستقبل .

ب ـ الطريقة الزراعية التى ورثها المزارع عن آبائه .

جـ ـ طريقة الاستهلاك التى تعوّد عليها .

لاشك أن هذه العوامل تؤثر على ميل المزارع الى الادخار ، ولكنها طريقة بطيئة وخاصة فى الاقطار النامية التى تكون فيها دخـول المزارعين واطئة جـدا بالاضافة الى خضوعهم الى بعض العادات والتقاليد التى تقودهم الى تبذير القسم الاكبر من مدخولاتهم لقيامهم ببعض الفعـاليات الشـكلية كمناسبات الـزواج والحفلات والاعياد والقيام بالكرم الحاتمى .

التسليف او الاقتراض :

السلفة او القرض هنا هو المبلغ الذى يستلفه أو يقترضه شخص معين أو مؤسسة من شخص آخر أو من مؤسسة للتسليف مع التعهد لهم برد هذا المبلغ او ما يساويه بعد مضى فترة معينة مضافا اليه جزء معين نظير هذا الاستعمال يسمى الفائدة . والتسليف هو الطريقة المتبعة فى الحصول على الاموال التى يحتاجهـا المزارع . وبهذه الطريقة يستطيع المزارع توسيع اعماله والاستفادة من الاموال التى يوفرهـا الآخرون . وتعتبر عملية التسـليف اكثر اهميـة بالنسـبة لصغار المزارعين الذين ينقصهم المال لاسـتغلال مزارعهم بصورة صحيحـة . حيث أن اغلب هؤلاء المزارعين الصغار يستغلون مزارعهم دون الحد الادنى من الانتاج لانهم بحاجة الى رؤوس الاموال .

ويجب ان يكون واضحا ان السلفة أداة ذات حدين فان استخدمت بصورة صحيحة وسليمة فى العمليات الانتاجية أدت الى حل الكثير من مشاكل المزارعين وان استعملت فى غير الطريقة التى استلفت من اجلها خلقت مشاكل للمزارعين .

ولذلك استدعت الضرورة أن تقوم المؤسسات الارشادية بدور فعّال فى ارشاد المستغلين عن كيفية استعمال السلفة وبصورة عامة على المستلف ملاحظة النقاط التالية قبل اقدامه على السلفة :

١ ـ معرفة ما اذا كان مبلغ السلفة الذى ينوى طلبه يعطى ايرادا يزيد على تكاليف السلفة .

٢ ـ معرفة امكانية تسديد مبلغ السلفة عند استحقاقه .

٣ ـ قابلية المستلف على تحمل المخاطر التى قد تحدث بعد استلام السلفة .

وتتوقف قابلية المستلف على تحمل المخاطر على ما يلى :

أ ـ امكانية الحصول على المال .

ب ـ استقرار دخله .

جـ ـ امكانيته فى الحصول على القروض فى اى وقت يشاء .

د ـ امكانية تقليل النفقات المزرعية والعائلية فى اوقات الازمات .

هـ ـ امكانيته على تكوين رأس مال احتياطى لسد النفقات غير الاعتيادية او انخفاض الدخل .

مصادر السلف الزراعية :

توجد مصادر عديدة لتقديم السلف الى المزارعين ، فأختيار المصدر الملائم مهم جدا لانه يؤثر تأثيرا كبيرا على نجاح العمليات الزراعية . وتقسم مصادر القروض الى ثلاثة اقسام رئيسية هى :

١ ـ المصادر الخاصة .

٢ ـ المصادر العامة (الحكومية وشبه الحكومية) .

٣ ـ الجمعيات التعاونية .

اولا ـ المصادر الخاصة :

وتتضمن الافراد العاديين والتجار والسماسرة والباعة والبنوك التجارية الخاصة والشركات .

أ ـ الافراد : يقوم الافراد بتقديم السلف الزاعية ذوات الاجل القصير . ان عدم كفاية مصادر التسليف الحكومية وتعقد الطرق المتبعة أدى الى الاقتراض من مصادر غير حكومية كالافراد العاديين ، والسماسرة والباعة والتجار والملاكين

وغيرهم . غير أنه من الواضح ان الافراد العاديين ليس لديهم الالمام الكافى ولا الخبرة الفنية بالتسليف كالمؤسسات التمويلية المتخصصة .

ب ـ السماسرة : يلجأ المزارع الى الاقتراض من السماسرة والباعة والتجار والوسطاء عند عدم استطاعتهم الحصول على السلف الزراعية من مؤسسات التسليف لعدم توفر االضمانات المطلوبة . ويعتبر هذا المصدر من المصادر القديمة التى تقوم بعملية التسليف . وتمتاز بأن مقدار المبلغ قليل ومدة القرض قصيرة وذات فائدة عالية . وتعطى هذه القروض للمزارعين للمدة ما بين بداية الموسم الزراعى وموعد الحصاد . وكثيرا ما يتم تسديد هذه السلف عن طريق المقرض على جزء من الحاصل بسعر أقل من سعر السوق .

ومن الطرق الاخرى التى يلجأ اليها المقرض هى استقطاع مبلغ الفائدة من مبلغ القرض السلفة مقدما أو مشاركة المقرض بنسبة معينة من الحاصل عوضا عن مبلغ القرض .

جـ ـ البنوك التجارية والزراعية الخاصة : تختلف امكانية البنوك التجارية فى تقديم القروض الزراعية ، فمنها من لا يستطيع تحمل مخاطر التوسع فى اعطاء السلف ولذا تلجأ الى تأمين نفسها عن طريق المبالغ الاحتياطية الاضافية ، أى تحاول أن تكون المبالغ الاحتياطية التى لديها اكبر من المبالغ المطلوبة . ولهذا تكون على استعداد دائم لتلبية طلبات المزارعين . وتكون السلف المقدمة مضمونة فى الغالب بحاصلات المقترضين . وبصورة عامة لا ترغب البنوك التجارية فى تقديم السلف الزراعية فى البلاد المتخلفة وذلك لكثرة التكاليف التى تصرف للاشراف على هذه السلف لان المزارعين اكثرهم اميون ويتعرض انتاجهم لمخاطر كثيرة ، واهم الاسباب التى تؤدى الى تردد البنوك التجارية فى تقديم السلف الزراعية هى :

١ ـ طول فترة الانتاج .

٢ ـ تعرض المنتجات الزراعية للتلف .

٣ ـ صعوبة تقديم الضمانات الكافية من قبل المستلفين .

ثانيا ـ المصادر الحكومية :

تقوم الحكومات بدور مهم فى تقديم السلف الى الزراع لحاجتهم الماسة

اليها . فالحكومة هي الوسيلة الوحيدة التي لديها الامكانيات الواسعة للقيام بالتسليف، وعليها ان تقوم بتقديم السلف الى صغار المزارعين الذين لا يستطيعون الحصول على السلف بفوائد مناسبة . وفي العراق توجد مؤسستان حكوميتان لتقديم السلف الزراعية الى المزارعين ـ وهاتان المؤسستان هما المصرف الزراعي والمصرف التعاوني. وفيما يلي جدول (١٩) يوضح المبالغ المدفوعة من قبل المصرف الزراعي .

جدول(١٩) عدد ومبالغ السلف المدفوعة من قبل المصرف الزراعي من ١٩٥٠ الى ١٩٦٨

السنة	عدد المعاملات	المبالغ المدفوعة
١٩٥٠ ـ ١٩٥١	٥٢٦	١٤٤ر٦٢١
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	٧٨٩	٢٦٣ر٦٩٣
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	١٩٥٦	٦٦٠ر٠١٠
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	٢١٨٦	١ر٣٥٣ر٦٩٣
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	١٨٩٤	٨٨٢ر٩٥٢
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	٢٢٦٤	٩٦٧ر٨٠١
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	١٧٦٣	٧٥٠ر٠٢٨
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	١٥٨١	٦٨٦ر٠٧٠
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	٢٠٠٣	٦٣٠ر٩٥٢
١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	٣٧٨٠	٥٥١ر١٤١
١٩٦٠ ـ ١٩٦١	٢٣٩٠	٥٥٩ر٤٥٧
١٩٦١ ـ ١٩٦٢	٢٦٦٤	٩١٠ر٧٧١
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	٢٦٣٤	٨٧٥ر٨٨١
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	٢٦٣٤	٦٥٤ر٩٥٩
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	٤٥٥٧	١ر٣١٤ر١٠٣
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	٢٩٣٩	٩٠٧ر٦٠٧
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	٣٤٧٢	١ر٢٠٣ر١٦٣
١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	٤٧٣٥	١ر٦٧٨ر٢٧٧

المصدر ـ المصرف الزراعي العراقي ودوره في النهضة الزراعية
وزارة الثقافة والاعلام بغداد سنة ١٩٦٨ .

التسليف الزراعي في العراق :

كان المزارعون فى العراق قبل انشاء المصرف الزراعى تحت رحمة المرابين اذ كانوا يقبلون بما يفرضونه عليهم من شروط وما يطلبونه من التزامات لان حاجتهم الماسة الى المال لم تدع لهم مجالا للمساومة . لقد أخذت زراعة الاراضى تتسع فى العراق بعد الحرب العالمية الاولى ، وحيث ان المزارعين معرضون الى أزمات اقتصادية نتيجة تعرض المحاصيل الى الآفات والكوارث الطبيعية اضطر صغار المزارعين الى اللجوء الى المرابين للاقتراض منهم بفوائد عالية . مما ادى الى نقل ملكية الاراضى الزراعية الى المرابين نتيجة تراكم الديون عليهم وعدم استطاعتهم تسديدها . وعلى هذا فقد اصبحت الحكومة ملزمة بمساعدتهم فقامت بواسطة وزارة المالية بالتسليف . وكان المزارع الصغير يضطره العوز والحاجة الى المال الى بيع محصوله بيعا عاجلا (على الاخضر) الى التجار بثمن لا يكاد يسد تكاليف الانتاج . وكانت السلف تمنح الى كبار الملاكين اما بطريقة مباشرة من الخزينة أو عن طريق الاتفاق مع أحد المصارف المحلية للقيام بعملية التسليف بضمانة الحكومة . وكان كبار الملاكين المستلفين لا يلتزمون بضمان خاص ولذا فليس هنالك ما يضطرهم الى دفع هذه السلف ، كما ان الحكومة لم تطالبهم بصورة جدية لايفاء هذه السلف . وكانت تلجأ غالبا الى شطب مبالغ هذه السلف بسبب عدم امكانية تحصيلها . وقد أثرت هذه الاجراءات تأثيرا كبيرا على اعمال المصرف الزراعى فيما بعد .

المصرف الزراعى :

لقد كانت صيحات المواطنين تتصاعد فى كل مكان مطالبة بضرورة وجود مؤسسة كبيرة تتولى مهمة القيام بعملية التسليف وتخليصهم من المرابين الذين استولوا على القسم الاكبر من املاك المزارعين . وبناءً على هذا وعلى وجود الحاجة الماسة قامت الحكومة العراقية عام ١٩٣٥ بتشريع قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥ الذى بموجبه تأسس المصرف الزراعى الصناعى ليقوم بمتطلبات الزراعة والصناعة على حد سواء . وفى يوم واحد نيسان عام ١٩٣٦ باشر المصرف عمله ويظهر من القانون ان مهمة المصرف كانت مهمة مزدوجة تتناول شؤون الزراعة والصناعة فضلا عن بعض الفعاليات الاخرى .

وعندما شرعت الحكومة بتطبيق قانون تسوية حقوق الاراضى ظهرت المشكلة واضحة والحاجة اصبحت ماسة الى القيام بانشاء مصرف زراعى مستقل ، ولذلك فقد شعرت الحكومة عام ١٩٤٠ بضرورة فصل المصرفين وجعل كل منهما مستقلا فى اعماله . ففى عام ١٩٤٠ سنت قانون المصرف الزراعى رقم (١٨) وقانون المصرف الصناعى رقم (١٢) ويمكن اعتبار عام ١٩٤٦ هو العام الذى استقل فيه المصرف الزراعى فى اعماله كليا .

الخدمات التى يقدمها المصرف للمزارعين :

حسب ما ورد فى قانون تعديل قانون المصرف الزراعى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ يساهم المصرف مساهمة فعّالة فى تطوير الزراعة وتحسينها ومكننتها وزيادة الثروة الحيوانية . ولاجل ذلك يقوم بالاعمال التالية :

١ ـ تسليف المزارعين والشركات والجمعيات التعاونية الزراعية والاشخاص الآخرين لاغراض الصرف على الاعمال الزراعية كالحراثة والحصاد وجنى الحاصلات ومكافحة الحشرات وشراء الاسمدة والبذور والتشجير واعمال البستنة والصرف على اصلاح الاراضى واحيائها وانتشار الجداول او شراء المضخات والمكائن الزراعية وفك العقارات الزراعية من الرهن او شراء المواشى والدواجن ومكائن تفريخ الدجاج وصناعة الالبان وانشاء ما يقتضى لهذه الحيوانات والمكائن من أبنية وحظائر ، فضلا عن منح المزارعين السلف الخاصة بتربية الاسماك وتكثيرها فى احواض خاصة . وتمكين المغارسين والتعابة من شراء حصة صاحب الارض والشجر .

٢ ـ تأسيس المخازن والمستودعات لخزن المحاصيل الزراعية والتوسط فى بيعها مقابل عمولة .

٣ ـ القيام بالخدمات الاخرى ذات الصلة بالشؤون الزراعية بناءً على طلب الجهات الحكومية المختصة وفقا للاتفاق الذى يتم معها .

٤ ـ بالاضافة الى ما تقدم يقوم المصرف باعمال الصيرفة المختلفة وفق ما نص عليه قانونه .

عملية التسليف :

تبدأ عملية التسليف بقيام المستلف بتقديم طلب خاص معد من قبل المصرف

يبين فيه مقدار مبلغ السلفة والاغراض التى تصرف لاجلها والضمانات التى تقدم . وبعد توحيد الطلبات من قبل ادارة المصرف تعرض على مجلس الادارة . وللمجلس صلاحية قبول أو رفض الطلب اذا لم يجد ما يبرر ذلك . وللمستلف حق الاعتراض لدى وزير الاصلاح الزراعى ، وان قرار الوزير بهذا الخصوص يكون نهائيا .

ويؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد مقدار السلفة الاغراض التى طلبت من اجلها وحاجة المزارع ، وللمصرف استرجاع مبلغ السلفة فى حالة عدم صرفها للاغراض التى منحت السلفة من أجلها .

كان مبلغ السلفة فى بداية قيام المصرف باعمال التسليف لا يزيد على (١٥٠٠) دينار . وقد زيد هذا المبلغ الى (٣٠٠٠) دينار لشخص واحد او لعدة اشخاص متضامنين . ولكن بعد تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ووجوب مساعدة صغار المزارعين فقد اصدر المصرف قرارا بتخفيض مبلغ القرض وجعله لا يزيد على (١٥٠٠) دينار وذلك اعتبارا من عام ١٩٦١ ولكن سرعان ما عدل هذا القرار فى عام ١٩٦٤ وأجاز أن يكون مبلغ السلفة (٣٠٠٠) دينار فى الاغراض التالية :

١ ـ شراء المكائن والآلات الزراعية .

٢ ـ تعمير البساتين .

٣ ـ مساعدة مربي الدواجن .

تعطى السلف بموجب عقد يسمى عقد السلفة الزراعية يتضمن مواعيد الدفع ومقدار السلفة وضمانات السلفة . وهنالك بعض الشروط الضروية التى يجب ان يتضمنها عقد السلفة .

الشروط التى يجب ان يتضمنها عقد السلفة الزراعية :

١ ـ يجب ان تكون مواعيد الدفع مطابقة لموسم الحاصل وعلى اقساط ، وهذا اسهل واسلم مما اذا كان العقد يلزم المدين بادخار السلفة لديه ودفعها عند نهاية اجلها دفعة واحدة .

٢ ـ يجب ان ينص فى عقد السلفة على ان يكون الدفع فى أى وقت تتوفر فيه المبالغ لدى المزارع .

٣ ـ يجب ان يكون اجل السلفة متناسبا مع عمر الشىء الذى تستعمل فى

شرائه ، فلا يصح مثلا ان تشترى آلة تستهلك فى مدة خمس سنوات بسلفة طويلة الاجل تمتد الى عشرين سنة . ومعنى ذلك الاستمرار على دفع ثمن شيء ليس موجودا ، وهذا يتعارض مع حسن الادارة .

٤ ـ يجب ان يتفق موعد الدفع مع الوقت الذى يثمر بعده العمل الذى استعملت السلفة لاجله . فلا يصح ان يستحق دفع السلفة على أرض اصلاح قبل مضى الوقت الضرورى لاتمام هذا الاصلاح وبدء الارض فى الانتاج .

٥ ـ يجب ان يكون سعر الفائدة اقل ما يمكن ، وهذا الشرط مهم جدا .

المصرف التعاونى :

تأسس المصرف التعاونى فى عام ١٩٥٦ لتقديم السلف الزراعية الى الجمعيات التعاونية بانواعها المختلفة . وقد باشر المصرف اعماله برأس مال قدره ربع مليون دينار ، تساهم وزارة المالية بـ ٥١٪ من رأسماله وتساهم بالباقى الجمعيات التعاونية ، وقد زيد المبلغ الى ثلاثة ملايين دينار عام ١٩٦٠ .

يعتبر تأسيس المصرف خطوة مهمة فى مساعدة الجمعيات التعاونية التى يكون رأس مالها محدودا . تقوم الجمعيات بدورها بتسليف العضو فى الجمعية . ويجوز ان يكون الضمان هو تعهد المستلف بتقديم محاصيله الى الجمعية لتسويقها لحسابه وخصم مقدار السلفة وفوائدها وتكاليفها الاخرى من ثمن المحاصيل المبيعة.

وقد اسهم المصرف التعاونى فى تبسيط حركة الجمعيات التعاونية الزراعية فى الفترة المحصورة ما بين عام ١٩٥٦ ـ ١٩٦٥ وذلك بتقديم السلف ومساعدة اعضاء الجمعية بما يحتاجونه . وكانت الفائدة التى يأخذها المصرف عن السلف هى حوالى ٦٪ . وقد توقف المصرف التعاونى عن تقديم السلف للجمعيات التعاونية الزراعية منذ عام ١٩٦٥ بعد تعديل قانون المصرف الزراعى ، الذى أخذ على عاتقه تسليف الجمعيات التعاونية الزراعية .

اهداف المصرف : يقوم المصرف بعدة فعاليات لتحقيق اهدافه منها :

١ ـ اقراض وتسليف الجمعيات التعاونية لتحقيق اهدافها .

٢ ـ التوسط فى شراء او استيراد او تصدير المنتجات والمعدات والمواد والبضائع المختلفة لحساب الجمعيات التعاونية .

٣ ـ القيام باعمال الصيرفة وقبول الودائع من الجمعيات واعضائها أو غيرهم

واصدار الكفالات للجمعيات وفتح الاعتمادات والتعاطى بالتحويل الخارجى فى الشؤون ذات العلاقة بتسهيل امور الجمعيات التعاونية واقراضها .

٤ ـ خزن المنتجات والمعدات والبضائع العائدة للجمعيات فى مخازنه أو فى مخازن أخرى .

٥ ـ المساهمة فى مشاريع الجمعيات التعاونية أو فى الجمعيات نفسها واتخاذ ما يراه مناسبا لضمان حقوقه .

٦ ـ تقديم المعونة والارشادات الاقتصادية والفنية والحسابية والادارية والقيام بالدراسات الضرورية لتأسيس أو توسيع المشاريع التعاونية وتشجيع الجمعيات بواسطة التشكيلات التى يؤسسها لهذه الغاية .

عملية التسليف :

تأخذ عملية تسليف الجمعيات التعاونية وقتا طويلا ، لانها تمر بروتين طويل يكلف الجمعيات كثيرا من الجهد والمال . تبدأ هذه العملية بقيام الجمعية طالبة السلفة بتقديم الطلب الى المصرف تبين فيه مبلغ السلفة ومدته والغرض الذى طلبت من أجله . كما انها تبين فى هذا الطلب عدد اعضاء الجمعية ورأسمالها المدفوع والاحتياط ومنطقة عملها ومسؤوليتها والاعمال التى قامت بها . يقدم الطلب الى مجلس ادارة المصرف ويصادق عليه وزير العمل والشؤون الاجتماعية. وفى حالة رفض الطلب من قبل مجلس ادارة المصرف فللجمعية حق الاعتراض لدى الوزير المختص ، ويكون قراره نهائيا .

ويجب ان تتوفر الشروط التالية فى تقديم الطلب :

١ ـ ان يرفق بالطلب قرار الهيئة العامة للجمعية بالموافقة على طلب القرض .

٢ ـ ان يرفق بالطلب قرار مجلس ادارة الجمعية بالموافقة على طلب السلفة وتخويل عضو او اكثر من اعضائه باستلامها وتعقيب السلفة .

٣ ـ كفالة تضامنية من قبل اعضاء مجلس الادارة مصدقة من كاتب عدل .

٤ ـ كفالة تضامنية من قبل الاعضاء المستفيدين من السلفة .

٥ ـ اية ضمانات أخرى لتوثيق مبلغ السلفة .

ان عملية التسليف التى يقوم بها المصرف هى التسليف تحت الاشراف او التسليف الموجه ، فيكون له الحق فى استرجاع اية سلفة لا تصرف فى الوجوه

التى طلبت من اجلها . تعطى السلف الى المستلف حسب حاجياته الزراعية الحقيقية ، وعلى الاكثر تكون هذه السلف عينية وتدفع اثمانها من السلف نفسها وهى لشراء البذور والاسمدة والحراثة وغيرها .

انواع السلف الزراعية بالنسبة لآجالها : تقسم الى ثلاثة اقسام هى :

١ ـ السلف قصيرة الاجل : تتراوح مدتها ما بين بضعة اشهر وسنة ، وهى السلف التى تعطى لسد متطلبات الانتاج خلال الموسم الزراعى من بدئه الى نهايته لشراء البذور ، والاسمدة ، والعلف ، وشراء مبيدات الحشرات والاوبئة ، وغير ذلك من المصاريف الزراعية .

٢ ـ السلف متوسطة الاجل : تتراوح مدتها ما بين سنة وخمس سنوات ، وهى السلف التى تعطى الى المزارع للاستعانة بها على شراء الآلات الزراعية ، او حيوانات السحب أو المواشى أو لاقامة بعض المنشآت ، وهى تستعمل للحصول على رأس المال المتداول فى الانتاج الزراعى .

٣ ـ السلف طويلة الاجل : تتراوح مدتها ما بين خمس سنوات وثلاثين سنة ، وهى السلف التى تعطى لشراء الارض الزراعية ، او انشاء المنشآت الرئيسية ، أو القيام باصلاحات رئيسية فى نظام الرى والبزل ، أو لانشاء بستان أو غابة وغير ذلك .

ان كل نوع من هذه السلف له ضمان خاص به ، والضمان اما ان يكون ضمانا شخصيا أو عينيا . ففى السلف قصيرة الاجل يقبل الضمان العينى . أما فى السلف متوسطة الاجل وطويلة الاجل فالضمان العينى هو المفضل . ويتألف الضمان العينى من الاموال غير المنقولة كالارض والمنشآت والملحقات الثابتة التى تربط برهن لصالح الدائن ضمانا لسداد دينه ، أو أن يتألف الضمان العينى من الاموال المنقولة كالآلات والمضخات والمواشى والمحصولات والاشياء الفضية والذهبية الثمينة .

التسليف الموجه : Supervised Credit

التسليف الموجه هو التسليف الذى يعطى لصغار المزارعين مع شرط الاشراف والتوجيه والارشاد الفنى من قبل زراعيين مختصين يقومون بدراسة حاجات المستلف الفعلية لتطوير مزرعته ، فيقومون بتحديد المبلغ الذى يحتاجه .

ويسمى احيانا بالتسليف المشرف عليه أو التسليف تحت الاشراف .

يهدف منهاج التسليف الموجه الى مساعدة المزارعين من ذوى الدخـــول المحدودة والذين لديهم الرغبة والاستعداد لتحسين مزارعهم بارشاد وتوجيـه المرشدين الزراعيين . وهذا يتطلب دراسة وافية لاحوال الفـلاحين الاقتصادية والاجتماعية ومعرفة احتياجاتهم الحقيقية ، وتقديم السلف لسد هذه الاحتياجات.

لقد أخذت الدوائر الحكومية فى البلدان النامية تستعين بخدمات الارشاد الزراعى ومؤسسات التسليف الزراعى التعاونى لايجاد الحلول المناسبة لمشاكل الزراعة المهمة ، والتغلب على الصعاب التى تعترض تقدمها .

يتطلب الحصول على السلف الزراعية من المؤسسات المـالية وجود ضمان قوى تقبله هذه المؤسسات لاجل منح السلفة . ولذلك لا يستطيع صغار المزارعين تقديم مثل هذه الضمانات بالنظر لملكياتهم الصغيرة . وحيث ان هؤلاء المزارعين الصغار هم أولى بالمساعدة للحصول على السلف ، فقد دعت الضرورة الى ايجاد نظام التسليف الموجه . ففى هذا النوع من التسليف تقوم المؤسسات المالية بمد صغار المزارعين بالسلف اللازمة بضمان الدولة . وتقوم مؤسسات الارشـــاد الزراعى بالارشاد والاشراف على الاستفادة من هذه السلف وتوجيههم لاتباع افضل الطرق الزراعية . وهذا مما يساعد على ضمان تسديد السلف والاستفادة من زيادة الانتاج وتحسين حالـة المزارع المـادية والاجتماعية وتعلمه للطـرق الزراعية الحديثة . حيث أنه قد ثبت من التجارب التى أجريت بأن نشر المعلومات الفنية وحدها عن طريق الاساليب الارشادية لا يكفى للاسراع بعملية التنميـــة الزراعية . ما لم يقترن ذلك الارشاد بالمعونة المادية لكى يسـتطيع المزارع من تطبيق وصايا المرشد وتوجيهاته .

قواعد التسليف الموجه :

توجد بعض الاسس التى يجب ملاحظتها عند القيام بعملية التسليف هى :

١ – القيام بمسح عام وشامل للمجتمع الريفى ومعرفـة الوضـــع الاقتصـادى والاجتماعى معرفة دقيقة .

٢ – اتخاذ العائلة كوحدة قائمة بذاتها ومعرفة ما تحتاجه .

٣ – اعتبار السلفة كوسيلة من وسائل التعليم .

٤ ـ منح السلفة للمزارعين الذين تعوزهم الضمانات اللازمة للحصول على السلفة .

٥ ـ تمنح السلفة بعد تقديم خطة مدروسة لادارة المزرعة والبيت .

٦ ـ اعتبار الكفاءة الشخصية أساسا لضمان السلفة .

٧ ـ الاهتمام بالارشاد واعطائه المكانة الاولى .

٨ ـ ترتب اقساط تسديد السلفة على اساس امكانية الدفع وان تتناسب مع الدخل الذى يحصل عليه من جراء الاستفادة من السلفة .

التسليف الموجه في العراق :

يمكن تقسيم المراحل التى مر بها التسليف الزراعى فى العراق الى ثلاثة مراحل :

المرحلة الاولى :

لقد باشر المصرف الزراعى بالتعاون مع دائرة التعاون الفنى الامريكية (النقطة الرابعة) ولما كان هذا المنهاج يطبق لاول مرة فى العراق فقد قرر القيام به كمشروع تجريبى فى منطقة صغيرة جرى اختيارها بدقة . وقد حدد مجلس ادارة المصرف الزراعى منطقة الحلة لتنفيذ هذا المشروع ، وقرر مجلس الوزراء الموافقة على هذا النوع من التسليف بضمانة الحكومة . وبوشر بالعمل حيث تم تسليف احدى عشرة مزرعة من مستثمرى الاراضى الاميرية . وما أن بدأ فى التسليف حتى بدأت المشاكل تظهر فى ذلك للاسباب التالية :

١ ـ ضعف المراقبة على المنتفعين لعدم توفر المرشدين الزراعيين والفنيين .

٢ ـ جهل الخبير الاجنبى ، المشرف على المشروع ، بعادات وتقاليد الريف العراقى .

٣ ـ لم يكن المصرف الزراعى مستعدا للقيام بمثل هذه الاعمال حيث كان عمله الرئيسى هو منح السلف وليس مراقبتها .

٤ ـ كثرة مخالفات المنتفعين .

لقد عرض هذا الامر على وزارة المالية التى قررت ايقاف هذا النوع من التسليف وانهاء الاتفاقية . وهكذا انتهت المرحلة الاولى من تطبيق المشروع بالنسبة للمصرف الزراعى .

المرحلة الثانية :

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصدور قانون الاصلاح الزراعى وقيام الجمعيات التعاونية الزراعية أخذ المصرف التعاونى على عاتقه مهمة تطبيق هذا النظام عند منح السلف للجمعيات التعاونية حيث يقوم المصرف بدراسة وضع الجمعية وتعيين الحاجات الضرورية التى تعطى من اجلها السلف . غير ان امكانيات المصرف التعاونى وضعف أجهزته الفنية لم يستطع القيام بتطبيق النظام الموجه بصورة تامة ودقيقة ، ومع كل هذا فان المصرف التعاونى كان احسن بكثير من المصرف الزراعى . فقد كانت معظم المبالغ المسلفة تصرف لغير الاغراض التى اتفق عليها . والمهم فى الموضوع هو ان ما يقوم به المصرف التعاونى كان على مستوى الجمعيات كمؤسسات وليس على مستوى الافراد المزارعين .

المرحلة الثالثة :

تبدأ فى عام ١٩٦٥ عندما أخذت وزارة الزراعة على عاتقها تطبيق هذا النظام بصورة جدية ، وذلك لتوثيق عرى التعاون بين جهاز الارشاد الزراعى والمصرف الزراعى أى بايجاد تنسيق بين الجهتين ماعدا الدراسات اللازمة من قبل جهاز البحوث الاقتصادية فى وزارة الصناعة .

وعلى هذا فقد تأسست شعبة التسليف الزراعى الموجه فى مديرية الزراعة العامة حيث أخذت على عاتقها القيام بهذه العملية التى اعتبرت كهدف من اهداف الارشاد الزراعى فى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته .

معايير وتقييم التسليف والتسهيلات الائتمانية :

لمعرفة موقف التسليف والتسهيلات الائتمانية يجب استخراج المؤشرات التالية :

١ ـ الانحراف الزمنى فى السداد = التأريخ المقدر للسداد ـ التأريخ الفعلى للسداد

٢ ـ الفوائد المدفوعة نتيجة التأخير فى السداد = (جملة الدينار فى السنة) المدة × المبلغ

٣ ـ نسبة استخدام القرض = $\frac{\text{ما استخدم من القروض}}{\text{قيمة القرض الكلية}} \times ١٠٠$

٤ ـ نسبة القروض المحلية الى عملية التحويل = $\frac{\text{قيمة القروض المحلية}}{\text{اجمالي الموارد}} \times ١٠٠$

٥ ـ نسبة القروض الاجنبية الى عملية التحويل = $\frac{\text{قيمة القروض الاجنبية}}{\text{اجمالي الموارد}} \times ١٠٠$

٦ ـ نسبة العملة المحلية المطلوبة لنوع معين خلال السنة الى اجمالى القيمة المطلوبة خلال السنة =

$$\frac{\text{العملة المحلية المطلوبة لنوع معين خلال السنة}}{\text{اجمالى العمل المطلوب (للآلات) خلال السنة}} \times ١٠٠$$

٧ ـ نسبة العملة الاجنبية المطلوبة لنوع معين خلال السنة الى اجمالى القيمة المطلوبة خلال السنة =

$$\frac{\text{قيمة العملة الاجنبية المطلوبة للنوع المعين خلال السنة}}{\text{اجمالي قيمة (الآلات) خلال السنة}}$$

٨ ـ الارقام القياسية للعملة المحلية المطلوبة لشراء آلات المزرعة =

$$\frac{\text{قيمة العملة المحلية اللازمة خلال سنة المقارنة}}{\text{قيمة العملة المحلية اللازمة خلال سنة الاساس}} \times ١٠٠$$

٩ ـ الارقام القياسية للعملة الاجنبية المطلوبة لشراء آلات المزرعة =

$$\frac{\text{قيمة العملة الاجنبية اللازمة خلال سنة المقارنة}}{\text{قيمة العملة الاجنبية اللازمة خلال سنة الاساس}}$$

المراجـــع

1. Castle, and Becker, **Farm Business Management,** New York, The MacMillan Co., 1962. Chaps. 9.
2. Baum, E.L., Diesslin. G.H., Heady E.O., **Capital and Credit Needs in Changing Agriculture.** U.S.A. Iowa State Uni. Press. 1961.
3. Heady, E.O. and Jensen H.R., **Farm Management Economics.** Prentice-Hall, Inc. 1960.
4. F.A.O., **Agricultural Credit Through Co-operation and other Institution.** Agri. Studies No. 68 Rome 1965.
5. Murray and Nelson, **Agricultural Finance,** The Iowa State University Press.
6. Tuck R.H., **Introduction to the Principles of Agricultural Economics,** Longmans Neil and Co. Ltd. Edinburagh.
7. F.A.O., **New Approach to Agricultural Credit,** Rome 1964 (Bulletin).

١ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ ، الفصل الرابع ٠

٢ ـ سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان في القطر المصرى ، الباب السابع ٠

٣ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصـلاح الزراعى ، الباب الرابع ، فصل الثالث ٠

٤ ـ عبدالرزاق الهلالى ـ مشاكل الائتمان الزراعى في العراق ٠

الفصل الحادى عشر

التعاون الزراعى

AGRICULTURAL COOPERATION

١ ـ مفاهيم التعاون .

أ ـ المفهوم العام .

ب ـ المفهوم الاقتصادى .

٢ ـ نشأة الحركة التعاونية .

٣ ـ مبادىء وأسس التعاون .

٤ ـ اهداف النظام التعاونى .

أ ـ الاهداف الاقتصادية .

ب ـ الاهداف الاجتماعية .

٥ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية .

٦ ـ انواع الجمعيات التعاونية الزراعية.

٧ ـ ادارة الجمعيات التعاونية .

٨ ـ تمويل الجمعيات التعاونية .

٩ ـ طريقة تأليف الجمعيات التعاونية .

أ ـ الطريقة الاعتيادية .

ب ـ الطريقة الحكومية .

١٠ـ التعاون الزراعى فى العراق .

١١ـ العوامل التى أدت الى نمو الحركة التعاونية الزراعية فى العهد الجمهورى .

١٢ـ الجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الاصلاح الزراعى .

١٣ـ المشاكل التى يواجهها التعاون الزراعى .

١٤ـ التخطيط للحركة التعاونية فى الاصلاح الزراعى .

١٥ـ مستقبل التعاون الزراعى فى العراق .

مفاهيم التعاون : هنالك مفهومان للتعاون ـ المفهوم العام والمفهوم الاقتصادى .

المفهوم العـام :

ان المفهوم العام للتعاون قبل ظهور الحركة التعاونية يدل على تبادل المساعدة

والمعونة بين الافراد والجماعات وقد قام الانسان منذ وجوده بالتعاون مع اقرب الناس اليه لمجابهة الاخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها . وعندما نشأت القبيلة استمر هذا التعاون بين افرادها وكانت تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية . ولما تطورت المجتمعات وتكونت الدولة حلت القوانين والتشريعات محل العرف السابق فى تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الافراد .

وهنالك نوع آخر من التعاون هو التعاون الفطرى الحاصل من شعور الانسان بضرورة مشاركة الآخرين فى سبيل التخلص من خطر مفاجىء او اطفاء حريق او انقاذ غريق او الدفاع عن الوطن فى ساعات المحن وغيرها من الاعمال التى تشترك فيها الجماعة للمحافظة على استمرار بقائها .

وقد عرفت الحضارات القديمة فى الصين ومصر وبابل هذا الاسلوب من التعاون . ففى بابل ومصر انشئت السدود ونظم توزيع المياه بشكل تعاونى . ان هذه الاعمال البسيطة تدل على ان الانسان مهما حولت المدنية الحديثة اتجاهاته فانه لا يزال يمتلك فى قرارة نفسه تلك الصفة الخيرة صفة التعاون التلقائى . وان كلمة « العونة » لا تزال تتردد على افواه ابناء الريف البسطاء ، فالقروى عندما يشب حريق فى قريته او عندما تتعرض مزارعه لخطر الفيضان او عندما تتعرض بلاده الى خطر الاعتداء تراه ينقض كالاسد لاطفاء الحريق ومقاومة الفيضان والدفاع عن وطنه وكرامته .

فالتعاون مفهوم قديم وقد حثت عليه جميع الاديان ، فجميعها تدعو الى الالفة والمحبة والتعاون ، وقد جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » وجاء فى الحديث الشريف « الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون اخيه » « وخير الناس انفعهم للناس » « ويد الله مع الجماعة » وهكذا ....

فحسب هذا المفهوم اصبح التعاون يتضمن معنى الاخلاق ، وقد اكدت الاديان السماوية على هذا المفهوم الاخلاقى . وقد استعملت كلمة التعاون بهذا المفهوم الاخلاقى فى اللغات الاجنبية . وعندما تطورت حياة المجتمعات البشرية فى اوائل القرن التاسع عشر وتعقدت العلاقات الاجتماعية وظهرت حاجة جديدة الى تكتل افراد المجتمع وتعاونهم لاجل تبسيط هذه الحياة المعقدة ظهر المفهوم الاقتصادى

للتعاون الى جانب المفهوم الاخلاقى الذى كان سائدا .

المفهوم الاقتصادى(١) :

بعد الانقلاب الصناعى اخذت كلمة التعاون معنى جديدا يهدف الى خدمة الفرد والمجتمع . ويعتمد على توحيد جهود الافراد فى سبيل تحقيق منفعة لكل منهم حيث لا يستطيع الفرد بمفرده الحصول عليها ، فتكون غاية التعاون بهذا المفهوم حماية الطبقة المظلومة من مساوىء المجتمع الجديد المبنى على الاستغلال وسوء المعاملة وزيادة الربح . فالتعاون اذن هو النظام الذى يقوم على تجميع الجهود وحشد النشاط والخبرات بغية سد النواقص التى يتعرض لها الفرد فى مجتمع استغلالى . ان المفهوم الاقتصادى للتعاون لم يظهر الا فى القرن التاسع عشر عندما بدأت الحركة التعاونية تظهر فى اوربا بسبب تعاليم الاشتراكيين التعاونيين وعلى رأسهم روبرت اوين فى انكلترا وشارل فوريه فى فرنسا ورايفايزن فى المانيا .

لقد كانت الحركة التعاونية منذ نشأتها حركة شعبية اعتمدت على نفسها فى الادارة والتمويل والخدمات ، وكانت تجربة بدىء فيها بتطبيق خلاصة آراء المصلحين الاجتماعيين الذين يعملون على تنظيم جهودهم فى سبيل رفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى .

نشأة الحركة التعاونية(٢) :

لقد نشأت وترعرعت هذه الحركة فى مختلف البيئات والحضارات . لقد انتقل الينا هذا النوع من التعاون المنظم من الحضارات القديمة عن طريق التفكير الفلسفى . وكانت الفلسفات المثالية اساسا فى نقل التفكير التعاونى القديم الى عصرنا هذا عن طريق المفكرين والمصلحين الاجتماعيين الذين ظهروا فى القرنين الثامن والتاسع عشر . ولقد دعت الحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة بعض المفكرين فى القرن الثامن عشر الى اعلان الثورة الفكرية على الاوضاع الفاسدة والمطالبة

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ٢٩٢ ـ ٣٣٥ .

(٢) جورج الاسير ، التعاون ، ترجمة عبدالرحمن شبل حسن ، ووفيق عبدالعزيز فهمى .

باصلاحات عديدة تنقذ الطبقة الفقيرة من الاستغلال والظلم والفاقة والحرمان ، فمنهم من نادى بتأسيس جمعيات خيرية لمساعدة المحتاجين ومنهم من طالب باصلاحات جذرية وبحلول عامة بعضها كان مثاليا بعيدا عن الواقع وبعضها كان عمليا . وكان الاسلوب التعاونى أحد هذه الحلول المقترحة لاصلاح مفاسد المجتمع. وقد رأى هؤلاء المفكرون بان التعاون هو نمط جديد من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى يسعى الى تكوين الاقتصاد التعاونى .

وبصورة اخرى يمكن القول بان الحركة التعاونية برزت بفضل الجهود الفكرية والعملية التى قام بها رواد التعاون الاوائل ، فنشروا الافكار وهيأوا الاذهان لقبول مبادئهم . ولقد امتزجت واقعية مؤسسو الجمعيات التعاونية منذ الربع الثانى من القرن التاسع عشر بافكار الاقتصاديين الذين اتجهوا نحو ايجاد حل للمشاكل الاقتصادية التى يئن منها المجتمع كانخفاض الاجور وارتفاع التكاليف ، وغش فى المواد الغذائية وبطالة عمالية سائدة وزيادة ساعات العمل المتبعة . وهذا مما ادى ان يبحث ذوو الفكر الحر عن ايجاد تنظيم اجتماعى جديد يستطيعون بواسطته تلافى هذه النواقص التى حدثت نتيجة لرد فعل افلاس المجتمع الاوربى دينيا بعد حركة الاصلاح الدينى وافلاسه سياسيا بعد الثورة الفرنسية ، وافلاسه اجتماعيا بعد الثورة الصناعية[1] .

مبادىء واسس التعاون[2] :

تستند النظم الاقتصادية عادة على مبادىء واسس تميزها عن بعضها البعض . فالنظام التعاونى يقوم على اساس حماية مصالح الافراد فى المجتمع من الاستغلال، وتقديم خدمات عامة للاعضاء يصعب عليهم الحصول عليها فيما لو بقوا منفردين . ويحترم النظام التعاونى الحرية الفردية وحق الملكية الخاصة ، ولكنه بنفس الوقت لا يسمح باستغلال جهود الآخرين . لقد بنيت الحركة التعاونية وترعرعت على هذه الاسس . ولقد وضع التعاونيون لانفسهم قواعد تطبيقية لحماية هذه الاسس . فعندما قام ٢٨ عاملا من عمال النسيج فى قرية روتشيديل بتأسيس جمعيتهم التعاونية

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ٣٢٨ .

(٢) الدكتور كمال حمدى أبو الخير ، التعاون الاشتراكى ، ص ١٥٣ .

عام ١٨٤٤ وضعوا لها بعض القواعد للانتساب والتعامل وتوزيع الارباح ، ولم يدر بخلدهم ان هذه القواعد ستصبح فيما بعد مبادىء عامة تسير عليها الجمعيات التعاونية فى العالم .

وفيما يلى شرح لهذه المبادىء والقواعد الاساسية[١] :

المبدأ الاول « فتح باب العضوية للانضمام »

ان باب العضوية مفتوح لجميع المواطنين ولكل شخص الحق فى ان يصبح عضوا فى الجمعية اذا دفع البدل المعين للانتماء ، او ساهم بسهم واحد على الاقل فى رأسمالها وقبل نظامها الداخلى بغض النظر عن الدين او الجنس او اللون ، فالرجال والنساء لهم الحق على السواء فى الانضمام الى الجمعية التعاونية . وحيث ان باب العضوية مفتوح للجميع فليس هنالك اى تحديد لعدد اعضاء الجمعية او لعدد اسهمها ، غير ان القوانين تعين مقدار الحد الاعلى لقيمة السهم الواحد للجمعية .

وبما ان باب العضوية يبقى مفتوحا للراغبين فى الانضمام الى الجمعية التعاونية كذلك يبقى هذا الباب مفتوحا للراغبين فى الانسحاب منها . غير ان لهذا المبدأ بعض الاستثناءات التى ينص عليها القانون او ينص عليها نظام الجمعية . ففى الجمعيات التعاونية الزراعية مثلا يجب ان يكون العضو مزارعا او له علاقات زراعية فى المنطقة التى تنشأ فيها الجمعية ، كذلك يجب ان يكون احد عمال حرفة معينة ليكون عضوا فى جمعية تعاونية لتلك الحرفة .

المبدأ الثانى « ديمقراطية الادارة »

يوضح هذا المبدأ الاسس الديمقراطية فى ادارة الجمعية التعاونية . وفى يعنى ان الاعضاء الذين يستفيدون من الجمعية يجب ان يشرفوا على اعمالها ويديروها بانفسهم . اذ ان الجمعية العمومية تعقد اجتماعات فصلية وسنوية وتناقش امور الجمعية واعمالها . ويجرى تصويت عام على جميع الامور الواردة فى جدول الاعمال لاتخاذ القرارات بشأنها . ويكون لكل عضو من اعضاء الجمعية التعاونية صوت واحد مهما بلغ عدد اسهمه فى رأسمال الجمعية . ان هذا المبدأ

(١) الدكتور عزالدين همام احمد ، التعاون ، ص ٧٠ .

الديمقراطى يساوى بين اعضاء الجمعية التعاونية فى الحقوق والواجبات فى ادارة امور جمعيتهم . فالاعضاء فى الجمعية التعاونية هم وحدهم الذين يديرون شؤون جمعيتهم وهم الذين ينتخبون او يقبلون اعضاء مجلس ادارة جمعيتهم .

وهكذا توزع المراكز الادارية بشكل لا يتيح لاى من المنتفعين بالاستبداد بامور الجمعية .وحسب هذا المبدأ تبقى الجمعية التعاونية ملكا للجميع بدلا من ان تكون لعبة فى ايدى اصحاب الاسهم الكثيرة .

المبدأ الثالث « تحديد الفائدة على رأس المال »

يقوم النظام التعاونى على اساس جهود الاشخاص المشتركين فى الجمعية ، وهذه الجهود هى الاساس فى تكوين الجمعية التعاونية ، اما رأس المال فيعتبر الواسطة التى تستعين بها الجمعية التعاونية لتقديم خدمات معينة لاعضائها . وان رأس المال لا اثر له فى التميز بين حقوق الاعضاء فى التصويت فلكل واحد منهم صوت واحد فى الجمعية مهما بلغ عدد اسهمه . ويمكن ان ينظر الى رأس المال فى النظام التعاونى بانه قرض يمنحه الاعضاء للجمعية فتدفع الجمعية فائدة سنوية يحددها القانون . ويجب ان لا تتعدى الفائدة على الاموال فى السوق المالية لتجنب المضاربة فى السوق ولئلا تكون الجمعية التعاونية وسيلة لاستغلال رؤوس الاموال على حساب المتعاملين . ولا مجال للاعتراض على منح هذه الفائدة فى الحدود المبينة قانونا اذا اقتضى تشكيل التعاونية تغطية عدد كاف من الحصص التأسيسية .

المبدأ الرابع « توزيع الفائض على الاعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية »

تقوم الجمعيات التعاونية على اساس تقديم السلع والخدمات الى اعضائها بسعر الكلفة ، غير انه تحاشيا للمنافسة وحدوث تضارب فى الاسعار تسعى الجمعية الى تقديم خدماتها بسعر السوق الجارى مع سعيها الى تخفيض الاسعار بصورة عامة وتحسين انواع الخدمات . ونتيجة لهذا الاجراء يتكون لدى الجمعية بعض الفائض تحدد القوانين كيفية توزيعه ، فيحتفظ بقسم منه لتكوين رأس المال الاحتياطى للجمعية ، ويدفع قسم منه فوائد للاسهم ، كما تخصص نسبة معينة منه لتحسين الحالة الاجتماعية ، ويوزع الباقى على الاعضاء بنسبة تعاملهم مع الجمعية . ويسمى ما يدفع للعضو عن تعامله مع الجمعية بالعائد . اى ان الجمعية التعاونية تعيد الى

كل عضو فى نهاية كل سنة ما تتقاضاه منه خلال السنة من اموال تزيد عن تكليف السلع والخدمات التى ادتها له . ويمكن ان يعتبر العائد الذى يوزع على الاعضاء بنسبة تعاملهم مع الجمعية بمثابة ربح التاجر الذى كان يدفعه العضو فيما لو تعامل مع غير الجمعية فى الحصول على نفس السلع والخدمات . وعندما ترد الجمعية التعاونية جزءا من الفائض الى المشتركين تكون كأنها قد الغت هذا الجزء من الارباح الذى لم يكن سوى سلفة قدمها المشترك من ماله الى الجمعية . وبصورة موجزة يمكن القول بان العضو يدفع عند الشراء ثمنا مؤقتا ثم يسترد مما دفعه عندما يقبض نصيبه من العائد وهكذا يتحدد فى النهاية الثمن النهائى لما اشتراه من سلع . وللعائد اهمية كبيرة من الناحيـة النفسية اذ انه يجعـل الاعضاء يفهمون طبيعة الجمعيـة التعاونية ، لانه عندما ترد الجمعية التعاونية اليهم هذه المبالغ فكأنما تقول لهم « لو اننى تاجر خاص لكنت قد احتفظت بهذه المبالغ لنفسي ولكننى اردها اليكم لاننى جمعيتكم التعاونية » .

ومما لاشك فيه ان هذا العائد يخلق لدى الاعضاء الاهتمام فى الشراء المنتظم من مخازن الجمعية التعاونية والعمل على حسن ادارتها لانه كلما تحسنت ادارتها ازداد العائد الذى يغرى الاعضاء ويدفع بهم الى التمسك بالجمعية .

المبدأ الخامس « الحياد الدينى والسياسى »

وهذا المبدأ يجعل الجمعية بعيدة عن التحزب الدينى او السياسى الذى ليس من مصلحتها ولا من واجباتها . لان الجمعية منظمة تعاونية تسعى الى تسهيل امور اعضائها بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية او الدينية . وان مبدأ الحياد الذى سارت عليه الجمعيات التعاونية كان معروفا منذ القدم . ان التمسك بهذا المبدأ يبعد الجمعية عن كثير من المسائل السياسية والطوائف الدينية التى كثيرا ما تعقد امور الجمعية وتخلق المشاكل بين اعضائها . ويعتبر هذا المبدأ متمما لقاعدة الباب المفتوح حيث لا تفرق الجمعية التعاونية بين دين وآخر او عقيدة واخرى وتقبل الجميع فى عضويتها .

المبدأ السادس « البيع نقدا وبالاسعار السائدة »

كانت الغاية من وضع هذا المبدأ التخلص من مساوىء نظام الاقراض الذى كان سائدا فى انكلترا خلال القرن التاسع عشر عندما كانت القروض تقدم الى

العمال فى بعض مخازن الاستهلاك . وهذا مما يؤدى الى صرف مدخولاتهم وتراكم الديون عليهم . وقد لاحظ رواد روتشديل ما ينطوى عليه هذا النوع من الاقراض من مساوىء اجتماعية واقتصادية بسبب تعذر تسديد الدين من قبل بعض الاعضاء . فوضعوا هذا المبدأ وحثوا الاعضاء بضرورة التمسك به .

ولكن كثيرا ما تخرج الجمعيات عن هذا المبدأ اذا وجدت ان البيع بالتقسيط قد يخدم الاعضاء بصورة اوسع ويزيد من فعاليات الجمعية ، وهذا ما حدث فعلا فى السنوات الاخيرة . ويرى بعض الاقتصاديين ان هذا المبدأ غير علمى حيث لا يحق للجمعية ان ترفض تأجيل العضو لثمن المشتريات او الخدمات التى تقدمها له الجمعية ما دام يؤدها فى وقت آخر .

المبدأ السابع « استقطاع نسبة من الفائض لنشر الثقافة والتعليم بين الاعضاء »

تقوم الجمعيات التعاونية بتخصيص بعض المبالغ الفائضة لتعليم الاعضاء الاميين ونشر الثقافة بينهم ، وتلقينهم المبادىء التعاونية الضرورية التى تساعدهم على القيام باعمال الجمعية بصورة افضل . ويعتبر هذا المبدأ متمما لجميع مبادىء النظام التعاونى لانه اذا لم تنشر الثقافة التعاونية ويتفهم الافراد فوائد النظام التعاونى وحسناته فانهم لا يتمسكون بجمعياتهم ولا يعملون بجد لتحقيق اغراضها .

هذه هى المبادىء العامة للتعاون وهنالك قواعد خاصة لكل نوع من انواع التعاون . ولابد لنجاح الجمعية التعاونية من السير وفق المبادىء العامة ، غير ان هذه المبادىء وحدها لاتضمن نجاح الجمعية التعاونية ، فالجمعية التعاونية التى تسير وفق هذه المبادىء ويكون مديرها غير كفء او رأسمالها غير كاف او مجلس ادارتها غير منسجم ، او انتشار الوعى التعاونى بين اعضائها غير واضح فيكون مصيرها الفشل . لهذا فالذى يضمن نجاح الجمعية التعاونية هو تمسك الجمعية بمبادىء التعاون وعدم اهمال القواعد الاقتصادية الاخرى .

اهداف النظام التعاونى :

ان اهم ما يهدف اليه التعاون هو العمل على رفع مستوى الحياة المعاشية وتحقيق الديمقراطية الصحيحة والعدالة الاجتماعية وخلق مجتمع افضل يعمل

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٣٣٥ .

وينتج فى سبيل الصالح العام للمواطنين جميعا ، وللنظام التعاونى اهداف اقتصادية ووظائف اجتماعية .

أ ـ الاهداف الاقتصادية :

ان الاهداف الاقتصادية هى التى تعمل على زيادة الانتاج وتنظيمه وتنسيقه وتطويره فى سبيل الصالح العام . واهم ما تسعى المؤسسات التعاونية لتحقيقه من الناحية الاقتصادية هو :

١ ـ احلال فكرة التضامن محل فكرة التنافس فى الحياة الاقتصادية وذلك بمحاربة استغلال الانسان لاخيه الانسان وتمركز الثروات بأيدى فئة قليلة ويعمل كذلك على سيطرة فئات الشعب على وسائل الانتاج واعتمادها على نفسها فى سبيل رفع مستوى الحياة المعاشية وتقوية الاقتصاد القومى وتوجيهه نحو الصالح العام وفق خطة مرسومة تتعاون جميع الفئات مع اجهزة الدولة فى وضعها وتنفيذها .

٢ ـ زيادة الانتاج وتنظيمه وتنسيق توزيعه .

٣ ـ العمل على خلق مجتمع قوى يعتمد على نفسه ويعمل للخلاص من السيطرة الاقتصادية .

٤ ـ تمويل المشاريع الانتاجية وابعاد المرابين المستغلين .

٥ ـ تنظيم تسويق المنتوجات وابعاد الوسطاء ، وبذلك يساهم النظام التعاونى فى تخفيض السلع على المستهلك واعطاء المنتج ثمرة اتعابه كاملة واعادة ارباح الوسطاء الى المنتجين والمستهلكين .

٦ ـ مساعدة الدولة فى انجاز مشاريعها الاقتصادية .

٧ ـ حماية الوطن من الازمات الاقتصادية .

ب ـ الاهداف الاجتماعية :

تتضمن القيام بالمساهمة فى خلق مجتمع ديمقراطى تتمثل فيه العدالة الاجتماعية ويعمل على ما يلى :

١ ـ خلق روح التضامن والتضحية بين المواطنين ومحاربة النعرات الطائفية .

٢ ـ خلق الروح الجماعية ومحاربة الروح الفردية الانانية والاتكالية .

٣ ـ خلق روح الاعتماد على النفس والمساعدة الذاتية المتبادلة وتعويد افراد

الشعب على حل مشاكلهم بانفسهم .

٤ ـ تنمية الروح الديمقراطية الصحيحة .

٥ ـ احلال السلام محل الخصام بين اصحاب المصالح المتعارضة .

٦ ـ محاربة العادات الاجتماعية البالية وتوجيه استعمال أوقات الفراغ فى سبيل تنمية الروح الاجتماعية .

٧ ـ القيام بحركة تربوية وتثقيفية لرفع مستوى اعضائها الادبى والعلمى والصحى .

تظهر أهمية التعاون فى تطبيق نظام التعاون فى ايام الشدة والرخاء على السواء . وقد كان للنظام التعاونى الفضل الكبير فى مساعدة الامم أيام محنتها فى حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية ، وادراك معنى الحرية والكرامة ، أى أنها مدرسة لخلق مواطنين صالحين .

الجمعيات التعاونية الزراعية :

الجمعيات التعاونية الزراعية هى وسيلة منظمة من وسائل التنظيم الاجتماعى تقوم بادارة الاعمال الاقتصادية الزراعية ، يساهم فيها ويملكها ويديرها بعض الاعضاء الزراعيين او الذين تتصل مهنتهم بالزراعة . فالنشاط الاقتصادى التعاونى للجمعيات الزراعية يتألف من تعبئة مختلف الجهود فى استغلال الاراضى الزراعية وما يرتبط بها من فعاليات اقتصادية يعود خيرها على المزارعين . فكما وقف العمال الصناعيون يدافعون عما اصابهم من ضغط اقتصادى نتيجة للانقلاب الصناعى وسيطرة ارباب العمل ، وقف الفلاحون والمزارعون فى القرى والارياف لمواجهة تردى مستوى عيشهم الاقتصادى وانتشار الفقر والجهل والمرض وحرمانهم من الاراضى الزراعية وتأخر اساليب الانتاج الزراعى فى مناطقهم ووقوعهم فريسة تحت رحمة المرابين الذين يمدونهم بالمال لقاء فوائد فاحشة ويطلبون تسديدها على شكل منتجات زراعية .

فلاجل التخلص من تلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية قام الفلاحون والمزارعون بتأليف الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك لانها تجمع شملهم وتوحد طاقاتهم ومواردهم لتحسين حالتهم . وقد ظهرت اهمية الجمعيات التعاونية الزراعية بالنسبة لصغار الزراع ومتوسطى الحال منهم بعد حدوث

لتغير فى عمليات الانتاج الزراعى ، وما ترتب عليه من احلال الآلات والادوات الحديثة محل الادوات البدائية التى كان يستخدمها اسلافهم او من استخدام الاسمدة الكيميائية وسائر المخصبات ومن تنوع فى طرق الزراعة . وبعد ان اتسعت اسواق المنتجات الزراعية بسبب تقدم وسائل النقل والمواصلات واتساع مجال المنافسة للسلع التى تنتج بتكاليف منخفضة وتحت ظروف فنية واقتصادية مواتية ادرك المزارعون ان علاج هذا الوضع المتردى لا يكون الا اذا تكاتفوا على نحو جماعى فالفوا جمعيات زراعية تعاونية تأخذ على عاتقها حل مشاكلهم المالية وتزويدهم بالاجهزة والادوات الفنية والمعلومات التجارية[1] .

تتكون الجمعيات التعاونية الزراعية من عدة انواع وذلك حسب الخدمات التى تقدمها والاهداف التى تروم تحقيقها ، وفيما يلى سنحاول توضيح اهم انواعها[2] .

اولا ـ جمعيات التعاون للانتاج الزراعى :

اتخذت الدول فى مختلف انحاء العالم اتجاهات مختلفة فى تعاونها الانتاجى الزراعى ، حسب نظمها الاقتصادية والسياسية وظروفها الداخلية ، ولقد انشئت فى بعضها الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية وذلك للقيام ببعض الخدمات الانتاجية الزراعية . وفى البعض الآخر اتخذت هذه الجمعيات شكلا من اشكال الانتاج الزراعى الاشتراكى . وفى هذا النوع تنظم الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية تنظيما صناعيا . ان هذا التطور يحتاج الى توفير الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية لنجاحه وذلك بتوفير الاستثمارات المالية وبعض التغيرات الاجتماعية التى لا تساير التقدم الفنى الحديث فى الزراعة .

وهذا مما ادّى بالمزارعين الصغار الى ان ينشئوا فيما بينهم جمعيات تعاونية للانتاج الزراعى تهدف الى تطبيق التعاون الزراعى باحدى الطريقتين :

(١) ضم المزارع الصغيرة الى بعضها واستغلالها بشكل اجماعى او استغلال الوحدات الكبيرة التى تعينها الدولة . وبهذه الطريقة يتم جمع جهود المزارعين ومواردهم وقواهم لاستغلال تلك الوحدة الاستثمارية الكبيرة ،

---

(١) الدكتور زكى محمود شبانة ، اقتصاد التعاون الزراعى ، ص ١٤٦ .
(٢) الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ، اقتصاديات التعاون ، ص ٣٥٩ .

فيصبح باستطاعتهم تطبيق الاساليب الزراعية الجديدة ، واستعمال المكائن والآلات الزراعية الحديثة ، وتنظيم الدورات الزراعية وطرق الانتاج الكبير ، فترتفع بذلك انتاجية المزارع وانتاجية الارض فتحقق للاعضاء عوائد وفيرة تفوق ما يحصلون عليه لو استغلوا وحداتهم على انفراد . وقد لاقت مثل هذه الجمعيات نجاحا باهرا فى الهند والباكستان والجمهورية العربية المتحدة .

(٢) قد تتخذ جمعيات التعاون الانتاجى الزراعى شكلا آخر بحيث لا ترفع الحدود بين الوحدات الاستثمارية الصغيرة وانما يتم العمل باشتراك المزارعين فى عدة عمليات انتاجية مشتركة واجماعية ، كاصلاح اراضيهم الزراعية ، وردم المستنقعات ، وحفر الآبارو الترع ، وفتح القنوات والمبازل ، وانشاء السدود ، والمشاركة فى استعمال المكائن والآلات الزراعية ، واستخدام المرشدين الفنيين الزراعيين وغيرها من الاعمال التعاونية التى يتطلبها العمل الزراعى .

وبصورة موجزة اذا استعرضنا النظم التعاونية الانتاجية الزراعية السائدة يظهر لنا ان هذه الجمعيات فى بعض الدول تشترك فى انتاج بعض محاصيل زراعية معينة ، او فى انشاء بعض مشاريع زراعية خاصة ، او فى القيام بنوع معين من العمليات الزراعية التى لا يمكن القيام بها الا بواسطة الجمعيات التعاونية . وقد تنوعت هذه الجمعيات فى مختلف دول العالم حسب ظروف كل دولة .

ثانيا ـ جمعيات التعاون للتوريد الزراعى :

تقوم جمعيات التعاون للتوريد الزراعى بتجميع طلبات الزراع للقيام بشرائها بالجملة وتوزيعها على الاعضاء ، اى التوسط لاعضاء الجمعية فى شراء الاسمدة والبذور والآلات والمكائن الزراعية والعلف والمبيدات والحشرات وغيرها من السلع التى يتطلبها الانتاج الزراعى .

وتقوم الجمعية بتقديم تلك السلع لاعضائها باسعار معتدلة وبشروط مناسبة ونوعية جيدة لانها تحصل على هذه السلع من المنتجين مباشرة او من تاجر الجملة ، فتستفيد الجمعية من اسعار الجملة ومن التسهيلات التى تحصل عليها

فى اسعار النقل والمواصلات . وقد أخذ المزارعون فى هذا القرن بشراء آلات وادوات ومستلزمات انتاجية زراعية اكثر من قبل نتيجة للتطور الزراعى الحديث وخاصة عندما تحول الانتاج الزراعى من مرحلة الاكتفاء الذاتى الى مرحلة الزراعة التجارية وتطبيق الزراعة الكثيفة . وهذا مما ادى الى زيادة شراء المستلزمات الزراعية ، وزاد من اهمية توريد احتياجاتها التى لا تقل اهمية عن تسويق محاصيلها الزراعية ، خاصة وان عملية توريد هذه الاحتياجات كان التجار يقومون بها بواسطة مبادلة هذه الاحتياجات بمحاصيل زراعية ، وهذا مما ادى الى استنزاف محاصيل المزارعين بائمان بخسة . وبالاضافة الى ذلك تقديم القروض الزراعية بفائدة عالية ،وكان لهذا اثر كبير فى خفض اسعار المحاصيل الزراعية . وقد ساعد ذلك على تطور الجمعيات الاستهلاكية الريفية التى صار هدفها تمكين المزارعين من الحصول على مستلزماتهم الانتاجية والمنزلية من الجمعية التعاونية .

كما هو واضح ان المزارعين مشتتون ومبعثرون وهذا مما يؤدى الى زيادة التكاليف ، لان التجار لا يتنافسون فيما بينهم بالنسبة للمواد التى يحتاجها الزراع بل انهم يتمتعون بسلطات احتكارية مطلقة ، ومما يزيد فى نفوذهم انهم قد يتفقون فيما بينهم على ان لا يبيعوا بأقل من ثمن معين[1] . وأمام هذه الظروف تقوم جمعية التوريد التعاونية بتركيز طلبات الاعضاء وتوحيدها فتتغلب على عيوب التشتت وما يجره من نفقات باهضة وقلة مشترياتهم وعدم انتظامها ، كما تتغلب على سلطة الاحتكاريين من التجار الخصوصيين ، وذلك لانها تشترى ما يلزم لاعضائها بالجملة من المنتج مباشرة ، ولاشك ان الشراء بالجملة ارخص من الشراء بالتجزئة ، فضلا عن ذلك فانها لا تتحمل نفقات كبيرة فى النقل اذ تستطيع ، نظرا للكمية الكبيرة من المواد التى حصلت عليها ، ان تتفق مع شركات النقل البرى والنهرى بان تنقل لحسابها بأقل اجر ممكن ، وبالاضافة الى ذلك ان هذه الجمعيات تحصل مقدما على طلبات اعضائها او تشترى المواد قياسا على ما اشتراه هؤلاء الاعضاء فى السنوات السابقة ، ولذا فانها ستتخلص من نفقات انشاء المخازن او استئجارها او تلف بعض البضائع المخزونة ، كما ان الجمعيات التعاونية لاتتحمل مصاريف الادارة مثل ما تتحمله المشروعات التجارية الخاصة .

---

(١) نفس المصدر السابق .

وهنالك ميزة هامة لهذا النوع من الجمعيات وهى ان الحكومات تعتمد عليها فى توزيع مواد الانتاج توزيعا عادلا وبثمن معقول فى الحالات التى تكون فيها هذه المواد نادرة . وتأخذ جمعيات التوريد صورا عديدة ولكن بالامكان تقسيمها الى قسمين رئيسيين هما الجمعيات التوريدية المتخصصة وغير المتخصصة .

أ ـ جمعيات التوريد المتخصصة : قد تنشأ هذه الجمعيات منذ بدئها متخصصة فى عمليات التوريد وحدها دون سواها ، وقد تتفرع عن جمعيات اخرى متعددة الاغراض كالتى تشتغل فى الوقت نفسه بتوريد مواد الزراعة الضرورية الى اعضائها حتى اذا ما اشتد نشاط التوريد انفصلت عملية التوريد عن الجمعية الاصلية واصبحت جمعية قائمة بذاتها .

ولا يقتصر الامر على التخصص الوظيفى بحيث تقتصر الجمعية على عملية توريد مواد الزراعة وحدها ، بل قد تصل فى التخصص الى ان تقوم بتوريد مادة واحدة من المواد او سلعة من السلع ، ولذلك نجد جمعيات لتوريد العلف واخرى لتوريد السماد وغيرها لتوريد الآلات .

ب ـ جمعيات التوريد غير المتخصصة : تكون هذه الجمعيات على اشكال مختلفة ، فقد تقوم جمعية واحدة بالتوريد والتسليف كما هو الحال فى اوربا الوسطى . وفى بعض الاحيان تتخصص جمعية تعاونية فى بادىء الامر فى توريد السماد والعلف والادوات والآلات الزراعية وبعدها يمتد نشاطها الى توريد السلع الاستهلاكية والسلع المنزلية الى اعضائها . وقد تذهب الى ابعد من ذلك فتقوم بتصريف منتوجاتهم ، وبمرور الزمن تصبح جمعية غير متخصصة ، ويمكن ان تكون جمعية متعددة الاغراض . وقد يكون هذا التعدد سببا لتسميتها بجمعية القرية التعاونية او الجمعية التعاونية العامة .

ثالثا ـ جمعيات التعاون للتسليف الزراعى(١) :

التسليف التعاونى الزراعى هو امداد اعضاء الجمعيات الزراعية برأس مال للقيام بالفعاليات الاقتصادية ، لان من اهم المشاكل الاقتصادية التى تجابه المزارعين عند القيام بالفعاليات الاقتصادية هى مشكلة الحصول على السلف والمستلزمات

(١) الدكتور زكى محمود شبانة الاقتصاد التعاونى الزراعى ، ص٢١٦ .

الانتاجية التى يحتاجونها لاكمال انتاجهم الزراعى . ورغم ان رواد روتشديل قد وضعوا قواعد للبيع بالنقد الا ان الجمعيات التعاونية الزراعية قد وجدت ان ذلك غير عملى . وقد ثبت لدى معظم الجمعيات فى اغلب الدول بان السلف الزراعية لا غنى عنها للقيام بالاعمال الزراعية ، لان المزارع قبل اعداد الارض واستعمال البذور والآلات والادوات يجب ان يكون مزودا بموارد مالية تمكنه من ان يعيش حتى وقت حصاد انتاجه .

وكان اول المسلفين الزراعيين التاجر الذى يسعى للربح من المتاجرة مع المزارع . وكانت سلف التاجر عبارة عن اتفاق بينه وبين المزارع . فيستطيع المزارع ان يحصل على سلف للبذور والاسمدة ويطلب منه ان يبيع انتاجه الى التاجر الذى يربح من استعماله لرأسماله ، ومن حصوله على الفوائد ، ومن التخلص من المنافسين باحتكار بيع المزارع له ، خاصة وانه لا يستطيع دفع ديونه كلها سنويا بل يداورها من عام لآخر ، وهذا طبعا يؤدى الى ارتفاع معدل سعر الفائدة على القرض . وقد كانت الفائدة تصل فى بعض الاحيان الى حوالى ١٠٠٪ وخاصة اذا كانت القروض لاغراض اجتماعية مثل الوفاة والافراح التى يصعب رد قروضها لعدم وجود اشياء منتجة تساعد على التسديد . ولهذا فقد قيل ان القروض الزراعية هى مفتاح الحركة التعاونية فى العالم .

تتألف الجمعيات التعاونية للتسليف الزراعى من اعضاء مزارعين يحتاجون الى رؤوس اموال للقيام بعمليات انتاجهم الزراعى بكفاية ، لذلك كان ضروريا وضع نظام تقوم فيه البنوك التعاونية المركزية بايجاد فروع لها فى الجمعيات التسليفية وتختلف الجمعيات التعاونية التسليفية عن غيرها فى انها تحدد نوع السلف بالشكل الذى يفيد المنتج الزراعى ، اذ انها تقدم له السلف نقدا او عينا ، وقد تتعاقد مع المزارع على ان تبيع له محاصيله ولذلك تعد المخازن والصوامع للاحتفاظ بالمحاصيل الزراعية . تحتل جمعيات التعاون للتسليف الزراعى مركزا رئيسيا بين الجمعيات التعاونية الزراعية المختلفة ، اذ اصبحت تضم ما يقارب من نصف عدد اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية ، كما انها تعادل ربع مجموع عدد اعضاء جمعيات التعاون فى العالم .

اسباب انتشار جمعيات التعاون للتسليف الزراعى :

يرجع انشاء هذه الجمعيات الى المزايا التى تتمتع بها ، كما يعود الى الدور الهام الذى تلعبه فى زيادة الانتاج الزراعى المرتبطة ارتباطا وثيقا بتنظيم التسليف الزراعى . وقد اكد المؤتمر الاقتصادى العالمى منذ ان انعقد فى جنيف عام **١٩٢٧** تحت اشراف عصبة الامم هذا الترابط بقوله « ان زيادة الانتاج الزراعى ترتبط ارتباطا وثيقا بتنظيم الائتمان الزراعى بحيث يمكن وضع رؤوس الاموال الضرورية تحت تصرف المزارع بشروط مناسبة » ، وبعد ان تطرق المؤتمر الى الصعوبات التى تعترض هذا الهدف ، قال « ان التغلب على هذه الصعوبات يكون **بانشاء** هيئات للتسليف مناسبة فى البلاد التى توجد فيها . وتعتبر جمعية **التسليف** التعاونية احسن هذه الهيئات جميعا ، حيث تستطيع القيام بعملياتها **من الموارد** التى سمح التعاون بايجادها وزيادتها سواء كان ذلك بمساعدة السلطات **العامة او** بدون مساعدتها » .

العقبات التى تعترض انتشار هذه الجمعيات فى البلاد المختلفة : هنالك اسباب عديدة تدعو الى ذلك واهمها :

١ ـ قلة رؤوس الاموال ـ لقد وقف رأس المال حجر عثرة فى سبيل نمو جمعيات التسليف فأصبح نطاق العمليات التى يقوم بها محدودا . كما ان ما قامت به بعض الجمعيات لم يكن على أساس تعاون سليم . واذا كانت مدخرات الاعضاء قليلة فان عدم مساعدة الحكومة لها سيوقعها فى مأزق خطير .

٢ ـ قلة الموظفين اللازمين للنهوض بهذه الحركة وانجاح عملية التسليف اذ لا يمكن ان تتم العملية الا اذا وجد المواطنون المدربون تدريبا كافيا فى مشاكل العائلات الريفية المختلفة والميل لتفهم حالاتها بدقة واخلاص ، والتاريخ خير شاهد على فشل جمعيات التسليف التى يحاول صغار الموظفين غير المدربين القيام بها .

٣ ـ عدم تفهم الاهداف الحقيقية للتسليف وكيفية تحقيقه ، لقد ثبت ان فشل كثير من جمعيات التسليف يعود الى عدم ادراك الاعضاء للاهداف الحقيقية وجهلهم بعمليات التسليف .

٤ ـ عدم استقرار اثمان المنتجات الزراعية ، لقد ادت تقلبات الاسعار الى تغيير مقابل فى دخل المزارعين وخاصة فى الاقطار الفقيرة التى تعتمد على الاسواق الخارجية فى تصدير منتوجاتها .

٥ ـ معارضة الملاكين والمرابين ، تلك المعارضة التى تساعدها البنوك التجارية ، ولو أنه بالامكان القضاء عليها بتغيير نظام حيازة الارض والعناية بأمور التسويق التعاونى .

دور السلطات العامة وجمعيات التعاون في التسليف الزراعى : هنالك علاقة بين جمعيات التسليف التعاونى وبين السلطات العامة او جدتها طبيعة الاشياء . فمن الواضح ان دور الجمعيات هو مد الاعضاء بالسلف القصيرة والمتوسطة الاجل ، غير ان الزراعة تحتاج الى اكثر من هذين النوعين ، اذ انها تحتاج الى قروض طويلة الاجل للانتقال من انتاج الى آخر او من نظام الى آخر او ادخال التقدم الآلى فى الزراعة ، فمن اين يا ترى يحصل المزارع على هذه السلف ؟ فالجمعية التعاونية تعجز مواردها عن تجهيزها ولذلك ترى الحكومة ضرورة تزويد الزراع بالسلف طويلة الاجل ، غير ان الحكومة ليست فى الوضع الذى يساعد على القيام باقراض الافراد مباشرة لانه ينقصها الجهاز الذى يستطيع ان يقدر تقديرا سليما حقيقة كل طالب قرض وحاجته بالنسبة الى الطلبات الاخرى. وحتى لو قامت باعداد هذا الجهاز فانه يكلفها كثيرا ، لذلك تفضل الحكومة الاعتماد على جمعيات التسليف التعاونية لتحقيق هذا الغرض . فهذه الجمعيات تستطيع اعطاء السلف للمستحقين نظرا لقربها من حاجات الاعضاء ولمعرفة الاعضاء لبعضهم البعض وانهم مسؤولون عن ديون الجمعية بالتضامن ، اى مسؤولية محدودة . وكذلك تستطيع مراقبة استعمال السلف فى الاغراض التى اعطيت من اجلها . فقيام جمعيات التعاون بمهمة التسليف عوضا عن الحكومة من شأنه ان يجنبها كثيرا من المشاكل . ولتنفيذ هذه الخطة تقوم الحكومة ، بالتعاون مع الجمعيات التعاونية بانشاء بنوك معينة مختلطة تساهم الحكومة فى رأس مالها كما تساهم فى ادارتها من جانب وتساهم جمعيات التسليف التعاونية فى ذلك من جانب آخر[1] .

---

(١) الدكتور زكى محمود شبانة ، الاقتصاد التعاونى الزراعى ، ١٣١ .

رابعا ـ جمعيات التعاون للتسويق الزراعى(٢) :

من الواضح انه لا يقتصر تعاون الزراع على شراء المواد التى يستعملونها بأحسن الاثمان ولا على الاقتراض بافضل الشروط للحصول على الاموال اللازمة ، بل لابد ان يتعاونوا ايضا لتصريف منتوجاتهم بأحسن الاسعار ، وذلك لانهم اذا اقترضوا واشتروا فلكى ينتجوا ، واذا انتجوا فلكى يبيعوا ، واذا باعوا فان ثمرة البيع هى التى توجه النشاطات والجهود التى تبذل خلال السنة بكاملها ، ومن ثم يتوقف على نجاحه وفشله ، نجاح او فشل تلك الجهود التى سبقته ، ولذلك فليس بمستغرب ان يعمل الزراع على ان يكونوا سادة هذا العمل بواسطة التنظيم التعاونى . ففى اغلب الاحيان يضطر الفلاحون والمزارعون لبيع منتوجاتهم الزراعية الى تجار القرية والوسطاء الذين يتجولون فى الارياف والقرى بفترة قريبة من موسم الحصاد وجنى الحاصلات الزراعية ويبدأون بدفع اثمان الحاصلات قبل ان تنضج ، وتعرف هذه الصفقات فى العراق (بالبيع على الاخضر) . ويمتاز هذا البيع باسعاره البخسة وذلك باستغلال حاجة الفلاح وجهله فى تزييف وتقدير قيمة الحاصل ، وبعد ذلك يتولى التجار وبقية الوسطاء نقل تلك الحاصلات الى الاسواق وبيعها باسعار عالية فيحققون ارباحا كبيرة على حساب المزارع والمستهلك .

ونتيجة لهذا الغبن الفاحش والتلاعب بمقدرات الفلاحين انشأوا لهم جمعيات تعاونية تقوم بتسويق محاصيلهم الزراعية . اذ تأخذ الجمعية على عاتقها تصريف منتوجات الاعضاء كالحبوب والقطن والتمور والفواكه والخضر والمواشى واللحوم والصوف والالبان والبيض وغيرها من المنتوجات الزراعية الاخرى .

طريقة العمل : تقوم الجمعية باستلام منتوجات الاعضاء ووزنها وفحصها وتسجيلها لحساب العضو ، وكذلك تقوم بتقديم سلف لهم بنسبة معينة من اثمان المنتوجات التى تستلمها الجمعية منهم ، وهذه النسبة تمثل جزءا من سعر البيع المحتمل ، وتقوم الجمعية بتصنيف تلك المنتوجات وتغليفها والاتصال بالاسواق لتصريفها ، وعندما يتم تصريفها يوزع الايراد الكلى على الاعضاء بالنسبة لما سلموه للجمعية بعد اقتطاع الاحتياطى وتسديد نفقات ادارة الجمعية . وتقوم

---

(٢) الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ، اقتصاديات التعاون ، ص٤٤٠ .

بعض جمعيات التسويق التعاونى بطريقة اخرى فى مزاولة عملها وذلك بان تمنح العضو الحرية فى بيع منتوجاته فى السوق مباشرة او تسليمها الى الجمعية . ولو أن هذه الطريقة فيها مساوىء كثيرة منها ان العضو يبيع منتوجاته الجيدة فى الاسواق مباشرة ويستبقى المنتوجات الرديئة ليقوم بتسليمها الى الجمعية ، وفى ذلك اضعاف لمركز الجمعية فى الاسواق وعدم انتظام بيعها للسلع الزراعية ورداءة نوعيتها ، وانصراف العضو نهائيا ايام الرخاء وارتفاع الاسعار والقاء مصاعبه واتعابه على الجمعية ايام الكساد وانخفاض الاسعار .

ولا ينكر ان نجاح جمعيات التسويق الزراعية يتوقف على جودة الحاصلات التى تتعامل بها فى الاسواق وتجانسها ، وتصنيفها ، وانتظام تجهيزها وحجم الكميات التى تحت تصرفها ، اذ بواسطة هذه المزايا تستطيع الجمعية اجابة الطلبات المقدمة اليها ، ومنافسة الشركات الاحتكارية التى تقف أمامها . ولما كانت المنتوجات الزراعية سريعة التلف ، وطلبها غير مرن نسبيا ، فتضطر الجمعية الى انشاء مخازن خاصة لحفظ تلك المنتوجات ، وشراء أو تأجير وسائط نقل مجهزة بوسائط التبريد والتهوية لوقاية المنتوجات الزراعية من التلف .

انواع جمعيات التسويق(١) :

لقد دلت التجارب على ان نجاح جمعيات التسويق يتوقف على الانسجام الكامل بين اعضائها ، وهذا الانسجام لا يتم الا اذا تخصصت هذه الجمعيات بنوع معين من الحاصلات ، ولهذا وجدت جمعيات الالبان وجمعيات الحبوب وجمعيات الفاكهة وجمعيات الماشية واللحوم وغيرها .

ولقد ذهبت بعض الجمعيات الى ابعد من ذلك فتخصصت فى كاليفورنيا مثلا جمعيات بصنف معين من اصناف الفاكهة دون غيره ، كقيام جمعيات الفاكهة بتصريف العنب واخرى بتصريف البرتقال وغيرها بتصريف المشمش وهكذا . وسنقوم باستعراض نشاط هذه الجمعيات بايجاز :

أ ـ جمعيات الالبان : تقوم هذه الجمعيات بجمع الحليب من الاعضاء وتعقيمه وتعبئته لتوزيعه فى المدن . كذلك تقوم باستخراج المنتوجات الحليبية

---

(١) الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ، اقتصاديات التعاون ، ص ٤٤٤ .

كالزبد (والقيمر) والجبن ، واللبن المجفف والمكثف حيث ادخلت فى هذا المجال تحسينات كثيرة . وقد تقوم بعض هذه الجمعيات بكافة النشاطات فى آن واحد ، كما يقوم البعض الآخر بالتخصص فى نوع دون غيره ، وذلك حسب الظروف السائدة وتبعا لعدد اعضائها . وتعتبر هذه الجمعيات اوسع جمعيات التصريف التعاونية المتخصصة انتشارا وتشترك هذه الجمعيات فى عضوية بعض الاتحادات ، سواء أكانت هذه الاتحادات اتحادات زراعية عامة او اتحادات اقليمية متخصصة او اتحادات قومية متخصصة .

ب ـ جمعيات الماشية واللحوم : تأتى هذه الجمعيات فى المرتبة الثانية بعد الالبان من حيث عدد اعضائها ، وهذا امر يقتضيه نجاح هذه الجمعيات نفسها ، فنجاحها يتطلب ان تمارس الجمعية نشاطا فى رقعة اقليمية واسعة وان تضم من الاعضاء اكبر عدد ممكن لكى تستطيع ان تهيء لنفسها اسبابا مواتية كما هو جار فى الصناعة والتجارة .

وتقوم هذه الجمعيات بتصريف الماشية ، واللحوم ، وقد قطعت فى بعض الدول شوطا بعيدا من التقدم الفنى حيث ان بعضها تملك مجازر مجهزة بكافة المعدات . وتعتبر امريكا فى مقدمة الدول التى نجحت فيها حركة هذه الجمعيات. اما فى اوربا فتعتبر الدانمارك اهم تلك الدول فى نمو هذه الحركة ، اذ تقوم هذه الجمعيات بتصدير حوالى ٨٦٪ من مجموع صادرات الدانمارك من الخنازير ولحومها . كذلك تقوم هذه الجمعيات بدور رئيسى فى كل من المانيا والسويد والنرويج وايسلندة وسويسرا وعدة دول اوربية اخرى .

جـ ـ جمعيات البيض والدواجن : تظهر اهمية هذه الجمعيات اذا علمنا بان منتوجات الدواجن وخاصة البيض تحتل مكانا رئيسيا فى الانتاج الزراعى فى بعض الدول ، ففى المانيا مثلا ، كانت قيمة هذه المنتوجات تمثل حوالى ٨٪ من قيمة الناتج الزراعى الكلى ، وهذه القيمة تعادل قيمة انتاج هذه الدولة من القمح ، وكذلك بلغت قيمة هذه المنتوجات فى البلجيك فى الظروف العادية ما يعادل قيمة الانتاج الكلى لهذه الدولة من الفحم .

يتولى التجار عادة تجارة هذه المنتوجات فيقومون بجمعها من الزراع او من الاسواق المحلية ، اما لحسابهم الخاص او لحساب بعض المشروعات التجارية،

غير ان هذا النظام يضع المنتجين تحت رحمة الوسطاء ما دامت لا توجد منافسة جدية بينهم وما دام المنتجون لا يستطيعون تنظيم انفسهم بقصد مساندة الاسعار في الاسواق المحلية المهمة . ولتلافى هذا النقص قامت الجمعيات التعاونية بهذه التجارة ، فقامت جمعيات الاستهلاك فى الريف ، والجمعيات التعاونية الزراعية بجمع البيض من الاعضاء وعرضه فى السوق ، ولم تمض مدة حتى ظهرت جمعيات متخصصة للقيام بهذا الغرض .

وقد شقت هذه الجمعيات طريقها بنجاح فى كثير من الدول ، اذ قد تأسس في الدانمارك مكتب «الشراء والبيع» في اتحاد الزراع قبل الحرب الاخيرة للقيام بتصريف البيض . وتألفت كذلك الجمعية التعاونية الدانماركية لتصدير البيض ، وهى تقوم الآن بتصدير حوالى ٢٨٪ من مجموع صادرات الدانمارك الكلي من البيض . كذلك توجد جمعيات اخرى من هذا القبيل فى اكثر الدول .

د ـ جمعيات الحبوب : تقوم هذه الجمعيات بتجميع الحبوب وتصنيفها وتبويبها وخزنها لبيعها فى اوقات مناسبة . تعتبر هذه الجمعيات المتخصصة حديثة العهد ويرجع انشاؤها الى ما قبل الحرب العالمية الاخيرة اما قبل ذلك فكانت تقوم بهذا العمل الجمعيات الزراعية العامة . اذ قد تأسست عدة جمعيات فى فرنسا ويوغوسلافيا ورومانيا . ويلعب هذا النوع من الجمعيات دورا مهما فى تصريف الحبوب فى بلاد العالم الجديد وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية والارجنتين، ولم تنتشر هذه الجمعيات فى آسيا ما عدا بعض جمعيات تسويق القمح فى الهند وجمعيات تسويق الرز فى اليابان ، اما فى افريقيا فليس لها أثر .

هـ ـ جمعيات الخضر والفاكهة : تعتبر الخضر والفاكهة من المحاصيل القابلة للتلف السريع ، وهذا مما دعا الى استهلاكها محليا أو جلبها الى أقرب سوق فى المدن لبيعها بواسطة تجار الخضر ، وقد نتج عن ذلك عدم استطاعة المنتجين تصريف منتوجاتهم باسعار مناسبة فى اغلب الاحيان ، لانهم مضطرون الى البيع بالسعر الذى يحدده السوق المحلى ، والذى يلعب فيه تجار الجملة دورا يكاد يقرب من الدور الذى يلعبه المحتكرون ، ولذلك كان لابد لهم من البحث فى امكانية توسيع نطاق السوق وذلك باستخدام وسائل الحفظ والتبريد او الالتجاء الى وسائط النقل السريعة وبالقيام بنقل هذه المحاصيل بعد تصنيفها ، بشكل منتظم

حسب احتياجات السوق ، أو تحويلها الى مواد يمكن حفظها . غير ان المنتج الفردى غير قادر على القيام بهذا العمل بمفرده لان منتوجه قليل وتكاليف هذه العمليات كبيرة ، وزيادة على ذلك فلو قام بهذه الاعمال بنفسه فانه يحتاج الى تكاليف باهضة ، لذلك رأى هؤلاء المنتجون بأن خير وسيلة لتصريف منتوجاتهم بطريقة سليمة وصحيحة انضمامهم الى جمعيات تعاونية تعنى بشؤونهم على النحو الذى ذكرناه .

لقد كانت تقوم بهذا العمل فى أول الامر الجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الاغراض ، ولم تظهر جمعيات متخصصة فى هذا النوع الا منذ عهد قريب بل ولم تتكامل الجمعيات فى كثير من البلاد فى شكل اتحادات اقليمية أو قومية حتى الآن .

و ـ جمعيات الكروم والنبيذ : تقوم هذه الجمعيات بصورة خاصة بصنع وتصريف النبيذ ، وان كان بعضها يقوم علاوة على ذلك ببيع العنب لحساب اعضائها ، وقد انتشرت هذه الجمعيات انتشارا هائلا فى مختلف بقاع العالم وخاصة فى فرنسا وايطاليا والجزائر واليونان ويوغوسلافيا .

ز ـ جمعيات تسويقية أخرى : وبجانب ما ذكرناه من الجمعيات توجد جمعيات أخرى متعددة تقوم بتصريف انواع متعددة من المحاصيل ، فهنالك جمعيات تصريف مواد النسيج ، وجمعيات تسويق القطن فى مصر ، وجمعيات تسويق الكتان فى بولونيا وجمعيات تسويق الحرير فى ايطاليا وفرنسا وبلغاريا .

ويمكن تلخيص اهم اهداف التسويق التعاونى فى النقاط التالية[1] :

(١) مساعدة الزراع على حل مشاكلهم التسويقية وذلك بايجاد المشترى الذى يدفع السعر المناسب لمختلف منتجاتهم ، بالاضافة الى قيام الجمعية بكافة الخدمات والعمليات التسويقية كالتدريج والتعبئة والتخزين في مخزن الجمعية التعاونية تحت اشراف ومراقبة المزارع نفسه ، اى ان المنتج يستطيع الحصول على عائد نقدى بواسطة الجمعية اكبر مما يحصل عليه بواسطة الوكالات التسويقية الاخرى .

(٢) اصلاح الاوضاع التسويقية غير الصحيحة الموجودة فى الاسواق الريفية

---

(١) لاحظ كتابنا اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ٣٧٩ .

وذلك بالعمل على حفظ توازن السعر والتخلص من تقلبات الاسعار السريعة .

(٣) الحصول على افضل الاسعار للمنتوجات الزراعية وذلك بتشجيع المنتجين على تحسين وتماثل صفات انتاجهم وتخفيض التكاليف التسويقية .

ويجب ان يكون واضحا ان تطبيق أى منهاج تسويقى تعاونى سيكون مختلفا باختلاف طبيعة المنطقة ، واختلاف نوع ذلك المحصول وعملية انتاجه وتسويقه . ويختلف الحد الادنى لرأس المال اللازم لاية جمعية تعاونية تسويقية بما يلى :

١ ـ نوع الجمعية والمحصول الذى تتعامل فيه والاعمال التى تقوم بها .

٢ ـ مجال العمل الذى تنوى الجمعية القيام به .

٣ ـ امكانية الاقتراض من الهيئات الاخرى عند تأليف الجمعية وكذلك امكان الحصول على المحاصيل المختلفة التى يجرى تسويقها بدون الدفع رأسا .

اما العوامل التى تؤدى الى نجاح الجمعيات التعاونية التسويقية سواء أكانت محلية أو قومية أو اتحادية أو مركزية فهى :

(١) توفر مقدار كاف من المنتوجات التى تقوم الجمعية بتسويقها واستمرار وجود هذه المنتوجات طوال العام قدر الامكان .

(٢) توفر رأس المال اللازم للقيام باحتياجات العمليات التسويقية .

(٣) وجود الحاجة الاقتصادية للتسويق التعاونى .

(٤) اتباع الجمعية سياسة تسويقية سليمة .

(٥) القيام بجعل منتجات الجمعية التى تبيعها متماثلة ومدرجة ومعبأة بصورة فنية .

(٦) توفر المعلومات التسويقية الكافية والاهتداء بنتائج تحليلها .

(٧) مراعاة الدقة التامة فى ابرام العقود التسويقية .

(٨) الابتعاد عن الدعايات المضللة التى كثيرا ما تؤدى الى نفور المتعاونين .

(٩) ايجاد جهاز ادارى متخصص وأمين وحازم لادارة الجمعية .

خامسا ـ جمعيات التعاون للتصنيع او التحويل الزراعى :

تقوم هذه الجمعيات بتحويل حاصلات اعضائها الزراعية الى سلع صناعية

كاستخراج الزبد والجبن من الحليب والتعليب ، وتحويل البنجر الى سكر ، والفواكه الى معلبات وهكذا . وفى اغلب الاحيان تكون هذه الجمعيات متصلة بجمعيات التعاون للتسويق اتصالا وثيقا . فالفلاح بمورده البسيط عاجز عن ان ينشىء مصنعا ويزوده بالآلات الحديثة لتحويل منتجاته الزراعية الى منتجات صناعية ، لذا فقد اضطر الفلاحون الى التجمع على شكل جمعيات تعاونية للقيام بتصنيع محاصيلهم الزراعية .

تقدم هذه الجمعيات لاعضائها الخدمات التالية :

١ ـ تخليص اعضائها من تأثير احتكار ارباب الصناعة الذين كانوا يسيطرون على سوق شراء الحاصلات الزراعية وتحويلها فى مصانعهم الى منتوجات صناعية .

٢ ـ تمكن الجمعية الاعضاء من استعمال احدث الآلات والمكائن لاستعمالها فى خدمة اعضاء الجمعية فى تمويل وتصنيع المنتجات الزراعية .

٣ ـ تمكن الجمعية اعضائها الاستفادة من المواد الاولية والفضلات التى يمكن تحويلها الى منتجات صناعية .

٤ ـ تساعد الجمعية الاعضاء على الاتصال بالاسواق الداخلية والخارجية لتصريف منتجات اعضاء الجمعية الصناعية ، كما ان مصانع الجمعية تصبح اسواقا مضمونة للمنتجات الزراعية لاعضائها .

٥ ـ تساعد الجمعية الاعضاء على الاحتفاظ بالارباح التى كان يستولى عليها ارباب الصناعة عند تصنيع المنتجات الزراعية فتغرس فيهم روح التعاون وتحمل المسؤولية . وقد نمت هذه الجمعيات فى اوربا وكندا والولايات المتحدة الامريكية وفى الدانمارك حيث تشتهر فيها جمعيات صنع الزبدة التعاونية ، وكذلك جمعيات تحويل الحليب الى منتجاته فى سويسرا وفرنسا ، وجمعيات استخراج السكر من البنجر فى شمال المانيا وجنوب فرنسا ، وجمعيات صنع النبيذ فى ايطاليا ، وفى انحاء اخرى من العالم .

سادسا ـ جمعيات التعاون للتأمين الزراعى :

ان المخاطر التى يتعرض لها المزارعون كثيرة ، فمنها مخاطر المحاصيل

الزراعية كالحريق والآفات ، والفيضانات والجفاف ، وهذه مما تؤدى الى اتلاف المحاصيل وموت المواشى والدواجن وتعرض المزارعين الى الفاقة ، والنوع الثانى من المخاطر ما يخص نفس المزارع ، وهذه الاخطار كالمرض والعجز والشيخوخة واصابات العمل ، وهذه الاخطار وان كانت عامة بالنسبة لكافة الناس الا انها تتميز هنا بسعتها وخطورتها ، فالامراض اكثر انتشارا وفتكا فى المزارعين بسبب سوء التغذية وقلة العناية الطبية والقيام بالاعمال المرهقة . ولمواجهة هذه المخاطر والاضرار التى يتعرض لها المزارعون والفلاحون فى حيانهم وفى اموالهم تأسست جمعيات تعاونية للتأمين ضد هذه المخاطر ، وذلك بان يتفق عدد من المزارعين فى تأسيس جمعية تعاونية يتبادلون فيها المساعدة ويتضامنون فى تحمل المخاطر والاضرار التى تقع على احدهم .

لاشك ان كثيرا من الجهود تبذل للتخفيف من حدة هذه المخاطر بالتأمين عليها لكى يستطيع العضو المتضرر الحصول على المبلغ حالما يحدث الضرر . ويعتبر التأمين التعاونى الزراعى نظاما مثاليا لان شركات التأمين يصعب عليها ضبط التأمين فى هذا الحقل لان اخطاره عظيمة وتكاليفه باهضة واحتمالات الغش فيه كثيرة بسبب صعوبة الرقابة والاشراف . ولذا فقيام جمعية تعاونية محلية بهذا العمل كفيل بالقضاء على هذه العيوب ، فالقائمون فى العمل فيها متطوعون ولا يتقاضون اجورا بعكس شركات التأمين التى تدفع اجورا لموظفيها ، كما ان كافة اعضائها يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة بحيث يمكن ابعاد المتلاعبين وتجنب المخاطر قبل حدوثها ، وكل منهم مستعد لينبه غيره حتى لا يضر بالمصالح المشتركة ، وهكذا تزداد نسبة الامان فتقل الكلفة .

اما طريقة العمل فتتم كما يلى : تتألف لجنة خاصة من بين اعضاء الجمعية الذين يتمتعون بقوة الشخصية وعدم التحيز الى جهة معينة ، فتقوم تلك اللجنة بفحص مزارع الاعضاء ومواشيهم ودواجنهم وتعين مقدار التأمين عليها . وعند حدوث الضرر أو التلف فى واحدة من تلك المزارع تتألف لجنة اخرى من غير اعضاء الجمعية ومن سكان المنطقة التى تزاول الجمعية فيها عملها وممن عرفوا بحسن السمعة وبعد النظر . تتولى هذه اللجنة تقدير تلك الاضرار وتحديد مبلغ التعويض الذى يسلم الى العضو المتضرر وعلى العضو ان يخبر الجمعية

التعاونية بموضوع الحادث خلال مدة لا تتجاوز الـ ٤٨ ساعة . وتتبع الجمعية فى تحصيل مبلغ التعويض وتسديده احدى الطريقتين التاليتين :

١ ـ يوزع المبلغ الذى قدرته اللجنة ليكون تعويضا عن الاضرار على الاعضاء بالتساوى وكل واحد منهم يقوم بتسديد ما عليه .

٢ ـ يدفع الاعضاء مبلغا معينا سنويا فتتجمع هذه المبالغ لدى الجمعية وعند حدوث كارثة لاحد الاعضاء أو اكثر تقوم الجمعية بتسديد مبلغ التعويض من تلك الاموال التى لديها . وعند عدم كفاية المبلغ المتجمع لديها لتسديد التعويض تقوم الجمعية بجمع المبلغ المتبقى من الاعضاء بالتساوى وتسليمه للعضو المتضرر .

اشكال جمعيات التأمين التعاونية الزراعية :

هنالك عدة انواع من جمعيا تالتأمين ، فنجد من بينها جمعيات للتأمين ضد الحريق ، واخرى للتأمين على حياة الماشية ، وغيرها للتأمين على المحاصيل ، وجمعيات للتأمين على حياة الزراع وغير ذلك وأهم جمعيات التأمين هى :

١ ـ جمعيات التأمين ضد الحريق : تعتبر جمعيات التأمين ضد الحريق اكثر جمعيات التأمين الزراعية انتشارا ، والسبب فى ذلك يعود الى ان اخطار الحريق عامة ومنتشرة فى اغلب البلاد .

٢ ـ جمعيات التأمين على الماشية : ان التأمين على الماشية أصعب من التأمين ضد الحريق ، فهذا التأمين قابل للغش والتلاعب لما فيه من تعقيد واختلاف فى اقيام الحيوانات ، لذلك تعتبر جمعيات التأمين المحلية الصغيرة ذات فائدة كبيرة فى هذا الصدد اذا ما قورنت بغيرها من التنظيمات فهى تغطى المخاطر بشروط اكثر نفعا حيث توفر للعضو خير حماية مقابل اقساط بسيطة يؤديها.

٣ ـ جمعيات التأمين على الحاصلات : ان هذه الجمعيات تلى جمعيات النوعين السالفين من حيث الاهمية . ففى البلاد الشمالية من اوربا كالدانمارك مثلا تكثر العواصف والزوابع التى تفتك بالحاصلات ولذلك توجد جمعيات للتأمين التبادلى ضد هذه الاضرار . ويعتبر البرد فى وسط وجنوب اوربا

---

(١) الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ، اقتصاديات التعاون ، ص٤٧٥ ـ ٤٨١ .

من اشد الاخطار التى تصيب الحاصلات . وقد بذلت محاولات للتأمين الاختيارى ضد هذا الخطر فنجحت فى بعض الجهات وفشلت فى جهات أخرى .

٤ ـ جمعيات التأمين التبادلى على الحياة وضد الحوادث وبعض الاخطار الاخرى :

تلعب جمعيات التعاون دورا هاما فى بعض الدول فى التأمين على حياة الزراع وضد الحوادث التى تصيبهم ، وتأمين الزراع من مسؤوليتهم باعتبارهم اصحاب اعمال عن الاضرار التى تصيب العمال اثناء اشتغالهم لديهم . كذلك بعض الجمعيات للتأمين بدفع معاشات للشيخوخة او فى بعض الاحيان تقوم بتدبير مال خاص لاعانة الاعضاء او تابعيهم عند حدوث وفاة او مرض لافراد العائلة ، او لتقديم مخصصات عائلية ، لهؤلاء التابعين بسبب كثرة افراد العائلة .

ويعتقد بعض الاقتصاديين المعنيين بهذه الشؤون ان التأمين التبادلى سيلعب دورا هاما لانه قادر على تغيير حالة الزراع وعلى حل اكبر المشاكل صعوبة فى الحياة الزراعية على شرط ان يصمم وان يتجه نحو الافضل . فيجب ان يضم هذا التأمين كافة الزراع وان تؤسس فى كل قرية او ناحية جمعية محلية للتأمين التبادلى بحيث لا يبقى زارع دون حماية ضد المرض والعجز او الحوادث ، وحتى بالامكان توسيع هذا النوع من التعاون الى نطاق دولى ، ويتم ذلك بانشاء جمعية دولية للتأمين التبادلى . وهذه الجمعية ستلعب بالنسبة للجمعيات المحلية نفس الدور الذى تلعبه هذه الجمعيات الاخيرة بالنسبة للجمعيات الاقليمية . وكذلك يقترح هؤلاء الاقتصاديون بضرورة تعميم التأمين التبادلى على الحاصلات على ان يقوم على اساس الدفع العينى سواء بالنسبة للاقساط او بالنسبة للتعويض او بالنسبة للاحتياطى حتى يمكن تنظيم التوازن بين العرض والطلب والمحافظة على مصالح المنتج والمستهلك فى الوقت ذاته ، وبهذا يمكن خلق عالم جديد ، عالم كان يحلم به بروودون منذ اكثر من مائة عام ، عالم افضل من عالمنا الحاضر حيث سيكون اكثر انسجاما واكثر عدلا واخوة .

سابعا ـ جمعيات التعاون للغابات :

يؤلف هذا النوع من الجمعيات فى الاقطار التى يعتبر استغلال الغابات فيها

من العناصر المهمة فى الاقتصاد القومى ، وامثال هذه الاقطار هى المانيا وبولونيا وسويسرا وبلغاريا وكندا والولايات المتحدة الامريكية وفلندا ورومانيا والسويد وجيكوسلوفاكيا وروسيا واليابان . يقوم صغار ملاك الغابات ومتوسطو الحال منهم بتأليف هذا النوع من الجمعيات لاجل استغلال الغابات استغلالا صحيحا والاستفادة من اهل الخبرة فى ادارة غاباتهم ، وتصريف الاخشاب عن طريق البيع المشترك ، كما تقوم باستعمال مناشيرها الخاصة وبتوريد الاجهزة والادوات الضرورية لمثل هذا الاستغلال . وتأخذ هـذه الجمعيات فى بعض هـذه البـلاد شكل جمعيات تعاونية لليد العاملة او جمعيات عمالية للانتاج ، وهى جمعيات تقوم بقطع الاخشاب واجراء بعض العمليات عليها .

ثامنا ـ جمعيات التعاون لصائدى الاسماك :

ان مشكلة محترفى الاسماك تشابه مشكلة الزراع فى كثـير من النواحى الاقتصادية والاجتماعية . وينبغى لاجل حل مشكلتهم الاتصال بالسوق للحصول على المواد التى يحتاجونها كالحبال والشباك والقوارب ، وكذلك لاجل تصريف اسماكهم والتأمين على انفسهم وعائلاتهم من اخطار هـذه المهنـة . غير انهم لا يستطيعون ان يحققوا هذه الغاية بصورة منفردة بل يجب عليهم ان يتعاونوا فيما بينهم فى ظل جمعية تسعى لتحقيق اهدافهم . وعلى هذا فقد وجدت فى هـذا الحقل جمعيات تعاونية للتسليف وغيرها للتوريد واخرى للتسويق وللتأمين . وقد كانت جمعيات التسليف والتوريد اسبق هذه الجمعيات جميعها فى الظهور . اما جمعيات التصريف فقد تعددت ونمت نموا كبيرا فى السنوات الاخيرة .

وتختلف اهمية جمعيات الصيد ودرجة تقدمها من دولة الى اخرى حسب اهمية مهنة الصيد فى كل منها وحسب درجة التقدم التى وصلت اليها الجمعيات التعاونية الاخرى . وقد نمت هذه الجمعيات فى أوربا وخاصـة فى الدانمارك والسويد والنرويج وايسلندة وايرلندا وايطاليا ، وكذلك احتلت هذه الجمعيات مركزا مهما فى أمريكا .

لم تظهر جمعيات من هذا القبيل فى البلاد العربية بعد ، فيما عدا السودان

---

(١) الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ـ اقتصاديات التعاون ، ص٤٧٥ ـ ٤٨١ .

حيث بلغ عدد هذا النوع من الجمعيات احدى عشرة جمعية . أما فى الجمهورية العربية المتحدة فقد تكونت عام ١٩٥٥ جمعية تعاونية لصائدى الاسماك برأس مال قدره (٣٥) الف جنيه لمدهم بمعدات الصيد ولوازمه الضرورية ، وتمكنهم من امتلاك مراكب الصيد والقوارب والشباك وايجاد الوسائل السريعة لنقل الاسماك الى مناطق استهلاكها . وقد شهد عام ١٩٦١ اهتماما متزايدا من جانب الحكومة بالنسبة للجمعيات التعاونية الخاصة بالثروة المائية .

تاسعا ـ جمعيات التعاون الزراعى متعددة الاغراض :

ان هذه الجمعيات لاتتخصص بنوع واحد من الخدمات التعاونية الزراعية ، بل تقوم بمجموعة من الفعاليات والخدمات ، أى تقوم بتجهيز الفلاحين والمزارعين بالسلع الاستهلاكية والاسمدة والبذور والادوات والآلات الزراعية ، كما تقدم اليهم السلف النقدية خلال المواسم الزراعية ، وتتوسط فى بيع حاصلاتهم فى الاسواق ، او تحويلها الى منتجات صناعية ، وقد انتشرت هذه الجمعيات فى الدول المتخلفة اقتصاديا ولاسيما تلك الدول التى بدأت بعمليات الاصلاح الزراعى ، وتقوم بالنهوض فى المجتمع الريفى كالجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية والجزائر والهند والباكستان واندونيسيا وغيرها من الدول .

وقد اصبحت جمعيات التعاون الزراعى المتعددة الاغراض موضع اهتمام ودراسة من قبل المهتمين بالشؤون التعاونية وقد أيد اكثرهم ضرورة تأسيسها فى القرى والارياف لتقوم بجميع الفعاليات الاقتصادية والخدمات الزراعية التى يطلبها الفلاحون . واستند مؤيدو هذا النوع من الجمعيات فى دفاعهم على المزايا التالية :

(١) صعوبة ايجاد عدد كاف من الاكفاء والمتخصصين فى القرى ليقوموا باعمال الجمعيات ، كما يصعب الحصول على الموظفين .

(٢) يمتاز الفلاحون بالحذر والانكماش وعدم المغامرة ، ولذا نجدهم لا يحبذون الاشتراك فى عدة جمعيات تعاونية ، تتوزع فيها أموالهم ويتحملون مسؤولياتها ويصرفون الاوقات فى اجتماعاتها العامة وهياتها .

(٣) يفضل الفلاحون اجراء معاملاتهم التجارية مع مؤسسة واحدة لعدم ضياع

الوقت فى المراجعات .

(٤) جمعيات التعاون المتخصصة معرضة للخسائر عندما تصاب اعمالها بالكساد بينما جمعيات التعاون متعددة الاغراض لا تتعرض لمثل هذه الاخطار ، فهى ان خسرت فى ناحية تستطيع التعويض عنها بناحية اخرى . لذلك فهى تتمتع بمركز اقتصادى قوى يبعث على الثقة والاطمئنان .

(٥) تكون جمعيات التعاون المتعددة الاغراض ذات كفاءة عالية فى رأسمالها ومواردها مما يساعدها على استخدام افضل الموظفين واكفأهم خبرة . ومن اهم جمعيات التعاون الزراعى متعددة الاغراض جمعيات الاصلاح الزراعى .

ادارة الجمعيات التعاونية :

تختلف النظم الادارية للجمعيات التعاونية من بلد الى آخر حسب تشريع كل بلد وحسب النظام الداخلى لكل جمعية ، ولذلك فلاجل تنظيم اية جمعية تعاونية يجب ان يوضع لها نظام داخلى خاص تستند عليه فى تسيير أمورها ، وفيه تحدد العلاقة بين الاعضاء وبين جمعيتهم ، وواجبات وحقوق كل منهم ، وتنظيم الاجهزة الادارية والنواحى المالية . وبصورة موجزة فالنظام الداخلى هو الدستور الذى يضعه التعاونيون لتسيير أمورهم وفق بنوده . ويجب ان يكون النظام الداخلى واضحا ومفهوما لدى الاعضاء .

وتدار الجمعيات التعاونية بواسطة ثلاث فئات هى[1] :

١ ـ الهيئة العامة .

٢ ـ مجلس الادارة .

٣ ـ مدير الجمعية ومساعدوه .

فلاجل ايجاد ادارة تعاونية كاملة وكفوءة لابد وان تؤدى هذه الفئات دورها بصورة صحيحة وان يكون هنالك ترابط قوى بين هذه الفئات .

اولا ـ دور الهيئة العامة في ادارة الجمعية :

تتألف الهيئة العامة من جميع الاعضاء المشتركين والمساهمين أو من

---

(١) الدكتور زكى محمود شبانة ، الاقتصاد التعاونى الزراعى ، ص٨١ ـ ٨٣ . لاحظ كتابنا اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ص ٥٢٧ .

يمثلونهم ، وهى الهيئة صاحبة الكلمة العليا ، وهى مصدر جميع السلطات داخل الجمعية التعاونية . ولذا فمن المسلم به والمتفق عليه حسب مبادىء التعاون بان مسؤولية ادارة الجمعية فى الدرجة الاولى تقع على الهيئة العامة . وهذا شىء طبيعى لان المال الذى يمول الجمعية لتحقيق اهدافها هو من اموال الاعضاء أو من قروض هم مسؤولون عنها . وان الخدمات التى تؤديها الجمعية انما تؤدى لهم ، فهم الذين يستفيدون من نجاحها ويتضررون بفشلها . ولذا فمن البديهى ان يكونوا هم اصحاب السلطة العليا فى تقرير سياسة الجمعية .

تعقد الهيئة العامة اجتماعات معينة يبينها النظام الداخلى ، فالنظام الداخلى يبين أوقات الدعوة وطريقة ومواعيد عقد الاجتماع للهيئة العامة . ويجب ان يعين مكان الاجتماع وتأريخه واعداد جدول اعمال الهيئة العامة . يبلغ به الاعضاء قبل موعد الاجتماع بوقت كاف لاعطائهم فرصة للحضور . وعند الضرورة تعقد الهيئة اجتماعات غير عادية تقتضيها ظروف الجمعية التعاونية . والذى يحق لـه طلب عقد الاجتماع غير العادى هو مجلس الادارة ، وهيئة الادارة ـ المـدير ومساعدوه ، أو نسبة معينة من الاعضاء يحددها النظام الداخلى للجمعية حيث تتقدم بطلب خطى الى الجمعية لعقد الاجتماع . وتصدر القرارات باغلبية كبيرة .

اما الاعمال التى تقوم بها الهيئة العامة وحدها ولا يحق لغيرها القيام بها فهى :

١ ـ اقرار النظام الداخلى .
٢ ـ انتخاب وعزل اعضاء مجلس الادارة .
٣ ـ وضع وتعديل النظام الداخلى .
٤ ـ التصرف فى توزيع الفوائد والاحتياطى والعائد .
٥ ـ التأكيد على تطبيق ما جاء فى النظام الداخلى .
٦ ـ الاطلاع على حسابات الجمعية والمصادقة عليها بصورة دورية .
٧ ـ اصدار قرارات نهائية بشأن قبول الاعضاء وفصلهم .

من اهم وظائف الهيئة العامة القيام باقرار النظام الداخلى فى أول اجتماع ومن سلطتها ايضا تغيير هذا النظام وتقرير حل الجمعية أو توسيعها أو ضمهـا لجمعية تعاونية اخرى . والاجتماع السنوى العام هو الفرصة الملائمة لاتخـاذ القرارات حول الامور المذكورة اعلاه . وفى هذا الاجتماع يقدم مجلس الادارة

والمدير تقاريرهم التى يجب ان تتضمن الاعمال التى تمت خلال السنة الماضية ومن بينها تقارير الميزانية . وبما انه من المستحيل على الهيئة العامة ان تجتمع كلما حدثت مشكلة من مشاكل الادارة او احتاج الامر الى اتخاذ قرار بشأن الاعمال العادية اليومية التى تقوم بها الجمعية فلا سبيل الا ان ينتخبوا من بينهم مجلس ادارة لينوب عنهم فى التصرف بهذه الامور .

ثانيا ـ مجلس الادارة :

هيئة ينتخبها اعضاء الهيئة العامة من بين اعضائها الذين عرفوا بخدمتهم وأمانتهم وشعورهم بالمسؤولية تجاه الجمعية . ولذلك فان اعضاء مجلس الادارة هم وكلاء عن الهيئة العامة يستمدون سلطتهم وصلاحياتهم منها طبقا لما جاء فى النظام الداخلى ، أو فيما تتخذه الهيئة العامة من القرارات فى اجتماعاتها وذلك بوضع السياسة العامة للجمعية وعلى مجلس الادارة القيام بتنفيذها . ومما هو جدير بالذكر ان مجلس الادارة القدير يعتبر عاملا اساسيا لنجاح ادارة الجمعية وتسيير أمورهـــا بطريقة صحيحة . ويمكن ان تجمـل واجبـات المجلس فى النقاط التالية :

١ ـ عقد اجتماعات فى اوقات معينة لبحث أمور الجمعية ودراسة احتياجاتها .
٢ ـ انتخاب رئيس وسكرتير وأمين صندوق .
٣ ـ تعيين المدير والموظفين .
٤ ـ التعاقد بالنيابة عن الجمعية وتمثيلها امام القضاء .
٥ ـ قبول الاعضاء الجدد .
٦ ـ الاقتراض للجمعية نيابة عنها .
٧ ـ وضع التقارير التى تبين حالة الجمعية ومدى نشاطها وعرضها على الهيئة العامة فى اجتماعاتها الدورية .

ان عضوية مجلس الادارة يعتبر امرا له اهميته فى نجاح او فشل الجمعية ولذا يجب على الاعضاء والجمعية ان يدققوا جيدا عند اختيار مجلس الادارة ، وان يختاروا ممن يتمتعون بالكفاءة والمقدرة والامانة والحماس لنجاح الجمعية .

ثالثا ـ دور المدير في ادارة الجمعية :

يكون المدير مسؤولا امام مجلس الادارة عن اداء الاعمال التى تتضمنهـا

السياسة التنفيذية التى يضعها المجلس ، فالمجلس يقوم بوضع السياسة وعلى المدير بمساعدة موظفيه القيام بتنفيذها . وغالبا ما يكون من الصعب وضع حد فاصل بين وضع السياسة وتنفيذها ، ولذا فمن الصعب الفصل بين مسؤوليات مجلس الادارة ومسؤوليات المدير .

فالمجلس عادة يوضح رغبات الاعضاء وذلك بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ تلك الرغبات وعلى المدير والموظفين القيام بادارة الاعمال اليومية بما يتفق مع هذه الخطط . وتعتمد اكثر مجالس ادارة الجمعيات التعاونية على مديريها الاكفاء اعتمادا كبيرا فى رسم الخطط التنفيذية والتى هى من اختصاص المجالس الادارية. ومن هذا تظهر ضرورة الاتصال الوثيق بين مجلس الادارة والمدير والموظفين .

ويتضح من كل ذلك ان مهمة المدير هى الاشراف على تفاصيل العمل واجراءاته فى الجمعية ، ومن المسلم به ان اختيار مدير للجمعية مسألة مهمة ، ولذلك يجب اختياره بعد التأكد من مقدرته الفنية والادارية . ويجب ان يكون متحمسا لخدمة الاعضاء .

تمويل الجمعيات التعاونية(١) :

تحتاج الجمعية التعاونية الى المال لتأدية الاغراض التى انشئت من اجلها . وبصورة ادق يمكن القول بان الجمعية التعاونية بحاجة الى المال منذ التفكير فى تأسيسها للقيام بالاعمال التى اسست من أجلها واهم النواحى التى تحتاج فيها الجمعيات الى المال هى :

١ ـ عمليات التأسيس :

تبدأ حاجة الجمعية الى النقود منذ بدء انشائها ، اذ انها تحتاج الى النقود لنقل المؤسسين وعقد الاجتماعات والقيام بالدراسات الاولية ونفقات طبع عقود التأسيس والنظم الداخلية ودفاتر الوصولات وغيرها . وقد نصت بعض القوانين على ان لا تزيد هذه النفقات عن ٥٪ مثلا من قيمة الاسهم التى يكتتب بها عند انشاء الجمعية وذلك لان هذه النفقات لا يتحقق من ورائها ايرادا .

---

(١) لاحظ كتابنا ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ص٥٣٣ .

٢ ـ التسهيلات والتجهيزات الضرورية لقيام الجمعية بفعالياتها :

تحتاج الجمعية الى المال لاستئجار او شراء او بناء مقر لها وكذلك لشراء ما يلزمها من معدات وتجهيزات ضرورية لانجاز اعمالها . ويطلق على هذه التجهيزات والمعدات بالاصول الثابتة . ويستحسن ان يكتتب الاعضاء بمقدار من الاسهم تغطى قيمتها على الاقل مقدار التكاليف الثابتة ، لان ذلك مما يجعل الجمعية تبدأ بداية حسنة وباستطاعتها جعل هذه الاصول الثابتة ضمانا للحصول على قروض تؤدى بها الخدمات الضرورية لاعضائها .

٣ ـ نفقات التشغيل :

تحتاج الجمعية الى المال لدفع نفقات التشغيل ، وهذه النفقات تشمل الرواتب والاجور التى تدفع للموظفين والعمال واقساط التأمين والاموال اللازمة لشراء السلع للاعضاء والاموال اللازمة لخزن المحاصيل ونقلها . وبصورة عامة تشمل جميع المصاريف التى تحتاج اليها الجمعية التعاونية للقيام بفعالياتها . ويمكن القول بأنه كلما كان رأس مال الجمعية واحتياطاتها كافية لتغطية هذه النفقات أو تغطية الجزء الاكبر منها كلما كان مركز الجمعية قويا وباستطاعتها الحصول على القروض التى تحتاجها .

٤ ـ تقديم القروض للاعضاء :

غالبا ما تحتاج الجمعية الى المال لاقراض اعضائها وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية منها . وهذه القروض تكون نقدية أو عينية وذلك لكي تساعد المزارعين للحصول على البذور أو لتسويق محاصيلهم الزراعية .

غير ان المال بالنسبة لهذه الجمعيات ليس من السهل الحصول عليه . لأن الاعضاء المتعاونين ليس أمامهم ما يغريهم على الزيادة في الاكتتاب فى رأس المال الذى يدر ربحا كما هو شائع فى المشاريع الخاصة ، لأن الفائدة على رأس المال هنا محدودة وهذا طبعا لا يشجع الاعضاء على استثمار رؤوس اموالهم فى الجمعيات التعاونية ، علاوة على أن هنالك حدا على الاكتتاب بالاسهم لا يجوز للعضو أن يتعداه حتى لا يسيطر على مقدرات الجمعية .

وتستطيع أية جمعية تعاونية تمويل منشآتها من عدة مصادر وهذه المصادر هي :

(أ) من الاعضاء ويتضمن ذلك :

أ ـ الاسهم التي يكتتبون بها .

ب ـ رسوم العضوية .

جـ ـ استقطاعات على التعامل .

د ـ الودائع .

(٢) من غير الاعضاء ويتضمن ذلك :

أ ـ الودائع .

ب ـ اجور الخدمات التي تؤديها لهم الجمعية .

(٣) من مؤسسات الاقراض ـ كالمصارف الزراعية ، والصناعية والتجارية ومؤسسات الدولة الاخرى .

(٤) من الفعاليات التي تقوم بها الجمعية ، ويتضمن ذلك :

أ ـ العمولات التي تأخذها الجمعية من الاعضاء نظير الخدمات التي تقدمها لهم .

ب ـ المال الاحتياطي الذي تحتفظ به الجمعية .

جـ ـ تأجيل دفع العائد المستحق للاعضاء .

وفيما يلي شرح موجز لهذه المصادر :

الاسهم :

تؤسس معظم الجمعيات التعاونية على اساس الاسهم . وينظر الاعضاء الى شراء الاسهم كاستثمار من ناحية وكتمثيل العضوية بالجمعية ومسؤولية يتحملها من ناحية اخرى . وتسجل الاسهم باسم الشخص الذى اشتراها ، وهى حق شخصى محض كالعضوية فى الجمعية تماما ، اذ لا يجوز تداول تلك الحصص من الاسهم فى الاسواق المالية والتجارية ، كما لا يجوز التنازل عنها الا بطريق النقل وبموافقة مجلس الادارة . وذلك لان العضو يتحمل مسؤولية مالية لضمان التزامات الجمعية عن ديونها ، وتظهر تلك المسؤولية عند تصفية الجمعية أو حلها ، وعادة يحدد النظام الداخلي للجمعية هذه المسؤولية . أما الجمعيات التي تحتاج الى رصيد كبير كالجمعيات التعاونية الزراعية فان المسؤولية غير محدودة وتتعدى الى ممتلكات العضو الشخصية .

رسوم العضوية :

تقسم الجمعيات التعاونية من ناحية المساهمة فى رأس المال الى قسمين : جمعيات مساهمة وجمعيات غير مساهمة . ففي الجمعيات المساهمة ليس لرسوم العضوية أهمية كبيرة فى تكوين رأس مالها ، اما الجمعيات التى تتكون بدون رأس مال مسهم فان رسوم العضوية تكون ذات اهميـة كبيرة وتعتبر من المصادر الرئيسية لتكوين أموال خاصة للجمعية . وقد تستعمل رسوم العضويـة بكثرة فى الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية .

الاستقطاعات على التعامل :

تقوم الجمعية باستقطاع أو خصم نسبة مئوية بسيطة من قيمة كل وحدة من أية سلعة تقوم بتسويقها للاعضاء ، وذلك فى حالة احتياج الجمعية الى رأس مال فاذا انتهت من حصولها على ما تحتاج اليه من رأس المال أو قفت هذا الاستقطاع ويعتبر هذا الاستقطاع نوعا من الاقتراض من الاعضاء ، والطريقة المتبعة هى ان تخصم الجمعية نسبة معينة من استحقاق العضو عن منتجاته التى تسوقها أو عن قيمة السلع التى تشتريها له أو عن القيمة المخصومة من كل عضو بهذه الطريقة وتعطى له شهادة بها تسمى شهادة استحقاق أو سند ادخار . وباتباع هذه الطريقة سنة بعد أخرى يتكون لدى الجمعية مبلغ لا بأس به تستطيع بواسطته تمـــويل فعالياتها .

الـــــودائع :

باستطاعة الجمعية ان تقبل ودائع من اعضائهـــا وغير اعضائها ، وبامكان الجمعية استعمال هذه الودائع فى تمويل نشاط الجمعية بشرط أن تكون حاضرة فى ميعاد استحقاقها .

العمولة التى تتقاضاها الجمعية مقابل الخدمات :

تقوم الجمعية ببعض الخدمات الى الاعضاء وتتقاضى مقابل ذلك من اعضائها عمولات بنسبة معينة من قيمة السلع والخدمات لسد نفقات التشغيل والمصاريف الادارية . ونهاية هذه العمولات أن تصبح جزءا من الفائض الذى تحققه الجمعية ويوزع على شكل عائد على الاعضاء وذلك بنسبة تعاملهم مع الجمعية .

السلف التى تقترضها الجمعية :

وهى السلف التي تحصل عليها الجمعية من المصارف الزراعية التعاونية أو التجارية او الصناعية أو من الدولة فى بعض الاحيان ، والسلف التي تقترحها الجمعيات تكون على ثلاثة اشكال هي : سلف قصيرة الاجل ، وسلف متوسطة الاجل ، وسلف طويلة الاجل .

المال الاحتياطى الذى تحتفظ به الجمعية :

يلعب رأس المال الاحتياطي دورا مهما فى تمويل الجمعيات التعاونية ، كما انه يعتبر بمثابة الصخرة الصلدة التي تستطيع الجمعيات ان تبني عليها صرح نشاطها فى أمان ، اذ انه غير شخصي وغير قابل للتجزئة ، ولا تدفع الجمعية عنه فوائد .

يعتبر المال الاحتياطى جزءا من رأس المال العام للجمعية وهو الذخيرة الاولى التى تستعملها الجمعية ضد الازمات المالية التي قد تحدث لها باعتبارها مشروعا اقتصاديا . حيث ان تجميع رأس المال الاحتياطى سنة بعد أخرى يمكن أن يصبح مصدرا مهما لتمويل الجمعية .

تأجيل دفع العائد المستحق للاعضاء :

تقوم الجمعيات التعاونية فى بعض الاحيان بتأجيل دفع العائد المستحق للاعضاء وتحتفظ به لتستعمله فى تمويل فعالياتها على أن تسدده للاعضاء فيما بعد . ولابد للجمعية فى هذه الحالة ان تعطى للاعضاء شهادات او سندات ادخار بقيمة ما لهم من العوائد .

طريقة توزيع الفائض والعائد :

عندما تحقق الجمعية التعاونية فائضا سنويا يوزع بشكل يختلف عما هو متبع فى المؤسسات الرأسمالية ، والطريقة المتبعة هى :

١ - لا يوزع الفائض اذا كان قليلا بل يدور على السنة القادمة

٢ - تقتطع من الفائض نسبة مئوية معينة كأحتياطي جماعي يوضع تحت تصرف الجمعية لدعم مركزها المالي .

٣ - تخصص نسبة مئوية من الفائض كفوائد على الاسهم المدفوعة الثمن .

٤ ـ يوزع الباقى من الفائض ، بعد الاستقطاعات السابقة ، على الاعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية ويسمى بالعائد .

طريقة تأليف الجمعيات التعاونية(١) :

هنالك طريقتان لتأليف الجمعيات التعاونية هما :

اولا ـ الطريقة الاعتيادية :

وهى الطريقة التى يتبعها الافراد فى تأليف الجمعيات التعاونيه ، حيث يمر تأسيس الجمعية التعاونية بأربع مراحل اساسية هي :

١ ـ مرحلة الدراسة والتمهيد للتأسيس .

٢ ـ مرحلة التأسيس ووضع العقد الابتدائي والنظام الداخلي .

٣ ـ مرحلة التسجيل والنشر .

٤ ـ مرحلة انتخاب أول مجلس ادارى .

١ ـ مرحلة الدراسة والتمهيد :

تستطيع أية جماعة ان تعمل على تأسيس جمعية تعاونية . فاذا اجتمع عدد من الافراد وتدارسوا مشاكلهم لايجاد الحلول لها عن طريق التعاون يكون هذا الاجتماع هو أول خطوة فى سبيل تأسيس جمعية تعاونية ، على ان تبحث فى هذا الاجتماع المشاكل المشتركة التى تهم الافراد جميعا . وبنتيجة هذا الاجتماع التأسيسى الاول وبعد المداولة والمناقشة توضح المشاكل التى يعانونها حتى يستقيم الرأى على ايجاد حل لهذه المشاكل . ويتفق المجتمعون على الاهداف الاولى وينتخبون من بينهم هيئة مؤقتة تتكون من عشرة اشخاص من الحاضرين ويسمون بالهيئة المؤسسة . ويفوضونها بالقيـــام بالاجراءات من تسجيل ونشـــر الجمعية واظهار مشروعهم الى حيز الوجود .

٢ ـ مرحلة التأسيس :

بعد ان تتم الدراسة التمهيدية يجتمع المؤسسون لانتخاب اللجنة المؤقتة التى تتألف من ثلاثة اعضاء يكون احدهم رئيسا والثانى سكرتيرا والثالث أمينا للصندوق

---

(١) لاحظ كتابنا اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ٥١٨ .

وتكون اعمال هذه اللجنة كما يلى :

أ ـ تحضير مشروع عقد التأسيس والمنهاج الداخلى والمنهاج السنوى للجمعية .

ب ـ تعلن اللجنة المؤقتة قبول الاكتتاب فى اسهم الجمعية .

جـ ـ تقدم اللجنة المؤقتة طلب تسجيل اسم الجمعية .

٣ ـ مرحلة التسجيل والنشر :

تدرس الجهة الرسمية المختصة فى التسجيل الطلب المقدم اليها مع المستندات فان وجدتها مطابقة للقانون تقوم بتسجيل الجمعية فى السجل القانونى وترسل خلاصة عقد التأسيس للنشر فى الجريدة الرسمية . ثم ترسل الى اللجنة المؤقتة نسخة من عقد التأسيس وعليه ختم يدون فيه تأريخ النشر ورقم وتاريخ الجريدة الرسمية التى نشرت ملخص عقد التأسيس ورقم وتاريخ تسجيل الجمعية فى السجل القانونى .

٤ ـ مرحلة انتخاب أول مجلس ادارى :

عندما تبلغ اللجنة المؤقتة بصفتها الممثلة للمؤسسين بأن الجمعية تم تسجيلها ونشرها تدعوا اعضاء الجمعية الى اجتماع الهيئة العامة الاولى ويكون الاجتماع قانونيا بحضور الاكثرية المطلقة لعدد الاعضاء . ويبحث فى الاجتماع جدول الاعمال وانتخاب اعضاء مجلس الادارة الاول . وبعد القيام بهذه الاجراءات تصبح الجمعية التعاونية ذات شخصية اعتبارية وتبدأ اعمالها فى تحقيق الاغراض المذكورة فى نظامها الداخلى .

ثانيا ـ الطريقة الحكومية :

وهى الطريقة التى تتبعها الحكومة فى تأليف الجمعيات التعاونية كما حدث فى تأليف الجمعيات التعاونية التابعة للاصلاح الزراعى . فى هذا النوع من الجمعيات تقوم الحكومة بواسطة مديريتها المختصة بتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية للفلاحين حسب التعليمات التى تصدرها الوزارة المختصة لتطبيق القانون .

التعاون الزراعى في العراق :

ان الحركة التعاونية فى العراق بصورة عامة حديثة النشأة اذ لم تبدأ الا بعد صدور قانون التعاون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ . وكان اول قانون تعاونى وقد

عدل بالقانون التعاونى رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ حيث تلافى هذا القانون النواقص والعيوب التى وردت فى القانون الاول[١] .

لقد اهمل التعاون الزراعى مثلما اهملت الزراعة منذ تأسيس الحكم الوطنى الى قيام الحكم الجمهورى . حيث أنه فى عام ١٩٤٦ تأسست أول جمعية تعاونية زراعية بمنطقة الدورة . وكان هدفها الحصول على الاراضى الزراعية ، وتجهيز المضخات الزراعية وفتح الترع والقنوات وشراء الاسمدة والبذور لاعضائها ، وكذلك السعى لانشاء حقول حيوانية خاصة بانتاج المواشى والدواجن ، وتسعى لتحسين المستوى الثقافى لاعضائها .

وفى عام ١٩٤٧ استدعت الحكومة خبيرا فى الشؤون التعاونية ، فدرس ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية ، وقدم تقريرا يتضمن العمل على تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية . غير ان هذه التوصيات تركت جانبا ، وبقيت دائرة التعاون التى انشأتها الحكومة فى وزارة الاقتصاد عاجزة عن أن تقوم بمهمتها بسبب عدم توفر الموظفين الفنيين .

ثم استدعي الخبير التعاونى « جيزمن » عام ١٩٥١ وقام بالدراسة ووضع تقريرا وافيا عن الحركة التعاونية والاسس التى يجب ان تستند اليها والواجبات التى يجب ان تقوم بها . وفى عام ١٩٥٢ استدعي خبير آخر هو المستر « هيك » من منظمة الغذاء والزراعة الدولية وقدم تقريره ، ولكن هذه التقارير وضعت على الرفوف فقط دون اى اجراء . وبقيت الحركة التعاونية الزراعية ميتة الى عام ١٩٥٨ حيث تأسست ٧ جمعيات زراعية .

لقد بدأت الحياة تسرى فى الحركة التعاونية الزراعية شيئا فشيئا بعد قيام الحكم الجمهورى وصدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وكان خطوة مهمة لدفع الحركة التعاونية الزراعية الى الامام وانعاشها ، وخلق ظروف اجتماعية واقتصادية صالحة لقيام الجمعيات التعاونية الزراعية . حيث هنالك اتصال وثيق فى قانون الاصلاح الزراعى العراقى بين توزيع الاراضى وتكوين الجمعيات التعاونية الزراعية . اذ نصت المادة ٣١ من القانون المذكور على ما يلى :

---

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، ص ٢٩٢ .

« تشكل جمعية تعاونية زراعية أو اكثر ممن وزعت عليهم الارض بمقتضى هذا القانون فى ناحية واحدة وممن استأجروا للزراعة ارضا تحت ادارة الهيئة العليا للاصلاح الزراعى وللجمعية ان تضم الى عضويتها من لا تتجاوز مساحة الارض العائدة لكل منهم فى الناحية الحد الاعلى للتوزيع اذا طلبوا ذلك ، ويجوز تشكيل جمعية لاكثر من ناحية » .

يتضح من هذه المادة أن القانون قد أوجب تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية فى أراضى الاصلاح الزراعى الموزعة والمؤجرة ، كما الزم كافة المنتفعين بها من الملاك الجدد والمستأجرين بالانتماء الى عضوية هذه الجمعيات بقصد حماية الانتاج الزراعى من اضرار التفتت وافادة الوحدات الموزعة والمؤجرة الصغيرة بمزايا الانتاج الكبير بفضل خدمات التعاون الزراعى الذى حل محل الاقطاعى السابق لتزويد الفلاح بالادارة والتمويل والاشراف على هذه الجمعيات ومساعدتها على تحقيق اهدافها .

١ ـ صدور قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الذى خصص بابه الثانى للتعاون الزراعى .

٢ ـ الغاء قانون الجمعيات رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ لما فيه من عرقلة لنمو الحركة التعاونية ، وتشريع قانون جديد للجمعيات التعاونية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ عدل بقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٣ لتلائم متطلبات تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، الذى أناط مهمة تأسيس جمعيات الاصلاح الزراعى التعاونية بمديرية التعاون والانتاج الزراعى .

٣ ـ تعديل قانون المصرف الزراعى بموجب القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٤ الذى جعل من صميم اعمال المصرف المذكور منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية ، ومزاولة مختلف اعمالها الزراعية المتعددة الاغراض .

٤ ـ القيام بتقوية اجهزة دوائر التعاون بانشاء مديرية التعاون والانتاج الزراعى العامة . وقد عهد اليها بتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية فى مناطق الاصلاح والاشراف على اعمالها وادارتها وارشادها ومراقبة حساباتها .

٥ ـ القيام بتأسيس مركز للتدريب والابحاث والارشاد التعاونى ، ومهمة تدريب وتهيئة الموظفين اللازمين لتعيينهم نظارا او مشرفين على الجمعيات التعاونية

الزراعية التابعة للاصلاح الزراعى من خريجى الدراسة الثانوية الزراعية أو كلية الزراعة ، وكذلك تدريب الموظفين العاملين فى حقل التعاون الزراعى واعضاء الهيئات الادارية لهذه الجمعيات .

الجمعيات التعاونية الزراعية في مناطق الاصلاح الزراعى(١) :

جاء فى الباب الثانى من قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ما يلزم ضرورة تكوين جمعيات تعاونية زراعية ممن آلت اليهم الارض الموزعة .

مميزاتها : تمتاز جمعيات الاصلاح بالمميزات التالية :

١ – جمعيات الزامية وليست اختيارية : لا تسير هذه الجمعيات على المبدأ التقليدى بحرية الاختيار وسياسة الباب المفتوح ، بل انها تتألف بحكم القانون ، ولا يملك اعضاؤها حق الانسحاب من الجمعية التعاونية لان ملكيتهم للارض مشروطة بانتمائهم لهذه الجمعية ، وانسحابهم معناه استرداد الارض منهم . وهدف المشرع من هذا الالزام الحرص على معالجة منع تفتت الاستثمارات الزراعية ، ونشر النظام التعاونى ، والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وحماية المالك الجديد المنتفع بالتوزيع من عوامل ضياع ملكيته فيما اذا ترك وشأنه يتخبط فى جهله .

٢ – جمعيات متعددة الاغراض : تقوم هذه الجمعيات بعدة فعاليات وليست متخصصة بعمل واحد . اذ ورد فى المادة «٣٢» من قانون الاصلاح الزراعى ما يلى : تقوم الجمعيات التعاونية بالاعمال الاتية :

أ – الحصول على سلف زراعية طبقا لمساحات الاراضى التى فى حيازة اعضائها .

ب – مد الزراع بما يلزم لاستغلال الارض كالبذور والسماد والماشية والمضخات والآلات الزراعية ، وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

جـ – تنظيم زراعة الارض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق السواقى والمبازل .

د – بيع الحاصلات الرئيسية لحساب اعضائها على ان تخصم من ثمن المحاصيل اقساط البدل النقدى للارض والسلف الزراعية وديون الحكومة والجمعية .

---

(١) لاحظ كتابنا ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ٤٨٤ .

هـ ـ القيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية لهم .

هـ ـ القيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الاعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية لهم .

٣ ـ جمعيات موجهة : تخضع الجمعيات التعاونية الزراعية للتوجيه والاشراف الحكومى . وتقوم بالاشراف والتوجيه مديرية التعاون والانتاج الزراعى بواسطة الناظر التعاونى الذى تنسبه المديرية العامة للاشراف على جمعية واحدة أو اكثر ، وقد حددت التعليمات واجبات الناظر التعاونى .

المشاكل التى يواجهها التعاون الزراعى :

ان اهم المشاكل التى تقف حجر عثرة فى سبيل تقدم التعاون الزراعى فى العراق هى :

١ ـ قلة رؤوس الاموال القابلة للاستثمار ، وهذا مما يضعف مركز الجمعية المالى وعدم استطاعتها من تسيير أعمالها وتقديم الخدمات اللازمة لاعضائها .

٢ ـ انتشار الامية والجهل فى القرى والارياف ، مما يؤدى الى صعوبة تفهم واستيعاب معنى التعاون وفلسفته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية .

٣ ـ قلة الاعضاء الذين لديهم الكفاءة لادارةالجمعيات وتنظيمها وضبط حساباتها.

٤ ـ عدم شعور العضو بالمسؤولية نحو جمعيته التعاونية ، والقاء تلك المسؤولية على عاتق اعضاء مجلس الادارة ، وينتظر منهم تقديم الخدمات والمنافع التى يحتاجها .

٥ ـ مقاومة التجار والمنتجين والمرابين للتعاون الزراعى ، اذ يعمل هؤلاء على محاربة التعاون بكل الوسائل .

٦ ـ صعوبة حصول الجمعيات التعاونية الزراعية على ما يحتاجه الاعضاء من وسائل الانتاج اللازمة للاستغلال الزراعى .

٧ ـ صعوبة الحصول على السلف والقروض وذلك بسبب بعد مصدر الاقراض عن الجمعية وما ينتجه ذلك من المتاعب والنفقات الكثيرة .

٨ ـ نقص التوجيه والارشاد وعدم كفايتهما لتنظيم ادارة الجمعية .

٩ – عدم وجود اتحاد عام للجمعيات التعاونية الزراعية ، وهذا مما يؤدى الى ضعف الحركة التعاونية ، حيث ان الاتحاد يستطيع ان يتولى مهمة الاشراف والتوجيه ومراقبة الحسابات وتذليل بعض الصعوبات . هذا بالاضافة الى القيام بالتثقيف والتعليم التعاونى .

التخطيط للحركة التعاونية في الاصلاح الزراعى(١) :

هنالك ترابط قوى بين سياسة الاصلاح الزراعى والتعاون الزراعى ، اذ أن نجاح الاصلاح الزراعى يعتمد بلاشك على التعاون الزراعى . وتظهر اهمية التعاون الزراعى اذا اخذنا بنظر الاعتبار المساحات الشاسعة التى ستكون تحت ادارة الاصلاح الزراعى . اذ قد تبلغ بعد اكمال عمليات الاستيلاء وتصحيح الصنف الى ما يقرب من ١٤ مليون دونم ، وتزداد الاهمية اذا علمنا أن هذه المساحات كلها ستكون فيها جمعيات تعاونية حسب ما نص عليه قانون الاصلاح الزراعى لتقوم بتنظيم زراعة الارض وتزويد الفلاحين بما يحتاجونه من اللوازم الزراعية بالاضافة الى تسويق محاصيلهم الزراعية وتوفير الخدمات الاجتماعية . فاذا اخذنا بنظر الاعتبار هذه الفعاليات الجسيمة ادركنا اهمية وضع سياسة تعاونية مبنية على تخطيط متقن وصحيح .

وعلى هذا قامت وزارة الاصلاح الزراعى باعداد برامج الخطة الخمسية للاصلاح الزراعى ومنها البرامج ذات العلاقة المباشرة بالجمعيات التعاونية التى تهدف الى :

١ – تنسيق اعمال التوجيه والاشراف على الجمعيات التعاونية ، والقيام بادارة المزرعة وتوفير الخدمات الزراعية بواسطة جهة واحدة تسمى « مديرية التعاون والانتاج الزراعى العامة » وهذه المديرية تشرف على ادارة الاراضى الزراعية منذ الاستيلاء عليها الى ان تؤسس الجمعية التعاونية فتتحول العملية من ادارة الى اشراف وتوجيه .

٢ – حددت منطقة عمل الجمعية التعاونية بمعدل يتراوح بين ٩–١٣ الف دونم فى الاراضى الاروائية وبين ٥ر١٧–٢٢ الف دونم فى الاراضى الديمية ،

---

(١) لاحظ كتابنا ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ٥٠٩ .

وذلك لكى تكون وحدة اقتصادية ذات حجم مناسب ولكى يسهل الاشراف عليها .

٣ ـ بناء وتأثيث ناظريات للجمعيات بمعدل ناظرية لكل جمعيتين . وتتألف الناظرية من دائرة ودار للناظر التعاونى ودارين للموظفين ومخزنين وكراج للمكائن الزراعية وقاعة اجتماعات .

٤ ـ اعداد الموظفين اللازمين للناظريات ودوائر المديرية فى الالوية ، والمطلوب أن يعين فى كل ناظرية ناظر تعاونى وكاتب ومراقب وفراش وحارس .

٥ ـ توفير الامكانيات اللازمة لادارة وصيانة المشاريع الزراعية القديمة وهى كالمسيب الكبير والدجيلة والحويجة وشهرزور واللطيفية . بالاضافة الى المشروعات الحديثة والمشاريع المقرر انشاؤها وهى مشروع الوحدة ، ومشروع ١٤ رمضان وأبو غريب وديالى السفلى وأبو بشوت . وتهدف الخطة الى تطبيق الزراعة الكثيفة وانشاء المشاتل والبساتين في هذه المشاريع .

مستقبل التعاون الزراعى في العراق :

لا يمكن ان تؤدى الحركة التعاونية الزراعية دورها الاقتصادى والاجتماعى ورسالتها الانسانية فى المستقبل فى العراق ما لم تنل من الدولة الرعاية الكافية ، او تتحمل اعباء كبيرة نحوها فى البناء والتوجيه والارشاد والتمويل حتى تنضج الحركة التعاونية وتثبت دعائمها وتمد جذورها بين المواطنين لتعطى ثمارها يانعة . وتستطيع الدولة القيام بواجباتها فى رعاية الحركة التعاونية فى بلادنا باتباع ما يلى :

١ ـ الاهتمام بالجهاز الادارى للحركة التعاونية ، فكما هو واضح ان مديرية التعاون العامة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ومديرية التعاون والانتاج الزراعى ـ بوزارة الاصلاح الزراعى ، هما المكلفتان بمهمة بناء وتوجيه حركة التعاون فى البلد ، وتتجلى أهمية هذه الحركة عندما نعلم ان الحركة التعاونية ، حركة تربوية وتثقيفية تتطلب اعداد اشخاص تعاونيين قبل تأسيس المنشآت التعاونية . ولذا يجب الاهتمام التام فى الجهاز المشرف والموجه للحركة

---

(١) نفس المصدر ص ٥١٥ .

التعاونية فى البلد .

وحيث أن مهمة موظفى التعاون مهمة تربوية وتثقيفية بالدرجة لاولى ، فلابد اذن ان تعد المديريتان موظفيها اعدادا خاصا يتميز بالمعرفة والايمان بالنظام التعاونى ، وعلى هذا فعلى مديرية التعاون والانتاج الزراعى أن توجه أهمية خاصة وعناية كافية الى اعداد النظار التعاونيين أو المراقبين الزراعيين الذين يتولون الاشراف المباشر على التعاونيات الزراعية ، ويفضل أن يكون الناظر التعاونى من ابناء القرى والارياف النشطين لينسجم فى الوسط الاجتماعى والاقتصادى الذى يزاول عمله فيه .

٢ ـ الاهتمام بالتعليم التعاونى والدعوة للحركة التعاونية : لا ينكر ان نجاح حركة التعاون الزراعى تعتمد على نوعية الاشخاص الذين يديرونها ويشرفون عليها ، فهى اذن منشآت يتوقف نجاحها على الاشخاص اكثر من المال . فالاعضاء التعاونيون يجب ان يتزودوا بالمعرفة والادراك الصحيح للنظام التعاونى واهدافه ، ويتم ذلك بنشر التعليم التعاونى بصورة واسعة فى المدارس الثانوية وكليات الجامعة ، والدعوة للحركة التعاونية باستعمال وسائل الاعلام والدعاية والنشر .

٣ ـ الاهتمام بتسهيل عمليات الجمعيات التعاونية الزراعية : ان تسهيل عمليات تمويل الجمعيات التعاونية ضرورة يقتضيها تدعيم الحركة لتعاونية ، وكذلك يجب ان تعطى لجمعيات التعاون الزراعى امتيازات خاصة الى ان تثبت على اقدامها .

٤ ـ الاهتمام باحداث مؤسسة عامة للتعاون ، تربط مباشرة بمجلس الوزراء وتكون فيها ادارات مختلفة من الوزارات ذات العلاقة تقوم بعمليات التنفيذ ضمن اختصاصات كل وزارة . ويكون فى هذه المؤسسة مجلس تخطيط أعلى من ممثلى الوزارات ذا ت العلاقة ، ويقوم هذا المجلس برسم السياسة العليا للحركة التعاونية، والقيام بالبحوث ووضع التشريعات والتوجيه العام للسياسة التعاونية ووضع قواعد العمل . وتعتبر قراراته ملزمة لجميع ممثلى الوزارات والجمعيات التعاونية. وهذا ينطبق تماما مع ما جاء فى المادة (٥٧) من قانون التعاون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ والتى نصت على ما يلى :

أ ـ للحكومة أن تكون مجلسا تعاونيا أعلى مهمته وضع السياسة التعاونية العامة ونشر الحركة التعاونية ، وتنظيم وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة او غيرها من الاعانات للحركة التعاونية .

ب ـ يتكون المجلس من ممثلين عن الحكومة والجمعيات واتحاداتها والمؤسسات ذات العلاقة بالجمعيات التعاونية وتفصل تنظيماته واعماله بنظام خاص .

٥ ـ تشكيل وزارة للتعاون : ان المهمة الملقاة على عاتق مديرية التعاون والانتاج الزراعي العامة كبيرة وتحتاج الى اكبر من مؤسسة في المستقبل ، لان الحركة قد نمت نموا كبيرا ، اذ ان الجمعيات التعاونية في أراضي الاصلاح الزراعي يراد منها ان تقوم بادارة الجمعيات التعاونية الزراعية . وحيث ان هذه المديرية تقوم بتأليف الجمعيات التعاونية الزراعية ، وتدير اكثر من سبعة ملايين دونم وهذا طبعا اكثر من نصف الاراضي المزروعة في العراق سنويا ادركنا عظم الاهمية التي تقوم بها المديرية . ولذا فاننا نتوقع في المستقبل تحويل وزارة الاصلاح الزراعي أو وزارة الزراعة الى وزارة التعاون .

المراجـــع

1 Abrahamsen M.A., Scroggs, C.L., **Agricultural Cooperation, Selected Readings,** Uni. of Minnesota Press 1963.

2. Digby, M., **The World Cooperative Movement,** London, 1960.

3. Bakhen, H.H., & Schoars. **Economics of Cooperative Marketing.** 1937.

4. United Nation F.A.O., **Cooperative and Land Use,** Rome 1957.

١ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى، الباب الثالث ، الطبعة الاولى ١٩٦٧ ، شركة الطبع الاهلية ٠

٢ ـ الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ـ اقتصاديات التعاون ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ الفصل ٥ ٠

٣ ـ جورج لاسير ـ التعاون ـ ترجمة عبدالرحمن شبل ، ووفيق عبدالعزيز فهمى ٠ الفصل ٤ ، ص ٦٦ ٠

٤ ـ الدكتور عزالدين همام ـ التعاون ـ القاهرة ١٩٦١ ، القسم الثانى ، ص ٦٤ ـ ١٠٠ ٠

٥ ـ الدكتور زكى محمود شبانة ـ الاقتصاد الزراعى التعاونى ـ الاسكندرية ١٩٦٢ ٠

٦ ـ على سولياك ـ وقائع الاقتصاد التعاونى ـ تعريب خالد القوتلى ، ١٩٥٠ القسم الرابع ٠

٧ ـ مكتب العمل الدولى بجنيف ـ التعاون ، ووسائله ، وأهدافه ، ١٩٥٦ ، الدرس ١٢ ، ١١ ٠

٨ ـ سعيد عبدالخالق ـ التعاون ومستقبل الحركة التعاونية في العراق ، ١٩٦٥ ٠ الفصل ٣ ، ٤ ، الباب الثانى ٠

٨ ـ الدكتور كمال حمدى أبو الخير ، التعاون الاستهلاكى ، مكتبة عين شمس ١٩٦٤ ، الفصل ٣ ، ٤ ٠

الفصل الثاني عشر

الاصلاح الزراعى

AGRARIAN REFORM

١ ـ مفاهيم الاصلاح الزراعى .
٢ ـ اهداف الاصلاح الزراعى .
٣ ـ تحديد الملكية الزراعية .
٤ ـ قانون الاصلاح الزراعى فى العراق وتحديد الملكية الزراعية .
٥ ـ عمليات ومراحل الاصلاح الزراعى .
٦ ـ تقييم سياسة واهداف الاصلاح الزراعى .

مفاهيم الاصلاح الزراعى :

قد يتبادر الى الذهن أن تعبير اصلاح الاراضى Land Reform والاصلاح الزراعى Agrarian Reform **هما شيء واحد ، ويمكن وضع كلمة اصلاح** الارض محل كلمة الاصلاح الزراعى . ولكن فى الحقيقة ان تعبير اصلاح الاراضي **لا يعني الاصلاح الزراعى بكامل مفهومه ، لان اصلاح الاراضي جزء من الاصلاح** الزراعي . ولذا يجب التمييز بينهما لما لذلك من فوائد وازالة للابهام . فمنهج اصلاح الاراضى موجه نحو عيوب طوبوغرافية الاراضى واعدادها للاستثمار . **وبهذا المعنى** يكون موضوع اصلاح الاراضي مقتصرا على العمليات الطبيعية **للارض . اما الاصلاح الزراعي فله معنى** أوسع واكثر شمولا من اصلاح الاراضي لانه موجه نحو اصلاح الموارد الطبيعية والموارد البشرية وايجاد افضل التوافق بينهما .

كان المفهوم القديم للاصلاح الزراعي مقصورا على اعادة توزيع ملكية الاراضي على مستحقيها الفعليين ولم يكن المقصود منه تحسين طرق استثمار الارض وزراعتها . ويمكن القول ان عمليات الاصلاح الزراعي كانت موجهة وجهة طبيعية ـ اجتماعية اكثر منها اقتصادية ، وكانت تهدف الى اعادة توزيع حقوق

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى، ص ٨٢ .

التصرف بملكية الاراضى الكبيرة على الفلاحين والعمال الزراعيين . وكانت المساوىء التى ولدتها هذه القوانين الاصلاحية فى معظم هذه الاقطار انها حولت الملكيات الكبيرة الى صغيرة دون ان تقدم الاجراءات الكفيلة لاستمرار مستوى الانتاج وتحسين نوعيته . ولم يزود الفلاحون بالمساعدات المالية فى تكوين الجمعيات التعاونية او الفنية بعد توزيع الاراضي عليهم بل تركوا لحالهم . لذلك لم يحدث تغير فى كمية الانتاج الزراعى او تحسين فى حالة الفلاحين . ان المفهوم الحديث للاصلاح الزراعي يتضمن اصلاح الريف بكامله اجتماعيا واقتصاديا ، فمن الناحية الاقتصادية يتضمن اعادة توزيع الفرص المثمرة فى الزراعة ، وكذلك العمل على تحسين طرق استغلال الاراضى وزيادة وتنويع انتاجها . فبهذا المفهوم الجديد يعتبر الاصلاح الزراعى سياسة زراعية بالاضافة الى أنه سياسة اجتماعية .

وقد عرفت هيئة الامم الاصلاح الزراعي « بأنه مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الحكومة لمعالجة عيوب كيان الاقتصاد الريفي » . وهذه الاجراءات تتضمن ايجاد السبل الممكنة لتحويل ملكية الارض لمن يستثمرها وتسوية حقوق التصرف وتنظيم استئجارها وتسوية العلاقات بين المالك والفلاح ، ووضع قواعد الضمان الاجتماعي ، ونشر مؤسسات التسليف والارشاد والتسويق وتوسيع اعمال الجمعيات التعاونية الزراعية لاستثمار التربة بأفضل الوسائل والمحافظة على خصوبتها وتنظيم استثمارها وتحسين وسائل الرى والبزل ونشر الصناعات الريفية التي تعتمد على المحاصيل الزراعية .

اهداف الاصلاح الزراعى :

يهدف الاصلاح الزراعي بمفهومه الحديث الى حل مشكلتين اساسيتين هما :

مشكلة توزيع الملكية ، ومشكلة زيادة الانتاج وتحسينه . وبذلك يهدف الاصلاح الزراعي الى اصلاح النواحى الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الاصلاحات تؤدي بدورها الى تقدم البلد بصورة عامة . ويمكن القول بأن للاصلاح الزراعي اهدافا سياسية بالاضافة الى الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . فالديمقراطية

الحقيقية لا يمكن ان تتحقق في ظل نظام تتركز فيه الملكية فى يد افراد محدودين وذلك لأن ملكية الارض تتضمن سلطة سياسية واقتصادية فى آن واحد . وبما أن الديمقراطية هى حكم الاغلبية لذلك لا يمكن ان يتحقق النظام الديمقراطي ما دامت السلطة الاقتصادية والقوة السياسية فى ايدى قليلة .

ونستطيع القول بأن الاصلاح الزراعي هو الطريق الصحيح لتكوين المواطن الصالح . فالاصلاح الزراعي الصحيح يخلق فى الفلاح الاستقلال فى الرأى ويمكنه من التعبير عن ذاته تعبيرا صادقا دون خوف .

تحديد الملكية الزراعية :

ان الطرق التى طبق الاصلاح الزراعى بموجبها متعددة منها ـ التطور الطبيعى ـ المبادأة الفردية ، التشريع او التنظيم السلمي ، أو بالثورة . فقد تتخذ اجراءات فردية لتخفيض بدل ايجار الاراضى الزراعية تجنبا لتحديدها قانونا من قبل السلطات المسؤولة ، وقد يلجأ الملاك لبيع أراضيهم بناء على توجيهات الدولة ومنعا من الاستيلاء عليها وتوزيعها وفى بعض الاحيان قد تتدخل الدولة فعلا لتسهيل سير مشروع فردى او لتسهيل تجميع الاستثمارات الصغيرة وغيرها . غير ان هذه الاجراءات تعتبر ترميمات طفيفة وبطيئة ولذلك تلجأ الدول المتأخرة الى الثورة لاجل الاصلاح[1] .

ان الغرض الاساسى من تحديد الملكية هو توزيع الفرص المثمرة فى الارض على اكبر عدد ممكن من الفلاحين المشتغلين فى الزراعة ، وبهذا سيتضاءل التفاوت الكبير فى توزيع الدخول ، وما يترتب عليه من اجحاف بحقوق الاخرين . ولهذا فان تحديد الملكية الزراعية ضرورة اقتصادية واجتماعية لاجل تقدم البلد . وقد قامت منذ بداية هذا القرن اكثر من تسعين دولة فى العالم بتحديد الملكية الزراعية ، حيث انها وجدت ان الاقطاعيات الكبيرة فيها كثير من الاستغلال لموارد المجتمع ومصدر الكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية .

يختلف تحديد ملكية الارض ووضع حد اقصى للملكية من دولة الى

---

(١) لاحظ كتابنا اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ١٧٨ .

الهكتار = ٤ دونم

الدونم = ٦و٠ فدان

أخرى ، وذلك حسب الظروف والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، مع الاخذ بنظر الاعتبار كثافة السكان ونسبة المشتغلين منهم فى الزراعة ، ومساحة الاراضى المزروعة ، ونوع الاستغلال وطريقة الرى ومدى نفوذ الملاكين فى الدولة ومستوى معيشتهم .

لقد جعل الحد الاعلى فى بورتوريكو لا يزيد عن ٨٣٣ر٣ دونم وفى اليابان جعل الحد الاعلى ١٢ دونم ، وفى الصين تقرر ان تكون جميع الاراضى المؤجرة خاضعة للاستيلاء وللمالك الحق فى الاحتفاظ بـ ٤ـ٢٠ دونم من الاراضى المزروعة بالرز . وقد جعل الحد الاعلى للملكية فى تركيا ٢٠٠٠ دونم ، وتخضع الاراضى التى تزيد عن ٣٣٣ دونم للاستيلاء اذا لم تستغل بواسطة المالك . أما فى يوغوسلافيا فقد نص قانون الاصلاح الزراعى لسنة ١٩٥٢ على ان يكون الحد الاعلى للملكية ١٨٠ دونم للملاكين الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم و١٤٠ دونم للملاك الذين يؤجرون أراضيهم لغيرهم لاستغلالها . وقد تم كذلك الاستيلاء على الاراضى التى تملكها الشركات والبنوك .

ونص قانون الاصلاح الزراعى فى بولندا الصادر فى عام ١٩٤٤ على نزع ملكية الاراضى التى تزيد عن ٤٠٠ دونم فى ثلاث مناطق معينة ، اما فى بقية القطر فقد نزعت الاراضى الصالحة للزراعة التى تزيد عن ٢٠٠ دونم .

وقد نص قانون الاصلاح الزراعى فى بلغاريا الصادر عام ١٩٤٦ على ان يكون الحد الاعلى للملكية الزراعية ٨٣ر٣ دونم ما عدا منطقة واحدة اذ جعل الحد الاعلى ١٢٥ دونم . أما فى هنغاريا فقد حدد القانون عام ١٩٤٥ « انهاء نظام الاقطاعيات واعادة توزيع الارض على الفلاحين .

وفى جيكوسلوفاكيا نص قانون الاصلاح الزراعى على نزع ملكية ما زاد عن ٦٠٠ دونم من الاراضى الزراعية و١٠٠٠ دونم من اى نوع آخر من الاراضى . وفي عام ١٩٤٨ اجرى تعديل شامل يتضمن تصفية اصحاب الملكيات الكبيرة ووضع حد أعلى للملكية الخاصة وهو ٢٠٠ دونم . وبعد هذا التعديل بسنة بدأت تظهر المزارع التعاونية كنظام حيازى أساس فى الزراعة ، تعاونها فى ذلك المزارع

---

(١) لاحظ كتابنا ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ١٧٩ ـ ١٨٢ .

الحكومية ومحطات الآلات الزراعية . اما فى يوغسلافيا فقد صدر قانون الاصلاح الزراعى الاول عند البدء بتطبيق النظام الاشتراكى فيها عام ١٩٤٦ . وقد حدد هذا القانون الملكية الزراعية ما بين ٤٠-٦٠ دونم من الاراضى الزراعية .

واستولى الاصلاح الزراعى على كل ما زاد عن ١٢ دونم من ملكيات غير المزارعين وبموجب هذا القانون نزعت ملكية ما يقرب من حوالى ٦ر٤ مليون دونم.

اما قوانين الاصلاح الزراعى فى فلندة فقد نصت على ان يكون الاستيلاء على الاراضى الزائدة بطريقة تصاعدية حسب مساحة الملكية ، ففى الملكيات التى تبلغ مساحتها ١٠٠ دونم مثلا يستولى على ١٢ دونم منها . ويستولى على الملكيات التى تبلغ مساحتها ما بين ١٠٠-١٤٠ دونم بنسبة ٤٥٪ منها . ثم تتدرج النسبة فى الارتفاع حتى تصل الى ٩٠٪ للملكيات التى تزيد مساحتها عن ١٦٠٠ دونم[١] .

وفى ايطاليا شرعت ثلاث قوانين للاصلاح الزراعى بعد الحرب العالمية الثانية ، وكل واحد من هذه القوانين يختص بمنطقة معينة ، فقانون الاصلاح الزراعى لمنطقة سيلا جعل الحد الاعلى لملكية الاراضى الزراعية ١٢٠٠ دونم . اما القانونين الآخرين فقد نصا على ان تكون المساحات المستولى عليها مرتبطة بنوعية الاستغلال ودرجة خصوبة الارض . فكلما كان الاستغلال بسيطا وكانت الارض قليلة الخصب زادت نسبة الاستيلاء عليها ، وقد نص على ان يسمح للمالك الذى يرغب فى اصلاح اجزاء من أرضه على نفقته الخاصة ان يملك ثلث الارض التى بحوزته على ان لا يزيد ما بحوزته عن ١٢٠٠ دونم ، واذا قام بالاصلاح خلال مدة قصيرة وليكن عامين مثلا فله حق الاحتفاظ بنصف هذه المساحة .

وفى المانيا الغربية جعل الحد الاعلى للملكية فى المنطقة البريطانية ١٠٠٠ دونم وفى المنطقة الامريكية ٤٠٠ دونم وقد استولت الحكومة على ما زاد عن الحد الاعلى وعوض اصحاب الاراضى المستولى عليها .

وفى المانيا الشرقية صدر قانون الاصلاح الزراعى اثر الحرب العالمية الثانية، فنزعت ملكية الارض من اصحاب الملكيات الكبيرة دون ان يدفع لهم اى تعويض .

---

(١) سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى في مصر ، ص ٥٨ .

فكل مزارع يملك اكثر من ٤٠٠ دونم نزعت ملكية الارض الزائدة منه ، وكذلك نزعت ملكية الارض التى كانت ملكا لمجرمى الحرب ، ووزعت على صغار الزراع او العمال الزراعيين ، وهذا مما ادى الى حدوث تباين كبير بينها وبين الحيازة المزرعية فى المانيا الغربية ..

وفى الجمهورية العربية المتحدة حدد قانون الاصلاح الزراعى المرقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ الملكية الزراعية بمائتى فدان ونزع ملكية بعض الاراضى لتوزيعها على صغار المزارعين . وفى عام ١٩٦١ صدر قانون رقم (١٢٧) يتضمن تخفيض الحد الاعلى ، اذ ينص على انه لا يجوز لاى فرد ان يمتلك من الاراضى الزراعية اكثر من مائة فدان . وتعتبر فى حكم الاراضى الزراعية ما يملكه الافراد من الاراضى البور والاراضى الصحراوية[١] .

اما فى الجمهورية السورية فقد ورد فى قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ أن الحد الاعلى للملكية الزراعية ٣٢٠ دونم فى الاراضى المروية والمشجرة ، و١٢٠٠ دونم فى الاراضى الديمية . وقد جعل الحد الاعلى للتوزيع ٣٢ دونم فى الاراضى المروية والمشجرة و ١٢٠ دونم فى الاراضى الديمية[٢] .

قانون الاصلاح الزراعى في العراق وتحديد الملكية الزراعية :

صدر قانون الاصلاح الزراعى فى العراق المرقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ بعد ثورة ١٤ تموز واستهدف من اصداره نهوضا اقتصاديا واجتماعيا شاملا للبلد وبصورة خاصة لمن يزرع الارض ، هذا فضلا عن اهدافه السياسية كازالة الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم وسوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية .

ويمكن تلخيص المبادىء الاساسية العامة التى تضمنها قانون الاصلاح الزراعى فى العراق بما يلى :

١ ـ القضاء على الاقطاع وتحديد الملكية الزراعية .

٢ ـ حماية واحترام حقوق الملكية المشروعة غير الاستغلالية ، لقد كفل الدستور العراقى حقوق الملكية ، اذ جاء فى المادة ١٣ من الباب الثالث ، ان الملكية

---

(١) محمد عبدالمجيد مرعى ، الاصلاح الزراعى في ١٢ عاما ص٧ ـ ٣٠

(٢) عبدالهادى عباس ، الارض والاصلاح الزراعى في سورية .

الخاصة مصونة ولا تنتزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل .

٣ ـ التعويض : ان مبدأ التعويض قد أخذ به فى ابتداء تطبيق القانون . وقد الغى مؤخرا حسب قرار مجلس قيادة الثورة .

٤ ـ التوزيع المشروط : وهذا المبدأ نتيجة حتمية ومنطقية جدا لمبدأ تحديد الملكية الزراعية .

٥ ـ مبدأ العدل الاجتماعى : من دراسة القانون يظهر جليا ان المشرع اراد تطبيق مبدأ العدل الاجتماعى بصورة صريحة .

وقد صدر القانون متضمنا اربعة ابواب رئيسية هى :

١ ـ الباب الاول : يبحث فى تحديد الملكية الزراعية ووضع حد اعلى لها . حدد قانون الاصلاح الزراعى رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ الملكية الزراعية فى العراق ، اذ نصت المادة الاولى منه على ان لا يزيد الحد الاعلى للملكية الزراعية عن ١٠٠٠ دونم من الاراضى المروية ـ سيحا او بالواسطة ، أو ٢٠٠٠ دونم من الاراضى الديمية ، وعند الجمع بين النوعين يكون الدونم الواحد من النوع الاول مقابل الى دونمين من النوع الثانى ، ويحق لصاحب الارض ان يختار القطعة التى يريدها(*) .

توزع الاراضى المستولى عليها والاراضى المملوكة للدولة والاراضى التى سلمت للهيئة العليا من المصرف الزراعى وحق المغارسة الذى آل الى الدولة على الفلاحين بحيث تتكون لكل منهم ملكية صغيرة تتناسب وحجم العائلة وقابلية الارض الانتاجية على ان لا تزيد عن ٦٠ دونم فى الاراضى السيحية . ولا تزيد عن ١٢٠ دونم فى الاراضى الديمية(*) . تسلم الارض للمنتفع خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل ملكا صرفا باسمه بدون رسوم . اما اذا اخل

(*) لقد الغى مجلس قيادة الثورة حق الاختيار لما يسببه من مشاكل وغبن لحقوق الفلاحين . وكذلك الغى التعويض عن الاراضى المستولى عليها .

(*) حسب تعليمات التوزيع رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٥ يجوز ان تقل المساحة عن ذلك الحد المقرر في القانون وهو ٣٠ دونم في الاراضى السيحية و ٦٠ دونم في الاراضى الديمية ، لان تحديد المساحة المقترحة للتوزيع يكون على اساس كفاية ناتجها الزراعى لتحقيق مستوى معاشى لائق .

المنتفع بالتزاماته أو اهمل الانتاج الزراعى او عطل الجمعية من القيام بمهمتها فتسترد منه الارض ويعتبر المنتفع مستأجرا لها منذ استلامها .

٢ ـ الباب الثانى : يبحث فى تكوين جمعيات التعاون الزراعى من الذين وزعت عليهم أراضى الاصلاح الزراعى ، ووظائف واعمال هذه الجمعيات والاشراف عليها واشتراكها فى تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية .

تتكون بحكم القانون جمعية من المنتفعين بالتوزيع فى الناحية الواحدة ، ومن المتعاقدين مع الادارة المؤقتة ، وللجمعية ان تضم اليها من يملكون ارضا لا تزيد عن الحد الاعلى للتوزيع اذا طلبوا ذلك ، أو تخضع الجمعية التعاونية لاحكام قانون التعاون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ . تقوم الجمعية بتوفير البذور والاسمدة والقروض والخدمات وتنظيم زراعة الارض وتسويق المحاصيل ، وخصم اقساط الارض والديون وتسليم المنتفعين مستحقاتهم الباقية . تؤدى الجمعية اعمالها تحت اشراف ناظر يعينه وزير الاصلاح الزراعى . وتشترك الجمعيات التعاونية فى تأسيس جمعية تعاونية عامة واتحادات تعاونية .

٣ ـ الباب الثالث : يبحث فى تنظيم العلاقات الزراعية ـ ويتناول تنظيم العلاقات الزراعية بين صاحب الارض وبين صاحب واسطة السقى والفلاح ، وتوزيع الناتج وتقسيم الواجبات بينهم على اسس جديدة .

٤ ـ الباب الرابع : يبحث في حقوق العامل ، وفي تحديد أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام ، وذلك بأن تشكل لجنة للقيام بتعيين دلك الاجر ، ويجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

بعد توضيح الاركان والمبادىء الرئيسية لقانون الاصلاح الزراعى ، ننتقل الى عمليات الاصلاح التنفيذية وكيفية تطبيقها .

عمليات الاصلاح الزراعى :

أولا ـ عملية الاستيلاء :

تعتبر عملية الاستيلاء أولى مراحل تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، وهذه العملية تعنى بالاستيلاء على ما زاد عن الحد الاعلى من اراضى الاشخاص المشمولين باحكام القانون وهو عدم جواز زيادة مساحة الاراضى الزراعية التى تكون مملوكة لشخص أو مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة عن ١٠٠٠ دونم

من الاراضى التى تسقى سيحا او بالواسطة و٢٠٠٠ دونم من الاراضى التى تسقى ديما .

خطوات عملية الاستيلاء :

(١) أ ـ تقديم الاقرار ، على كل صاحب أرض زراعية تتجاوز الحد الاعلى المقرر ان يقدم اقرارا شاملا عن أراضيه الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعى .

ب ـ تدقيق الاقرار . عند ورود استمارة الاقرار الى مديرية الاستيلاء تقوم بتدقيقها وتنظيم المعلومات الواردة فيها .

(٢) الاعلان عن الملاكين الخاضعين للاستيلاء : تقوم مديرية الاستيلاء بتقديم قوائم بصورة تدريجية باسماء الاشخاص الذين بحوزتهم أراضى زراعية تزيد عن الحد الاعلى ، مبتدئين باعلى الملكيات ، الى الهيئة العليا للاصلاح الزراعى للموافقة على اصدار قرارات الاستيلاء المناسبة .

(٣) اعمال لجان الاستيلاء : بعد نشر اسماء المقرين والخاضعين للاستيلاء تبدأ اللجان عملها حسبما يلى :

(أ) الكشف : تعين اللجنة يوما للكشف المحلى على أراضى المقر الخاضع للاستيلاء وتبلغه بذلك ، كما يبلغ كافة الشركاء واصحاب العلاقة بالموعد المحدد . وفى اليوم المعين تقوم اللجنة بكامل هيئتها بالكشف على هذه الاراضى ، وتنظم محضرا بالكشف .

ب ـ قرار الاستيلاء : بعد اتمام كافة الخطوات السالفة الذكر من كشف وافراز وتحديد وازالة الشيوع وتعيين حدود الارض ، تصدر اللجنة قرارها الذى يجب ان يحتوى على تعيين الحد الاعلى للمقر من الاراضى ، وعلى ما وافقت على تخصيصه من مضخات وآلات زراعية والاستيلاء على ما زاد منها عن حاجة المقر .

ثانيا ـ عملية الادارة المؤقتة :

تعتبر مرحلة الادارة المؤقتة فترة اعداد الاراضى التى استولت عليها الدولة والتى فى حيازتها لتكون صالحة للتوزيع . وتكون مهمة الاصلاح الزراعى فى

هذه الفترة ادارة هذه الاراضى عن طريق تأجيرها الى المزارعين الفعليين فيها بواسطة جهاز الادارة المؤقتة .

تبدأ عملية الادارة المؤقتة بقيام مندوب الادارة المؤقتة باستلام الارض من لجنة الاستيلاء حالما تنتهى من عملها . وتتم عملية التسليم والتسلم بموجب محضر ينظم بين المندوب ورئيس لجنة الاستيلاء . وبعد تقديم المحضر الى المجلس الزراعى(*) فى اللواء يصدر المجلس تصريحا بالتعاقد على تلك الاراضى مع المستحقين .

اما كيفية التعاقد فتكون بتشكيل لجان للتعاقد على الاراضى التى تتسلمها الهيئة العليا للاصلاح الزراعى فى كل لواء وتتألف اللجنة من مدير الناحية رئيسا، وعضوية مأمور المال وممثل الاصلاح الزراعى .

ان مهمة هذه اللجنة القيام بالتعاقد مع الفلاحين بناءً على قرار يصدر لها من المجلس الزراعى .

ثالثا ـ عملية التوزيع :

تقوم مديرية التوزيع العامة بعد اعداد الاراضى العائدة للاصلاح الزراعى بتوزيعها على المستحقين . ولقد روعى عند تحديد ملكية الفلاح الحد الادنى الاقتصادى الذى يؤمن معيشة لائقة للعائلة الفلاحية وبشكل مناسب ، وبصورة تؤدى الى شمول اكبر عدد ممكن من الفلاحين بالتوزيع مع ملاحظة كثافة السكان ونوع الزراعة وامكانية استغلال الفلاح الواحد لمساحة معينة حسب نوع المزروعات .

لاشك ان عملية التوزيع هى اكثر عمليات الاصلاح الزراعى تعقيدا وصعوبة فى التنفيذ ، وهذا مما أدى الى بطء عملية التوزيع بالنسبة الى عمليات الاصلاح الزراعى الاخرى . تتكون عملية التوزيع من عمليات قانونية بالاضافة الى الاعمال الفنية المعقدة التى تتطلب توفر الايدى الفنية لانجازها .

تقوم مديرية التوزيع العامة بتنظيم قائمة نهائية باسماء مستحقى التوزيع

(*) يشكل مجلس زراعى في كل لواء برئاسة المتصرف أو من ينيبه وعضوية مدير الاصلاح الزراعى ومهندس الرى ورئيس الفرع الزراعى .

والمساحات المقترح توزيعها على كل منهم وترسل نسخة منها الى مديرية الاصلاح الزراعى باللواء ، وكذلك تقوم مديرية التوزيع العامة بتصنيف المساحات التى يستحقها كل من المقبولين للتوزيع ، وتقوم بتقطيع خارطة المنطقة حسب المساحات المذكورة ووضع رقم على كل قطعة . ترسل مديرية التوزيع العامة الى لجنة التوزيع القائمة النهائية بالمقبولين للتوزيع والخرائط المؤشر عليها القطع المقرر توزيعها مع جدول المساحات النهائية . وتصدر اللجنة قرارا بتوزيع كل قطعة على مستحقها حسب مراتب الاولوية . وفيما يلى جدول (٢٠) يوضح مقدار الاراضى المستولى عليها والموزع منها ، وكذلك مجموع الفلاحين المتعاقدين ، ومجموع الاراضى المتعاقد عليها (الاميرية + المستولى عليها + المستلمة من المصرف الزراعى لسنة ١٩٦٨) .

جدول (٢٠) يوضح مقدار الاراضى المستولى عليها والموزع منها ، وكذلك مجموع الفلاحين

اللـــواء	مجموع المساحات المستولى عليها والمحلولة بالدونم	مجموع الاراضى الموزعة بالدونم	مجموع الفلاحين المتعاقدين	مجموع الاراضى المتعاقد عليها الاميرية + المستولى عليها + المستلمة من المصرف الزراعى
الموصل	١ر٧٧١٥٠٥	٨٢٢٩٦٠	٤٠٥٤٥	٢٢٨٣٦٥٩
اربيل	٤٦٧٥٨٧	١٥١٤٩٠	٦٥٩٥	٣٨١٧٥٩
السليمانية	٢٧٢٣٣٧	٣٤٣٤٠	٧٤١٢	١٣١٩٨٩
كركوك	٣٧٧٦٥٠	١٨٤٨٨٥	٢٢١٧٨	٦٤٠٨٤٨
بغداد	٤٧٠٥٢٣	٢٧٧٧٥٣	٢١٧٣٠	٥٩٦٣٨٠
ديالى	٦١٠١٧٠	٩٤٥٦٢	١٠٦٢٨	٥٢٤٨٥٩
الحلة	٤٩١٥٩١	٢٧٦٩٥٧	٥٩٩٨	١٥٩٧٣٨
كربلاء	٨٦٠٣٦	١٧١٧٥	١٧٢٨	٢٤٥٣٣
الكوت	١ر٣٥٤٧٩٧	٥٥٠٩١٧	١٧٧٠٣	٨٦٢٥٢٧
العمارة	٨٦٣٩٩	٣٨٥٤٨	٢٦٢٣٥	٤٤٧٤٢٦
الديوانية	٦٨٤٦٠٣	٧٨٢٨٧	١٤٦٤٣	٤٩٤٨٥٣
الرمادى	٨٥٠٦٢	٨٤٥٦	٨١٥٨	١٩٧٢٧١
الناصرية	١٥٩٦	١٧٩٦٠	٨١٠٤	١١٢١٦٠
البصرة	٥٨٠١٩	٣٨٦٦	٣٤٤٥	٢٣٣١١
المجموع	٦٨١٧٨٨١	٢٥٥٨١٥٦	١٩٥٠٩٩	٦٨٨١٣١٣

تقييم سياسة واهداف الاصلاح الزراعى :

بنيت سياسة الاصلاح الزراعى على اساس خلق فعاليات اقتصادية جديدة لزيادة الانتاج الزراعى ، وكذلك خلق فرص وامكانيات جديدة لافراد هـذا الشعب لاستثمار طاقاتهم ، وذلك بتكوين فلاحين مستقلين فى انتاجهم راغبين فى المشاركة والتعاون فى تسيير أمورهم ، ولذا فسياسة الاصلاح الزراعى يجب ان تهدف الى توزيع الفرص المثمرة وليس الى توزيع الدونمات العاطلة . والمبدأ الاساسى لهذه الفكرة هو أن التقدم الاقتصادى يتطلب خلق امكانيات جديدة . فهذه السياسة هى التعبير الصادق لرغبة الشعب فى الحياة والتقدم الزراعى .

ويجب ان نشير الى ان قانون الاصلاح الزراعى لم يهدف الى تحديد الملكية وتوزيع الاراضى الزائدة على الفلاحين المستحقين فقط ، ولم يهدف الى تحديد قيم الايجار للارض فحسب بل تعداها الى ما هو أوسع من ذلك ، لان هذه الامور ما هى الا وسائل للوصول الى هدف أعم وأوسع وهو زيادة الانتاج الزراعى ، وزيادة دخل الفلاح وتوجيهه الوجهة الصحيحة لانفـاق هـذا الدخل . ومن الواضح ان واجب الحكومة الاساسى هو ايجاد الاسـتقرار والتأمين على حيـاة المواطنين وممتلكاتهم وتحريرهم من الفقر والعوز عن طريق وضعهم فى العمل المنتج وخلق الفرص أمامهم لكى يحيو حياة حرة كريمة .

ويجب ان يكون واضحا ان الارض ليست كنزا يقتنى وانما هى فرصـة عمل ومصدر انتاج . وبهذا المنطق يجب ان تسير وزارة الاصلاح الزراعى حتى تصبح الارض فعلا فى أيدى من يعملون وينتجون ويباشرون الزراعة بانفسهم ، وبهذا ستختفى طبقة الملاك الغائبين الذين يملكون الارض دون ان يروها أو تطأها اقدامهم ، وكذلك ستختفى طبقة العاملين فى الريف .

ونود ان نؤكد أنه ليس بالامر السهل النهوض بالانتـاج الزراعى ما لم ننهض بالمنتج نفسه الذى يقوم بالعمل المطلوب فى الحقل . ونود أن نشير بـأن اصلاح الفلاح لا يقل عن اصلاح الارض . ومن الواضح ان انتاج الفلاح السليم الجسم والعقل لابد وأن يتجاوز انتاج الفلاح المريض الجاهل .

---

(١) لاحظ كتابنا ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ٩٥ .

المراجـــع

١ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ١٩٦٧ ، الباب الثانى ، الفصل ٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ٠

٢ ـ عبدالهادى عباس ، الارض والاصلاح الزراعى في سورية ، دار اليقظة العربية للتأليف ١٩٦٢ ، الباب الثالث ، ص ١١٢ ٠

٣ ـ سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، دار القومية للطباعة ، الفصل ٣ ، الباب الثانى فصل ٢ ٠

٤ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، بغداد ، ١٩٦١ ، الفصل ١ ، ٢ الباب الثالث ٠

٥ ـ عبدالرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعى والسياسى ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ٧ ـ ٣٣ ٠

٦ ـ وزارة الاصلاح الزراعى ، الهيئة العليا للاصلاح الزراعى ، مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات ، ١٩٦٠ ، وكذلك التقارير والنشرات ٠

الفصل الثالث عشر

السياسة الزراعية

AGRICULTURAL POLICY

١ ـ مفهوم السياسة الزراعية .
٢ ـ متطلبات السياسة الزراعية .
٣ ـ الاتجاهات فى وضع السياسة الزراعية .
٤ ـ دور الحكومة فى تنظيم السياسة الزراعية .
٥ ـ الاصلاح الزراعى والسياسة الزراعية .
٦ ـ المعايير والتقييم للسياسة الزراعية .

مفهوم السياسة الزراعية :

ان موضوع السياسة الزراعية وعلاقته بالسياسة العامة موضوع واسع وعلى جانب عظيم من الاهمية ، ولكننا سنحاول هنا تبسيط الموضوع والتطرق الى الخطوط العامة فقط . فالسياسة العامة التى نعنيها هنا هى مجموعة مختارة من الوسائل والاجراءات المنظمة التى تقوم بها الدولة لاجل تحقيق هدف أو غاية يروم المجتمع تحقيقها لزيادة وتحسين الرفاهية العامة . اما السياسة الزراعية التى هى جزء من السياسة العامة فى البلد فهى ايضا الاجراءات العملية التى تقوم بها الدولة ، والتى تتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل الاصلاحية الزراعية المناسبة والتى يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة عن طريق زيادة انتاجهم وتحسين نوعيته وضمان استمراره[١] .

ومن الواضح ان مشكلة السياسة الزراعية تهم كل مواطن فى البلد لانها تهدف الى تحسين حالة المنتج والمستهلك معا ، واننا فى العراق بحاجة الى وضع سياسة مدروسة وصحيحة وتطبيقها مع تعيين الاتجاهات التى يراد السير عليها ، لاننا سائرون فى سياستنا الزراعية ضد الاتجاه العام العالمى . ومن هنا تظهر أهمية فهم الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية حيث أن هذه السياسة تتطلب

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ص ٢٦ .

لاجل نجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين اجزائها ، فلابد عند تصميمها ملاحظة الانسجام والتناسق لئلا يؤدى ذلك الى تعطيل تحقيق اهدافها ، ولذلك يجب دائما ملاحظة جميع الظروف والملابسات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فيها وفى تكوينها ، وتوقع جميع الاحتمالات التى تنشأ عند تطبيقها ، والوسائل التى تتخذ للتغلب على الاخطاء التى تظهر عند التنفيذ .

ويجب ان يكون واضحا ان السياسة الزراعية ليست بأقل من أى دستور آخر ولذا يجب ان تقوم بوضعها هيئات فنية ذات كفاءة وقابلية لتفهم العناصر المادية والاجتماعية التى تتضمنها البيئة التى تخضع لها تلك السياسة واتباع الطرق العلمية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال . وان أول ما تتجه اليه السياسة الزراعية هو تهيئة الوسائل التى تزيد بها القدرة الانتاجية للفرد وللدونم فى الزراعة ، وأى اجراء لا يترتب عليه زيادة الكفاءة او الكسب للفرد وللمجتمع لا يعتد به اقتصاديا .

متطلبات السياسة الزراعية(١) :

ان السياسة الزراعية التى هى قسم من السياسة العامة لا يمكن ان تقوم بتحسين الاقتصاد الوطنى ورفع المستوى المعاشى وتحقيق الرفاهية العامة الا اذا توفرت المتطلبات التالية :

١ ـ ان تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطنى رائدها الصالح العام ، وان يكون لها منهاج عملى تشرف على تطبيقه ، وهذه الهيئة تسمى بالهيئة العامة (Acting Authority)

٢ ـ يجب ان تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات End or Objective معينة تروم تحقيقها وتتمثل فيها أمانى ورغبات غالبية افراد الشعب .

٣ ـ تحتاج السياسة الزراعية الى وسائل Means لتحقيق الاهداف التى توضع بأقل كلفة وجهد .

٤ ـ عند اختيار الوسائل والاجراءات المطلوبة لتحقيق الاهداف يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار الظروف (Conditions) المحلية التى تعترض سبيل المنهاج العملى .

---

(1) Rainer Schickele. **Agriculture Policy**, p. 58.

ولهذا فان المنهاج العملى لاية سياسة زراعية يتكون من العناصر الاربعة المارة الذكر ويمكن توضيحها بالشكل (١٨) :

شكل (١٨) مخطط لمنهاج السياسة العملي

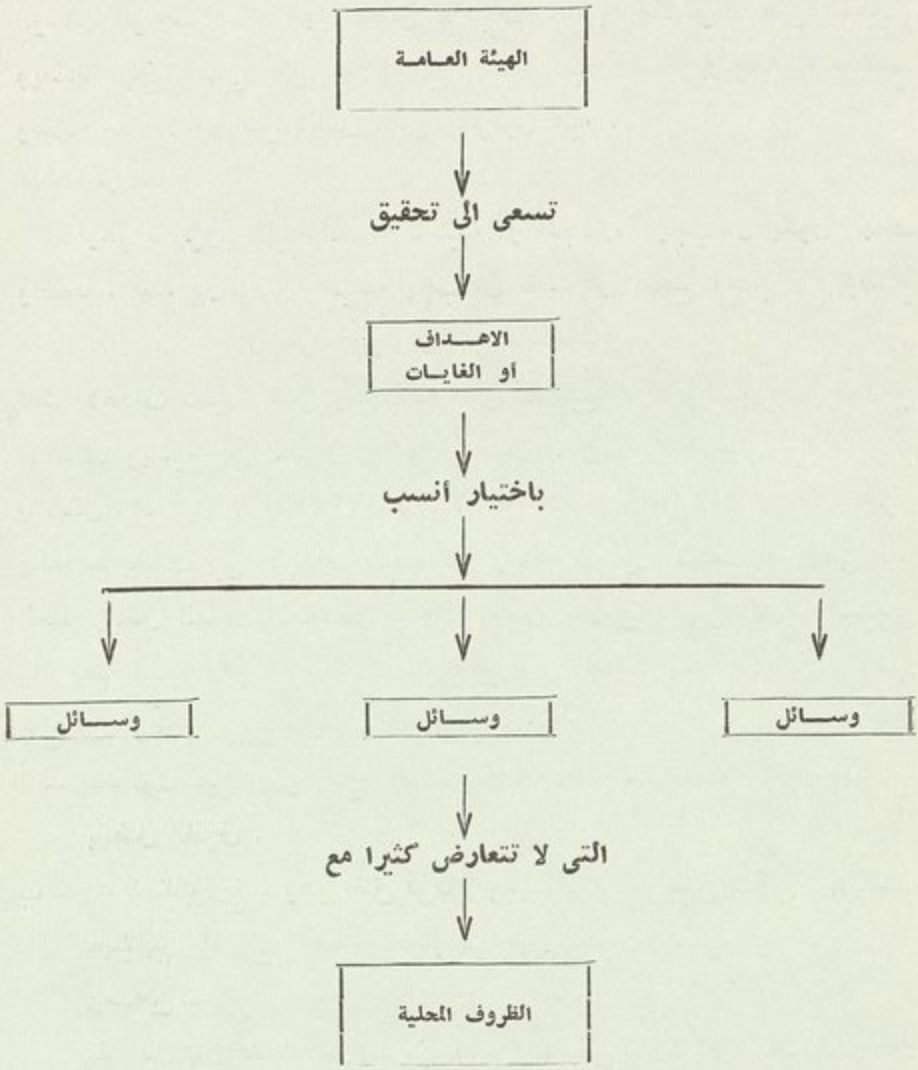

ومن المفيد ان نوضح بايجاز العناصر الاربعة التى يتكون منها منهاج السياسة وهى :

المصدر : Rainer Schickele, **Agriculture Policy**, p. 60.

الهيئة العامة أو السلطة :

وهى أية سلطة يعهد اليها القيام بتنفيذ المنهاج العملى فالهيئة العامة هى الحكومة أو أية هيئة عامة تمثلها ، وهى التى تقوم بوضع المنهاج العملى واختيار الوسائل الواجب استخدامها لتحقيق الاهداف المطلوبة والاشراف على التنفيذ . ويعتمد نجاح المنهاج على سعة اطلاع اعضاء الهيئة العامة ونوعية اختصاصهم وعلاقة هذا الاختصاص بالعمل الذى يشرفون عليه .

الهدف او الغاية :

وهو ما تروم الهيئة العامة تحقيقه أو انجازه ويجب ان يكون الهدف واضحا . فعند دراسة أية سياسة يجب أن تقسم الى مناهج وعمليات ويوضع هدف لكل منها لامكان معرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الاهداف . وان تكون تلك الاهداف قصيرة المدى ومفهومة لدى القائمين بها ، وكثيرا ما تتعارض الاهداف ويصبح من الضرورى احلال هدف محل آخر وذلك باتباع طريقة التفاضل ، اذ كثيرا ما يحصل ان هدفا ما لا يمكن تحقيقه الا على حساب هدف آخر ، وهذا ما يحدث بين الاهداف الاقتصادية والاهداف غير الاقتصادية ، ففى هذه الحالة يفضل الهدف الاقتصادى ، واذا حصل تعارض ما بين الهدف السياسى والرفاهية العامة وهو نادر فهذا معناه نقص فى السياسة المتبعة وبالامكان توفير نوع من الرفاهية باتباع ما يلى :

أ ـ الحصول على أعلى انتاج بأقل كلفة : وذلك باستخدام عوامل الانتاج بأفضل الطرق .

ب ـ عدالة التوزيع : وهو خلق فرص جديدة أمام المواطنين لاختيار ما يناسب قابلياتهم واذواقهم وذلك لحصولهم على متطلبات العيش من غذاء وكساء ومسكن .

لقد قيل بأن هنالك تعارضا بين هذين الهدفين اذا ما أريد تطبيقها فى آن واحد ولكن فى الواقع أن بلوغ أى هدف فى أية سياسة يجب ان ينظر اليه على أنه مسألة نسبية ، اذ أن ما ترمى اليه سياسة التقدم الاقتصادى هو تحقيق هذين الهدفين الاقتصاديين (الانتاج الاوفر والتوزيع الامثل) . فالانتاج ضرورى لرفع معدل النمو الاقتصادى وجعله يفوق معدل نمو السكان ، أما التوزيع الامثل فيمنع تمركز الثروة فى أيدى قليلة تنفقها على الكماليات غير المنتجة ويخفف من وطأة

التفاوت فى الدخول . وبمعنى أدق يؤدى الهدفان الى نمو البلد اقتصاديا وذلك بزيادة الانتاج والاستهلاك ، وهنالك وجهات نظر عديدة ، فمن وجهة نظر المجتمع أن أى هدف لمشروع معين ليس هدفا بحد ذاته ولكنه وسيلة لتحسين الرفاهية العامة . أما من وجهة نظر مدير المشروع والمشتركين فيه من الافراد فيعتبر انجاز المشروع هدفا قائما بذاته .

ويمكن الحكم على صلاحية الهدف أو عدمه بملاحظة النقاط التالية :

١ ـ اتفاق ومطابقة الهدف مع نوعية الانتاج والتوزيع الذى يؤدى الى الوصول الى افضل مستوى من الرفاهية العامة .

٢ ـ مساعدة او تكملة فعاليات الاهداف الاخرى التى وضعت لتحقيق افضل مستوى من الرفاهية العامة .

٣ ـ عدم تعارض الهدف الجديد مع السياسات الاصلية السليمة التى وضعت لصالح البلد .

الوسائل :

هى الطرق والاجراءات التى يتضمنها المنهاج العملى والتى يجب اتباعها لاجل تحقيق هدف معين . وكثيرا ما تكون الوسائل متعددة ومختلفة للوصول الى ذلك الهدف . ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة فى اختيار الوسائل الاكثر صلاحية والافضل ملائمة للظروف لان بعض الوسائل اكثر مطابقة وموافقة من غيرها ، وبعضها اسهل من حيث ادارتها ، وبعضها أرخص من غيرها ، وبعضها يواجه عقبات ومعارضة اكثر من غيرها وهكذا . فليس من السهل عند وضع السياسة الزراعية أو تعيين المشاريع الاستثمارية اختيار احسن توافق ممكن من الوسائل . ويمكن القول بأنه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كلما كان اختيارهم للوسائل افضل وأشد فعالية . وعند اختيار الوسائل يجب ملاحظة ما يلى :

١ ـ علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها فى تحقيقه .

٢ ـ مرونتها وملاءمتها للاحوال والظروف المحيطة بها .

٣ ـ تأثيرها على منهج السياسات الاخرى .

٤ ـ مقارنة تكاليفها بالعوائد المؤمل الحصول عليها .

٥ ـ سهولة ادارتها والسيطرة عليها .

ان التميز بين الهدف والوسيلة ليس بالامر السهل ولكنه فى الغالب ضرورى وذلك لانه قد يكون الهدف والغاية حسنة وسليمة ولكن الوسيلة المتبعة لتحقيقها غير ملائمة فيفشل المنهاج . والتميز بينهما ضرورى عند تحليل السياسة العامة لمعرفة ما اذا كان النقص فى الوسائل أو فى تعيين الاهداف ، ويمكن القول بأن الاهداف الرئيسية لكل سياسة عامة هى المحافظة على استمرارية التطور وتحقيق الرفاهية العامة . وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه الا عن طريق ضمان الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والسياسية . وللتوضيح نرسم شكل (١٩) الذى يوضح اهداف السياسة العامة .

شكل (١٩) اهداف السياسة العامة

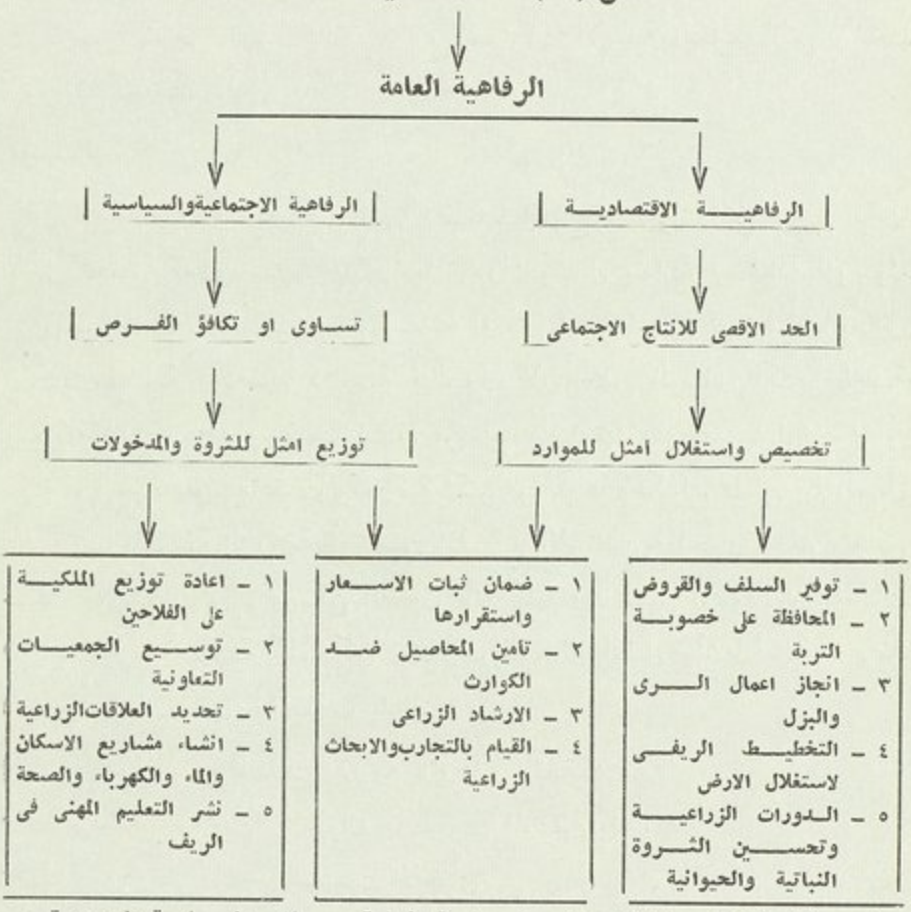

يوضح هذا الشكل علاقة اهداف السياسة العامة بوسائل السياسة الزراعية .

المصدر : Rainer Schickele, **Agriculture Policy**, p. 67.

يوضح الشكل (١٩) علاقة اهداف السياسة العامة بوسائل السياسة الزراعية .

ان تتبع وملاحظة هذه السلسلة من الاهداف والوسائل مهم جدا فعند عدم وجود الربط بين الوسائل والاهداف فان الامر يؤدى الى فشل المنهاج .

الظـــروف :

هى المؤثرات الفنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى تحيط بالمنهاج العملى وتؤثر فى تنفيذه ، لذلك يقتضى على مصممى السياسة الزراعية أن يضعوا نصب اعينهم افضل الوسائل التى لا تتعارض مع الظروف والاحوال التى تحيط بالمنهاج . وقد يسأل سائل لماذا لا نحاول تعديل الظروف المحلية عندما تتعارض مع الوسائل بدلا من تبديل الوسائل ؟ فالجواب على ذلك ان تغيير الظروف ممكن ولكنه ليس بالامر السهل اضافة الى ان التغيير المفاجىء أو التغيير بطريقة الزامية ربما يؤدى الى نتائج غير مرضية فى بلد يسعى الى تحقيق نوع من الديمقراطية ، لان الديمقراطية تؤمن بالاقناع والمناقشة ، فاذا استطاع واضعو السياسة ان يقنعوا الشعب بضرورة الهدف وافضلية الوسائل الممكن استعمالها للوصول الى الرفاهية العامة كانت استجابة الشعب لذلك كبيرة ويصبح تبديل الظروف امرا بسيطا لا يحتاج الى جهد كبير . ومما لاشك فيه أن الظروف التى تعيق أحد مناهج السياسة قد لا تعيق منهجا من نوع آخر . لذلك فمن الضرورى دراسة الظروف المحيطة . بكل منهاج على انفراد ومعرفة العقبات التى تواجه هذه الظروف وطرق التغلب عليها دون اجراء تغيير فى وسائل واجراءات المنهاج العملى . فلاجل ضمان تنفيذ المنهاج العملى لاية سياسة زراعية وتلافيا للعقبات الكثيرة يجب اتباع ما يلى :

١ ـ ان تكون الوسائل والاجراءات المختارة قانونية تضمن حقوق الافراد الاجتماعية والاقتصادية .

٢ ـ أن تكون الوسائل والاجراءات مقبولة لدى الغالبية العظمى من الافراد الذين تشملهم السياسة .

٣ ـ ان تكون الوسائل المستخدمة ضمن الامكانيات المالية للمجتمع فلا يصح مثلا اختيار وسائل تكلف المجتمع مبالغ كبيرة لا يستطيع تحمل اعبائها .

وبصورة عامة ومختصرة يمكن الحكم على صلاحية السياسة الزراعية من

عدمه بملاحظة مطابقتها للاجابة على الاسئلة التالية بالايجاب :

(١) هل ان السياسة الزراعية تؤدى الى زيادة الدخل القومى بمرور الزمن ، وهل تساعد فى تحسين ووضع استعمال المصادر الطبيعية فى مكانها المفضل ؟

(٢) هل أن السياسة الزراعية تساعد على تقليل عدد العوائل التى تعيش على حافة مستوى الكفاف ، او انها ستؤدى الى خلق فرص جديدة للمزارعين لزيادة عوائد اعمالهم ؟

(٣) ما هو تأثير السياسة الزراعية على الاستقرار الاقتصادى العام ؟

(٤) ما هو تأثير السياسة الزراعية على عدم فسح المجال أمام فئة معينة لاستغلال جهود الآخرين ؟

(٥) ما هو تأثير السياسة الزراعية على ازالة الفروق بين المواطنين وفتح المجال امامهم لاستثمار جهودهم وأموالهم فى صالح البلد ؟

(٦) هل ان السياسة الزراعية تشجع الدافع النفسى للعمل ولا تؤدى الى الاعتماد على المساعدات العامة للحصول على الاعمال ولاعالة العائلة ؟

الاتجاهات في وضع السياسة الزراعية(١) :

عند ملاحظة الاتجاهات فى وضع السياسة الزراعية نجد ان هنالك اتجاهين. فالاتجاه الاول : هو الذى يأخذ بالرأى القائل بأن الزراعة ما هى الا جزء متمم للفعاليات الاقتصادية ، وان مشكلتها ليست منفصلة عن باقى اجزاء النظام الاقتصادى ، ولذا فالسياسة الزراعية الصحيحة هى التى توضع على اساس الفعاليات الاقتصادية ككل وليست بصورة منفردة . وعلى هذا الاساس أخذ بعض الاقتصاديين ينادون بأن الحل لمشكلة الزراعة هو ايجاد التوازن بين الفعاليات الاقتصادية الزراعية منها والصناعية ، وهذا الرأى هو فى الحقيقة مطابق لرأى الفلاحين ، لانهم كانوا دائما ينادون بالتوازن فى الزراعة ، ونود ان نؤكد أنه ليس هنالك من توازن ما دام الفلاحون أقل انتاجا من العمال الصناعيين ، ونأتى الى مناقشة هذا الرأى : فاذا كان التوازن الذى يقصدونه هنا بالمعنى الضيق

---

(١) الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعى – ص ٢٦٠ .

هو ٥٠ : ٥٠ أى ٥٠٪ زراعة و ٥٠٪ صناعة ، أو ثبات نسبة معينة ، فهذا معناه تدمير للنظام الاقتصادى ، لان الفعاليات الصناعية آخذة فى التزايد يوما بعد يوم بينما الفعاليات الزراعية آخذة فى التناقص وخاصة فيما يتعلق بالايدى العاملة . فان كانوا حقيقة يريدون التوازن ، فماذا نعمل بآلاف الفلاحين الموجودين حاليا عاطلين فى الارياف ؟ وعلى أى أساس تكون العلاقة بين الزراعة والصناعة ؟ فاذا كان التوازن فى قوة العمل Labor Force عدد الذين يشتغلون فى الزراعة وعدد الذين يشتغلون فى الصناعة ، فهذه الفرضية خاطئة من اساسها لان هذا النوع من التوازن يخلق البطالة فى الارياف ويقلل من الفعاليات الاقتصادية ، أو بمعنى أدق يزيد فى عدد العاطلين فى الريف . ونود ان نؤكد انه ليس هنالك من توازن ما دام الفلاحون أقل انتاجا من العمال فى المناطق الصناعية ، ومن الافضل للمجتمع ان لا يكون هنالك توازن ما دام التقدم العلمى الفنى (تكنولوجى) فى تطور مستمر . وكثير ما نسمع من المهرجين وممن فرضت عليهم السياسة ينادون بوجوب الاستقرار والثبات فى الزراعة ، وعندما نبدأ بتحليل هذا الرأى ونسألهم لماذا يريدون ان يكون ثابتا لا نحصل على جواب منطقى للتفاوت الحاصل فى الاجابة على الاسئلة التالية :

(١) هل انهم يريدون ثباتا فى الاسعار ؟

(٢) هل انهم يريدون ثباتا فى عدد المشتغلين فى الريف ؟

(٣) هل أنهم يريدون ثباتا فى عدد الدونمات المستعملة من الاراضى الزراعية ؟

وعلى هذا الاساس فاذا كانت الزراعة كما ذكرنا سابقا قسما متمما للفعاليات الاقتصادية أو أنها جزء منها فليس هنالك داع الى الاستقرار والثبات فى الزراعة . فالمخطط الاقتصادى الحصيف يجب ان ينظر الى العلاقة الموجودة بين الفعاليات الاقتصادية ككل وليس الى مشكلة الزراعة وحدها لانه كلما تطور التقدم الآلى والفنى فى الزراعة فسنضطر الى توسيع أو جمع الوحدات الزراعية الصغيرة لفتح المجال أمام التقدم التكنولوجى ليقوم بدوره . وهذا طبعا سبب اساسى الى عدم وجود استقرار أو ثبات فى حجم المزرعة ، وفى الاسعار ، وعدد الفلاحين ومقدار الدونمات المستعملة .

كل هذه الاسباب تجعلنا نعتقد بأن حل مشكلة الزراعة تتمثل بزيادة التقدم العلمي فيها وخلق فعاليات اقتصادية جديدة في القطاعات الاخرى ، بحيث تمتص العدد الفائض من الايدى العاملة في الزراعة وبذلك يرتفع نصيب الفرد من الانتاج الزراعي حتى يقرب من نصيب الفرد في غير الزراعة من نواحي الحياة الانتاجية الاخرى . وبصورة موجزة يمكن القول بأن الزراعة صناعة متناقصة ، أي أنها تستوعب جهدا بشريا متناقصا للحصول على المنتوجات الزراعية التي يحتاجها الاقتصادي القومي ولذلك يجب ان يكون واضحا ان الزراعة لا يمكن ان تحل مشكلتها بنفسها فجذور مشكلة الزراعة تتأصل خارج نطاقها ، كما ان استقلال الزراعة واعتمادها على نفسها ضئيل جدا .

فالمزارع يعتمد اقتصاديا على اسواق لا قوة له عليها ولا سلطان وماليا يعتمد على المصارف والمؤسسات الحكومية ، وفنيا يعتمد على الصناعة . اذن فيجب عدم الفصل بين مشكلة الزراعة والمشاكل الاقتصادية الاخرى في وضع السياسة الزراعية .

الرأي الثاني : وهو القائل باستقلال الزراعة وأهميتها ، وعلى هذا الاساس فان زيادة الانتاجية والتحسن في الزراعة ضروري لانه الاساس الذي ترتكز عليه الفعاليات الاقتصادية الاخرى وخاصة في الاقطار المتأخرة ، ولذلك يؤكد الاقتصاديون على زيادة الانتاجية في الزراعة قبل البدء بمحاولة التصنيع لانه بدون زيادة الانتاجية في الزراعة لا يمكن تحويل العدد الكبير من الايدى العاملة في الريف الى الفعاليات الاخرى . والحقيقة الواضحة هي أن زيادة انتاجية الارض ووجود فائض من السكان يتطلب نقل هذه الزيادة من القطاع الزراعي وخلق فرص انتاجية في اماكن أخرى . كما لا يمكن ان تسير عملية التطور الاقتصادي بصورة منظمة وسليمة اذا لم يتم ذلك . وعند القيام بمثل هذه العملية في العراق ، ستواجهنا ثلاث قضايا مهمة يجب التغلب عليها وهي :

أ ـ تزويد الاشخاص الذين يراد نقلهم من القطاع الزراعي الى القطاع غير الزراعي بما يتطلبه التقدم الفني لجعلهم منتجين كباقي الافراد في ذلك القطاع .

ب ـ زيادة الانتاج الزراعى زيادة كافية بواسطة العـدد الثابت من الاشخاص المشتغلين فى الزراعة . وذلك لتزويد نسبة السكان المهاجرين من الريف ونسبة الزيادة فى القطاع غير الزراعى بالغذاء الكافى ومواجهة التطـور الجديد فى نوعية الاستهلاك .

جـ ـ المحافظة على المستوى المعاشى السائد لنسبة زيادة السكان الطبيعية فى غير القطاع الزراعى . وكذلك يتطلب الامر بحث الاتجاهات الجديدة فى علم التغذية وتأثيرها فى سياسة الانتاج اذ لا يكفى ان تستعد الزراعة لمقابلـة التغير المنتظر فى عدد السكان وتكوينه وتوزيعه فحسب ، بـل يجب ان تهىء نفسها ايضا لمسايرة التقدم العلمى فى علم التغذية وتطـور العادات البشرية فى استهلاك الطعام ، اذ نجد فى العالم ميلا شديدا نحو الاستزادة من استهلاك انواع خاصـة من الاغـذية كالحليب والبيض واللحـوم والخضراوات والفواكه ، وسيشجع هذا الاتجاه زيادة انتاج هذه الانواع من الاغذية فى بلادنا كما هو واضح للعيان فينتج مزارعونا البيض والحليب واللحوم والخضراوات اكثر من ذى قبل بدلا من الاعتماد على الاعانات الحكومية لانتاج الحبوب وبقية انواع النشويات ، وعلى هذا فان تحسين مستوى تغذية الشعب وذلك بزيادة انتاج هذه الانواع سيقلل من اهمية الحبوب كمادة اساسية فى التغذية ولذا يجب ان نعرف الانواع التى تزرع وكمية كل منها لوضع السياسة المناسبة للانتاج الزراعى ومناطق الانتاج .

ويجب ان يكون واضحا ان الطعام الـذى نأكله مؤلف من ثلاثـة مواد رئيسية هى الزلاليات والنشويات والسكريات . وكل مادة من هذه المواد الثلاث مؤلفة من عدة انواع واشكال .

والخطأ هو اننا تعودنا على اكل نوع خاص من الغذاء ، لان الغذاء موجود فى اشكال لا تحصى ولكنه محدود فقط فى حالة تعودنا على نوع خاص اى عادة استهلاك نوع خاص من انواع الغذاء ، فمثلا ليس ضروريا ان نأكل خبزا للحصول على النشأ لان الفائدة الغذائية او كمية النشأ التى يحتاجها الجسم يمكن الحصول عليها من عدة مصادر كالقمح والرز والبطاطا وغير ذلك ولكننا اعتدنا على اكل خبز الحنطة مع ان البطاطا يمكن الحصول عليها باقل كلفة وتسـد

حاجة الجسم من النشويات ، فاذا كان معدل انتاج القمح بالدونم يساوى حوالى ١٥٠ كيلو فان معدل انتاج البطاطا بالدونم يساوى اضعاف ذلك ، ونستطيع ان نقول ان من الخطأ تعيين عدد الدونمات التى يحتاجها الفرد لتجهيزه بالغذاء الكافى ، فكما ذكرنا ان مصادر النشويات كثيرة ولكننا مهتمون بانتاج القمح لسبب واحد وهو اننا تعودنا على هذا النوع من الغذاء واننا لانزال نسير على السياسة المالثوسية ـ الريكاردية . اى اننا يجب ان نأكل نوعا معينا من الغذاء وان نبقى جميع الفلاحين فى الريف وان نستصلح كل دونم من الارض لان مساحة الارض محدودة والسكان يتزايد بسرعة وستحصل المجاعة اذا لم نقاوم الطبيعة ونحافظ على كل دونم ولو كلفنا ذلك مبالغ باهضة . ولكننا لا نزال ولله الحمد لم نصل الى هذه المرحلة فى العراق .

هذه بعض ما ينتظر ان تواجهه الزراعة فى مستقبلها وما يكتنفها من امور متشعبة يصعب على المزارع ان يواجهها بمعلوماته الضيقة بدون الاستعانة بالحقائق الاقتصادية والاجتماعية وما يرتكز عليه تفسيرها من مبادىء علمية ليتخذ منها الاداة المنطقية للوصول الى الاستنتاج الذى يستمد صحته من الحقائق التى تقدمته . فالاستنتاج هو الذى يملى على واضعى السياسة الزراعية نوع السياسة التى يجب ان تتبع لمقابلة اى تغير فى الانتاج او الاستهلاك .

دور الحكومة في تنظيم السياسة الزراعية :

لقد دعت الظروف الى تدخل الحكومة فى حرية الافراد المنتجين فى الزراعة لضمان تنظيم سياسة الانتاج وتصريفه والتفكير فيما يصح ان يزرع من المحاصيل ومقداره اذا ما اريد للمزارع تحقيق ربح يتكافأ ومجهوده ، ولذلك كان اهتمام الحكومات جديا لتنظيم هذا التدخل والمحافظة على مصلحة المزارع والتوفيق بينه وبين المجتمع بقدر الامكان .

ان تدخل الحكومة فى الزراعة ليس مستغربا او مستبعدا وخاصة اذا لاحظنا خواص الزراعة التى تميزها عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية الاخرى وعرفنا المبالغ الكبيرة التى تصرفها الحكومة على الزراعة ، ولذا يجب ملاحظة النقاط التالية :

(١) فى حالة الازمات الاقتصادية يلتجأ السكان الى الريف ويضطرون الى

استهلاك المنتوج الزراعى .

(٢) لدى العمال فى الصناعات منظمات تجمعهم وتقوى مركزهم وهذا مما تفتقده الزراعة ، فانها تحتاج الى مساعدة الحكومة للوقوف امام التيارات الاحتكارية .

(٣) كون المزارع اما اقطاعيات كبيرة غير مستغلة او مزارع صغيرة نسبيا وليس بالامكان تطبيق عوامل الكفاءة الانتاجية عليها .

(٤) يجابه الفلاحون عدم الاستقرار الاقتصادى .

(٥) الزراعة مستمرة وستستمر على التناقص اذا ما قيست بمقدار مستوى استخدام العمال .

(٦) زيادة الانتاج الزراعى ضرورة من الناحية العسكرية .

(٧) دخل سكان الريف واطىء جدا .

وقد يشك بعض الناس فى حدوث انقلاب كبير فى الزراعة وخصوصا فى البلاد التى ما زالت تتمسك بالاساليب القديمة فى الانتاج والتى نجد فيها ملايين الفلاحين ما زالوا يسيرون وراء المحراث يبذرون باليد ويحصدون بالمنجل . الا اننا نجد فلاح اليوم نسبيا اكثر يقظة من اسلافه واكثر استعدادا لمسايرة التطور لانه بدأ يتعلم القراءة والكتابة ويطالع الصحف والمجلات الزراعية ، ويستمع للمذياع الذى يزوده بأحدث المعلومات عن طرق الانتاج وكيفية تصريف منتوجه.

ولقد بدأ الانسان يدرك قيمة انوا ع الاغذية وعناصرها ، فما يعتبر اليوم من الحشائش ربما سيصبح محصولا اقتصاديا فى المستقبل . فالشوفان مثلا عرف من الحشائش الموجودة فى القمح وهو الآن يعتبر محصولا اقتصاديا يزرع لقيمته الغذائية ، فكثيرا من النباتات الطبية كانت حشائش فى الماضى فاصبحت محاصيل اقتصادية فى الوقت الحاضر ، وستجد هذه التغييرات ترحيبا لدى المزارعين مادام استغلالها يمكنهم من الحصول على غلة وفيرة .

ومما يقلق بعض المفكرين زيادة عدد العمال فى الزراعة نتيجة للتقدم العلمى ، بحيث اصبح من الممكن ان يؤدى احدهم بمساعدة الآلات عملا يعادل ما يقوم به خمسة آخرين ، فما الذى ينتظر حدوثه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لذلك ؟ هل سيضاف هذا العدد الزائد الى العمال العاطلين

الذين سيبقون عالة على الارض الزراعية ويحيون حياة بدائية ويسلون عائلات مطبوعة بطابع الفقر والبؤس ، فينحدروا هم وعشيرتهم والبيئة التى يحيون فيها الى مستوى لا يسمح بوجود الثقة التى تقوم عليها نظم التبادل والائتمان ؟ او هل ينتظر عكس ذلك فنجد ان هذا التقدم قد يؤدى الى خلق امة غنية يسمح دخلها بوضع النظم الاقتصادية والتأمينات الاجتماعية ، وتامين العدد الكبير من العمال ضد البطالة المؤقتة التى تاتى مع التقدم التكنولوجى وتوجيهه الى وجهة انتاجية للخير العام الاجتماعى والاقتصادى ؟

ومن المتناقضات التى لا يمكن اغفالها فى العالم المتقدم ان نجد وفرة الانتاج والتقدم الكبير فى اساليبه مقرونة بزيادة فى عدد العاطلين وما يتبع ذلك من تفاوت مطرد فى الدخل ومستوى المعيشة ، ان هذا الموقف يهدد كلا من الزراعة والصناعة على السواء ، فلقد كان التقدم العلمى مقصورا فى الماضى القريب على الصناعة والتجارة ، واصبح اليوم يضم اليها الزراعة وهذا مما يستلزم البحث فى مستقبل الطلب على المحاصيل الزراعية وتقدير العدد المناسب من العمال للاشتغال فيها وتوجيه الزائد منهم الوجهة التى تقضى على البطالة الكلية او الجزئية بين العمال الزراعيين ، ويستلزم ذلك تدخل الحكومة لتنظيم فعل العوامل الاقتصادية وتخفيف الاثر الذى تحدثه فى كل من الزراعة والصناعة بتحقيق التعادل النسبى بين الانتاج والاستهلاك . ففى الدول الراقية يسير الانتاج بسرعة تفوق سرعة الاستهلاك نتيجة للمستحدثات المتتابعة فى الوقت الذى يقصر الاستهلاك عن اللحاق بعملية الانتاج فى الدول المتأخرة ، وذلك بسبب تمسك الناس بالعادات القديمة التى تحدد كمية الاستهلاك وطريقته ، لذلك يتخلف الاستهلاك عادة عن الانتاج ما لم تقم بالتوفيق بينهما سلطة مركزية تسهل الوصول الى التوافق بينهما وتعمل بقدر الامكان على المحافظة عليه . فاذا كان للتدخل فى الانتاج مبرر عملى فيجب ان يكون هذا التدخل معتمدا على الابحاث التى تسير بطريقة منظمة بعد معرفة العوامل التى تؤثر مستقبلا فى الطلب على المحاصيل الزراعية وخصوصا الغذائية منها ، وهذا مما يستوجب دراسة ناحيتين هامتين على الاقل هما السكان والاتجاهات الجديدة فى علم التغذية واثرهما فى سياسة الانتاج الزراعى .

من المتعارف عليه ان اتساع رقعة الاسواق تعتمد على الزيادة فى عدد

السكان ولكن ما دامت طاقة الانسان لاستهلاك الغذاء محدودة لذلك كان مستقبل الزراعة مرتبطا جزئيا باتجاه الزيادة فى عدد السكان . ولقد سبق القول بان التقدم الفنى فى اساليب الانتاج سيزيد فى كمية المحاصيل الزراعية زيادة كبيرة مع احتمال الحصول على كمية الانتاج التى تنتج اليوم بخمس المساحات الحالية وبخمس عدد السكان المشتغلين فى الزراعة ، فاذا كان الامر كذلك فما الذى ينتظر حدوثه للزراعة فيما اذا ولد طفل بدلا من خمسة اطفال ؟ ان مشكلة التغير فى عدد السكان وعلاقتها بالانتاج الزراعى مهمة ، فيجب توفر المعلومات الكافية حول السكان قبل وضع اية سياسة . وكذلك يتطلب الامر ايضا بحث العامل الثانى وهو الاتجاهات الجديدة فى علم التغذية وتأثيرها فى سياسة الانتاج الزراعى ، اذ لا يكفى ان تستعد الزراعة لمقابلة التغير المنتظر فى عدد السكان وتكوينه وتوزيعه فحسب ، بل يجب ان تهىء نفسها ايضا لمسايرة التقدم العلمى فى علم التغذية وتطور العادات البشرية فى استهلاك الطعام . اذ نجد فى العالم اليوم ميلا شديدا نحو الاستزادة من استهلاك انواع خاصة من الاغذية كالحليب والبيض واللحوم والخضراوات والفواكه ، وسيشجع هذا الاتجاه زيادة انتاج هذه الانواع من الاغذية فى بلادنا فينتج فلاحونا البيض والحليب واللحوم والخضراوات اكثر من ذى قبل بدلا من الاعتماد على الاعانات الحكومية لانتاج الحبوب وبقية انواع النشويات .

لا ينكر احد ان خطوط البناء الاقتصادى تختلف اختلافا جوهريا بين المناطق ذات الكثافة الكبيرة فى السكان والاقل كثافة ، بيد انه من العسير ان لم يكن من المستحيل رسم خط دقيق يتمشى مع المنطق ويفصل بين هاتين الفئتين من البلدان .

ففى الامد المتوسط نجد ان عدد السكان الزراعيين يتغير بينما يظل العدد الكلى لسكان البلد كما هو او قد يحدث فيه تغيرات بطيئة لا تستحق الذكر ، وكلما كانت درجة الاكتظاظ بالسكان كبيرة كان اقتراب الزراعة فى البلد من سبل استخدام الوسائل الفنية اشد وكلما كان تحول الفائض من عمال الزراعة الى الصناعة اشد واكبر كذلك .

اما فى الاجل الطويل جدا فانه اذا لم تستطع هذه الاجراءات العاجلة ان

تخفف من ضغط السكان فالعلاج يكون عن طريق جغرافية السكان اى الهجرة وتخفيض معدلات المواليد ، ولدى العالم فرص ضعيفة للهجرة ولذلك فالحل يكون فى سلوك السكان انفسهم .

وسواء اكانت الدول المتخلفة مكتظة ام مفتقرة الى السكان فانها تحصل على غذائها فى الوقت الحاضر من الانتاج الاولى ـ الزراعة ـ ولذا لا يمكن ان يزيد الدخل القومى زيادة كبيرة دون ان يتطرق التحسين الى دخول الزراعة وما شابهها . وزيادة على ذلك فان معظم المال اللازم للتصنيع يأتى اولا من حاصل الانتاج الاولى (الزراعة) .

وبالاضافة الى ذلك فان تحسين مستوى تغذية الشعب وذلك بزيادة انتاج الفواكه والحليب والخضراوات سيقلل من اهمية الحبوب كمادة اساسية فى التغذية ، ولكن ما الذى ينتظر حدوثه اذا اصبح من الممكن تحضير الفيتامينات الهامة الموجودة فى الفواكه والخضراوات والحليب صناعيا بكميات وافرة وبنفقات قليلة بحيث يصبح فى مقدور كل فرد الحصول عليها بثمن رخيص ؟ اذا اصبح فى مقدور الانسان الحصول على حاجته اليومية من الفيتامينات فى كبسولة صغيرة فان نوع المواد الغذائية يصبح امرا لا اهمية له ما دامت الوجبة من الغذاء تحتوى على المقدار اللازم للجسم من الوحدات الحرارية وبنسب متزنة من المواد البروتينية والنشوية والسكرية ، وعندئذ تزيد ثانية اهمية المواد الخشنة فى التغذية كاللحوم والحليب ويصبح الطعم هو العامل المحدد لنوع الغذاء وليست الفيامينات والاملاح المعدنية التى يمكن تحضيرها صناعيا فى المعمل وحتى اذا تصورنا ان كل انسان لديه كفايته من الغذاء فيجب ان نعرف الانواع التى تزرع وكمية كل منها لوضع الخطة المناسبة لسياسة الانتاج الزراعى .

هذه هى بعض ما ينتظر ان تواجهه الزراعة فى مستقبلها وما يكتنفها من امور متشعبة يصعب على المزارع ان يواجهها بمعلوماته الضيقة دون الاستعانة بالحقائق الاقتصادية والاجتماعية وما يرتكز عليه تفسيرها من مبادىء علمية ليتخذ منها الاداة المنطقية للوصول الى الاستنتاج الذى يستمد صحته من الحقائق التى تقدمته . فالاستنتاج هو الذى يملى على المخطط نوع السياسة الزراعية التى يجب ان تتبع لمقابلة اى انقلاب او تغير فى الانتاج او التوزيع او الاستهلاك .

وبصورة موجزة يمكن القول بان اساس مشكلة الزراعة فى العراق هى انخفاض دخل الفلاحين لان عددهم اكبر مما يجب مع ضعف قابلياتهم الانتاجية .

ولذا فعند التفكير فى وضع سياسة زراعية مناسبة على اسس صحيحة يجب ملاحظة ما يلى :

١ – وضع سياسة زراعية تهدف الى تحقيق زيادة انتاجية الاراضى المزروعة ، لان وسائل تحسين انتاجية الارض لم يعد سرا من الاسرار لاننا دخلنا عصر التنمية فى وقت وصلت فيه الاساليب الزراعية الى حد كبير من الكفاءة العالية ، وما علينا الا اقتباس ما يوافق ظروفنا الخاصة وذلك باجراء بعض التغيرات التنظيمية وتطبيق الوسائل المناسبة .

٢ – وضع التنظيمات والاجراءات اللازمة لتسهيل عملية توزيع الاراضى المستولى عليها واستغلالها . وهذا يعنى زراعة الارض الصالحة التى تم الاستيلاء عليها ، وزراعة محصولين بدلا من محصول واحد على نفس القطعة كلما كان ذلك ممكنا .

٣ – ايجاد افضل وسيلة للاستفادة من الايدى العاطلة فى الزراعة والقضاء على البطالة المقنعة وضعف الانتاجية الحدية فيها .

٤ – ادخال المستحدثات العلمية الى القطاع الزراعى وتنفيذ المشاريع التى لم تنفذ بعد على ان تكون الكفاءة الانتاجية هى المعيار الاساسى لاختيار المشاريع .

ولما كانت الزراعة هى مورد ثروتنا الاساسى فيجب الاهتمام بها وتنميتها الى اقصى حد ممكن . ولكن ماذا عمل المتحمسون لها ؟ انهم يدعون الى استعمال الطرق الزراعية الحديثة وادخال التقدم الفنى Technology وتأليف الجمعيات التعاونية الزراعية ، ويقدمون اقتراحات شتى ، بيد ان التجارب العديدة دلت على فشل مقترحاتهم الناتجة عن خطأ تشخيصهم للمشكلة الاساسية وجهلهم بالملابسات الاقتصادية التى يولدها التقدم الفنى فى الزراعة .

الاصلاح الزراعى والسياسة الزراعية(١) :

يعتبر الاصلاح الزراعى اهم ركن من اركان السياسة الزراعية فى البلد .

---

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، ص٣٦–٤٠ .

وحسب المفهوم الجديد للاصلاح الزراعى فانه يكون حاويا لكل اوجه واهداف السياسة الزراعية وحسب هذا المفهوم فانه يعتبر من اهم مقومات التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلد ولا يمكن بدونه ان يتطور او يتقدم البلد اقتصاديا .

فاذا اريد لسياسة الاصلاح الزراعى النجاح فلابد ان تتوفر لها الشروط والمستلزمات التالية :

(١) ان تكون لها اهداف معينة مستوحاة من رغبات وامانى غالبية افراد الشعب وهذا ما تضمنه قانون الاصلاح الزراعى فى بيان الاسباب الموجبة له .

(٢) ان تتولى تحقيق هذه الاهداف سلطة حكومية (الهيئة العامة) كفوءة ذات صلاحيات كافية ممنوحة لها بتشريع خاص . وهذا الشرط موجود فى قانون الاصلاح الزراعى العراقى ـ المادة الخامسة عشرة منه وقد نصت على ما يلى : تمثل الحكومة هيئة تنشأ بأسم «الهيئة العليا للاصلاح الزراعى» تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وادارة الاراضى المستولى عليها الى ان يتم توزيعها كما تتولى التوجيه والاشراف على جمعيات التعاون للاصلاح الزراعى فى حدود القانون وتلحق برئاسة مجلس الوزراء . وكذلك نصت المادة السادسة عشرة على اعتبار (الهيئة العليا للاصلاح الزراعى) شخصية معنوية لها استقلالها فى الشؤون المالية والحسابية والادارية ولها ميزانية خاصة بايراداتها ومصروفاتها ملحقة بالميزانية العامة .

وتنص المادة نفسها على ان وزير الاصلاح الزراعى هو العضو المفوض عن الهيئة العليا ويقوم بتنفيذ قراراتها والاشراف على عمليات الاستيلاء على الاراضى وادارتها وتوزيعها وفقا للتعليمات ويرأس جلسات الهيئة فى حالة غياب رئيسها ، وللهيئة صلاحيات اخرى واسعة منها ما جاء فى المادة السابعة عشرة ، من ان لها الحق فى عقد القروض وطلب السلف وقبول المنح والتبرعات .

(٣) ان يختار لتحقيق الاهداف من الوسائل الاكثر مناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعارف عليها فى المجتمع . وقد جاء فى بيان الاسباب الموجبة انه لتحقيق اهداف قانون الاصلاح الزراعى لابد من اتباع الاساليب (الوسائل) الآتية :

أ ـ وضع حد اعلى لاصحاب الاراضى والاستيلاء على الارض الزائدة .

ب ـ توزيع الارض على الفلاحين بحد ادنى اقتصادى يؤمن معيشة العائلة الفلاحية .

جـ ـ ايجاد نظام تعاونى للقيام بالانتاج بكافة مراحله يضمن ادخال الاساليب العلمية والفنية الحديثة .

د ـ تحديد العلاقة الزراعية بين ذوى العلاقة بشكل عادل وعلى اساس تعيين حصة مناسبة لكل عامل من عوامل الانتاج .

ومما يجدر ذكره ان جميع هذه الوسائل دستورية وتوفر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للافراد . كما انها وسائل مقبولة من قبل غالبية افراد الشعب ولا تتعارض مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة .

ونستطيع ان نقول ان هذه الوسائل التى ذكرت اعلاه اذا ما نفذت بصورة صحيحة فانها ستؤدى حتما الى زيادة الفعاليات الاقتصادية .

ويلزم لانجاح السياسة الاصلاحية الزراعية ان تصمم على ضوء السياسة الاقتصادية العامة فى البلد ، وذلك لان السياسة الزراعية ما هى الا جزء متمم للسياسة الاقتصادية العامة التى تشمل الصناعة والتجارة والمالية والنقل وغير ذلك من الفعاليات الاقتصادية الاخرى .

لذا يجب تنسيق السياسة الزراعية والسياسة الصناعية فى نهج اقتصادى موحد وذلك لما بينها من ارتباط وثيق لا يمكن تجاهله لان تجاهله يترتب عليه كثير من العوائق والارباكات فى طريق التنمية الاقتصادية العامة . هذا ويشترط لنجاح السياسة الزراعية ان تتوفر لدى القائمين بتنفيذها بالاضافة الى الاخلاص قوة الارادة والرغبة فى تفهم المشاكل التى تعترض طريقهم فى البحوث العلمية فى جميع نواحيها الكفاءة والمقدرة وبعد النظر .

المعايير والتقييم للسياسة الزراعية :

لاجل معرفة سياسة الاستثمار الزراعى يجب استخراج المؤشرات التالية :

١ ـ نسبة الانفاق الاستثمارى الزراعى الى اجمالى الاستثمارات في السنة =

$$\frac{\text{الانفاق الاستثمارى على القطاع الزراعى}}{\text{اجمالى الاستثمارات في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

٢ ـ نسبة الانفاق الاستثمارى على القطاع الزراعى الى اجمالى الاستثمارات في سنوات الخطة = الانفاق الاستثمارى على القطاع الزراعي في الخمس سنوات / جملة الاستثمارات خلال سنوات الخطة × ١٠٠

٣ ـ الارقام القياسية للانفاق الاستثمارى للقطاع الزراعى =

الانفاق الاستثمارى على القطاع الزراعى في سنة المقارنة / الانفاق الاستثمارى على القطاع الزراعى في سنة الاساس × ١٠٠

٤ ـ نسبة المصروفات العامة في السنة الى اجمالى المستلزمات في السنة =

المصروفات العامة / اجمالى المستلزمات × ١٠٠

٥ ـ الارقام القياسية للمصروفات العامة =

مقدار المصروفات العامة في سنة المقارنة / مقدار المصروفات العامة في سنة الاساس × ١٠٠

٦ ـ الارقام القياسية لمستلزمات الانتاج العامة =

قيمة المستلزمات في سنة المقارنة / قيمة المستلزمات في سنة الاساس × ١٠٠

٧ ـ نسبة مستلزمات الانتاج العامة الى اجمالى المستلزمات في السنة =

مستلزمات الانتاج العامة / اجمالى المستلزمات × ١٠٠

٨ ـ الارقام القياسية للانتاج = كمية الانتاج في سنة المقارنة / كمية الانتاج في سنة الاساس × ١٠٠

٩ ـ الارقام القياسية لقيمة الانتاج = قيمة الانتاج في سنة المقارنة / قيمة الانتاج في سنة الاساس × ١٠٠

١٠- نسبة الانتاج الزراعى الى اجمالى الانتاج = $\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعى}}{\text{قيمة اجمالي الانتاج}} \times ١٠٠$

١١- حجم الانحراف في كل نوع من الايرادات = الايراد التقديرى - الايراد الفعلي

١٢- نسبة الانحراف في كل نوع من الايرادات =

$$\frac{\text{حجم الانحراف في النوع المعين}}{\text{الايراد المقدر في نفس النوع}} \times ١٠٠$$

١٣- نسبة كل نوع من الايرادات الى اجمالى الايرادات =

$$\frac{\text{قيمة الايرادات من نوع معين خلال سنة}}{\text{اجمالى قيمة الايرادات}}$$

١٤- تكلفة الوحدة الانتاجية = $\frac{\text{اجمالى التكاليف}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

١٥- نسبة كل عنصر من عناصر التكاليف الى اجمالى التكاليف =

$$\frac{\text{مقدار تكاليف العنصر}}{\text{اجمالى التكاليف}} \times ١٠٠$$

١٦- حجم الانحراف في التكاليف = التكاليف المقدرة - التكاليف الفعلية .

١٧- نسبة الانحراف في التكاليف = $\frac{\text{حجم الانحراف في تكاليف وحدة الانتاج}}{\text{تكاليف الوحدة النمطى}} \times ١٠٠$

المرجـــع

1. Kuznets, S., **Six Lectures on Economic Grawth,** The Free Press of Glencoe Ill, 1959.
2. Al-Dahiri, Abdul W. Mutar., **The Introduction of Technology into Trodi-tional Societies and Economies 1969.**
3. Singer H.W. **"The Mechanics of Economis Development"** An Article in the Economics of under development, by A.V. Agarwala and Singh.
4. Rainer Schickele, **Agriculture Policy.**

١ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ـ التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعى ـ ١٩٦٩ ٠

٢ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ـ سياستنا الزراعية ودور الجامعة ـ ١٩٦٧ ٠

٣ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ـ الاقتصاد الزراعى ـ لكلية الانجلو المصرية ـ ١٩٥٣ ، الفصل الثامن ٠

٤ ـ الدكتور لبيب سعد القيثاوى ـ دعائم الانتاج العالمى والتجارة الدولية ، الجزء الاول ـ ١٩٥٤ ٠

٥ ـ الاستاذ وهيب مسيحة ، والدكتور احمد ابو اسماعيل ـ مبادىء التحليل الاقتصادى ـ دار النهضة العربية ٠

٦ ـ تقرير السيد مرعى ، رئيس وفد خبراء الجمهورية العربية المتحدة ـ الزراعة والسياسة الزراعية في العراق ـ ١٩٦٤ ٠

البابُ الثالث

معلومات تكميلية

الفصل الرابع عشر

AGRICULTURAL INCOME

الدخل الزراعي

١ ـ مفهوم الدخل الزراعى .
٢ ـ طرق تقدير الدخل :
أ ـ طريقة عوائد عوامل الانتاج .
ب ـ طريقة النفقات .
جـ ـ طريقة القيمة المضافة .
٣ ـ الدخل المزرعى .
٤ ـ دخل العمل المزرعى .
٥ ـ مكسب العمل المزرعى .
٦ ـ مكسب العائلة الزراعية .
٧ ـ دور الاسعار الزراعية ومشاكلها .
٨ ـ معايير وتقييم الدخل الزراعى .

مفهوم الدخل الزراعي :

الدخل الزراعى هو مجموع القيم الصافية للمحاصيل الزراعية والخدمات التى يساهم بها القطاع الزراعى والمنتجة من قبل سكان الريف خلال سنة . وتتألف المحاصيل الزراعية من المنتجات النباتية (الشتوية والصيفية والخضر والفواكه) والحيوانات ومنتجاتها . وعند جمع قيم المنتوجات والخدمات المنتجة يجب طرح الخدمات الوسيطة التى تنتج فى احدى المراحل وتستعمل مرة ثانية فى انتاج سلع اخرى ، وبعد طرح المنتجات الوسيطة التى استعملت فى العملية الانتاجية نحصل على الانتاج الصافى أو القيمة التى اضيفت . وتمثل هذه القيمة المضافة مكافأة عناصر الانتاج التى استخدمت فى عملية الانتاج[1] .

---

(١) لاحظ كتابنا ، التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي ، ص ٢٤٤ .

طرق تقدير الدخل : يمكن تقدير الدخل الزراعي بثلاثة طرق هي (١) :

اولا ـ طريقة عوائد عوامل الانتاج :

تتبع هذه الطريقة على اساس ان القطاع الزراعى يتكون من مجموعة من الوحدات الانتاجية الزراعية التى تعرف كل منها بالمزرعة . والمزرعة كوحدة انتاجية تضم مجموعة من عوامل الانتاج هى الارض والعمل ورأس المال والادارة ؛ وهذه العوامل تتفاعل فيما بينها لانتاج المحاصيل الزراعية . وتؤلف مجموع عوائد العوامل الانتاجية فى الريف الدخل الزراعى . وهذه العوائد هى :

(أ) عائد الارض ـ الريع (على شكل ايجارات) .

(ب) عائد العمل ـ الاجور والرواتب .

(حـ) عائد الادارة ـ الارباح .

(د) عائد رأس المال ـ الفوائد .

وعندما يراد تقدير الدخل الزراعى بهذه الطريقة تظهر الحاجة الى توفر مجموعة من الاحصائيات الضرورية اللازمة لحساب عائد كل عامل من عوامل الانتاج على انفراد ، ومن هذه الاحصائيات ما يلى :

(١) مساحة الاراضى الزراعية مصنفة حسب انواعها واستغلالها .

(٢) اسعار الاجارات الزراعية .

(٣) الاجور والرواتب التى تدفع لجميع الذين يشتغلون بالزراعة .

(٤) مجموع رؤوس الاموال المستثمرة فى الزراعة .

(٥) معدل فائدة رأس المال فى القطاع الزراعى .

(٦) صافى الارباح التى يحصل عليها المزارع .

من هذا تظهر الصعوبة واضحة فى تطبيق هذه الطريقة على الزراعة لصعوبة الحصول على المعلومات ، وبالاضافة فان مصطلح الاجور والايجار لها معنى آخر فى الزراعة .

ثانيا ـ طريقة النفقات :

يمكن اتباع هذه الطريقة على اساس ان الدخل الزراعى هو عبارة عن

---

(1) T.F. Dernburg & D.M. Mcdougall, **Macro-Economics,** pp. 23-33.

مجموع دخول اصناف المشتغلين بالقطاع الزراعى خلال فترة معينة ، وهؤلاء هم اصحاب الاراضى الزراعية ، والعمال ، والموظفـون ، واصحاب رؤوس الاموال والمنظمون ، وحيث ان الدخل يساوى التكوين الرأسمالى + الاستهلاك ، أى أنه يساوى الاستثمارات الجديدة لاحتياجات الانتاج + الزيادة فى المخزون غير المخصص للانتاج + الاستهلاك الفردى + الاستهلاك الجماعى . وبصورة اخرى فان تقدير الدخل يتم بواسطة تقدير النفقات الجارية للمستهلكين وللحكومة على المحاصيل والخدمات ، ومقدار الانفاق على تكوين الرأسمال الخاص والعام ، والتغيرات فى صافى التزامات القطر مع الاقطار الاخرى . ويتطلب تقدير الدخل الزراعى بهذه الطريقة توفر الاحصائيات التالية ، وذلك بالنسبة لاصناف الجماعات المشتغلين فى الزراعة :

(أ) مجموع المبالغ التى انفقت على أوجه الانفاق المتعددة (رأسمالية واستهلاكية)

(ب) قيمة المدخرات النقدية .

على ان يكون الانفاق والادخار من الاموال المتولدة من القطاع الزراعى فقط خلال العام الذى يقدر فيه الدخل .

ثالثا ـ طريقة القيمة المضافة :

وهى عبـارة عن الفرق بين القيمة الاجماليـة للانتـاج الزراعى ـ النباتى والحيوانى ـ خلال فترة معينة مقدرا بسعر البيع تسليم المزرعة وكذلك الخدمات التى يقدمها القطاع الزراعى وبين القيمة الاجمالية النقدية لمستلزمات هذا الانتاج مقدرا بسعر الشراء تسليم المزرعة . ويدخل ضمن قيمة المستلزمات قيمة الاندثار وصيانة الآلات والجرارات والادوات الزراعية الاخرى والمبانى وقيمة الانشاءات والتحسينات الزراعية .

ويتطلب تقدير الدخل بهذه الطريقة توفر الاحصاءات التالية :

(أ) مقدار الانتاج المحلى لمختلف المحاصيل الزراعية .

(ب) سعر بيع الوحدة من هذه المحاصيل تسليم المزرعة .

(جـ) صافى قيمة الخدمات الزراعية .

(د) مقدار المستخدم من مستلزمات الانتاج الزراعى .

(هـ) سعر شراء الوحدة من هذه المستلزمات تسليم المزرعة .

(و) قيمة اندثار وصيانة الآلات والادوات الزراعية والمبانى .

ولما كانت معظم الاحصائيات الضرورية لتقدير الدخل الزراعى بالنسبة للطريقتين الاولى والثانية غير متوفرة ، وزيادة على ذلك ارجاع المبالغ التى انفقت على أوجه الانفاق المتعددة الى مصادرها المختلفة حتى يمكن تحديد الجزء المتولد من القطاع الزراعى ، لذلك فمن الصعب تقدير الدخل الزراعى بأحدى الطريقتين السابقتين . وقد تلجأ اكثر الجهات التى تقوم بتقدير الدخل الزراعى الى طريقة القيمة المضافة .

ومما يلاحظ ان التقديرات التى تتبع لا يدخل ضمنها صافى قيمة الخدمات الزراعية وقيمة اندثار المبانى داخل القطاع الزراعى .

ان الطرق الثلاث المستعملة فى تقدير الدخل الزراعى تكون مستقلة عن بعضها البعض اذا ما توفرت لكل منها المعلومات اللازمة . ولكنها تعطى نتائج متطابقة اذا ما عرفت عبارات الانتاج والانفاق والدخل تعريفا فى كل منها[1] .

ونعود لنتناول شرح مصادر الاحصائيات الضرورية وطرق الحصول عليها لطريقة القيمة المضافة . ويمكن تقسيم هذه الاحصائيات الى نوعين هما : احصائيات عن الانتاج الزراعى ، واحصائيات عن مستلزماته .

اولا ـ احصائيات الانتاج الزراعي : وتتالف من :

(١) المحاصيل الشتوية :

تقوم وزارة الزراعة بالاحصائيات الخاصة بالمساحة المزروعة ، والانتاج الكلى ، ومتوسط انتاج الدونم ، ونسبة الناتج الى البذور لجميع المحاصيل الزراعية . كما وتقوم مديرية الاحصاء المركزى بوزارة التخطيط بالتجارب الاحصائية النموذجية على المحاصيل الزراعية ، وتصميم التجارب على كافة المحاصيل الزراعية ونشر المعلومات فى المجموعة الاحصائية . فمن هذه المجموعة يمكن عمل جداول ، يتضمن كل من جداول هذا القسم ، ما يلى : اسم المحصول ، المساحة المزروعة بالدونم ، متوسط انتاج الدونم ، الانتاج الكلى ، سعر الوحدة المستعملة ، القيمة الكلية بألف دينار ، ومتوسط ايراد الدونم بالدينار ، وتنظيم جداول طبقا للنموذج المبين أدناه تسهيلا لتقدير الدخل الزراعى .

(1) Charles L. Schultzs, **National Income Analysis**, pp. 19-34.

مجموع قيمة المحاصيل الشتوية

اسم المحصول	المساحة المزروعة بالدونم	متوسط الانتاج بالدونم	سعر الوحدة المستعملة	مجموع المحصول بالالف	القيمة الكلية بالالف	متوسط ايراد الدونم
القمح	....	....	....	....	....	....
الشعير	....	....	....	....	....	....
العدس	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....
....	....	....	....	....	....	....

أما تقدير سعر الوحدة من هذه المحاصيل فيعتمد على الاسعار التى تدفعها الحكومة للزراع فى حالة المحاصيل المسعرة . وحيث أن هذه الاسعار تمثل سعر شراء القمح على ابواب المزارع فانه لا يدخل فى ذلك مصاريف النقل التى يتحملها المنتج . أما المحاصيل الشتوية الباقية فيؤخذ المتوسط البسيط لسعر الجملة للوحدة من كل نوع خلال الاشهر الثلاثة التالية لظهور المحصول من واقع احصائيات الاسعار بمديرية الاحصاء المركزية ، ثم تخصم منه نسبة حوالى ٦٪ مقابل ربح تاجر الجملة ومصاريف النقل .

هذا ويجب ان يلاحظ ان تقدير سعر بيع الوحدة بالمزرعة يتم بالنسبة لكل لواء على حدة حيث يقدر الانتاج من كل نوع فى كل لواء ، ثم تجمع القيم بالنسبة لالوية العراق . وتظهر فى الجداول فى حقل القيمة الكلية بالنسبة لكل نوع . اما سعر حقل الوحدة فيمثل المتوسط المرجح لسعر الوحدة من كل نوع فى جميع الوية العراق . وان حقل متوسط ايراد الدونم يمثل المتوسط البسيط لايراد الدونم بالنسبة لجميع الالوية من جملة القيمة النقدية للانتاج الرئيسى والثانوى لكل نوع من المحاصيل الشتوية .

٢ ـ المحاصيل الصيفية :

تتبع الطريقة نفسها التى اتبعت مع المحاصيل الشتوية حيث تعلن وزارة الزراعة قسم الاحصاء ـ مقدار المساحة المزروعة ، ومتوسط انتاج الدونم ومجموع الانتاج للمحاصيل الصيفية .

أما تقدير سعر الوحدة على باب المزرعة من هذه المحاصيل فيكاد يكون

معدوما عندنا ولا يمكن معرفته الا فى حالة المحاصيل المسعرة فى بعض الاحيان . أما المحاصيل غير المسعرة فيؤخذ سعر السوق الذى يظهر فى النشرة الاحصائية للمحاصيل ، ويؤخذ متوسط سعر الاشهر الثلاثة التالية لظهور المحصول من واقع الاحصائيات التى تنشرها الدائرة الاحصائية .

وهكذا مع بقية الجداول الاحصائية للخضراوات ، والفواكه ، والماشية ولحومها ، ومنتجاتها من الحليب والصوف ، والدواجن ومنتجاتها وكذلك السمك والعسل .

اما الجداول الاحصائية التى نحتاجها فى عمليات ايجاد دخل الانتاج الزراعى فهى :

(١) القيم الاجمالية لفروع الانتاج الزراعى والقيمة المضافة .
(٢) القيم الاجمالية لمفردات مستلزمات الانتاج الزراعى .
(٣) القيم الاجمالية للمحاصيل الشتوية .
(٤) القيم الاجمالية للمحاصيل الصيفية .
(٥) القيم الاجمالية لمحاصيل الخضر .
(٦) القيم الاجمالية لاصناف الفاكهة .
(٧) القيم الاجمالية للاشجار الخشبية المقطعة ومنتجات الغابات .
(٨) القيم الاجمالية للماشية ، لحومها ، وصوفها .
(٩) القيم الاجمالية للحليب ومنتجاته .
(١٠) القيم الاجمالية للحوم الدواجن والبيض .
(١١) القيم الاجمالية للاسماك والحيوانات البحرية ودواب النقل والحيوانات المصدرة .

ثانيا ـ مستلزمات الانتاج الزراعي :

وتتضمن ايجاد قيمة المستلزمات حسب الجداول التالية :

(١) قيمة البذور المستعملة فى المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة .
(٢) قيمة الاسمدة المستعملة فى المحاصيل الحقلية والخضر والفواكه .
(٣) قيمة المبيدات المستعملة فى مقاومة الآفات والحشرات .
(٤) قيمة العلف المستعمل فى غذاء الماشية .

(٥) قيمة الماشية عند استيرادها .

(٦) قيمة الوقود والصيانة والاندثار للآلات الزراعية وآلات الرى .

(٧) تكاليف التسويق بضمنها رسوم الاستهلاك .

تعتبر احصائيات تكاليف مستلزمات الانتاج من اهم الاحصائيات التى تهدف الى تقديم اكبر مقدار من المعلومات لمعرفة ادارة المزرعة بصورة صحيحة واتباع سياسة زراعية حكيمة ، وايضاح ظروف العمل وتهيئة الوسائل لتصميم السياسة الزراعية فى المستقبل . ولذلك من المهم اظهار بياناتها على درجة كبيرة من الدقة لتساعدنا على القيام بعملية المقارنة من ناحية التكاليف فى النواحى التالية :

(أ) المقارنة بتكاليف الاعوام الماضية .

(ب) المقارنة بين المزارع فى الالوية .

(جـ) المقارنة بين مختلف اساليب الزراعة .

(د) المقارنة بالتكاليف المعيارية Standard Cost وتقدير الزيادة أو النقص عن التكاليف المعيارية . وتوضيح اسباب الزيادة أو النقص سواء باستعمال المواد أو فى اجور العمال والفئات الاخرى كالاشراف والعمل غير المباشر والصيانة والضرائب وغيرها .

ويتطلب ايجاد التكاليف المعيارية احصائيات دقيقة مع الاستعانة بآراء الفنيين فيما يتعلق بالامور التالية :

(١) معدلات البذور والاسمدة والمبيدات والوقود .

(٢) معدلات تشغيل الآلات فى الحراثة والعزق والدراس .

(٣) معدلات انتاج العمال فى الحراثة والعزق والحصاد .

(٤) المعدلات الاخرى كالاندثار وغيرها .

وتتلخص العملية المتبعة كما يلى :

أ ـ تخصص استمارة احصائية لكل مركز موضح بها جميع المعلومات الزراعية من حرث ، وعزق ومقاومة آفات وحصاد ... الخ . على ان يدوّن فيها متوسط تكاليف كل عملية زراعية للدونم الواحد من محصول واحد (قمح ، قطن ... الخ .) .

ب ـ يستخرج موظف الزراعة المعدلات من عينة من الزراع يختارها هو

على ان تكون ممثلة لجميع الحالات التى تختلف فيها تكاليف انتاج المحصول ، وبذلك تعمل استمارة مستقلة لتكاليف الزراعة . ويقتصر على تجميع بيانات تكاليف زراعة كل محصول فى مناطق انتاجه .

جـ - تقدر التكاليف على أساس دفع أجر نقدى للعمال او لاستخدام المواشى ، وهذا يؤلف الاجور المقدرة .

د - وعلى اساس المحاصيل المزروعة فى كل لواء ومتوسط تكاليف كل عملية زراعية تعمل استمارة خاصة لكل لواء يدوّن فيها متوسط تكاليف كل عملية من العمليات الزراعية للدونم من المحاصيل ، ويفضل أخذ المتوسط بالمساحات .

هـ - من احصائيات التكاليف فى كل لواء يحسب متوسط تكاليف زراعة الدونم من المحصول العام موزعة بين تحضير الارض ، والبذور ، والسماد ، والعزق والحصاد . وتتضمن الاستمارة احصائيات عن العمليات الزراعية المختلفة ، وعدد أيام العمل ، وعدد المشتغلين من رجال واولاد ، واجور الماشية ، واحصائيات عن البذور والاسمدة .

الدخل المزرعي :

وهو دخل المزرعة الناتج من طرح تكاليف المزرعة السنوية من ايراداتها السنوية (الدخل الكلى) ويتألف ايراد المزرعة السنوى من بيع ما يلى[1] :

١ - المحاصيل .

٢ - المواشى .

٣ - المنتجات الحيوانية .

٤ - تأجير الارض أو الآلات أو المواشى للغير .

٥ - أى دخل آخر يأتى من استغلال المزرعة .

٦ - أى زيادة فى قائمة الجرد خلال العام .

أما تكاليف المزرعة السنوية فتتألف من :

١ - المصروفات النقدية لشراء العلف .

٢ - البذور .

---

(١) الدكتور محمد السعيد محمد - الاقتصاد الزراعي - ص ٥٨١ - ٥٨٩ .
كذلك لاحظ كتابنا التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي - ص١٢١

٣ ـ الاسمدة .

٤ ـ اجور العمال .

٥ ـ الاندثار واصلاح المباني والآلات .

٦ ـ الضرائب .

٧ ـ أجر تقديري للعمل الذي قام به افراد عائلة المزارع .

٨ ـ أي نقص في قائمة الجرد خلال العام .

٩ ـ أية تكلفة أخرى مرتبطة بادارة المزرعة .

ولزيادة التوضيح نأتي بالمثال التالي :

اذا كانت لدينا مزرعة مساحتها ١٠٠٠ دونم . وقد اشتريت هي وما عليها من مبان وآلات وملحقات ثابتة بمبلغ مقداره ٢٠٫٠٠٠ دينار ، وبعد تدقيق سجلات الايرادات والتكاليف للمزرعة خلال سنة ١٩٦٩ ظهر ما يلي[1] :

ايرادات المزرعة

فلس	دينار	
ـ	١٥٠٠	ثمن المحاصيل
ـ	٥٠٠	ثمن المنتجات الحيوانية
ـ	١٠٠	ايجار قسم من المزرعة
ـ	١٥٠	قيمة الزيادة في عدد الحيوانات خلال العام
ـ	٢٢٥٠	مجموع الايرادات (الايراد الكلي)

تكاليف المزرعة

فلس	دينار	
ـ	٩٠	ثمن العلف
ـ	٢٣١	أجور العمال
ـ	١٩	ثمن ادوية وتلقيح المواشي
ـ	٧٠	ثمن البذور
ـ	١٢٠	استهلاك المباني والآلات
ـ	٤٠	ترميم المباني وتصليح الآلات
ـ	٢٠٠	ضرائب عقارية
ـ	٨٠	أجر تقديري للعمل الذي قام به افراد عائلة المزارع
ـ	٨٥٠	مجموع التكاليف (التكاليف الكلية)

ومن هذه الارقام نتوصل الى ان الدخل المزرعي يساوى ٢٢٥٠ ـ ٨٥٠ = ١٤٠٠ دينار . ويمثل هذا الناتج المبلغ الفائض الذي يستلمه المالك نظير ماله وقيامه بتحمل اعباء العمل الزراعي ، والقيام بادارته .

دخل العمل المزرعي :

وهو المبلغ الذي يعود الى المزارع مقابل احترافه العمل الزراعي وادارة

(١) لاحظ كتابنا التحليل الاقتصادي لعمليات الانتاج الزراعي ـ ص ١٢٣ .

المزرعة ، وهو المبلغ الباقى بعد تسديد جميع التكاليف المزرعية ومن ضمنها فائدة رأس المال ، ولمعرفة حصة رأس المال فى الدخل المزرعى نعود الى سعر الفائدة للسلف العقارية ، فاذا كان سعر الفائدة هو ٦٪ فان دخل العمل المزرعى يحسب كما يلى :

فلس	دينـار	
ـــ	١٤٠٠	الدخل المزرعى
ـــ	١٢٠٠	الفائدة على رأس المـال وقدره ٢٠٫٠٠٠ دينـار بسعر ٦٪
ـــ	٢٠٠	دخل العمل المزرعى .

وهذا المبلغ الباقى يمثل ما يخص المزارع (المنظم) مقابل خدماته السنوية فى تنظيم وتسيير العمل . فاذا لم يكن دخل المزرعة كافيا على الاقل لتغطية الفائدة الجارية على استغلال رؤوس الاموال والاجر الذى يمكن للمزارع ان يحصل عليه لو اشتغل بهذا الاجر عند الآخرين فان المزرعة لا تعتبر مشروعا اقتصاديـا ناجحـا .

مكسب العمل المزرعي(١) :

وهو المبلغ الذى يتألف من دخل العمل المزرعى مضافا اليه مبلغ تقديرى هو ما ينتفع به هذا المزارع من الوسائل المعيشية الموجودة فى المزرعة والتى تنتج منها كما موضح ادناه :

فلس	دينـار	
ـــ	٢٠٠	دخل العمل المزرعى .
ـــ	٣٦	تقدير للايجار السنوى ، للدار التى يسكنها المزارع
ـــ	٨٠	مواد غذائية اخذها من المزرعة لاستعمالها فى بيته
ـــ	٣٠	ما تكلفه البقرة التى ينتفع بلبنها
ـــ	٢٠	وقود (خشب وحطب) من المزرعة
	٣٦٦	مكسب العمل المزرعى .

(١) لاحظ كتابنا التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعي ـ ص ١٢٤ .

مكسب العائلة الزراعية :

ويتألف من كل ما ينتفع به المزارع وافراد عائلته من هذه المزرعة ويمكن الحصول عليه باضافة أجر تقديرى للعمل الذى قام به افراد عائلة المزارع الى مقدار مكسب العمل المزرعى ويحسب كما يلى :

فلس	دينار	
ـــ	٣٦٦	مكسب العمل المزرعى
ـــ	١٠٠	الاجر المقدر لافراد العائلة الذين ساعدوا فى العمل .
	٤٦٦	مكسب العائلة الزراعية .

ويستفاد من مكسب العائلة الزراعية فى الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عند مقارنة مستوى المعيشة لعائلة ريفية مع مستوى العوائل التى تعيش فى المدن . وعلى هذا فعند وجود حسابات منظمة يصبح بالامكان تتبع العمليات الانتاجية التى يقوم بها صاحب المشروع الزراعى ، ومعرفة نتيجة عملياته من ربح او خسارة ، ومعرفة مركزه المالى وذلك بعد معرفة تكاليف انتاج محاصيله الزراعية ومنتجاته المختلفة الاخرى . فكلما تنوعت وتعددت عمليات انتاج المحاصيل الزراعية كلما اشتدت الحاجة الى حساب التكاليف .

دور الاسعار انزراعية ومشاكلها :

تتضمن الاسعار الزراعية اسعار كافة المنتجات الزراعية من نباتية وحيوانية ، وكذلك المستلزمات من بذور واسمدة ومبيدات ، ووقود ، واثمان الآلات الزراعية واسعار الاراضى الزراعية ، وسعر الايجار والاجور ، وسعر المواد التى يستهلكها المزارع . وتظهر اهميتها فيما يلى :

أ ـ الحصول على قيمة الانتاج الكلى وذلك على اساس المستويات الفعلية للاسعار .

ب ـ الحصول على اسعار المستلزمات والخدمات وتشمل البذور والاسمدة والوقود . وتتناول الخدمات ـ أجور الرى وايجار الاراضى ، وأجر العمل الزراعى .

جـ ـ معدلات التبادل للمحاصيل الزراعية Term of trade وذلك لدلالة

تحسن هذه المعدلات على زيادة قيمة المنتج الزراعى ، وزيادة القـــدرة الشرائية للزراع وتقييم الوضع الاقتصادى للزراعة .

د ـ التعرف على الارباح التى تختلف باختلاف المحصول واختلاف الوقت وذلك بين الزارع وتاجر الجملة من ناحية وتاجر الجملة والمفرد من ناحية ثانية ، وبائع المفرد والمستهلك من ناحية ثالثة ، والتعرف على مقدار النقود التى يدفعها المستهلك وتذهب الى المنتج .

مشاكل الاسعار الزراعية(١) :

هنالك مشاكل عديدة للحصول على الاسعار الزراعية منها :

أ ـ تجمع الاسعار عن الجزء المباع فقط أما الجزء الاكبر المستهلك فلا يمكن معرفته ، وبالاضافة الى ذلك فان الاصناف والرتب والجودة غير محدودة .

ب ـ اختلاف اسعار الخضر والفاكهة من يوم لآخر وفى اليوم نفسه ، كما انهـا تختلف حسب الصنف والجودة ، وهذا لم يلاحظ ولم يؤخذ بنظر الاعتبار .

جـ ـ اختلاف اسعار المواشى لاختلاف احجامها وسلالاتها وسنها .

د ـ تعدد مراحل التسويق ـ تمر المحاصيل الزراعية بعدة مراحل ولكل مرحلة سعر معين لا يمكن ضبطه .

هـ ـ اسعار المستلزمات ـ وهى اكثر ثباتا ولا تتغير الا بتغير اسلوب التجارة فى الجملة أو المفرد ، أو بتغير الصنف والنوعية كما يحدث للاسمدة .

و ـ صعوبة تقييم المحاصيل التى تدفع كبديل للاجـر والايجـار او المقايضة ، فالاجر يختلف باختلاف الموسم ، والسن والنوع او يدفع كأجر يومى ، أو كأجـر قطعى ، أو يدفع مقابـل خدمة أو نقدا كما تختلف ايجـارات الاراضى الزراعية حسب الموقع وجودة الارض .

معايير وتقييم الدخل الزراعي :

يمكن استعمال المؤشرات والمعايير التالية لقياس وتقييم الدخل الزراعى .

$$\text{١ ـ معدل نمو الدخل الزراعي} = \frac{\text{الزيادة السنوية في الدخل الزراعى}}{\text{المستوى الحالي للدخل الزراعي}} = \frac{\text{معدل الاستثمار الزراعي}}{\text{معامل رأس المال الزراعي}}$$

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٥٣ .

٣ ـ حجم الانحراف فى الدخل الزراعى = الدخل الزراعى النمطى - الدخل الزراعى الفعلى .

$$\text{٣ ـ معدل الانحراف في الدخل الزراعي} = \frac{\text{حجم الانحراف في الدخل الزراعي}}{\text{الدخل الزراعي النمطي}} \times ١٠٠$$

$$\text{٤ ـ معدل النمو الزراعي} = \frac{\text{الاستثمارات الزراعية}}{\text{الدخل الزراعي القومي}} \times \text{معامل رأس المال الزراعى}$$

وهذا أفضل وسيلة فى تحديد معدل النمو السنوى فى القطاع الزراعى بمعدل الاستثمارات الزراعية الى الدخل الزراعى مضروبا فى معامل رأس المال الزراعى . وتعتبر هذه الوسيلة من أهم الادوات فى ايدى المقيمين والمخططين لمعرفة معدل النمو الممكن تحقيقه .

$$\text{٥ ـ الكفاية الانتاجية الزراعية} = \frac{\text{الزيادة في الدخل الزراعي}}{\text{صافي الاستثمار}}$$

$$\text{٦ ـ نسبة الاداء فى الدخل الزراعي} = \frac{\text{الدخل الزراعي الفعلي}}{\text{الدخل الزراعي النمطي}} \times ١٠٠$$

واذا كان هذا العامل اقل من ١٠٠٪ فمن الضرورى القيام بدراسات وابحاث لمعرفة اسباب ذلك لتجنبها فى السنة التالية للوصول الى افضل الوسائل .

٧ ـ معدل نمو الدخل القومى الزراعى = معدل صافى الاستثمار الزراعى × معدل الكفاية الانتاجية الزراعية .

٨ ـ العائد الزراعى الاجمالى الصافى = الدخل الزراعى الاجمالى - التكاليف الزراعية الاجمالية .

$$\text{٩ ـ انتاجية العامل من الدخل الزراعي الاجمالي} = \frac{\text{قيمة الانتاج الاجمالي الزراعي}}{\text{عدد العاملين}}$$

$$\text{١٠ـ انتاجية العامل من الدخل الزراعي الصافي} = \frac{\text{قيمة الانتاج الزراعي الصافي}}{\text{عدد العاملين}}$$

المراجـــع

1. Dernburg T.F. & Mcdougall D.M., **Macro-Economics,** McGraw-Hill Book 1960, Chaps. 2, 3, 4.
2. Fenelon K.G., **Iraq National Income and Expenditure,** 1950-1956 Al-Rabita Press 1958.
3. Schultz, Charles, L. **National Income Analysis,** 1964. Chaps. 2, 3.

١ ـ تقرير مصلحة الاحصاء في الجمهورية العربية المتحدة ـ الدخل من القطاع الزراعى ٠

٢ ـ الدكتور خيرالدين حسيب ، تقدير الدخل القومى في العراق ، ١٩٥٣ـ١٩٦١ ، دار الطليعة بيروت ، الفصل الثالث ٠

٣ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٣ ، الفصل العاشر ٠

٤ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعى ، ١٩٦٥ ، المطبعة الاهلية ـ بغداد ، الفصل الثالث عشر ، ص٢٣٨ ٠

٥ ـ الدكتور خزعل البيرمانى ، الدخل القومى والاستخدام ، مطبعة سلمان الاعظمى ، ١٩٦٨ ، الباب الثانى ص ٩١ ـ ٢٢٢ ٠

الفصل الخامس عشر

التكاليف الزراعية

AGRICULTURAL COSTS

١ ـ مفهوم التكاليف الزراعية .
٢ ـ انواع التكاليف وتصنيفها .
٣ ـ تحليل التكاليف الزراعية .
٤ ـ المعايير وتقييم التكاليف الزراعية .
٥ ـ معيار تكاليف الرى أو البزل .

مفهوم التكاليف الزراعية :

ان التكاليف الزراعية هى تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتختلف التكاليف الزراعية عن التكاليف في الفعاليات الاقتصادية الاخرى ، اذ ان الجزء الاكبر من التكاليف فى الزراعة لا يتغير بتغير انتاجها ، وهذا الجزء يسمى بالتكاليف الثابتة ، وتقدر نسبته بثلثى التكاليف بينما فى اغلب الصناعات تؤلف التكاليف المتغيرة الجزء الاكبر منها ولذلك فمن السهل اجراء بعض التغييرات على الانتاج ، اما التكاليف الاخرى التى تتغير بتغير الانتاج فهى التكاليف المتغيرة . وهذا التقسيم ما هو الا نوع واحد من التقسيمات ، اذ ان الاقتصاديون كثيرا ما يتكلمون عن التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة أو عن التكاليف الاولية والتكاليف التكميلية ، وتتساوى هذه الفروق فى نهاية الامر ، فالتكاليف المتغيرة أو الاولية أو المباشرة تمثل جميع تلك التكاليف التى يمكن تغييرها مع حجم الانتاج ، اما التكاليف الثابتة أو غير المباشرة أو التكميلية فهى جميع التكاليف التى تبقى بلا تغير مهما انخفض حجم الانتاج .

انواع التكاليف وتصنيفها :

يمكن وضع تقسيمات التكاليف بترتيبات وحالات عديدة كما مبين ادناه . فمن حيث تقسيمها الى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة يمكن وضعها بالترتيب التالى[1] .

---

(1) E.O. Heady & H.R. Jensen, **Farm Management Economics**, D. 66.

التكاليف الثابتة Overhead or Fixed Cost	التكاليف المتغيرة Variable or Prime Cost
لا تتغير بتغير حجم الانتاج ويتحملها المنتج سواء أنتج ام لم ينتج ، وتشمل انواعا منها :	تتغير بتغير احجام الانتاج وتشمل انواعا منها :
١ ـ ريع الاراضى وايجار المبانى	١ ـ التجهيزات الجارية كالبذور والاسمدة
٢ ـ الفوائد على الاموال المستثمرة فى المعدات والآلات الزراعية والحيوانات	٢ ـ وقود الآلات
٣ ـ الاستهلاك او الاندثار بالنسبة للمبانى والآلات	٣ ـ اجور العمال من غير افراد العائلة
٤ ـ التأمين على المبانى والحيوانات (ان وجد)	٤ ـ الترميمات فى المبانى واصلاح الآلات والاراضى
٥ ـ الضرائب العقارية	٥ ـ تكاليف علف الحيوانات
٦ ـ تكاليف العمل الذى يؤديه افراد عائلة المزارع	٦ ـ اجور المكافحة ، وتلقيح او تطعيم الحيوانات

ان تصنيف التكاليف بهذه الطريقة لا يوضح لنا الاهمية النسبية لكل نوع فى العملية الانتاجية ولذا فاننا بحاجة الى التوضيحات والاشتقاقات التالية :

١ ـ التكاليف الكلية : وهى كل ما يدفعه المزارع من النفقات لانتاج محصوله وايصاله الى المستهلك وتتألف من التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة .

٢ ـ متوسط التكاليف الكلية = $\frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

٣ ـ متوسط التكاليف الثابتة = $\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$

٤ ـ متوسط التكاليف المتغيرة = التكاليف المتغيرة / عدد الوحدات المنتجة

٥ ـ التكاليف الحدية = التغير فى التكاليف الكلية / التغير فى الوحدات المنتجة

أى أن التكاليف الحدية هى مقدار التكلفة المضافة الى التكاليف الكلية الناتجة عن زيادة الحجم المنتج بوحدة واحدة ، وحيث ان التكلفة الحدية لا تتأثر بمقدار التكاليف الثابتة ، وسبب ذلك ان التكاليف الثابتة لا تدخل فى التكلفة الحدية ، اذ أن التكاليف الحدية تتحدد بمقدار التكاليف المتغيرة فقط المترتبة على زيادة حجم الانتاج ولذلك فالتكلفة الحدية ايضا =

التغير فى التكاليف المتغيرة / التغير فى الوحدات المنتجة .

وبالامكان وضع هذه التصنيفات بالاشكال البيانية شكل (١٩) وشكل (٢٠) :

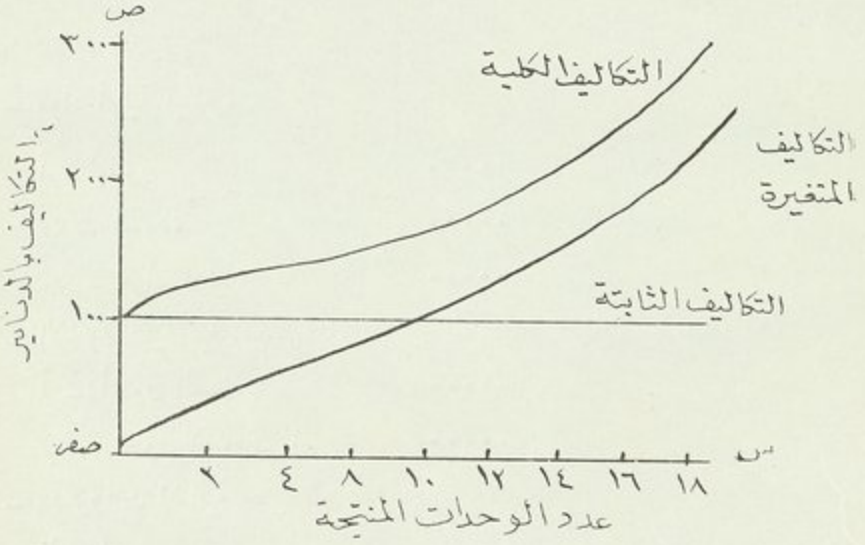

شكل (١٩) يوضح اتجاه منحنى التكاليف الكلية ، ومنحنى التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة

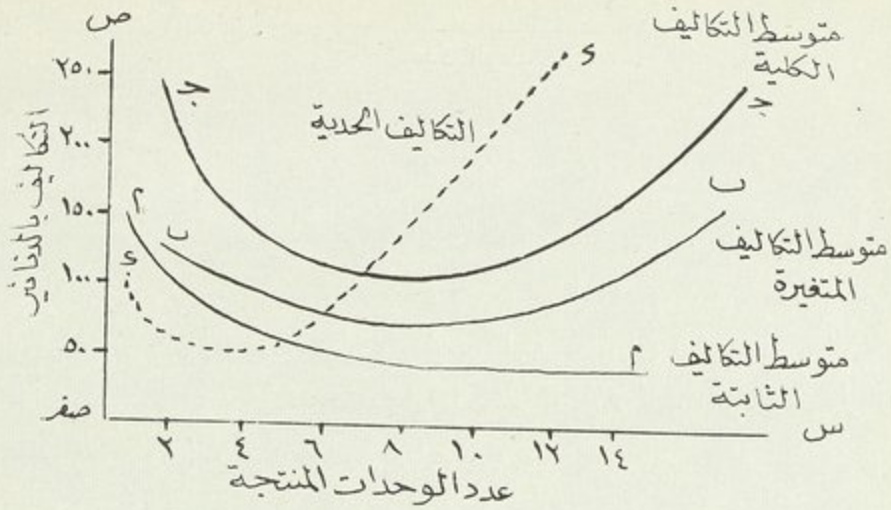

الشكل (٢٠) يوضح متوسطات التكاليف واتجاهاتها

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى ترتيب أو تصنيف التكاليف من الناحية الحسابية كما تظهر فى سجلات المزرعة المنظمة والتى تمسك سجلات مضبوطة . فتكاليف الانتاج الرئيسية فى المزرعة توزع على نواحى الفعاليات المختلفة ـ المباشرة وغير المباشرة ـ . وتظهر قائمة التكاليف فى الزراعة على النحو التالى[1] :

	الكلفة	
١ ـ مواد أولية مباشرة :		
أ ـ بذور	.....	
ب ـ اسمدة	.....	
جـ ـ مواد اولية للمكافحة	.....	.....
٢ ـ الاجور الزراعية المباشرة :		
أ ـ أجور العمال	.....	
ب ـ اجور اصحاب المزرعة	.....	.....
٣ ـ مصروفات اضافية حتى تتم عملية الحصاد	.....	.....
التكلفة الزراعية		.....

(١) الدكتور خيرت ضيف ، المحاسبة والتكاليف الزراعية ، ص١٣٣ (أخذ الترتيب كما هو) .

٤ ـ مصروفات زراعية بعد الحصاد :

أ ـ اجور عمال .....

ب ـ مصروفات أخرى ....

تكلفة المحصول .....

٥ ـ مصروفات البيع والتوزيع :

أ ـ دعاية واعلان .....

ب ـ نقل للخارج .....

تكلفة البيع .....

٦ ـ مصروفات ادارية :

التكلفة الاجمالية .....

٧ ـ الارباح :

ثمن البيع .....

تحليل التكاليف الزراعية :

تعتبر التكاليف الاساس أو المؤشر الذى يعتمد عليه المزارع لتحديد حجم انتاجه وحجم مشروعه . ويتطلب تغير حجم الانتاج تعديلا فى الكمية المستعملة من بعض عناصر الانتاج كالعمل والمواد الخام دون تغيير فى العناصر الاخرى . أما تغير حجم المشروع فيتطلب تعديلا فى جميع العناصر بما فى ذلك الآلات والمبانى .

والواقع ان المزارع لا يغير حجم مشروعه الا فى فترات متباعدة ، فاذا رأى اقبالا على منتجاته قام بتشغيل عدد اضافى من العمال الزراعيين واستخدام اسمدة بكمية اكبر فيستطيع بهذا مواجهة زيادة الطلب بصفة مؤقتة ،اما اذا تبين له أن رواج منتجاته سيدوم اكثر من قبل ، فيقرر حجم مشروعه الزراعى عن طريق شراء آلات جديدة والتوسع فى استغلال الاراضى .

ويطلق الاقتصاديون على فترة الزمن التى تتسع لتغير حجم المشروع اسم (المدة الطويلة) وعلى الفترة التى لا تكفى الا لتغير حجم الانتاج دون مساس

بحجم المشروع اسم (المدة المتوسطة) . وللتفرقة بين المدتين اهمية بالغة فى دراسة التكاليف الزراعية ففى المدة الطويلة لا يفرق المزارع بين انواع التكاليف المختلفة لان عناصر الانتاج جميعها قابلة للتغير . أما فى المدة المتوسطة فيحسن تقسيم مجمل التكاليف الى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة . فالتكاليف الثابتة لا تتوقف على كمية الانتاج التى تشمل نفقات شراء أو استئجار المبانى وفائدة رأس المال ، وبعض اقساط استهلاك الآلات وبعض الضرائب كالضريبة على المبانى واقساط التأمين ضد السرقة وضد الحريق وما الى ذلك . ولا يقصد بثبات هذه التكاليف انها غير قابلة للتغير ، فالضرائب عرضة للتعديل وكذلك الايجار والتأمين ، وانما يقصد بهذه العبارة ان مجموع التكاليف الثابتة لا يتأثر بكمية الانتاج ما دام حجم المشروع الزراعى لم يتغير ، فثمن المباني أو ايجارها وصيانتها واجور الحراس واقساط التأمين يجب ان تدفع سواءً انتج المشروع او لم ينتج . لذلك نجد ان متوسط التكاليف الثابتة يقل كلما زاد الانتاج لاحظ الشكل (٢٠).

أما التكاليف او المصروفات المتغيرة فهى التى يتوقف مقدارها على كمية الانتاج ، فتشمل ثمن شراء المواد الاولية والضريبة على الانتاج والمصروفات المتصلة بادارة الآلات وتكاليف نقل المنتجات واجور العمال وما الى ذلك .

ان زيادة الانتاج الزراعى قد تتطلب تشغيل عدد اضافى من العمال تتساوى أجورهم واجور العمال الاصليين منهم على الرغم من أن اضافة هذا العدد قد يؤدى الى زيادة الغلة الحدية للعمل . أى عدد الوحدات المنتجة التى تغرى كل عامل جديد . بمعنى أن زيادة الانتاج قد تؤدى الى أن نصيب كل وحدة منتجة من تكاليف العمل يقل فى أول الامر . ولكن الاستمرار فى التوسع يقضى حتما الى هبوط الغلة الحدية للعمل دون ان يقل مستوى الاجر ، ومعنى هذا أن كل وحدة منتجة تتحمل جزء اكبر من تكاليف العمل اذا زادت الوحدات المنتجة عن حد معين ، لاحظ المنحنى (ب.ب.) الشكل (٢٠) .

من الواضح ان ايرادات المزرعة يجب ان تغطى هذه التكاليف لكى يستطيع المزارع الاستمرار على الزراعة . فاذا غطت الايرادات جميع هذه التكاليف وابقت بعد ذلك فائضا فان الباقى هو دخل المزارع ، وهذا الدخل له أثره فى رفع مستوى العائلة المعاشى ونجاح المزرعة . والمقاييس الاساسية لنجاح المزرعة هى :

١ – زيادة مقدار الانتاج من المحاصيل النباتية والحيوانية .
٢ – انخفاض تكاليف الوحدة الانتاجية .
٣ – ارتفاع ثمن بيع الوحدات المنتجة .

وتتبع التغيرات الحاصلة فى كل ناحية من هذه النواحى . ويجب ان يحتفظ المزارع بسجلات المزرعة ليتسنى له معرفة ارباح وخسائر المزرعة .

معايير وتقييم التكاليف الزراعية :

ان المعايير التى يجب ان تتبع لايجاد المؤشرات وتقييم التكاليف الزراعية هى كما يلى :

١ – تكاليف المحاصيل الزراعية = تكاليف ثابتة + تكاليف متغيرة .

٢ – حجم الانحراف فى التكاليف الزراعية = التكاليف الزراعية النمطية – التكاليف الزراعية الفعلية .

٣ – نسبة الانحراف فى التكاليف الزراعية =

$$\frac{\text{حجم الانحراف فى التكاليف الزراعية}}{\text{التكاليف الزراعية النمطية}} \times ١٠٠$$

وهذا المؤشر يبين نسبة الانحراف لكى يمكن تلافى هذه الانحرافات فى المستقبل والعمل على تجنب هذه الانحرافات .

٤ – انتاجية الدينار فى القطاع الزراعى = $\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى}}{\text{التكاليف الزراعية الاجمالية}}$

٥ – انتاجية الدينار لكل محصول زراعى = $\frac{\text{قيمة الانتاج من هذا المحصول}}{\text{قيمة تكاليف هـذا المحصول}}$

٦ – تكلفة الدونم المستزرع = $\frac{\text{قيمة تكاليف الاستزراع}}{\text{عدد الدونمات المستزرعة}}$

٧ – تكلفة الدونم المستصلح = $\frac{\text{قيمة تكاليف الاستصلاح}}{\text{عدد الدونمات المستصلحة}}$

٨ – تكلفة المتر المكعب من المياه = $\frac{\text{قيمة التكاليف الكلية للمياه}}{\text{عدد الامتار المكعبة اللازمة لمحصول معين}}$

٩ ـ تكلفة ساعة العمل = قيمة التكاليف الزراعية / عدد ساعات العمل

١٠ـ تكلفة ساعة عمل الحيوان = قيمة التكاليف الزراعية الحيوانية / عدد ساعات عمل الحيوان

١١ـ انتاجية الدينار المستثمر فى عمل الحيوان = جملة الانتاج من عمل الحيوان / التكاليف الخاصة بعمل الحيوان

١٢ـ تكلفة وحدة محصول زراعى معين = تكاليف كلية للمحصول / عدد الوحدات من المحصول الزراعى

١٣ـ تكلفة الدونم للعناصر المباشرة = التكاليف المباشرة / المساحة المحصولية

١٤ـ التكاليف المباشرة لوحدة المنتج الطبيعى = التكاليف المباشرة / الدخل الطبيعى المحصولى

١٥ـ التكاليف الكلية للدونم = تكاليف مباشرة + تكاليف غير مباشرة / المساحة المحصولية

معيار تكاليف الرى أو البزل :

أولا ـ تكاليف رى أو بزل الدونم : (تطبق المعادلة نفسها على الرى أو البزل)

١ ـ تكاليف رى الدونم من محصول معين = (قمح ، قطن ، رز)

تكاليف رى كلية ثابتة + تكاليف رى كلية متغيرة / عدد الدونمات من محصول معين

٢ ـ تكاليف رى الدونم من تربة معينة = (طينية ، رملية ، كلسية)

تكاليف رى كلية ثابتة + تكاليف رى كلية متغيرة / عدد الدونمات من تربة معينة

٣ ـ تكاليف رى الدونم بطرق مختلفة = (آلات رفع ، حيوانات ، رش ، نواعير)

$$\frac{\text{تكاليف رى كلية ثابتة + تكاليف رى كلية متغيرة}}{\text{عدد الدونمات بطرق مختلفة}}$$

٤ ـ انحراف رى الدونم بطرق مختلفة = تكاليف رى نمطية ـ تكاليف رى فعلية .

٥ ـ نسبة تكاليف رى الدونم بطرق مختلفة =

$$\frac{\text{تكاليف رى نمطية ـ تكاليف رى فعلية}}{\text{تكاليف رى نمطية}}$$

٦ ـ انتاجية الدينار بالنسبة لتكاليف رى الدونم = $\frac{\text{قيمة انتاج الدونم}}{\text{تكاليف رى الدونم}}$

ثانيا ـ الاستثمارات في الرى أو البزل :

(تطبق المعادلة نفسها على الرى او البزل مع ابدال اسم الرى بالبزل) .

١ ـ كفاءة الدينار فى استثمارات الرى = $\frac{\text{حجم الانتاج الكلى}}{\text{تكاليف الرى الكلية}}$

٢ ـ الانحراف فى اداء الاستخدامات فى الرى = الاستثمار المقدر للرى ـ الاستثمار الفعلى المستخدم للرى .

٣ ـ نسبة الانحراف فى اداء الاستخدامات فى الرى =

$$\frac{\text{الانحراف}}{\text{الاستثمار المقدر للرى}} \times ١٠٠$$

ثالثا ـ الكفاية الانتاجية للرى أو البزل :

١ ـ كفاية انتاج الرى في محصول معين = $\frac{\text{الانتاج الزراعى}}{\text{تكاليف الرى فى المحصول}}$

٢ ـ كفاية انتاج الرى فى محصول أرض معينة = $\frac{\text{الانتاج الزراعى}}{\text{تكاليف الرى فى ارض معينة}}$

٣ ـ كفاية انتاج الرى فى محصول بطرق مختلفة = $\frac{\text{الانتاج الزراعى}}{\text{تكاليف الرى بطرق مختلفة}}$

٤ ـ حجم الانحراف فى اداء خدمات الرى = تكاليف كلية نمطية للرى − تكاليف فعلية .

٥ ـ نسبة الانحراف فى اداء خدمات الرى = $\frac{\text{الانحراف}}{\text{تكاليف كلية نمطية}} \times ١٠٠$

رابعا ـ تكاليف العمل الآلى (في الرى أو البزل) :

١ ـ تكاليف ساعة عمل آلي فى الرى = $\frac{\text{تكاليف كلية ثابتة + تكاليف كلية متغيرة}}{\text{عدد ساعات العمل الآلي فى الرى}}$

٢ ـ الانحراف فى ساعة العمل الآلى فى الرى = تكاليف ساعة العمل النمطى للآلة − تكاليف العمل الفعلى للآلة .

٣ ـ نسبة الانحراف فى تكاليف ساعة العمل الآلي فى الرى =

$$\frac{\text{حجم الانحراف}}{\text{تكاليف ساعة العمل النمطي للآلة فى الرى}} \times ١٠٠$$

٤ ـ انتاجية الدينار المستثمر فى العمل الآلى = $\frac{\text{قيمة الانتاج}}{\text{تكاليف الرى للآلة}}$

المراجـــع

(1) Heady E.O., & Jensen H.R., **Farm Management Economics.** p. 66.

(2) Bishop. C.E., & Tousaint W.D. **Introduction to Agricultural Economic Analysis,** New York, John Wiley & Sons 1963. Chap. 7. p. 68-100.

(3) Castle E.N., & Beker, M.H. **Farm Business Management,** The MacMillan

(4) Leftwich R.H. **The Price System & Resource Allocation,** New york, Holt Rinehart and Winston 1962, Chaps, 8, p. 143.

١ ـ الدكتور خيرت ضيف ، المحاسبة والتكاليف الزراعية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٦٥ ، ص١٣٣ .

٢ ـ الدكتور محمد عبدالعزيز عبدالكريم ، المحاسبة الزراعية وحسابات التكاليف الزراعية ، الطبعة الخامسة ، الجمعية التعاونية للطبع والنشر .

٣ ـ الدكتور احمد سعيد حسنين ، تقرير مقدم الى وزارة الاصلاح الزراعى ، عام ١٩٦٨ .

٤ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ـ التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج الزراعى ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص١٠٩ .

٥ ـ الدكتور عبدالمنعم البيه ، فى مبادىء الاقتصاد ، نظرية القيمة ، مطبعة اتحاد الجامعات ، ص١٩٨ .

الفصل السادس عشر

العمال الزراعيون

AGRICULTURAL LABORS

١ ـ مفهوم العامل الزراعى .
٢ ـ انخفاض أجر العامل الزراعى .
٣ ـ تطور سكان العراق وتركيبه الريفى والمدنى .
٤ ـ تنظيم علاقات العمل الزراعى .
٥ ـ حقوق العامل الزراعى .
٦ ـ معايير وتقييم العمل الزراعى .

مفهوم العامل الزراعى :

يعتبر العمل من اهم العناصر الانتاجية ، ولولاه لما امكن التغلب على الطبيعة واستغلال مواردها . ومهما كان نوع العمل ومهما تعددت اشكاله وصوره فلا يمكن فصله عن الانسان نفسه فالصفات العددية والنوعية للسكان هى التى تقرر مقدار نوعية القوة العاملة المنتجة التى يتوقف عليها انتاج الامة . فالعامل الزراعى هو الذى يشتغل فى الزراعة ويحصل على اجوره نقدا ، أما عدا هؤلاء العمال الزراعيين فهم الفلاحون الذين يحصلون على اجورهم كحصة معينة من حاصل الزرع أو الثمر . وبما ان العراق بلد زراعى وان القوة العاملة فيه تقدر بحوالى ١٫٦٠٠٫٠٠٠ عامل زراعى ، وان الاتجاه العام هو زيادة المشاريع الزراعية الحكومية وتحويل المزارع الصغيرة الى مشاريع كبيرة ، وهذا مما يؤدى الى زيادة عدد العمال الزراعيين وان قانون العمل فى العراق لا يشمل معظم هذه القوة العاملة لذلك اصبح من الضرورى دراسته .

انخفاض اجر العامل الزراعى :

هنالك ظاهرة بارزة هى ان مستوى اجر العامل فى الزراعة يقل دائما عن مستوى أجر نظيره فى الصناعة أو فى التجارة أو فى النقل للاسباب التالية[1] :

١ ـ طبيعة التقدم الفنى فى الزراعة ـ البيولوجى او الميكانيكى ـ الذى يؤدى

(١) الدكتور محمد السعيد محمد ـ الاقتصاد الزراعى ، ص١١٧ ـ ١٣١ .

الى زيادة الانتاج من غير أن تزداد الحاجة الى العمال الزراعيين .

٢ ـ يتعذر على العمال الزراعيين ان يتفقوا على تكوين نقابة او اتحاد يدافع عن حقوقهم لان عدد المشتغلين منهم فى المزارع قليل ـ وان عدد هذه المزارع من الكثرة والتفرق مما أدى الى عدم السماح لعدد كبير من العمال بالاجتماع.

٣ ـ الزراعة مهنة مفتوحة يستطيع دائما ان يحترفها كل انسان يرغب فيها من غير أن يصرف فى معرفتها وقتا طويلا ، ولذلك كان السواد الاعظم من العمال غير متخصصين ، أى أن منحنى العرض لهم يكاد يكون تام المرونة ، فاذا انقطع احدهم عن العمل تقدم الى ادائه مزارع آخر من طبقته وبخبرته نفسها ، وهذا مما يفقد اتحادهم اهم وظائفه فى التهديد بالاضراب لتقوية مركز العامل عند المساومة مع صاحب العمل .

تطور سكان العراق وتركيبه الريفى والمدنى :

لعدد السكان ونموه أهمية كبيرة فى الاقطار القليلة السكان نسبيا كالعراق، على اساس اعتبار كل زيادة فى عدد السكان هى قوة عاملة بشرية اضافية لاستغلال موارد الطبيعة غير المستغلة ، ففى العراق الذى تبلغ كثافة سكانه حوالى ٦٨ نسمة فى الكيلو متر المربع من الاراضى الممكن استغلالها ، فان أية زيادة فى السكان تعتبر عاملا مساعدا للتنمية الزراعية والاقتصادية فى البلد . والجدول (٢١) يوضح لنا تطور وتركيب سكان العراق .

جدول (٢١) تطور سكان العراق وتركيبه الريفى والمدنى(١)
بالالف

السنة	مجموع السكان	معدل الزيادة السنوى	نسبة سكان المدن للمجموع	نسبة سكان الريف للمجموع	نسبة البدو للمجموع
١٨٦٧	١ر٢٨٠	—	٢٤٪	٤١٪	٣٥٪
١٨٩٠	١ر٨٢٦	١ر٣٪	٢٥٪	٥٠٪	٢٥٪
١٩٠٥	٢ر٢٥٠	١ر٨٪	٢٤٪	٥٩٪	١٧٪
١٩٣٥	٣ر٦٠٥	١ر٦٪	٢٥٪	٦٨٪	٧ ٪
١٩٤٧	٥ر٢٠٠	٢ر٤٪	٣٤٪	٦١٪	٥ ٪
١٩٥٧	٦ر٢٩٨	٢ر٣٪	٣٩٪	٦٠٪	١ ٪
١٩٦٥	٨ر٢٦١	٢ر٩٪	٤٤٪	٥٦٪	اقل من ١ ٪

(١) المصدر : عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى ، المدخل فى الاقتصاد الزراعى ، ص ٢١٧ .

يتضح من الجدول (٢١) ان تغيرا كبيرا قد طرأ على تركيب سكان العراق . فبعد ان كانت نسبة البدو فيه عام ١٨٦٧ حوالى ٣٥٪ من مجموع السكان، هبطت هذه النسبة بسبب استيطان معظم القبائل الرحل فى الاراضى الزراعية والارياف الى أن وصلت الى أقل من ١٪ من مجموع السكان . وقد صاحب هذا الانخفاض فى نسبة البدو زيادة فى نسبة سكان الريف حيث بلغت نسبتهم عام ١٩٣٥ حوالى ٦٨٪ من مجموع السكان . وقد اظهرت نتائج تعداد عام ١٩٦٥ زيادة واضحة فى نسبة سكان المدن حيث بلغت ٤٤٪ ونقصا واضحا فى نسبة سكان الريف حيث بلغت حوالى ٥٦٪ من مجموع السكان ، وان عدد سكان الريف المطلق قد بلغ ٤ر٦١٤ر١٥٢ شخصا ، اما سكان المدن فقد بلغ عددهم ٣ر٦٤٧ر٣٧٥ شخصا ونسبتهم هى حوالى ٤٤٪ .

تنظيم علاقات العمل الزراعى :

ان اساس تنظيم علاقات العمل الزراعى هو عقد العمل الزراعى الذى هو عبارة عن اتفاق يبرم بين مالك الارض الزراعية أو مالك الشجر (مع صاحب منفعة واسطة السقى احيانا) وبين من يقوم بزراعة الارض او تشجيرها ، أو القيام بأى عمل زراعى آخر يتعلق بذلك ويتقاضى عوضا نقديا أو عينيا مقابل ذلك .

وبهذا المعنى يكون للعقد مجالا واسعا ويشمل صورا متعددة من الاعمال الزراعية كتشغيل المضخات والآلات الزراعية وسياقة وسائط النقل الزراعية ، والفلاحة والادارة الزراعية بصورة عامة .

ولقد ورد فى القانون المدنى ان « المزارعة عقد على الزرع بين صاحب الارض والمزارع ، ويقسم الحاصل بينهما بالطريقة التى يتفقان عليها وفق العقد » . وعندما شرع القانون المدنى العراقى رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ جاءت فيه بعض النصوص لاحكام المزارعة والمساقاة ، يتضح منها انها وضعت لصالح الملاك اكثر من الفلاحين لانها ثبتت قواعد العرف والعائدة ، وهذه القواعد تخدم فى المجتمعات المتخلفة طبقة الملاكين الاغنياء . وقد استثنى هذا القانون من احكام عقد العمل بصورة صريحة العمال الزراعيين جميعا[1]، حتى لاتشملهم تشريعات العمل التى آخذت الحكومات تقر فيها لهم بعض الحماية والحقوق المهنية والمعاشية والطبية .

---

(١) الدكتور صادق مهدى السعيد ـ اقتصاد العمل الزراعى ص ٥٢ .

وعند تعديل قانون العمل بالقانون رقم (٨٢) لعام ١٩٥٨ فقد اصبح العمال الزراعيون الذين يقومون بتشغيل الآلات الزراعية الميكانيكية ، وكذلك الذين يحصلون على أجور نقدية مشمولون بقانون العمل العراقي . اما الفلاحون الذين يعملون بعوض ، هو قسم من الحاصل ، فهم يخضعون الى قانون حقوق واجبات الزراع ومرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح المار ذكرها بقواعد القانون المدني بشأن المزارعة والمساقاة[1] . ولكن قانون الاصلاح الزراعي المرقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الغى صراحة قانون واجبات الزراع ومرسوم تقسيم الحاصلات وجميع النصوص القانونية الاخرى المعارضة له . وعلى هذا فيجب توضيح ما ورد في قانون الاصلاح الزراعي .

حقوق العامل الزراعي :

لقد ورد في قانون الاصلاح الزراعي في الباب الرابع منه ذكر حقوق العامل الزراعي ، وطريقة تحديد أجره ، وفتح الباب أمامه لتأليف النقابات الزراعية لتدافع عن مصالحه ومصالح جميع العمال الزراعيين . حيث نصت المادة ٤٧ المعدلة على ان « تقوم بتعيين أجر العامل الزراعي في المناطق الزراعية المختلفة كل عام لجنة يشكلها وزير الاصلاح الزراعي برئاسة احد كبار موظفي الوزارة وعضوية أربعة يختارهم الوزير . اثنان يمثلان اصحاب الاراضي الزراعية واثنان يمثلان العمال الزراعيين ، ويكون قرار هذه اللجنة نافذا بعد تصديق الوزير . ولا يجوز استخدام العامل الزراعي بأقل من الاجر المحدد له في أي منطقة .

ونصت المادة (٤٨) على انه يجوز للعمال الزراعيين تكوين نقابات زراعية للدفاع عن مصالحهم المشتركة . وهذه أول مرة يصدر فيها تشريع يصرح للعمال الزراعيين بتكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم . حيث كان حق تكوين النقابات مقتصرا على عمال المدن .

ومن المأخذ على القانون انه لم يتطرق الى تعريف العامل الزراعي او تقسيم العمال الزراعيين الى مجموعات حسب نوع العمل الذي يمارسونه وحسب درجة مهارة كل منهم ، بل شملهم جميعا تحت عبارة العمال الزراعيين . كما ان القانون لم ينص على طريقة اخراج العامل الزراعي من العمل ، فلم يحدد مدة

---

(١) نفس المصدر السابق .

لانذار العمال المطلوب الاستغناء عنهم ، ولم يعين جهات الاختصاص التى ستنظر فى النزاع الذى سيحدث بين العمال وبين صاحب العمل[1] .

ويمكن تلافى هذه النواقص بوضع نظام خاص للعمال الزراعيين تلاحظ فيه جميع هذه النواقص . ويمكن القول بأن اغلب التشريعات الخاصة بالعمل الزراعى تستلزم انشاء هيئة لمراقبة القوانين الاجتماعية المتعلقة بالزراعة ، وهذه الهيئات تشبه المفتشين فى المعامل الصناعية ، ولكنها متميزة عنهم . وتضع هذه التشريعات حدا أدنى للاجر الزراعى ، ونظاما خاصا بمدة العمل ، والراحة الاسبوعية ، والعطلة المأجورة ، ومجال فسخ العقد ووضع امتيازات بعض المأجورين .

معايير وتقييم العمل الزراعى :

ان المعايير والمؤشرات التالية مهمة جدا لتقدير اقامة اى مشروع . حيث يمكن استعمالها فى قياس الكفاية الانتاجية لعنصر العمل الزراعى . واهم هذه المعايير هى :

١ ـ انتاجية العامل الزراعى من الدخل الزراعى الاجمالى =

$$\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى}}{\text{عدد العاملين الزراعيين}}$$

٢ ـ انتاجية العامل الزراعى من الدخل الزراعى الصافى =

$$\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعى الصافى}}{\text{عدد العاملين الزراعيين}}$$

٣ ـ انتاجية ساعة العمل من الدخل الزراعى الاجمالى =

$$\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعى الاجمالى}}{\text{عدد ساعات العمل}}$$

٤ ـ انتاجية ساعة العمل من الدخل الزراعى الصافى =

$$\frac{\text{قيمة الانتاج الزراعى الصافى}}{\text{عدد ساعات العمل}}$$

---

(١) الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤ .

٥ ـ القيمة المضافة للعامل = القيمة المضافة / عدد العاملين الزراعيين

٦ ـ نصيب العامل من رأس المال المستعمل فى الزراعة = قيمة رأس المال المستعمل في الزراعة / عدد العاملين

٧ ـ نصيب العامل الزراعى من رأس المال المستثمر = رأس المال المستثمر / عدد العاملين الزراعيين

٨ ـ القيمة المضافة لساعة العمل = القيمة المضافة الزراعية / عدد ساعات العمل الزراعى

٩ ـ القيمة المضافة الزراعية = قيمة الدخل الزراعى الاجمالى - قيمة التكاليف الزراعية الاجمالية .

١٠ـ نسبة الكفاية فى العمالة الزراعية =

التكاليف الفعلية لعمال الزراعة / التكاليف النمطية لعمال الزراعة × ١٠٠

١١ـ حجم الانحراف فى العمالة الزراعية = العمالة الزراعية النمطية - العمال الزراعية الفعلية .

١٢ـ نسبة الانحراف للعمالة الزراعية =

حجم الانحراف فى العمالة الزراعية / العمالة الزراعية النمطية × ١٠٠

١٣ـ نسبة الغياب = عدد ساعات العمل المفقودة / عدد ساعات العمل المتوقعة × ١٠٠

١٤ـ معدل دوران العمل =

عدد المستخدمين الذين يتركون الخدمة خلال المدة / متوسط عدد المستخدمين خلال المدة × ١٠٠

١٥ـ معدل الاجر الفعلى فى الدرجة (ل) مثلا =

المتوسط الحسابى لاجور الوظيفة فى الدرجة (ل) / منتصف مربوط الدرجة × ١٠٠

وبمقارنة معدلات الاجور الفعليـة فى الدرجات المختلفـة أو فى الاقسـام المختلفة نستطيع معرفة الى أى مدى تمنح الزيادات . وكيف يتم تطبيق تقرير الكفاءات المختلفة .

المراجـــع

١ ـ الدكتور صادق مهدى السعيد ، اقتصاد العمل الزراعى فى العراق ، مطبعة المعارف ١٩٦٣ ص ٥٢ ٠
٢ ـ الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى فى العراق ، بيروت ١٩٦٥ ٠
٣ ـ الدكتور صالح مهدى حيدر ، التطور الاقتصادى في العراق ، بحث منشور في مجلة التجارة العراقية ٠
٤ ـ عبدالرزاق الهلالى ـ الريف والاصلاح الاجتماعى في العراق ، بغداد ١٩٦٠ ، ص ٩٩ ٠
٥ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، ص٢٣٤ ٠
٦ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان وعباوى ، المدخل فى الاقتصاد الزراعى ، ١٩٦٦ ، بغداد ، ص ٢١٧ ٠

الفصل السابع عشر

الارشاد الزراعى

AGRICULTURAL EXTENSION

١ ـ مفهوم الارشاد الزراعى .
٢ ـ الارشاد الزراعى عملية تثقيفية .
٣ ـ اهداف الارشاد الزراعى .
٤ ـ طرق الارشاد الزراعى .
٥ ـ المبادىء الاساسية للارشاد الزراعى .
٦ ـ تقييم البرامج الارشادية .

مفهوم الارشاد الزراعى :

المقصود بالارشاد الزراعى وجود نظام للتعليم والتدريب خارج المدرسة ، اذ يتعلم فيه الكبار والشباب من اهل الريف عن طريق العمل والتجربة . تقوم الحكومة والاهلين معا فى هذا التعليم لتوفير الخدمة الضرورية لسكان الريف . ان الاساس فى الارشاد الزراعى هو اتباع طريقة تعليمية لارشاد اهل الريف الى ما فيه خيرهم ، وذلك بتحقيق رغباتهم وحاجاتهم على اساس علمى . فالاعمال غير التعليمية التى يقوم بها المرشد ليست ارشادا . ويعتمد الارشاد الزراعى على التعليم الاختيارى والاقناع لانه يسير على أساس ديمقراطى لاحداث تغييرات فى الاساليب الزراعية ، ومفاهيم جديدة للفلاحين[1] .

ويمكن القول ان هنالك اتجاهان لاحداث مثل هذه التغييرات هما :

اولا ـ احداث التغييرات بواسطة الاجبار والارغام . وهـذا يخالف مبدأ وهدف الارشاد الزراعى ، غير ان هنالك بعض الحالات تستوجب اتباع هذا الاتجاه مثل تطبيق زراعة القطن ونظام زراعة الرز وقانون زراعة التبغ أو مكافحة آفة زراعية .

ثانيا ـ احداث التغييرات بواسطة الاقناع والتوجيه . وهذا هو الطريق الذى يسير عليه نظام الارشاد الزراعى فى اغلب البلدان ، غير ان اتباع هـذا الاتجاه يحتاج الى وقت طويل .

---

(١) لنكولن . د. كيلس ، وكانون هيرن ، الارشاد الزراعى ، ص ٢ ـ ١٠ .

يستند الارشاد الزراعى على أن كل شخص يستطيع الاستفادة من الثقافة ، واغلب الناس يستطيعون مساعدة انفسهم اذا ما أنير لهم الطريق ، وعلى هـذا الاساس فالارشاد الزراعى مبنى على اساس القيام بمساعدة الفلاح ليتمكن من مساعدة نفسه . وقد قيل ان الاساس الذى يهدف اليه الارشاد الزراعى ، هـو زراعة احسن ، وحياة افضل ، وسعادة اكثر ، وتعليم أوفر ، ومواطن اصلح .

الارشاد الزراعى عملية تثقيفية(١) :

يعد الارشاد الزراعى عملية تثقيفية لانه يهدف الى تعليم وتغيير سـلوك المزارعين نحو الافضل ، ليساعدهم على العمل المثمر والانتاج الأوفر . ويمكن تلخيص العملية التثقيفية بما يلى :

١ ـ زيادة معلومات الفلاحين حول الانتاج والتسويق والتسليف وغيرها .

٢ ـ تعليمهم مهارة جديدة وتطوير قابلياتهم وعاداتهم ، كتعليم استعمال الآلات الزراعية وصيانتها ، وتعليم نظام الدورة الزراعية أو كيفية استعمال الاسمدة الكيمياوية ... الخ .

٣ ـ تغيير وجهة نظر اهل الريف فى بعض العادات والمفاهيم وتوجيههم نحـو تحسين تغذيتهم والاعتناء بتربية اطفالهم علاوة على خلق روح التعاون فيما بينهم وحثهم على الانتاج والتسويق التعاونى . وعلى هذا فالارشاد الزراعى الصحيح يساعد على تفهم مشاكلهم وخلق الرغبة فى حلها وايجاد الحلول المناسبة لها .

قلنا أن الارشاد الزراعى هو عملية تعليم وتثقيف الكبار والشباب من أهل الريف ،غير أن هنالك عوامل من الضرورى معرفتها قبل القيام بعملية الارشاد ، لان هذا النوع من التعليم يختلف عن تعليم الصغار داخل غرفة الدرس . فالكبار والشباب يمكن ان يتعلموا باسرع وقت اذا ما اتبع المرشد الزراعى الخطوات التالية :

١ ـ اذا كانت لديهم رغبة فى التعليم ، لذلك على المرشد ان يخلق فيهم تلك الرغبة ، فمثلا بعض المزارعين يتصلون بالمرشد الزراعى يطلبـون منـه مساعدتهم فى توضيح مكافحة آفة زراعية أو انشاء بستان فاكهة أو حقل

---

(١) لاحظ مذكرات السيد ابراهيم مهلهل التى القيت على طلبة الصف الاول في معهد الارشاد والتعاون الزراعى .

دواجن . هؤلاء يمكن القول بان لديهم الرغبة فى التعليم .

٢ ـ يجب تعيين المشكلة وبيان الهدف بصورة واضحة لا تقبل الشك ، لانه من الصعب تعليم شخص لا يعرف سبب التعلم والغرض منه .

٣ ـ السماح للمزارعين فى المساهمة فى وضع المنهج الارشادى . وعلى هذا فان الايضاحات الحقلية التى يساهم فيها المزارعون تعتبر من اهم وسائل الارشاد الزراعى التعليمية .

٤ ـ اقناع المزارعين بأهمية التعليم وفائدته ، فعندما يشعرون بفائدة البذور المحسنة يقومون بزراعتها ، وعندما يقتنعون بفائدة استعمال الاسمدة الكيمياوية يستمرون على استعمالها .

وهنالك بعض الاجراءات الواجب على المرشد الزراعى ملاحظتها واتباعها :

(١) جلب انتباه المزارعين الى المشكلة المراد حلها أو الى اهمية الطريقة المراد تعلمها والغرض منها .

(٢) توليد الرغبة او الميل عند الفلاحين الى التعليم ، وهذه الخطوة ضرورية قبل البدء بالتطبيق .

(٣) ضرورة توليد القناعة لدى المزارع بعد ان اشتدت رغبته فى التعليم والارشاد ، وبذلك يمكن اجراء ايضاحات حقلية لدى هذا الشخص .

(٤) وضع خطة عمل للقيام باجراءات الايضاحات الحقلية ، وتطبيق ما يراد عمله فعلا ، مثال ذلك زراعة محصول غير معروف كزراعة فستق العبيد فى وسط العراق ، او مكافحة مرض أو حشرة ضارة .

٥ ـ ضرورة التأكد من حصول القناعة التامة ورضاء الفلاح بنتائج هذا التطبيق العملى حيث يتولد لديه ثقة بمنهج الارشاد الزراعى .

يتجه عمل الارشاد الزراعى الى حياة مثمرة اكثر ومعيشة افضل لجميع الناس .

اهداف الارشاد الزراعى :

ويمكن ايجاز أهداف الارشاد الزراعى بما يلى[١] :

(١) تقديم المعرفة والمساعدة للفلاح لكى يستطيع الزراعة بكفاية اكثر وان يزيد

---

(١) لنكولن . د. كيلس ، وكانون هيرن ، الارشاد الزراعى ، مطبعة شركة مصر ، ص ٦٠ ـ ١١٦ .

من دخله .

(٢) تشجيع الفلاح بزراعة ما يحتاجه ، والحصول على غذاء كافٍ .

(٣) تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للعوائل الريفية .

(٤) مساعدة اعضاء وعوائل المزرعة فى المزيد والاعتزاز بحياة الريف .

(٥) تطوير الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية عند اهل الريف .

(٦) تحسين الصحة عن طريق تغذية أحسن وتسهيلات وخدمات صحية اكثر .

(٧) اتاحة الفرص لاهل الريف لتحسين حالتهم .

(٨) تحسين الحياة العائلية بوجود مساكن افضل وكهربة الريف .

(٩) بناء مواطن ريفى صالح ، فخور بريفه ، مستقل فى تفكيره ، كفء معتمد على نفسه .

(١٠) ايجاد تكامل افضل بين الزراعة والحياة الريفية وبين النواحى الاخرى من نشاط اجتماعى وزراعى .

طرق الارشاد الزراعى :

من المهم ان يعرف المرشد الزراعى الناس الذين يشتغل معهم ويطلع على الظروف المحيطة بهم لذا وجب عليه اتباع ما يلى :

(١) معرفة المعلومات التى يريد نشرها بين اهل الريف .

(٢) معرفة المشاكل التى يريد حلها بواسطة مناهج الارشاد الزراعى .

(٣) القابلية فى التعليم والتأثير عليهم .

(٤) اتباع احسن وأسهل الطرق الارشادية لتوصيل المعلومات الزراعية الحديثة الى اهل الريف .

وكما هو واضح أن الانسان يتعلم عن طريق السمع والبصر والعمل ، لذلك فان وسائل الارشاد الزراعى لا تختلف عن هذه الطرق الثلاث مهما تنوعت واختلفت ظروف اهل الريف والمشاكل التى يراد معالجتها ، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم طرق الارشاد الزراعى الى ما يلى[١] :

---

(١) لاحظ محاضرات السيد ابراهيم مهلهل التى القيت على طلبة معهد الارشاد والتعاون الزراعى ، في أبي غريب .

اولاً ـ طريقة الاتصال بالفلاح او المزارع .

أ ـ الاتصال الفردى .

ب ـ الاتصال بالجماعات .

جـ ـ الاتصال بالجماهير .

ولسهولة التوضيح يمكن وضعها بالصورة التالية :

أ ـ طرق الاتصال الفردى	ب ـ طرق الاتصال بالجماعات	جـ ـ طرق الاتصال بالجماهير
١ ـ زيارة المزارع فى حقله او قريته .	١ ـ عقد اجتماعات لتطبيق ايضاحات حقلية .	١ ـ المجلات والنشرات الفنية الزراعية .
٢ ـ زيارة المزارع الى الدائرة .	٢ ـ اجتماعات للتخطيط او للتطبيق .	٢ ـ نشرات مصورة ذات ورقة واحدة .
٣ ـ استعمال التلفون .	٤ ـ المحاضرات والسفرات .	٣ ـ النشرات الاخبارية .
٤ ـ الرسائل الشخصية .	٥ ـ القاء محاضرات فى النوادى او المدارس الريفية .	٤ ـ الراديو .
٥ ـ شرح نتائج الايضاحات الحقلية للمزارع .		٥ ـ التلفون .
		٦ ـ المعارض واللوحات الايضاحية .

ثانياً ـ حسب طريقة العرض ، وتشمل ما يلى :

أ ـ المطبوعات .

ب ـ الطرق السمعية .

جـ ـ الطرق البصرية .

د ـ الايضاحات الحقيقية .

ولسهولة التوضيح يمكن وضعها بالصورة التالية :

أ ـ المطبوعات	ب ـ الطرق السمعية	جـ ـ الطرق البصرية	د ـ الايضاحات
١ ـ المجلات والنشرات الفنية .	١ ـ الاجتماعات بانواعها .	١ ـ اللوحات الارشادية	١ ـ تنشا تجارب ايضاحية لزراعة الخضر .
٢ ـ النشرات الاخبارية	٢ ـ الراديو .	٢ ـ السينما .	٢ ـ التسميد .
٣ ـ النشرات الدورية	٣ ـ الايضاحات الشخصية .	٣ ـ الفانوس السحرى	٣ ـ شرح نتائج الايضاحات الحقلية .
٤ ـ الرسائل الشخصية .	٤ ـ المكالمات التلفونية .	٤ ـ الصور .	
٥ ـ التقارير .			

المبادىء الاساسية للارشاد الزراعى :

توجد بعض المبادىء الاساسية للارشاد الزراعى يتحتم على كل مرشد الالمام بها ومعرفتها وهى :

١ ـ البدء مع الناس على ما هم عليه من وضع اجتماعى واقتصادى ، أى ان المنهج الارشادى يجب ان يكون فى مستواهم وضمن امكانياتهم .

٢ ـ احترام ما يعرفه اهل الريف والعمل على تغيير وجهة نظرهم فى الطرق العقيمة التى تؤخر اساليب الزراعة الحديثة .

٣ ـ كسب ثقة المزارعين واحترامهم .

٤ ـ بث روح التعاون بين أهل الريف وخلق روح الاعتماد فيهم .

٥ ـ يكون للارشاد الزراعى برامج مستمرة تتطور وفقا لحاجة السكان من المزارعين .

٦ ـ اشراك سكان القرية فى الامور المتعلقة بتخطيط وتنفيذ البرامج الارشادية فى قريتهم .

٧ ـ يكون لدى كل مرشد زراعى منهجا للعمل الارشادى يعمل بموجبه ويسير على ضوئه .

٨ ـ عدم بعثرت الجهود والتركيز على المشاكل المهمة .

٩ ـ تنسيق وتنظيم المناهج الارشادية بحيث تتمشى مع بعضها البعض دون تكرار وتعارض .

١٠ـ استعمال طرق الايضاحات الحقلية فى مراحل الارشاد الاولى .

١١ـ تدون الانجازات ، ويقيم المنهج الارشادى سنويا .

١٢ـ اختيار قادة محليين من اهل القرية لمساعدة المرشد فى تطبيق المنهج الارشادى .

١٣ـ التأكد من صحة ودقة المعلومات التى يقدمها الى اهل الريف .

١٤ـ لا يكون للمرشد الزراعى عمل آخر فى مؤسسة اخرى غير دوائر الارشاد الزراعى .

١٥ـ ان يكون المرشد كفوءً وله الملم وخبرة بطرق الارشاد ورغبة فى الاشتغال مع اهل الريف .

١٦- التعاون بين دوائر الارشاد والدوائر الحكومية الاخرى .

١٧- تكييف مناهج وطرق واساليب الارشاد الزراعى وفقا لظروف اهل الريف .

تقييم البرامج الارشادية :

ان تقييم وتحليل البرامج الارشادية له اهمية كبيرة حيث انه :

١ - يساعدنا على اختيار البرنامج الارشادى المناسب .

٢ - يساعدنا فى تحديد المدى الذى وصل اليه البرنامج لتحقيق الاغراض التى وضع من اجلها .

٣ - اعطاء المعلومات اللازمة لغرض تخطيط البرنامج الارشادى للسنين القادمة .

٤ - معرفة مدى نجاح طرق الارشاد الزراعى المتبعة فى تطبيق المنهج .

٥ - اتاحة الفرصة للمزارعين لمعرفة نتائج البرنامج الارشادى وتقديرهم لما تم انجازه .

وأهم الاشياء التى نحتاجها للتقييم هى :

١ - التقارير والبيانات التى تخص نشاط اعمال الارشاد الزراعى .

٢ - الاحصائيات الزراعية على مختلف انواعها .

٣ - المسح الدورى .

٤ - توجيه الاسئلة او (الاستفتاء) .

٥ - أخذ العينات الاحصائية .

٦ - مقاييس القيمة ، وتستعمل فى تحديد القيمة التى يراها الناس فى الاشياء .

٧ - مقاييس الاتجاه ، وتوضح ما يشعر به الناس نحو الاشياء .

٨ - الاخذ بالخبرات والاساليب ، لمعرفة ما اذا كانت خبرات واساليب معينة تعمل وتطبق .

المراجـــع

1. Wilkening Eugene A. **The Country Extension Agent in Wisconsin,** Madison Wis, Univ., 1957.
2. Johnson. D.E. & Wilkening E.A., **Five Years of Farm and Home Development in Wisconsin,** Uni., W. Madison, 1961.
3. University of Wisconsin, **What's New in Farm Science,** Madison Wis. 1956-1964.
4. University of Wisconson, **Agricultural Extension,** College of Ag. Madison. 1958.
5. Schmidt J.R. & Christiansen R.A. **Potential Crop and Livestock,** Production and net Farm Income, Madison 1960.
6. Nelson Lowry, **Roral Sociogy,** American Book Co. 1955.

١ ـ لنكولن د ٠ كيلس وكانون هيرن ترجمة محمد المعلم ، الارشاد الزراعى ، مطبعة شركة مصر ٠ ١٩٥٥ ٠

٢ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ فصل ٢٥ ـ ٣٢ ٠

٣ـ مذكرات السيد ابراهيم مهلهل ، التى القيت على طلبة معهد الارشاد والتعاون الزراعى ٠

الفصل الثامن عشر

الهندسة الزراعية

AGRICULTURAL ENGINEERING

١ ـ مفهوم الهندسة الزراعية .
٢ ـ تطور موضوع الهندسة الزراعية .
٣ ـ اهداف الهندسة الزراعية .
٤ ـ فروع واقسام الهندسة الزراعية .
اولاً ـ القوة المحركة والآلية للمزرعة .
ثانياً ـ انشاءات المزرعة .
ثالثاً ـ كهربة الريف .
رابعاً ـ هندسة التربة والرى .
خامساً ـ تصنيع المنتجات الزراعية .

مفهوم الهندسة الزراعية :

الهندسة الزراعية هى استخدام فرع او اكثر من فروع الهندسة فى الزراعة سواء فى العمليات الريفية الانتاجية أو فى تصنيع المنتجات الزراعية او فى النواحى المتعلقة بالريف كمقاومة الآفات والمحافظة على الحيوانات البرية . تتطلب الهندسة الزراعية الالمام بكثير من الفروع الهندسية الاخرى ، رغم انها مهنة قائمة بذاتها . وبصورة أدق الهندسة الزراعية هى تطبيق للاساليب الهندسية فى انتاج زراعة تقدمية . وقد تعرضت الزراعة لعدة تغيرات الا أن التحول من استخدام العضلات الى المحركات أوجد ثورة زراعية لان الجرار قد حول ساعات العمل الشاق الى عمل أقل جهدا ،وذى فائدة اعظم . ونتيجة لهذا التطور استطاع الفلاح ان يتمتع بوقت افضل ، ويستخدم الوقت الزائد فى انتاج آلات اخرى تستخدم فى تحسين المحاصيل وفى تصنيع منتجات الحقل الزراعية[1] .

تطور موضوع الهندسة الزراعية :

استعملت الوسائل الهندسية فى الزراعة قبل وضع اصطلاح « الهندسة

(1) American, Soc. of Ag. Engin., **"Agricultural Engineering as a Professional Career"** St. Joseph Mich.

الزراعية » بوقت طويل . وكانت الزراعة تستمد هندستها فى اغلب الحالات من الهندسة المدنية والميكانيكية . ويرجع الفضل الى الدكتور « الوودميد » من قادة رجال اصلاح الزراعة فى امريكا فى وضع فلسفة الهندسة الزراعية وتطورها ، وجعلها مهنة معروفة قائمة بذاتها .

كانت جامعة نبراسكا أول الجامعات التى قامت بتدريس هذا الفرع . ففى عام ١٨٩٦ وضع فى منهاج تدريسها موضوعان ، واحد فى الهندسة الزراعية ويتضمن مساحة الحقل ، وميزانية المصارف (المبازل) وطوبوغرافية الرى ، ورسم الحدائق ، وقياس توزيع المياه حسب حاجة المحاصيل ودراسة منشآت الرى البسيطة . والآخر فى الميكانيك العملى ويتضمن ميكانيكية الزراعة ، كتصميم العربات ،والادوات ، وطواحين الهواء ، والمضخات ، وقياس مقاومة الاخشاب ، وتهوية المبانى ، وتحمل التربة ، كما ادخل ضمن هذا الموضوع دراسة أولية للحرارة والنجارة والحدادة . وفى عام ١٩٠٦ عقد أول مؤتمر فى جامعة الينوى فى امريكا حضره ثلاثة من اساتذة الجامعات المعنية بالامر وهى جامعة الينوى ، وجامعة أيوا ، وجامعة وسكنسن لمناقشة الاساليب الفنية لتدريس موضوع الهندسة الزراعية والنهوض بها . وكان من نتائج هذا المؤتمر استمرار انعقاده سنويا . وفى الاجتماع الثانى الذى عقد عام ١٩٠٧ فى جامعة وسكنسن بُدأ بتأسيس أول جمعية للمهندسين الزراعيين ، وانتخب « جاى برونلى دافيدسن » أول رئيس لهذه الجمعية ووضع قانون الجمعية ونظامها الداخلى . وكانت جامعة أيوا أول جامعة منحت بكالوريوس فى الهندسة الزراعية . حيث انها فى عام ١٩١٠ منحت تلك الشهادة . وأخذت الجامعات الاخرى تحذو حذوها ، ففى عام ١٩٢٥ بلغ عدد الجامعات التى منحت مثل تلك الشهادة عشر جامعات[١] ، وازداد هذا العدد الى أن وصل الى واحد وأربعين جامعة فى عام ١٩٥٠ ، وبعد ذلك أصبح عدد كبير من الجامعات تمنح مثل هذه الشهادة ، وكذلك درجة الدكتوراه Ph.D. فى الهندسة الزراعية .

اهداف الهندسة الزراعية :

لقد ساعدت الهندسة الزراعية الانسان على تحقيق الاهداف التى ينوى

---

(١) هـ . ف ، ماكولى ، و ح ، و . مارتن ، مقدمة في الهندسة الزراعية ، ص٦ .

التوصل اليها وهى الحصول على ما يلائم احتياجاته الدائمة من المنتجات النباتية والحيوانية . واهم اهداف الهندسة الزراعية ما يلى :

١ ـ التقليل من مشاكل الزراعة : مثل قلة المياه او كثرته ، الآفات الزراعية ، الحرائق ، الحوادث الناتجة من المبانى ، الفيضانات ، والزوابع وغيرها .

٢ ـ تقليل تكاليف الانتاج : وذلك باستخدام طرق محسنة للزراعة ، وآلات اكثر كفاءة واستخدام أفضل للايدى العاملة ، وتصميم أفضل للمنشآت .

٣ ـ الاستغلال الاقتصادى للمنتجات الزراعيـة : وذلك بالحفظ والتخزين ، والتداول بطرق اقتصادية للوصول الى الغرض المطلوب .

٤ ـ تحسين المنتجات الزراعية : وذلك باتباع طرق افضل للتخزين ، والتهوية ، والتبريد ، والتعقيم والتدرج للمنتجات الزراعية .

٥ ـ ازالة اسباب الاجهاد الناشىء عن اداء العمليات الزراعية : يجب الاستغناء عن أو تسهيل اداء العمليات الشاقة كنشر السماد ، وحمل الماء والعلائق وحمل الدريس لتشجيع الشباب على العمل فى المزارع .

٦ ـ ادخال وسائل الراحة الى الحياة الريفية : وذلك بتزويد الريف بالماء الصافى والكهرباء والتدفئة ، والمجارى .

٧ ـ المحافظة على الموارد المحلية الطبيعية وتحسين وسائل استغلالها : ويتضمن ذلك المحافظة على التـربة والرطوبة ، وتنظيم الميـاه الجوفية ، وتصميم مساكن مبانى المزرعة بطريقة أفضل ،وصيانة المبانى والمعدات ، والتنظيم الكامل للمزرعة وادارتها بطريقـة حسـنة ، كل ذلك من العـوامل المهمة للمحافظة على المصادر المحلية الطبيعة ولتحسين استغلالها .

فروع اقسام الهندسة الزراعية :

تقسم الهندسة الزراعية الى خمسة اقسام واهم هذه الاقسام هى :

اولاً : القوة الآلية والمحركة للمزرعة وتتضمن :

أ ـ تطور آلات وجرارات المزرعة .

ب ـ أساسيات تشغيل محركات الجرارات .

جـ ـ قياس القدرة واختيار الجرار .

د ـ القدرة والآلات فى الزراعة .

هـ ـ استخدام القوة المحركة والآلات فى الزراعة .

و ـ اختيار الآلات الزراعية .

ثانياً : انشاءات المزرعة وتتضمن :

أ ـ تصميم مبانى المزرعة .

ب ـ رأس المال المستثمر فى مبانى المزرعة .

جـ ـ احتياجات انشاءات المزرعة .

د ـ الموارد اللازمة لانشاء المزرعة .

هـ ـ صيانة منشآت المزرعة .

و ـ وسائل الراحة فى المزرعة والمنزل .

ثالثاً : الكهربة فى الريف :

أ ـ أساسيات الكهرباء .

ب ـ خدمة الكهرباء بالمزرعة .

جـ ـ استخدام الكهرباء فى المزرعة .

رابعاً : هندسة التربة والرى :

أ ـ المساحة ورسم الخرائط .

ب ـ المحافظة على التربة من التعرية .

جـ ـ اخلاء الارض .

د ـ صرف (بزل) الارض .

هـ ـ مصادر الماء المستخدم للرى .

و ـ قياس المياه فى المزرعة .

ز ـ طرق الرى .

ح ـ اقتصاديات الرى .

خامساً : تصنيع المنتجات الزراعية :

أ ـ التصنيع الزراعى .

ب ـ تصنيع المحاصيل فى المزرعة .

جـ ـ تصنيع الاغذية .

وسنقوم فيما يلى بتوضيح مبسط لكل قسم على انفراد ، وذلك لسهولة فهم

وربط الموضوع سوية .

اولا ـ القوة المحركة والالية للمزرعة :

تطور آلات وجرارات المزرعة : ظهرت فى عام ١٨٥٠ المحركات البخارية وساد الاعتقاد ان هذه المحركات هى الاداة الفعّالة لحراثة الارض . لقد كانت هنالك عدة عوامل تحد من استعمال هـذه المحركات كالتنقـل والوقود وصعوبة الحركة والوقت اللازم للاستعداد لاداء العمل اليومى ، وبدأت الفكرة للبحث عن مصادر أخرى للقوى ،وهنا بدأت الفترة الاولى فى تطور الجرارات الزراعية.

لقد اشتغل منذ عام ١٨٩٢ عدد كبير من الافراد والشركات لايجاد جرار يشتغل بالبنزين ، وتم ذلك فى العام نفسه صنع أول جرار ولكن عدم وجود منظم للاشتعال (كربريتور) واجهزة الاشتعال المناسبة فقد تأخر تقدم هذا الجرار . وفى عام ١٨٩٧ تمكن كينارد هينز باستخدام جـرار بخارى ، ومحـرك ذى اسطوانة واحدة من أن ينتـج جـرارا يدار بالبنزين ، ولم يكن أى من هـذه الجرارات ملائما ملاءمة تامة للعمليات الزراعية . وفى عام ١٩٠٢ استطاعا (س. و. هارت) و (ت.هـ. يار) من صنع جرار عرف باسم (أولد نمرة ١) ويرجع الفضل اليهما فيما وصلت اليه صناعة الجرارات اليوم . وبعد عام ١٩٠٢ دخلت شركات أخرى هذا الميدان الجديد . وكان لنشوب الحرب العالمية الاولى فى اوربا أثر فعّال فى استعمال الجرار الزراعى . حيث ان استعمال العامل البشرى فى الحروب ،وبمصانع الذخيرة والحاجة المتزايدة الى الغـذاء أدى الى استـعمال المزيد من الجرارات . ففى عام ١٩١٥ صنعت شركة مولين للجرارات جـرار مولين العالمى ، وكانت هذه أول خطوة لانتاج وحدة تعمل فى الاغراض الزراعية المختلفة . وفى عام ١٩١٧ بدأ صانعـوا السـيارات يدخلون فى ميـدان صناعة الجرارات ، حيث بدأ فورد فى صناعة الجرار « فوردسن » . وفى عام ١٩١٨ اشترى « جون ويللى » صاحب شركة ويللى عبر القارات شركة مولين العالمية لصناعة الجرارات . ثم جاء دور تصميم الجرارات فى خطوط مستقيمة لمواجهة منافسة فوردسن ، وبعدها جاء دور الجرارات المتعددة الاغراض[١] .

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٦ .

القدرة والالات الزراعية :

يعتبر ادخال الآلات الميكانيكية فى العمليات الزراعية ، اساس التقدم فى الزراعة وزيادة انتاج العامل الزراعى . وقد زاد المال المستثمر فى الآلات الزراعية منذ عام ١٨٥٠ ، حيث ان الفترة ما قبل هذا التأريخ اعتمدت على القدرة الحيوانية. وأن الفترة ما بين ١٨٥٠ ـ ١٩١٠ اعتمدت على القدرة الحيوانية ،والفترة التى تبدأ من عام ١٩١٠ الى الآن بانها اعتمدت على القدرة الميكانيكية . وقد أدت مكننة الزراعة وزيادة القدرة الانتاجية الى هذا التقدم السريع فى الزراعة وهى :

١ ـ زيادة انتاج العامل الزراعى .
٢ ـ زيادة انتاج الارض .
٣ ـ النقص فى عدد العمال الزراعيين .
٤ ـ تقليل الاحتياجات الى العمل اليدوى .
٥ ـ سهولة الحصول على منتجات اكثر .
٦ ـ ارتفاع مستوى المعيشة للعائلة الفلاحية وللمجتمع .

استخدام القوة المحركة والالات الزراعية :

لقد اكتشف واخترع عدد قليل من الآلات والادوات الزراعية . وكان للتطورات العديدة التى تتعلق باستخدام القوة المحركة والآلات أثر كبير فى الزراعة وفيما يلى بعض هذه التطورات :

١ ـ انتاج الجرار المتعدد الاغراض .
٢ ـ الآلات التى تركب على الجرار .
٣ ـ آلات جمع الذرة .
٤ ـ الاطارات التى تنفخ بالهواء والخاصة بالجرارات والماكنات .
٥ ـ محركات الديزل والجرارات ذات الحصيرة .
٦ ـ الآلة المجمعة للحصاد والدراس والتذرية .
٧ ـ آلات عمل بالات .
٨ ـ آلات تقطيع العلف الاخضر .
٩ ـ آلات جمع القطن ميكانيكيا .
١٠ـ آلات قطف البنجر .

١١ـ آلات الزراعة وآلات العزق المتعددة الصفوف .
١٢ـ آلات التسطير .
١٣ـ آلات زراعة وحصاد البنجر .
١٤ـ آلات حصاد قصب السكر .
١٥ـ آلات الرش والتعفير .
١٦ـ معدات زراعة المراعى .

تقسيم الالات الزراعية :

تقسم الآلات الزراعية طبقا لاستعمالها الى المجموعات الآتية[١] :

١ ـ آلات اساسية لاى عملية زراعية .
٢ ـ آلات العمليات الخاصة والخدمة .
٣ ـ آلات خاصة بالمحاصيل التى تزرع .
٤ ـ آلات زراعة الحبوب على صفوف .
٥ ـ آلات تصنيع المحصولات ومنتجاتها .
٦ ـ معدات لوقاية المحصولات .
٧ ـ معدات لنقل وتداول المحصولات .
٨ ـ معدات مختلفة أخرى .

ثانيا ـ انشاءات المزرعة(٢) :

تصميم مبانى المزرعة :

يعتبر مبنى المزرعة مأوى ومركز انتاجى للاسرة ، لذلك يجب ان يستند تصميم المبنى على نظام الزراعة ، وعلى حاجات ووسائل الراحة اللازمة لمعيشة الاسرة ، وكل مبنى من مبانى المزرعة له علاقة بالمبانى الاخرى والحقول والطرق وباقى معالم الموقع . ان وضع تصميم معين لمبنى مزرعة له أهميته سواء أكان الموقع

---

(١) هـ . ف . ماكولى و ح . و . مارتن ، مقدمة في الهندسة الزراعية ص٢٩٠ .

(2) Caster Deance G. and W.A. Foster, **Farm Buildings,** John Wiley and Sons, Inc.

جديدا على أرض زراعية اختيرت للبناء عليها ام تحسينات وتغييرات تجرى فى مبنى المزرعة .

هنالك عدة أمور تدخل فى الاعتبار عند تصميم مبنى المزرعة ، غير ان اختيار المواقع اهمها ، لانه يحدد بعامل مهم هو مورد الماء والانحدار، ويأتى مورد الماء في الدرجة الاولى لضرورة الحصول على الماء الكافى للاحتياجات المنزلية ، واحتياجات الحيوانات ، ورى الحدائق وغيرها . ويفضل ان تنشأ مبانى المزرعة على مرتفع خفيف لامكان القيام بالصرف الملائم ، وكذلك يفضل ان يكون الموقع على طريق جيد لسهولة الاتصال بالمدن الى الاسواق والحقول والمدارس .

احتياجات انشاء المزرعة :

عند تصميم انشاءات المزرعة يجب ملاحظة النقاط التالية وأخذها بنظر الاعتبار :

١ ـ الاستعمال الحالى والمستقبل للبناء .
٢ ـ المواد المستعملة .
٣ ـ التفاصيل الانشائية والهندسية .
٤ ـ الخصائص الحيوية .
٥ ـ الظروف البيئية .
٦ ـ توفر الايدى العاملة .
٧ ـ النواحى الاقتصادية .
٨ ـ مشكلات التحسين .

وبصورة عامة يمكن تقسيم المبانى الى الاقسام الآتية :

١ ـ اماكن السكن .
٢ ـ حظائر الابقار والمواشى .
٣ ـ محلات الدواجن .
٤ ـ مخازن المحاصيل والعلائق .
٥ ـ امكنة التصنيع وتداول المنتجات .
٦ ـ مبانى الخدمة وتشمل الورشة ومبانى الآلات وغير ذلك .

لقد ساهمت الهندسة الزراعية مساهمة فعّالة فى انشاءات المزارع ، وتحولت

المبانى والمعدات من منشآت معمارية الى وحدات عملية صممت لتأدية وظائف معينة .

لقد أثرت العوامل التالية على توجيه المنشآت الزراعية هذا الاتجاه :

١ ـ التغيرات فى طرق انتاج المحاصيل الزراعية .

٢ ـ الاساليب الحديثة فى التغذية والعناية بالحيوانات والدواجن .

٣ ـ ظهور مواد انشائية جديدة .

٤ ـ طرق محسنة للبناء .

٥ ـ توافر جهاز التصميم والخدمة الفنية .

٦ ـ تصميم المبانى بطرق حديثة توفر ساعات العمل .

٧ ـ التطور فى وسائل المحافظة على صحة الحيوان .

٨ ـ ايجاد طرق جديدة لتهيئة وتخزين منتجات المزرعة .

٩ ـ شبكات المجارى والمياه الجارية .

١٠ـ تحسن مستوى معيشة الاسرة الريفية .

وقد تأثر تصميم مبانى المزرعة الى حد كبير بالاساليب الفنية فى توفير ساعات العمل ويتمثل ذلك فى طرق تنظيف الحظائر ، وتصنيع العلائق وتخزينها ونقلها ، كل ذلك يتطلب تصميمات دقيقة لامكان الاستفادة من المبانى الى اقصى الحدود .

رأس المال المستثمر في المباني :

تعتبر المبانى من عوامل تسهيل الانتاج الرئيسية فى المزرعة ، وأهميتها بالنسبة للعمل الزراعى كأهمية مبانى المصنع بالنسبة للمشروع الصناعى . وغالبا ما يكون رأس المال المستثمر فى مبانى المزرعة فى بعض المناطق معادلا لرأس المال المستثمر فى الارض . وتعتبر المنشاءات جزءً من العقار الحقيقى . ويتأثر الاستثمار فى مبانى المزرعة بطبيعة المشروع والظروف المحيطة .

واهم العوامل التى تؤثر فى رأس المال المستثمر هى :

(١) حجم المشروع .

(٢) نوع الزراعة .

(٣) الموقع .

(٤) نوع الملكية .

(٥) المواد ونوع الانشاء .

(٦) تعدد الاحتياجات .

ثالثا ـ الكهربائية في الريف :

كان هنالك ميل الى الاعتقاد بأن الخدمات الكهربائية للمزارعين هى نوع من الرفاهية ، ولكن الواقع ان الكهربائية للمزارعين لا تقل اهميتها الانتاجية عن اهل المدن وخاصة المصانع فيها . فالكهربائية بالنسبة الى المزارعين تعنى قوة انتاجية كالتربة والماء يستخدمها كأداة من أدوات الانتاج .

استخدام الكهرباء في الزراعة :

تستخدم الكهربائية كقوة فى عدة مجالات فى الزراعة كالاضاءة والتبريد وحفظ المنتجات الزراعية القابلة للتلف ، وفى حضانات الدواجن وحلب الابقار ، وورثة المزرعة ، واجهزة التحكم الذاتية فى المزرعة .

وكان للعوامل الآتية اكبر الاثر فى انتشار استخدام القوة الكهربائية فى الزراعة .

(١) وجود وحدات متنقلة لتوليد القوة الكهربائية .

(٢) وجود معدات للتبريد .

(٣) مضخات للرى واحتياجات الماء الاخرى .

(٥) معدات انتاج اللبن بما فى ذلك اجهزة التعقيم .

(٦) معدات الرش المزرعية .

(٧) معدات تجهيز المحاصيل .

(٨) الادوات المنزلية .

(٩) الراديو والتلفزيون .

لقد تم مد خطوط القوة الكهربائية الى الريف فى البلاد المتقدمة . وسيزداد استخدام الطاقة فى المزارع بازدياد التقدم فى الاساليب الفنية الزراعية . فتوصيل القوة الكهربائية الى الريف جعل العمليات المهمة والصعبة ممكنة الاداء بصورة سهلة .

رابعا ـ هندسة التربة والرى ، وتتضمن ما يلى :

المساحة الزراعية ورسم الخرائط :

من الضرورى تزويد الفلاح بمعلومات بسيطة عن المساحة ورسم الخرائط

فى بعض الاعمال كرسم الخطوط الكنتورية ، وخطوط المسطحات ، وخطوط الصرف لحفظ التربة ، ورسم قطاعات لميزانية الارض وخطوط المجارى المائية للرى ، واعداد الخرائط للممتلكات .

المحافظة على التربة من التعرية :

ان الفقد فى سطح التربة هو أحد الامور الشائعة لقياس تدهور التربة ، ويتم ذلك بطرق عديدة ، احداها هو قياس كمية التربة التى تفقد من قطعة من الارض ذات انحدار معين وخضعت لسلسلة من المعاملات المختلفة . ويمكن ان يحسب مقدار الفقد فى سطح التربة الذى حدث فى فترة طويلة من الزمن بعمق التربة ، وبدراسة التربة فى المساحة التى منع فيها الفقد بالتعرية .

والقياس الآخر هو بواسطة فقد المادة العضوية فى التربة . تشير التجارب الى أن التغير فى المادة العضوية التى تحتوى عليها التربة هى أفضل المقاييس التى وجدت للتغيرات التى تلازم الخصوبة الطبيعية ، ومن مزايا هذا المقياس هو انه يقيس الفقد فى المادة العضوية من التربة ، بغض النظر عن كيفية ازالتها ، اما بواسطة التعرية او بواسطة زيادة التأكسد الناتج من انبات المزروعات . وقد جرت محاولات عديدة لقياس تآكل التربة بدراسة انتاج المحاصيل ، وتتدخل عوامل عديدة فى الانتاج الحقيقى[1] .

قدرة الارض على حفظ التربة والماء :

تتعرض جميع الاراضى تقريبا بما فى ذلك الاراضى القابلة للزراعة لواحد أو اكثر من العوامل الطبيعية ، سواء اكانت مزروعة أو مراعى أو غابات أو نباتات برية فان خواصها الطبيعية تحدد كيفية استخدامها . تحدد العوامل الطبيعية كيفية استخدام الارض ونوع وطريقة المعاملة التى تتطلبها دون الاضرار بها ، فانحدار الارض مثلا يؤثر فى استخدام الارض والمحافظة عليها ، ويجب ان تزرع الارض المنحدرة بعناية خاصة لمراقبة جريان الماء فيها وتعريتها .

ويمكن ان تجمع العوامل الدائمة التى تؤثر على قدرة الارض بعوامل التربة وخواص الارض مجتمعة . وتشمل عوامل التربة ، عمقها وقدرتها على الاحتفاظ

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٦٠٩ .

بالرطوبة ، وقوام وفاعلية سطح التربة ونفاذية طبقات الارض المختلفة ، وتأثير التربة بالنسبة للحموضة والقلوية والاملاح الذائبة ، وقدرتها على امداد النبات بالغذاء ونوع المادة الموجودة تحت الطبقة المستعملة .

دور الهندسة الزراعية في حفظ التربة والماء :

لقد خصص المهندسون الزراعيون مجهوداتهم للمحافظة على التربة والماء . ان الحاجة الى الاستعمال الصحيح والمحافظة على مواردنا من الماء والتربة معروفة من قديم الزمان ، ولكن لم يركز الاهتمام على استخدام الاساليب الفنية فى تحقيق ذلك الا حديثا ، وترتبط التغيرات الاساسية في وسائل انتاج المزرعة ارتباطا وثيقا بتطور برامج المحافظة على التربة والماء .

وتساعد هندسة التربة والرى على احداث تغيرات ملحوظة فى المناطق التى تطبق فيها ، ومنها التطورات التالية[1] :

١ ـ الانتقال الى زراعة الخضر والفواكه .
٢ ـ اتباع الدورات الزراعية .
٣ ـ تسوية الارض للمحافظة على التربة والماء .
٤ ـ تقسيم وتخطيط المزرعة .
٥ ـ زراعة المحاصيل على خطوط .
٦ ـ استخدام الرى الكامل .
٧ ـ اصلاح الاراضى واخلائها وتسويتها .
٨ ـ تحسين خصوبة التربة .
٩ ـ المحافظة على الحيوانات .
١٠ـ اصلاح طرق المزرعة .

المساحة والتخطيط :

قبل البدء فى اى عمل يجب القيام بمسح الارض واعداد الخطة اللازمة لها ، وتسهل المساحة الحصول على المعلومات التى تؤدى الى اختيار نوع الصرف ، وهذه المعلومات يجب أن تتضمن بيانات كثيرة عن تركيب التربة وعمقها وحالتها

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٣ .

فضلا عن قوة احتمالها ، كما انها يجب ان تتضمن انحدار المنطقة وسعتها وصفاتها الطبيعية وامطارها ، وخواص الانحدار ، وعمق الماء ، ومقدار وفرته ، وما تحتويه التربة من الاملاح والقلويات ، والموقع الحقيقى لخطوط الصرف (المبازل) . ويجب اعداد خارطة توضح موقع المبازل كما هى منشأة على الطبيعة[1] .

قياس المياه بالمزرعة :

تستدعى الضرورة ايجاد وسيلة عملية لقياس كمية المياه ، وذلك لحسن توزيع مياه الرى . وتساعد مقاييس الرى باستغلال حكيم لمصادر هذه المياه ، وتقليل الفاقد والسماح بتوزيع المياه على المنتفعين حسب احتياجاتهم ، وفى حدود كميات المياه المسموح بها . والرى فى الحقيقة ما هو الا الطريقة لامداد النبات بالمياه اللازمة لنموه . ومن الواضح أن اهم عامل لتحديد طرق الرى المناسبة هو صفات التربة المراد ريها .

طرق الرى : هنالك عدة طرق للرى ومنها :

١ ـ الرى بالغمر السطحى : وتتم هذه العملية بواسطة غمر سطح الارض بالمياه ، وهى الطريقة التى تصلح لرى مزارع الحبوب الصغيرة والكلأ والاعشاب وزراعة العلف .

٢ ـ الرى بواسطة القنوات والاخاديد : يستعمل هذا النوع من الرى فى حالة المحصولات الكثيفة النمو ، والمحصولات التى تزرع على شكل صفوف مثل الذرة والبنجر وغيرها .

٣ ـ الرى بالرش : يستعمل هذا النوع غالبا فى الاراضى الرملية والخشنة غير الصالحة لشق القنوات ، والاراضى المنحدرة .

٤ ـ الرى بالمياه المخزونة : يستعمل هذا النوع فى مناطق الجفاف ، حيث يخزن الماء فى اوقات وفرته ويستعمل للزراعة فى اوقات الجفاف .

الخطوات العملية للمحافظة على مياه الرى :

المقصود هنا بالمحافظة على مياه الرى فى الزراعة هو اتباع طرق الرى

---

(1) Jones, Lewis. A. **Effects of Drainage on Agricultural Production,** Ag. Engin, Vol. 33, 1952 pp. 415-416.

وزراعة المحصولات التى تناسب تماما نو ع التربة وانحدارها . ومصدر المياه ، ويمكن اتباع الخطوات التالية :

١ ـ الحصول على البيانات الخاصة بالتربة وبمصادر المياه .

٢ ـ معرفة كيفية استعمال المياه : يجب ان تكون المياه مناسبة لنوع التربة والمحصول .

٣ ـ تصميم طريقة التوزيع : يجب ان تصمم طريقة توزيع المياه فى المزرعة لتوفير الماء الكافى لجميع اجزائها .

٤ ـ اعداد الارض : يجب ان تعد الحقول وان تكون جاهزة لاستيعاب المياه التى تحتاجها .

٥ ـ استعمال جميع مياه الرى بطريقة منتجة : تحدد ابعاد مجارى الرى حتى لا تسبب فقدا بل تستوعب المياه الكافية لسد احتياجات المحصولات .

خامسا ـ تصنيع المنتجات الزراعية :

تتدرج عمليات التصنيع من التنظيف البسيط للخضراوات والفواكه الى التصنيع الآلى الكامل للمنتجات وتعليبها ، وقد اوجد التصنيع سوقا جديدة لمنتجات المزرعة . ويمكن القول بان جميع المنتجات الزراعية تحتاج الى تصنيع قبل ان تكون معدة للاستعمال النهائى . وقد أدى استعمال الطرق المحسنة فى ضغط الفاكهة والخضراوات واللحوم ، مع توفر وسائط النقل ، الى زيادة الطلب عليها . ويزداد الطلب على الاطعمة الجاهزة هذه الايام لان ربة البيت تحول نشاطها الى خارج المنزل .

وفيما يلى بعض التطبيقات والعمليات التى أوجدت صناعات جديدة فى الزراعة[1] :

١ ـ صناعة الالبان ـ تركيز ، تجنيس وبسترة .

٢ ـ غرف التبريد .

٣ ـ الاغذية المجمدة .

٤ ـ الاغذية المحفوظة فى علب .

---

(١) هـ . ف . ماكولى و ح . و . مارتن ، مقدمة في الهندسة الزراعية ، ص٢٩ .

٥ ـ ثلاجات النقل على هيئة سيارات .
٦ ـ ماكنات ذبح وتجهيز الدجاج .
٧ ـ التعبئة فى اكياس نايلون .
٨ ـ صناعة النشاء والكحول .
٩ ـ صناعة الزيوت والمواد المستخدمة فى الطلاء .
١٠ـ اعداد علائق الحيوانات المزرعية .
١١ـ منتجات مصانع المطاط .
١٢ـ صناعة الورق .
١٣ـ مواد البناء المصنوعة من الياف المزرعة .

ومن المهم عند التصنيع المحافظة على الصفات الطبيعية للغذاء ، كاللون والنكهة ، والطعم والقيمة الغذائية . والطرق الرئيسية للتصنيع هى :

١ ـ التجفيف : وتشمل عملية التجفيف خفض نسبة الرطوبة الى درجة منخفضة جدا مع الاحتفاظ بصفات الغذاء الممتازة . وقد امكن تجفيف الخضراوات والفواكه وغيرها .
٢ ـ التعليب : يتضمن التعليب حفظ المنتجات الزراعية الغذائية بالتسخين فى آنية محكمة الاقفال ، ومن الضرورى عند الحفظ فى العلب قتل الكائنات الحية التى تهىء بيئة صالحة لنمو البكتريا والخمائر والعفن .
٣ ـ التجميد : هو أحد التطورات الحديثة فى طرق حفظ الاغذية ، وتنتج عنه صفات جيدة تقترب غالبا من صفات المادة الطازجة .

المراجـــع

1. American, Soc. of Ag. Engin., **"Agricultural Engineering as Professional Career"** St. Joseph Mich.
2. Jones, F.R., **"Farm Engines and Tractors"** 3rd. Ed. McGraw-Hill. Book Co. N.Y. 1952.
3. Caterpellar Tractor Co. **"The Story of Caterpillar"** Caterpillar News **Services,** pearia Ill. July 1953.
4. Davidson J.B., **Agricultural Machinery,** John Wiley & Sons Inc., N.Y. 1947.
5. Smith. H.P., **Farm Machinery and Equipment,** McGraw-Hill Book Co. N.Y. 1948.
6. Carter, D.G. & Foster, W.A., **Farm Buildings,** John Wiley and Sons. Inc. N.Y. 1941.
7. Jones, L.A., **Effects of Drainage on Agricultural Production,** Ag. Engin. Vol. 33, 1952. pp. 415-416.
8. McColly H.F. & Martin J.W., **Agricultural Engineering, McGraw-Hill, Book,** Co. N.Y. 1955.

(١) هـ · ف · ماكولى ، ج · و · مارتن ، ترجمة محمد عبد الخالق دراز ، مقدمة في الهندسة الزراعية ، دار المعرفة القاهرة ١٩٦٢ ·

الفصل التاسع عشر

المحاسبة الزراعية

FARM ACCOUNTING

١ ـ مفهوم المحاسبة الزراعية .
٢ ـ معرفة بعض مصطلحات المحاسبة .
٣ ـ مميزات المحاسبة الزراعية .
٤ ـ السجلات التى تستخدم فى حسابات التكاليف .
٥ ـ الحسابات المالية فى المزارع الصغيرة .
٦ ـ طريقة المحاسبة المالية العادية وطريقة حسابات التكاليف .
٧ ـ محاسبة التكاليف فى المنشآت الزراعية .
٨ ـ فوائد المحاسبة للزراع .

مفهوم المحاسبة الزراعية :

المحاسبة الزراعية هى تطبيق لقواعد المحاسبة البحتة وطرقها على العمليات الزراعية ، فهى نوع من المحاسبة التطبيقية . ومن الضرورى قبل القيام بالمحاسبة الزراعية معرفة قواعد المحاسبة البحتة ، ومعرفة العمليات الزراعية ، وكذلك معرفة مختلف المصطلحات الفنية المستعملة فى الزراعة . حيث أن النشاط يشمل عدة عمليات يحتاج كل منها الى تنظيم حسابى خاص واهمها :

١ ـ المنتجات النباتية ـ قمح ، شعير ، رز ، قطن ، ذرة .
٢ ـ المنتجات الحيوانية ـ اغنام ، مواشى ، دواجن ، خيول ، ابل .
٣ ـ منتجات الحدائق والبساتين ـ فواكه ، خضر ، أزهار ... وغيرها .
٤ ـ الصناعات الزراعية ـ فواكه مجففة ، منتجات الالبان ، عسل ، مربيات ، زيوت ، مخللات ، روائح وزيوت عطرية .

معرفة بعض مصطلحات المحاسبة :

هنالك بعض المصطلحات والمفاهيم الضرورية التى يتحتم على الطالب معرفتها قبل الخوض فى الموضوع ومنها :

الاصـول : Assets

تتضمن الاصول جميع الممتلكات ذات القيمة النقدية التى فى حيازة شخص

معين أو شركة معينة حيازة يقرها القانون . وتتضمن كذلك جميع حقوق الافراد او الشركة فى ممتلكات الغير . واصول المزارع العادية هى : الارض الزراعية ، المبانى ، الآلات ، الحيوانات ، اوراق القبض ، الذمم ، النقدية ، وما الى ذلك من الممتلكات الشخصية . ولسهولة التحليل واستخلاص النتائج تقسم الاصول الى ما يلى :

(١) الاصول الحاضرة Liquid Assets : وتتضمن النقود وما يسهل تحويله اليها كالنقود التى فى الصندوق والبنك والاوراق المالية .

(٢) الاصول المتداولة Circulating Assets : وتتضمن الاشياء التى تمتلك لغرض بيعها . ويمكن تحويلها الى نقود كما يمكن تبادلها ومثلها المدينون واوراق القبض والمحاصيل والحيوانات المختلفة ، ومنتجات الالبان ، والاسمدة والعلف والبذور ، وهذه تكون رأس المال المتداول .

(٣) الاصول الثابتة Fixed Assets : وتتضمن الموجودات التى تبقى زمنا طويلا . ويقصد من وجودها استعمالها لانتاج الدخل ، وهى لا تشترى لغرض بيعها ، ويصعب تحويلها الى نقود فى وقت قصير ، وهى مثل الارض والمبانى والآلات والاثاث والخيول والمواشى العاملة التى تساعد على الانتاج ، وليست للتربية والبيع ، وهذه تكون رأس المال الثابت .

٤ ـ الاصول المستهلكة Wastims Assets : وتتضمن بعض الاصول الثابتة التى تتناقص قيمتها بمضى الزمن والاستعمال ، ويجب ان يحتاط لها بالاستهلاك ، وهى مثل الآلات والمبانى والاثاث .

٥ ـ الاصول الوهمية Fictitious Assets : وهى تمثل قيمة غير ملموسة لا يمكن استردادها كالاجور المدفوعة مقدما حسب اتفاقات خاصة لتؤدى خدمات معينة وليس لاسترجاع قيمتها . وتتضمن مصروفات التأسيس ، الخسائر ، اصلاحات عقارية لا تعوض فى حالة المزارع والمستأجر .

الخصوم : Liabilities

تشمل الخصوم جميع حقوق (مطالبات) الغير القانونية فى ممتلكات شخص معين أو شركة معينة ، كأن يكون المزارع مدينا للمصرف الزراعى او التعاونى او لاحد المسلفين او لهم جميعا بقروض معينة ،فهى تعتبر المطلوبات

الواجب دفعها . وتتضمن خصوم الزارع العادية كأوراق الدفع المطلوبة قيمتها منه ثمنا لشراء مواد العلف والبذور والآلات على الحساب من غير دفع اثمانها ، وكذلك قيم القروض المعقودة لتسليف المحاصيل او لشراء الحيوانات ، وما الى ذلك .

ولتسهيل عملية التحليل نستطيع القول بأن الخصوم تقسم الى قسمين – الخصوم الجارية والخصوم الثابتة ، فالخصوم الجارية هى التى تستحق الدفع فى وقت قصير لا يتجاوز السنة . وتشمل كمبيالات التجار الناشئة عن تمويل المحاصيل أو شراء مواد العلف للحيوان ، أما الخصوم الثابتة لا تستحق الدفع الا بعد مرور سنة ، وتشمل الكمبيالات طويلة الاجل الناشئة عن شراء الآلات أو حيوانات المزرعة والقروض المضمونة برهنيات .

رأس المـال : Capital

يقصد برأس المال فى المعنى الاقتصادى مجموعة السـلع التى تستعمل فى انتاج سلع اخرى . ويمكن ان يعرف رأس المال من الناحية الحسابية بأنه أى مقدار نقدى ، أو أى شىء مقوم بالنقود ويستثمر فى أى مشـروع اقتصادى . وبصورة أخص يطلق على رأس المال فى ادارة الاعمال بأنه الفرق بين الاصول والخصوم مقوما بالنقد ، أى زيادة قيمة ما يملكه صاحب أى مشروع اقتصادى على ما يطلب منه تسديده ، أى الزيادة فى دائنيته عن مديونيته .

المدين والدائن :

المدين : Debtor

هو الشخص المطلوبة منه قيمة نقدية ، أو هو الطرف المتسلم أى الاخذ فى عملية من العمليات . ولما كان المدين مطلوبا منه ، فتكون باختصار الكلمة التى تدل عليه هى « منه Dr. » وتسبقه عادة كلمة « من by » .

الدائن : Creditor

وهو الشخص المطلوبة له قيمة نقدية ، أو هو الطرف المعطى فى عمليـة من العمليات . ولما كان الدائن مطلوبا له فتكون باختصار الكلمة التى تدل عليه هى كلمة « له Cr. » وتسبقه عادة كلمة « to » .

فاذا كان احمد يطالب جاسم بمبلغ خمسين دينارا فيكون جاسم مدينا ويكون احمد دائنا . ولكل حساب جانبان : الجانب المدين ، وتدل عليه كلمة « منه » والجانب الدائن ، وتدل عليه كلمة « له » .

القيد(١) : Entry

يقصد بالقيد تدوين العمليات فى السجلات وله طريقتان هما :

اولا ـ القيد المفرد ـ Single Entry System

تدون العمليات الحسابية الشخصية فى القيد المفرد وتهمل الحسابات الاخرى ، أى هى العملية التى تشتمل على طرف واحد . حيث انه لا تفتح بالسجلات سوى الحسابات التى تمثل الاشخاص الذين يتعاملون مع الزراع من عملاء وموردين (مدينين ودائنين) وتقيد بها العمليات المالية التى تخص هؤلاء الاشخاص مرة واحدة فى الجانب المدين او الجانب الدائن من حساب شخص دون الاهتمام بالاشياء التى هى موضوع العملية أو نتيجتها من ربح أو خسارة . واهم العيوب على هذه الطريقة هى :

١ ـ ان السجلات غير وافية لجميع العمليات .

٢ ـ لا تساعد على تحقيق أية مراقبة حسابية على العمليات المدونة فاذا حصل سهو أو تلاعب فى تدوين عملية من العمليات فمن الصعب كشف ذلك .

٣ ـ لا يمكن مراقبة حركة مختلف القيم التى تملكها المزرعة ، وما تخضع له من التغيرات أى الزيادة أو النقص الا بعد اجراء جرد عام .

ثانيا ـ القيد المزدوج : Double Entry

هى العملية التى تشتمل على طرفين أحدهما مدين والآخر دائن ، فاعطاء من جانب يقابله أخذ من جانب آخر ، وقد رأينا ان أحد الجانبين هو الزارع نفسه وتمثله الحسابات الحقيقية وحسابات النتيجة بما فيها رأس المال والجانب الآخر هم الاشخاص الذين يتعامل معهم ، فالناقل أى المعطى يصبح دائنا بما

---

(١) الدكتور محمد السعيد محمد وعبدالبارى نعمت ، حسابات المزرعة ، مكتبة الانجلو المصرية ص ١٤ ـ ٢١ ، ١٩٥١ .

يعطى والمنقول اليه ، أى المتسلم يصبح مدينا بما يأخذ ، وعلى هذا فليس هنالك دائن بلا مدين ولا مدين بلا دائن ، وكلاهما مدين أو دائن بالقيمة نفسها . فكل عملية مالية اذاً تخص حسابين : احدهما دائن بمبلغ ما (لانه نقل منه) والثانى مدين بالمبلغ نفسه (لانه نقل اليه) وعلى ذلك فلاثبات أية عملية فى الحسابات لابد من الاجابة عن الاسئلة التالية[1] :

١ ـ ما المبلغ المنقول أو المتبادل موضوع العملية ؟

٢ ـ من أخذ أو نقل اليه ، وما اسم الحساب الذى يمثله ؟

٣ ـ من اعطى أو نقل منه ، وما اسم الحساب الذى يمثله ؟

فالحساب الذى يمثل من أخذ (أو نقل اليه) يصبح مدينا وتخصم منه القيمة موضوع العملية بوضعها فى جانبه المدين . والحساب الذى يمثل من اعطى (او نقل منه) يصبح دائنا وتضاف اليه هذه القيمة بوضعها فى جانبه الدائن .

مميزات المحاسبة الزراعية :

الزراعة فى الواقع هى صناعة من نوع خاص ، فالمزرعة تنتج حبوبا أو قطنا أو كتانا كما ينتج المصنع الصلب والاخذية والاقمشة . الا أن اهم عنصر فى ثمن تكلفة معظم المنتجات الزراعية هو العمل . ومن هذا يتضح لنا أن المحاسبة الزراعية اكثر تعقيدا من المحاسبة الصناعية . والحقيقة أن المحاسبة من الوجهة النظرية هى محاسبة صناعية الا انها اكثر احتياجا الى الدقة والعناية بسبب أهمية عنصرى العمل والمصروفات وعدم اهمية المواد الاولية التى هى اسهل تحديدا فى ثمن الكلفة .

وتظهر لنا هذه الصعوبة بشكل واضح من الخصائص الاتية التى تميز الزراعة عن الصناعة والتجارة .

١ ـ عدد المنتجات فى المزرعة اكثر منها فى المشروع الصناعى على العموم .

٢ ـ تعطى بعض الاصول عدة منتجات مثل البقـر والجاموس و (عجـول ،

---

(١) نفس المصدر السابق .

البان ، لحوم سماد) القمح (حبوب ، تبن ، وقش) الماشية (صوف والبان ولحوم وانتاج عن طريق التناسل) .

٣ ـ تستهلك بعض المنتجات الزراعية داخل المزرعة كالغلال واللحوم والخضراوات وغيرها . فيجب مراقبة هذا الاستهلاك لتسوية مختلف الحسابات .

٤ ـ يصعب تحديد كمية وقيمة المنتجات المستهلكة بهذه الكمية بدقة .

٥ ـ تدفع احيانا مكافأة العمال عينا دون دفع النقود ، فمثلا تعطى لهم محاصيل زراعية أو تعطى لهم أراضى لزراعتها نظير أجرهم ، أو يقدم لهم الغذاء من المنزل . ومن الصعب تقدير القيمة النقدية لهذه المكافأة .

٦ ـ بعض المصروفات تشترك فيها عدة منتجات فى وقت واحد ، ومن الصعب توزيعها بنسبة ما بدقة (العزق ، الحرث ، السماد ، البزل) ، غذاء الماشية بينها وبين انتاجها ومنتجاتها) .

٧ ـ بيئة المزارعين هى اكثر البيئات التى تنشر فيها الامية ، واقلها احتكاكا بالمتعلمين لذا فانها اقل اهتماما بمسك السجلات وفهما لاهمية الحسابات .

٨ ـ اندماج منزل المزارع وأسرته اندماجا كليا فى المزرعة .

السجلات التى تستخدم في حسابات التكاليف :

ان اهم السجلات التى تستخدم لتحليل عناصر تكاليف الانتاج الزراعى هى:

اولاً ـ السجلات التى تتضمن طريقة استخدام الوقت .

أ ـ العمل الانسانى ـ بالنسبة للعمال .

ب ـ العمل الآلى ـ بالنسبة للآلات .

جـ ـ العمل الحيوانى ـ بالنسبة للماشية .

ثانياً ـ السجلات التى تتناول استخدام المواد الاولية :

أ ـ البذور والاسمدة .

ب ـ الوقود والزيوت .

ثالثاً ـ السجلات التى تتضمن الماشية : ماشية التسمين ، وماشية التربية ، وماشية الالبان والدواجن ، من حيث تغذيتها وانتاجها ، وتربيتها والبانها .. الخ .

رابعاً ـ السجلات التى تتضمن المحاصيل الزراعية : مساحتها وانواعها وانتاجها . ومن الواضح أن عدد ونوع السجلات يختلف من مزرعة أو من مشروع زراعى الى آخر حسب حجم المشروع . ولذا سنترك تفصيلات ونماذج هذه الانواع من السجلات الى دراسة اخرى متخصصة .

الحسابات المالية في المزارع الصغيرة :

يستخدم فى المزارع الصغيرة دفتر مبوب للصندوق مقسم الى خانات فى كل من الجانب المدين والجانب الدائن : تستخدم خانات الجانب المدين لتحليل جميع المصروفات ، ويستخدم المزارع بجانب ذلك مذكرة يومية يسجل فيها المسائل ذات الاهمية والحوادث اليومية . ونستطيع ان نلخص العمليات التى تقوم بها المنشأة الزراعية الصغيرة فيما يتعلق بالنظام الحسابى البسيط فيما يلى :

١ ـ تعد ميزانية افتتاحية فى أول السنة المالية تتضمن أصول وخصوم المنشأة الزراعية .

٢ ـ تسجيل العمليات النقدية الخاصة بالمقبوضات والمصروفات فى دفتر الصندوق .

٣ ـ تسجيل الاجور بطريقة منظمة تسمح بتحديد الاجور المستحقة لكل عامل ، وكذلك مجموع الاجور المستحقة على المنشأة الزراعية فى نهاية كل فترة من الزمن .

٤ ـ تعمل قيود اجمالية شهرية عن المصروفات والمقبوضات كما تثبت فى دفتر الصندوق . وتثبت هذه القيود الاجمالية فى دفتر اليومية العامة لترحل الى الحسابات الخاصة بها بدفتر الاستاذ كما تثبت بدفتر اليومية العامة القيود الخاصة بالاجور المستحقة .

٥ ـ يثبت فى دفتر اليومية العامة التسوية الخاصة بمسحوبات صاحب المنشأة من الاموال النقدية او المواد الغذائية .

٦ ـ يجرى جرد فى نهاية السنة المالية بالنسبة لاصول وخصوم المنشأة ، وتثبت التسويات الجردية ثم يعد حساب الارباح والخسائر والميزانية الختامية . ونصور فيما يلى مثالاً عن الميزانية العمومية .

الميزانية العمومية

في ١ ايلول ١٩٦٩

الاصول			الخصوم		
	دينار	دينار		دينار	دينار
الآلات والماكنات			رأس المال		
الجرارات			+ صافي الربح		
السيارات			– المسحوبات		
الماشية			اوراق دفع		
ماشية التشغيل			دائنون		
ماشية التسمين					
ماشية الالبان					
ماشية التربية					
الخيول					
الاغنام					
الدواجن					
المخازن					
مخازن المحاصيل					
مخازن الاسمدة					
مخازن العلف					
زراعات قائمة					
مدينون					
نقدية بالصندوق					
نقدية بالبنك					

طريقة المحاسبة المالية وطريقة حسابات التكاليف :

توجد طريقتان للمحاسبة وهما :

اولاً – المحاسبة العادية وهى التى تعمل على اظهار نتيجة اعمال المزارع اجمالا من كل فروع نشاطه ، اذ أنها تهمل العمليات الخاصة بالحركة بين فروع النشاط ولا تهتم الا بالعمليات التى تجرى مع الغير ، والتى تكون كلها معززة بمستندات . أن هذه الطريقة أقل تعقيدا واسهل تطبيقا لذا كانت أوسع انتشارا .

ثانيا – طريقة محاسبة التكاليف : وهى الطريقة التى يستطيع المزارع بواسطتها

معرفة نتيجة كل فرع من فروع نشاطه على حدة ، كما تمكنه من معرفة تكاليف انتاج كل محصول . وهذه الطريقة تستلزم بجانب السجلات المالية المعتادة وهى دفتر باليومية ودفاتر الاستاذ ، القيام بالتحليل والتبويب وعمل احصائيات للاستعانة بها على جميع المعلومات . وتتطلب هذه الطريقة توزيع المصروفات والايرادات على مختلف فروع النشاط بدلا من تحويلها الى حساب الارباح والخسائر ، وبذلك نستطيع اظهار نتيجة كل فرع من فروع النشاط على حدة .

محاسبة التكاليف في المنشآت الزراعية :

ان نظام المحاسبة المالى فى المنشآت الزراعية غير كافى لذا ينبغى اتباع نظام محاسبة التكاليف الزراعية . وتتضمن محاسبة التكاليف تخصيص جميع انواع المصروفات على حسابات المحاصيل وحسابات الماشية ، حيث توزع تكاليف الاعلاف على الانواع المختلفة للماشية التى استهلكتها ، وتوزيع تكاليف الاسمدة على المحاصيل المختلفة التى استخدمت فيها ، وتوزيع نفقات الآلات والادوات على المحاصيل التى استعملت فيها .

وتساعد حسابات التكاليف المزارع على اكتشاف نواحى الضعف ونواحى القوة فى المزرعة ، وعلى الوقوف على نتائج كل محصول من المحاصيل الزراعية التى ينتجها ، وكل نوع من انواع الماشية التى يمتلكها . فيستطيع المزارع مقارنة نتائجه بنتائج اقرانه من المزارعين ، ومعالجة اسباب ارتفاع تكاليف انتاجه . وتساعد محاسبة التكاليف المزارع على توجيه نشاطه ، كتوزيع مساحة حقوله بين المحاصيل السوقية والمحاصيل الاستهلاكية . وكذلك تساعد فى الاتجاه الى انتاج محصول معين أو نوع من الماشية وبذلك يستطيع تعديل منهاجه للسنة القادمة على ضوء نتائج السنة الماضية . وعلى هذا تعتبر حسابات التكاليف بمثابة سلسلة من التجارب المستمرة . وبمقارنة النتائج سنة بعد اخرى يحصل الزارع على قواعد ثابتة وواضحة تكون هاديا ومرشدا له فى المستقبل .

ونود أن نشير الى ان حسابات التكاليف تستند على الحسابات المالية ، أى أنها امتداد للحسابات المالية ، تبدأ حسابات التكاليف حيثما تنتهى الحسابات المالية. فالمحاسبة المالية تبين الارباح أو الخسائر الاجمالية ، بينما تبين حسابات التكاليف المصادر المختلفة لهذه الارباح والخسائر . ولتطبيق نظام التكاليف يجب تحليل

مفردات المصروفات والايرادات التى تثبت فى الحسابات المالية حتى يمكن عمل التسوية اللازمة بين حسابات التكاليف والحسابات المالية .

فوائد المحاسبة للزارع :

هنالك فوائد عديدة يمكن ان يجنيها المزارع اذا ما حتمنا عليه ضرورة مسك سجلات حسابية وهذه الفوائد هى :

١ ـ يستطيع المزارع معرفة نتيجة اعماله فيسير على علم ومعرفة .

٢ ـ يستطيع المزارع بواسطة سجلاته من تحديد مركزه المالى فى أى وقت يريد لمعرفةمقدار رأس ماله .

٣ ـ تظهر السجلات معلومات تامة مفصلة عن الدائنين والمدينين ، كما انها تعطى معلومات وافية لذلك يستطيع اكتشاف الاختلاس والتلاعب .

٤ ـ يستطيع مقارنة نتائج المدد الزراعية ، وعمل احصائيات مفيدة فى مختلف ابواب المصروفات والدخل للاستفادة منها فى تنظيم شؤون الزراعة والتخلص من الاسراف والتبذير .

٥ ـ تساعد سجلات المزارع فى تقدير ضريبة الدخل ، حيث يستدل منها فيما اذا كانت الضريبة عادلة ام لا للمطالبة بحقوقه فيما اذا حصل غبن .

٦ ـ تظهر السجلات مقدار مصروفات السماد وقيمة البذور والمبالغ المصروفة على الاصلاحات العقارية ، وعلى ذلك تؤدي السجلات اكبر خدمة للمستأجر .

وهنالك فوائد اخرى خاصة بطريقة محاسبة التكاليف هى :

١ ـ تظهر مقدار الارباح والخسائر لكل فرع من فروع النشاط الزراعى ، أى أن الزارع يستطيع معرفة مصادر الربح أو الخسارة بسهولة ، فيتعرف على النواحى التى تستدعى التشجيع والتوسع والنواحى التى تستدعى التقليل او الايقاف .

٢ ـ يستطيع الزارع تحديد سعر التكلفة لمختلف انواع منتجاته فينظم سعر بيعه.

٣ ـ تساعد المحاسبة على ادارة اعمال المزرعة وتنظيمها بما تقدمه من احصائيات، وما تقوم به من مراقبة دقيقة وكشف التلاعب والاختلاس والخطأ .

وبكلمة موجزة فان المحاسبة للزارع كالبوصلة للبحار او الترمومتر للطبيب

فهى التى ترشده الى الطريق الصحيح ، وتظهر له عيوب ادارته ، وتساعده على تنظيم مشروعه .

المراجـــع

1. Bolton Leslie, w. **Cost accountancy in Agriculture,** London gee & Co. 1952.
2. Hopkins & Heady, **Farm Records Iowa,** Iowa State College Press 1953.
3. Wyllie James. **Records and accounts,** London, Butter-Worths. Scientific Publication 1953.

١ ـ الدكتور محمد عبدالعزيز عبدالكريم ، المحاسبة الزراعية ، الطبعة الرابعة ١٩٥١ .

٢ ـ الدكتور خيرت ضيف ، المحاسبة والتكاليف الزراعية ، دار الجامعات المصرية ١٩٦٥ .

٣ ـ الدكتور محمد السعيد محمد وعبدالبارى نعمت ، حسابات المزرعة ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥١ .

الفصل العشرون

التنمية الزراعية والتطبيق الاشتراكي

AGRICULTURAL DEVELOPMENT

١ – مفهوم التنمية الزراعية .
٢ – الاشتراكية فى مجال التطبيق .
٣ – مبادىء التطبيق الاشتراكى فى القطاع الزراعى .
٤ – معايير وتقييم التنمية الزراعية

مفهوم التنمية الزراعية :

ان التنمية الزراعية هى الزيادة أو النمو الارادى المخطط له والمعين ، ويمكن التوصل الى هذا الحد من النمو بواسطة الاجراءات والتدابير الخاصة . ويعبر عنها فى الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والسياسات التى تهدف الى تحقيق معدلات معينة من النمو (الزيادة) وعلى هذا يقال مثلا ان الخطة الخمسية فى العراق تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية مقدارها ١٠ أو ١٥٪ أى انه بموجب هذه الخطة يرتفع الدخل بنسبة ١٥٪ عن مستواه فى سنة الاساس ومن دراستنا لمفاهيم وتعاريف التنمية الزراعية نجدها لا تخرج عن فكرة تحقيق زيادة فى الانتاج والخدمات الزراعية لسكان الريف .

ويمكن اجمال اهداف التنمية الزراعية بما يلى :

١ – تحقيق الكيان الاقتصادى الريفى .
٢ – زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف .
٣ – استثمار الموارد الطبيعية والبشرية فى الريف افضل استثمار .
٤ – التخصص والتنوع فى المنتجات الزراعية حسب المناطق والظروف .
٥ – التصنيع الزراعى وتشغيل الايدى العاطلة .
٦ – العدالة الاجتماعية لاهل الريف .

وردت فى الاهداف كلمة الرفاهية وقد يلتبس على القارىء كيفية قياسها أو معرفة زيادتها . فلدينا دليل الرفاهية أو الرخاء الذى يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{دليل الرفاهية العامة} = \frac{\text{مجموع الدخول فى المجتمع}}{\text{مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للمعيشة}}$$

مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية لمعيشة سكان الريف

الاشتراكية فى مجال التطبيق :

اذا كانت الاشتراكية تهدف الى تحقيق الكفاية والعدل وذلك بتوسيع قاعدة الثروة الوطنية وزيادة الدخل القومى وتوزيعه بين المواطنين توزيعا يحقق قيام المجتمع الاشتراكى العربى التعاونى بالاساليب الديمقراطية فان تحقيق هذا الهدف يتطلب الأخذ بالاسلوب المنهجى واعداد الخطط على أساس من الدراسة الصحيحة والدقة العلمية . ويمكن القول بأن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريق الذى يضمن استخدام جميع الموارد الوطنية ـ المادية والبشرية بطريقة عملية وعلمية لتحقيق الخير لجميع المواطنين . ويتم ذلك بواسطة الاعتماد على المركزية فى التخطيط وعلى اللامركزية فى التنفيذ . وهذه الطريقة تكفل وضع مناهج الخطة فى يد الشعب .

ان التوجيه الاقتصادى أمر حتمى اذا ما اريد القضاء على عوامل التخلف والاسراع فى التنمية . لان الاقتصاد الموجه يسعى الى تقصير مدة التخلف ، ويوفر لنا الوقت الذى صرفه غيرنا فى تجاربهم ، ويقدم لنا خير الوسائل فى استخدام امكانياتنا . أما ترك الاقتصاد لليد الخفية تسيره كيفما تشاء فهذا يتطلب وقتا طويلا للتنمية الزراعية وتطور البلد .

مبادىء التطبيق الاشتراكى فى القطاع الزراعى :

لقد أصبحت التنمية الزراعية تشغل بال كافة الاشتراكيين فى الوطن العربى ، ومن يتتبع الحركات الثورية فى العالم المتخلف يجد ان عملية التطبيق الاشتراكى تسبق العمليات الاخرى وخاصة عندما يكون اقتصاد البلد السائر فى طريق التحول الاشتراكى اقتصادا زراعيا ، وذلك باعتبار التنمية الزراعية نقطة الانطلاق فى عملية التحول الاشتراكى . وعلى ضوء هذه الحقيقة فالتحول الاشتراكى فى الوطن العربى يجب ان ينطلق من القطاع الزراعى لان الاقتصاد العربى لا يزال فى واقعه اقتصادا زراعيا ، ويليها القطاع الصناعى .

وأهم مبادىء التطبيق الاشتراكى هى :

١ ـ القضاء على الملكية الاستغلالية .

٣ – تحرير الفلاح من السيطرة الاجتماعية : يجب توعية الفلاحين توعية اشتراكية تؤدى الى زيادة الانتاج والارتفاع بمستوى الفلاح وخلق علاقات انتاجية جديدة .

٣ – توسيع القاعدة الزراعية : وذلك باضافة مزارعين جدد وتنظيمهم فى جمعيات تعاونية .

٤ – تدعيم النظام التعاونى – والاخذ بنظام التعاون الزراعى فى النواحى التالية[١]:

أ – عملية الانتاج الزراعى من بدايتها الى نهايتها .

ب – عملية تجميع الاستغلال الزراعى : وذلك بتجميع الملكيات الصغيرة المبعثرة غير الاقتصادية ، وتكوين ملكيات اقتصادية .

جـ – استخدام الآلات الزراعية الحديثة والوسائل الفنية : وذلك بتزويد كل جمعية بما تحتاجه من الامكانيات المادية والاجهزة الهندسية والحسابية والوحدات الاجتماعية والادارية والوحدات البيطرية .

د – عملية التمويل : تلعب مؤسسات التمويل الزراعى دورا كبيرا فى التطبيق الاشتراكى فى الزراعة .

هـ – عملية التسويق : يقدم عضو الجمعية ما انتجه من المحاصيل الى ادارة الجمعية للقيام بتسويقها وبيعها باشراف هيئة التسويق . ويوزع الدخل على اساس مبدأ « لكل حسب عمله » بعد ان تقطع النفقات والضرائب والسلف التى قدمت للاعضاء بنسبة ما قدمه كل منهم من انتاج . ان هذا النوع من التنظيم الزراعى فى التحول الاشتراكى اتبعته كثير من الدول التى سارت فى طريق التحويل الاشتراكى للقطاع الزراعى .

٥ – تدعيم مشروعات الرى والبزل (الصرف) لسد احتياجات الزراعة ، والنهوض بمشروعات الرى الكبرى .

٦ – التوسع وزيادة الانتاج الزراعى : ينبغى ان تصل فعاليات الانتاج الزراعى الى اقصى حد ممكن ، والسبيل الى هذا يكون باتباع ما يلى :

(أ) التوسع الافقى : زيادة الرقعة الزراعية وذلك بانجاز المشاريع الزراعية

---

(١) لاحظ كتابنا – اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ص ١٣٠ .

الجديدة .

(ب) التوسع الرأسى : زيادة انتاجية الدونم ، وتحسين نوعية الزراعة ، وذلك باتباع ما يلى :

(١) القيام بعمليات تحسين التربة .

(٢) القيام بعمليات تحسين المحاصيل الزراعية .

(٣) القيام بمكافحة الآفات النباتية .

(٤) تقوية الارشاد الزراعى عن طريق تعميم الوحدات الزراعية فى جميع انحاء القطر ، وتجميع الاستغلال الزراعى ، وتنظيم الدورة الزراعية .

٧ ـ تصنيع الريف : ينبغى تصنيع الريف تصنيعا متصلا بالزراعة ، لانه فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعى فانه يفتح مجالا لامتصاص كل فائض من الايدى العاملة فى الزراعة ، كما انه يطعم العناصر العاملة فى الحقول بعناصر من الفنيين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

واهم الصناعات الريفية المتنوعة هى :

(١) صناعات يدوية : كالحدادة والنسيج .

(٢) صناعات غذائية : كاستخراج الزيوت النباتية وطحن الحبوب وصناعة النشا .

(٣) صناعات ميكانيكية خفيفة وكيمياوية : كالصابون والحبر والغذاء .

٨ ـ تنمية الثروة الحيوانية : يجب ان تبذل عناية كبيرة لرعاية الثروة الحيوانية ، وانتاج الطلائق الممتازة من الابقار والجاموس والاغنام ، والعمل على توفيرها لمختلف الزراع ، واستعمال التلقيح الصناعى وتدعيم مشروع مكافحة امراض الحيوان .

ان الاشتراكية العلمية تؤمن بأن التقدم الاقتصادى ومواجهة التحدى الذى يثيره التخلف الاقتصادى لا يتم الا بتوفر الشروط التالية :

(أ) تجميع المدخرات الوطنية واستثمارها افضل استثمار .

(ب) وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

(جـ) وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

معايير وتقييم التنمية الزراعية :

يوجد هنالك نوعان من المعايير التى يمكن استخدامها فى قياس التنمية الزراعية :

١ ـ استخدام البيانات التى تشير الى آثار التنمية الزراعية فى حياة سكان الريف باعتبارها الهدف النهائى للتنمية الزراعية . وذلك كزيادة معدل توقعات الحياة وانخفاض نسبة وفيات الاطفال ، وتحسين الصحة العامة ، وتوفر الغذاء والكساء والمأوى .

٢ ـ استخدام البيانات الاحصائية المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية والتى من شأنها أن تؤدى الى احداث تغيرات فى حياة سكان الريف . وذلك كالزيادة فى تكوين الرأسمال الزراعى ، أو الزيادة فى الانتاجية ، أو الزيادة فى الدخل الزراعى ، أو الزيادة فى الدخل الزراعى الفردى . وتعتبر الزيادة فى الدخل الزراعى الفردى من اكثر المعايير شيوعا فى قياس التنمية الزراعية .

المراجـــع

1. Bauer, P.T. & Yamey B.S., **The Economics of Under-Developed Countries.** London 1960.
2. Enke, Stephen, **Economics for Development,** Dobson London 1964.
3. Kuznets, S. **Six Lectures on Economic Growth.** New York Free Press 1959.
4. Kindleberger, Ch. P., **Economic Development,** New York McGraw-Hill 1958.
5. Manson, Edwards, **Economic Planning in Under-Developed Areas.** New York, 1958.

١ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، ١٩٦٧ شركة الطبع الاهلية بغداد .

٢ ـ الدكتور محمد العمادى ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، مطبعة دار الحياة دمشق ١٩٦٨ .

٣ ـ عبدالهادى الفكيكى ، الاشتراكية العربية بين النظرية والتطبيق ، دار الآداب بيروت ١٩٦٧ .

٤ ـ وهبى غبريال ، التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية المتحدة ، الشركة التعاونية للطباعة والنشر ـ القاهرة .

٥ ـ رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة ، دار الطليعة بيروت ١٩٦٧ .

٦ ـ سيد عبدالحميد مرسى وعبدالرحمن عبدالمتعال يوسف ، الاشتراكية العربية .

٧ ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ؛ التنمية الزراعية فى المجتمعات التقليدية ، ١٩٦٨ دار الطليعة بيروت .

ملحق رقم (١)

يتضمن هذا الملحق احصائية كاملة عن المحاصيل الزراعية فى العراق لمدة (١٧) سنة أى من ١٩٥٠ - ١٩٦٨ . وقد أخذت معدلات كل خمس سنوات على انفراد لسهولة المقارنة بين الانتاج ومعدل انتاج الدونم .

تتضمن الجداول من (١-٧) المحاصيل الزراعية الشتوية . يتضح من هذه الجداول ان المساحة المزروعة قد ازدادت والانتاج الكلى قد ازداد ولكن معدل انتاج الدونم لم يزد ، أى أن معدل انتاج الدونم بقى على حاله ، وهذا معناه أن تأثير المبتكرات والمحسنات الزراعية المستعملة فى تحسين الزراعة قليل جدا ان لم يكن معدوما . ومن الواضح ان زيادة انتاجية الدونم هى المهمة والمعيار الصحيح لتقدم الانتاج الزراعى وليس زيادة المساحات المستعملة فى الزراعة .

اما الجداول من (٨-١٦) فتتضمن المحاصيل الصيفية . ويظهر من الجداول أن معدل انتاج الرز والماش والقطن والذرة البيضاء بالدونم قد ازداد ، أما معدل انتاج الدخن ، والذرة الصفراء ، والسمسم بالدونم فقد انخفض ما عدا معدل انتاج السنوات الثلاثة الاخيرة . أما معدل انتاج التبغ والتنباك والتمور فانه محافظ على نفس المستوى .

يوضح جدول (١٧) عدد الاغنام والماعز والبقر والجاموس والابل . ويتضح من الجدول ان عدد الاغنام والماعز أخذ فى الازدياد . اما الجدول (١٨) فيتضمن عدد السكان ، وما يخص كل فرد من حيوانات اللحم والحليب الرئيسية.

جدول (١) تقدير محصول الحنطة

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	٣٨٠٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	١٣٧
١٩٥١	٣٥٩٤٦١١	٥٧٤٨٢٦	١٦٠
١٩٥٢	٣٨٧٤٣٠٦	٤٧٩٧٥٦	١٢٤
١٩٥٣	٤٧٢٦٦٥١	٧٦٢١٨٣	١٦١
١٩٥٤	٥٥٥٩٠٠٠	١١٦٠٠٠٠	٢٠٩
المتوسط	٤٣١٠٩١٤	٦٩٩٣٥٣	١٥٨
١٩٥٥	٥٧٠٠٠٠٠	٤٥٣٣٠٠	١١٢
١٩٥٦	٥٢٥٥٥٠٠	٧٧٦٤٠٠	١٤٨
١٩٥٧	٥٨٢٥٠٠٠	١١١٨٠٠٠	١٩١
١٩٥٨	٦١١٠١٣٩	٧٥٣٦٣٤	١٢٣
١٩٥٩	٥٧٧٠١٢٠	٥٦٣٥٩١	٩٥
المتوسط	٥٧٧٠١٢٠	٧٣٢٩٨٥	١٣٤
١٩٦٠	٥٠٨٤٦٢٥	٥٩١٥١٩	١١٦
١٩٦١	٥٣٨٥٣٩٩	٨٥٧٣٥٠	١٥٩
١٩٦٢	٦٣٦٢٧٦١	١٠٨٥٤٩٤	١٧١
١٩٦٣	٦٨١٨٠٢٥	٤٨٨٢٥٤	٧٢
١٩٦٤	٦٥٠٧٢٥٥	٨٠٧٠١٣	١٢٤
المتوسط	٦٠٣١٦١٣	٧٦٥٩٢٦	١٢٨
١٩٦٥	٦٨١٣٠٠٠	١٠٠٦٠٠٠	١٤٨
١٩٦٦	٦٩٤٧٠٠٠	٨٢٦٠٠٠	١١٩
١٩٦٧	٧٣٧٤٠٠٠	٨٦٦٠٠٠	١١٧
١٩٦٨	٨٠٤٠٠٠٠	١٣٥٩٠٠٠	١٦٩
المتوسط	٧٢٩٣٥٠٠	١٠٣٩٢٥٠	١٣٨

جدول (٢) تقديرات محصول الشعير

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	٤٠٠٠٠٠٠	٨٠١٠٠٠	٢٠٠
١٩٥١	٣٣٨١١٦٧	٨٣٤٢٨١	٢٤٧
١٩٥٢	٣٧٢٨٤٩٣	٦٥١٨٩٢	١٧٥
١٩٥٣	٤٣٨٤٩٠٧	١١١١٤٠٨	٢٥٣
١٩٥٤	٤٤٨٨٨٧٥	١٢٣٩٣٩٢	٢٩٠
المتوسط	٣٩٩٦٦٨٨	٩٢٧٥٩٤	٢٣٣
١٩٥٥	٤٨١٩٠٠٠	٧٥٧٠٠٠	١٥٦
١٩٥٦	٤٦٨٢٥٠٠	١٠١٦١٢٥	٢٠٧
١٩٥٧	٤٩٥٩٠٠٠	١٣٠٥٠٠٠	٢٣٠
١٩٥٨	٤٦٣٠٦٥٩	٩٦٤٦٥٣	٢٠٨
١٩٥٩	٤٣٥٥١٨٠	٧٢٤٧٨٠	١٦٦
المتوسط	٤٦٨٩٢٦٨	٩٥٣٥١١	١٩٣
١٩٦٠	٤١٥١٢٨٤	٨٠٣٨٠٧	١٩٤
١٩٦١	٤١٦٤١٢٥	٩١١١٩٤	٢١٩
١٩٦٢	٤٧٥٧٥٦٤	١١٢٥٢٥٧	٢٣٧
١٩٦٣	٤٨٧٤٠٣٤	٧٩٠٣٢٨	١٦٢
١٩٦٤	٤٣٩٠٥٤٠	٦٢٢٩٢٧	١٤٢
المتوسط	٤٤٦٧٥٠٩	٨٥٠٧٠٢	١٩٠
١٩٦٥	٤٣٨٩٠٠٠	٨٠٦٠٠٠	١٨٤
١٩٦٦	٤٦٧٧٠٠٠	٨٣٢٠٠٠	١٧٨
١٩٦٧	٤٣٤٧٠٠٠	٨٦٠٠٠٠	١٩٨
المتوسط	٤٤٧١٠٠٠	٨٣٢٦٦٦	١٨٦

جدول (٣) تقدير محصول العدس

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	غير متيسر	غير متيسر	غير متيسر
١٩٥١	٢٥٩٥٢	٥٤٩٠	٢١٠
١٩٥٢	٣٧٤٢٢	٦٣١٢	١٦٨
١٩٥٣	٣٦٨٤٣	٦٤٣٨	١٧٥
١٩٥٤	٣٠٠٥٠	٥٣٠٤	١٧٧
المتوسط	٤١٣٦٧	٥٨٨٦	١٨٣
١٩٥٥	٤٧٨٠٠	٥٨٠٠	١٢٢
١٩٥٦	٥٤١٠٠	١٠٣٠٠	١٠٠
١٩٥٧	٥٢٨٠٠	٧٨٠٠	١٤٨
١٩٥٨	٥١٨٥٢	٣٤٢٨	٦٦
١٩٥٩	٥٣٩٥٥	٧٢٨٦	١٣٥
المتوسط	٥٢١٠١	٦٩٢٣	١١٤
١٩٦٠	٤١٤٠٣	٧٢٦٨	١٥٦
١٩٦٢	٤٤٥٨٦	٧٥١١	١٦٨
١٩٦٣	٣٨٧١٥	٦١٦١	١٥٩
١٩٦٤	٣٤٣٦٠	٥٦٣٦	١٦٤
المتوسط	٤١١٤٢	٦٤٣١	١٥٦
١٩٦٥	٣٧٨٠٠	٦٦٠٠	١٧٥
١٩٦٦	٣٧٠٠٠	٥٩٠٠	١٥٩
١٩٦٧	٣٩٠٠٠	٦٢٠٠	١٥٩
المتوسط	٣٧٩٣٣	٦٢٣٣	١٦٤

جدول (٤) تقدير محصول الحمص

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	غير متيسر	غير متيسر	غير متيسر
١٩٥١	٦٥٢٣	١٢٨٣	١٩٧
١٩٥٢	١٩٤٨٢	٢١٩٤	١١٢
١٩٥٣	١٣٨٥٥	٢٢٠٧	١٦٠
١٩٥٤	١٨١٩٥	٣٠٣٨	١٦٧
المتوسط	١٤٥١٦	١٢٨١	١٥٩
١٩٥٥	١٩٣٨	٢٣٩٧	١٧٥
١٩٥٦	٢٠١١٠	٣١٥٨	١٥٧
١٩٥٧	٢٣٢٧٠	٣٦١٦	١٥٥
١٩٥٨	١٧٥٤٠	١٢١٧	١٦٩
١٩٥٩	٢٣١٥٥	٣٠٢٥	١٣١
المتوسط	١٧٢٠٣	٢٦٨٣	١٦٢
١٩٦٠	١٤٨٦٨	١٧٦٨	١١٩
١٩٦١	٢٧٠٦٦	٤١٤٧	١٥٣
١٩٦٢	٢٤٥٠٧	٣٨٨٤	١٥٩
١٩٦٣	١٧١٩٦	٢٧٠٢	١٥٧
١٩٦٤	١٣٤٦٢	١٨٣٨	١٣٦
المتوسط	١٩٤٢٠	٢٨٦٨	١٤٥
١٩٦٥	١٩٦٠٠	٣٣٠٠	١٦٨
١٩٦٦	١٨٣٠٠	٣٠٠٠	١٦٤
المتوسط	١٨٩٥٠	٣١٥٠	١٦٦

جدول (٥) تقدير محصول الباقلاء اليابسة

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	غير متيسر	غير متيسر	غير متيسر
١٩٥١	٣٤٨٦٩	٦٢٤٥	١٧٩
١٩٥٢	٣٥٦٠٠	٧١٢٠	٢٠٠
١٩٥٣	٣٩٦٦٤	١١٧٤٦	٢٩٦
١٩٥٤	٣٣١٤٠	٨١٢٣	٢٤٥
المتوسط	٣٥٥٦٨	٨٣٠٩	٢٣٠
١٩٥٥	٤٥٧٢٠	١١٠٧٤	٢٤٠
١٩٥٦	٤١١٤٢	١١٥٩٨	٢٨٢
١٩٥٧	٢٦١٤٦	١٠٦٣٤	٢٩٤
١٩٥٨	٤٤٤٥٨	١٠١٤٥	٢٢٩
١٩٥٩	٤٤٨٣٣	١٠١١٣	٢٢٦
المتوسط	٤٢٤٦٠	١٠٧١٣	٢٥٤
١٩٦٠	٤٨٦٦٥	١١١١٥	٢٢٨
١٩٦١	٤٩٦١٤	١٥٣٦٠	٣١٠
١٩٦٢	٤٧٢٥٤	١٤٧٩٣	٣١٣
١٩٦٣	٤٩٩٧٥	١٣٩٨٩	٢٨٠
١٩٦٤	٥٤٤٣٩	١٠٠٩٠	١٨٥
المتوسط	٤٩٩٨٩	١٣٠٦٩	٢٦٣
١٩٦٥	٦١٧٠٠	١٦٣٠٠	٢٦٤
١٩٦٦	٦٨٤٠٠	١٨٠٠٠	٢٦٣
المتوسط	٦٥٠٥٠	١٧١٥٠	٢٦٤

جدول (٦) تقدير محصول الهرطمان

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	٣٥٢٠٠	٣٥٠٠	٩٩
١٩٥١	١٥٦٢٠	٣١٢٤	٢٠٠
١٩٥٢	١٦٦٦٣	٢٠٣٢	١٢٢
١٩٥٣	١٦٨٥١	٢٥٢٦	١٥٠
١٩٥٤	١٨٤٨٤	٢٢٦١	١٢٢
المتوسط	٢٠٥٦٤	٢٦٨٨	١٣٨
١٩٥٥	١٣٨٠٠	٢٣٠٠	١٦٥
١٩٥٦	١١٨٠٠	٢٢٠٠	١٨٤
١٩٥٧	١١٧٩٣	١٥١٠	١٢٨
١٩٥٨	٦٣٩٩	٧٤٤	١١٦
١٩٥٩	٤١٨٠	٧٣١	١٧٥
المتوسط	٩٥٩٤	١٤٩٧	١٥٤
١٩٦٠	٣٥٣٣	٥٢٩	١٥٠
١٩٦١	٣٦٤٥	٥٧١	١٥٦
١٩٦٢	٣٧٤٩	٧٢٢	١٩٣
١٩٦٣	٤١١٨	٦٤٣	١٥٦
١٩٦٤	٢٧٥٥	٥٢٩	١٩٢
المتوسط	٣٥٦٠	٥٩٩	١٦٩
١٩٦٥	٢٧٠٠	٦٤٨	٢٤٠
١٩٦٦	٣٢٠٠	٨١٨	٢٥٦
١٩٦٧	٣٨٠٠	٧١٦	٢٠٣
المتوسط	٣٢٣٣	٧٢٧	٢٣٣

جدول (٧) تقدير محصول الكتان

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠
١٩٥١	٢٣٥٠٧	١٦٧٩	٨٩
١٩٥٢	١٩٧٥٠	١٨٠٢	٩١
١٩٥٣	١٨٧٤٠	١٩١٣	١٠٢
١٩٥٤	١٩٤٥١	١٢٨٤	١٠٧
المتوسط	١٧٨٩٠	١٧٣٥	١٢٨
١٩٥٥	٢٥٠٠٠	١٦٠٠	٦٤
١٩٥٦	٣٤٣٠٠	٣٥٠٠	١٠٠
١٩٥٧	٤١٨٠٠	٤١٠٠	٩٩
١٩٥٨	٣٦١٩٢	٣٩٤٩	١٠٩
١٩٥٩	٣٠٦٨٠	٤٢٧٣	١٣٩
المتوسط	٣٣٥٩٤	٣٤٨٤	١٠٢
١٩٦٠	٣٣٩٤٥	٤٦٨٢	١٣٨
١٩٦١	٣٦١٤٥	٤٨٤٨	١٣٤
١٩٦٢	٧٤٦٥١	٦٦٤٧	١٣٩
١٩٦٣	٤٧١١٥	٦٣٨٢	١٣٦
١٩٦٤	٥٢٣٧٩	٦٨٦٢	١٣١
المتوسط	٤٨٨٤٧	٥٨٨٤	١٣٦
١٩٦٥	٦٥٥٠٠	١٢١٠٠	١٨٥
١٩٦٦	٦٤٦٠٠	١٢١٠٠	١٨٧
١٩٦٧	٦٤٢٠٠	١٣٠٠٠	١٩٧
المتوسط	٦٤٧٦٦	١٢٤٠٠	١٨٩

جدول (٨) تقدير محصول الرز

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	٨٦٩٠٠٠	٢٤١٠٠٠	٢٧٧
١٩٥١	٢٤٤٠٥٥	٨٣٩٥٠	٣٣٨
١٩٥٢	٣٠١٠١٤	١٢٦٥٣٢	٤٢٠
١٩٥٣	٣٧٨١٣٠	١٦٣٣٣٧	٤٣١
١٩٥٤	٤٧٩١٣١	١٨٠١٥٢	٣٧٥
المتوسط	٤٥٤٢٦٦	١٥٨٩٩٤	٣٦٨
١٩٥٥	٢١٥٧٦٢	٨٣٢٢٩	٣٨٥
١٩٥٦	٢٨٠٨٩٥	١١٠٨٢٢	٣٩٥
١٩٥٧	٨٦٤٤٥٤	١٤٧٢١٢	٤٠٤
١٩٥٨	٣٥٥٢٤٢	١٣٧٠٧٣	٣٨٦
١٩٥٩	٢٣٥٣٣٧	٨٨٠٨٦	٣٧٤
المتوسط	٣٩٠٣٣٨	١١٣٢٨٤	٣٨٩
١٩٦٠	٣٠٥٧٢٣	١١٨٣٢٦	٣٨٧
١٩٦١	٢٥٥٢٠٧	٦٨٤٥٣	٢٦٨
١٩٦٢	٣٣٦١٦٦	١١٣٠٩٧	٣٣٦
١٩٦٤	٤٣٧٨٧١	١٨٤٣٥٠	٤٢١
المتوسط	٣٥٣١٥٨	١٢٥٤٨٨	٣٤٩
١٩٦٥	٤٦٤٣٠٠	١٩٨٤٠٠	٤٢٧
١٩٦٦	٤٤٣٠٠٠	١٨٢١٠٠	٤١١
١٩٦٧	٥٦٣٠٠٠	٣١١٠٠٠	٥٤٧
المتوسط	٤٩٠١٠٠	٢٣٠٥٠٣	٤٦١

جدول (٩) تقدير محصول الماش

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	٧٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٧١
١٩٥١	٧٠٧٠٤	١١٠٠٠	١٥٦
١٩٥٢	٥١٩٠٦	٨٢٩٦	١٦٠
١٩٥٣	٧٠٥٥٣	١٢٤٩٢	١٧٠
١٩٥٤	٨٧٩٨٠	١٢٨٣٧	١٥٩
المتوسط	٧٠٢٢٨	١١٥٢٥	١٦٣
١٩٥٥	٥٥٨٠٠	٧٨٠٠	١٣٩
١٩٥٦	٥٥٧٩٩	١٠٥٠٠	١٨٥
١٩٥٧	٦١٨٠٠	١١٣٠٠	١٨٢
١٩٥٨	٤٤٥٨٥	١٠٠٠٥	٢٢٤
١٩٥٩	٣٢١٥٤	٥٤٧٥	١٧٠
المتوسط	٥٠٠٢٣	٩٠١٦	١٨٠
١٩٦٠	٢٧٠٥٧	٤١١٧	١٥٢
١٩٦١	٢٩٦٠٧	٤٢٨٧	١٤٥
١٩٦٢	٣١٦٥٠	٥٠٢٥	١٥٩
١٩٦٣	٣٤١٠٣	٦١٣٦	١٨٠
١٩٦٤	٤٣٠٢٩	٨٦١٤	٢٠٠
المتوسط	٣٣٠٨٩	٥٦٣٦	١٦٧
١٩٦٥	٤٧١٠٠	١٠٨٠٠	٣٢٩
١٩٦٦	٤٩٨٠٠	١١١٠٠	٢٢٣
١٩٦٧	٦٤٧٠٠	١٤٠٠٠	٢١٦
المتوسط	٥٣٨٦٦	١١٩٦٦	٢٢٢

جدول (١٠) تقدير محصول الدخن

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	١٤٠٠٠٠	١٩٠٠٠	١٣٢
١٩٥١	٥٩٨٧٥	٨٠٥٠	١٣٥
١٩٥٢	٤١٢٤٩	٦٧٢٩	١٦٣
١٩٥٣	٨٨٠٧٠	٢٧٥٠٨	٣١٢
١٩٥٤	٨٧٩٨٠	١٩٩٤٢	٢٥٩
المتوسط	٨٣٤٣٥	١٦٢٤٦	٢٠٠
١٩٥٥	٢٩٨٣٠	٥٩٧٦	٢٠٠
١٩٥٦	٣٤٢٠٠	٥٩٨٧	١٧٥
١٩٥٧	٣٩٣٨٨	٦٥٥٤	١٦٦
١٩٥٨	١٨٩٩٨	٣٩٧٢	١٧٦
١٩٥٩	٢٥٨٠٧	٤٥٣٩	٢٠٩
المتوسط	٢٩٦٤٤	٥٤٠٦	١٨٥
١٩٦٠	١٨٤٩٥	٣١٦٤	١٧١
١٩٦١	٢٢١٨١	٣١٣٣	١٤١
١٩٦٢	١٨٨٠٥	٢٨٩١	١٥٤
١٩٦٣	٢٠٥٧٥	٣٧٤٢	١٨٢
١٩٦٤	٢٣٠٢٤	٥٠٧٦	٢٢١
المتوسط	٢٠٦١٦	٣٦٠١	١٧٤
١٩٦٥	٢٦١٠٠	٥٣٠٠	٢٠٣
١٩٦٦	٢٧٠٠٠	٦٢٠٠	٢٣٠
١٩٦٧	٣٢٠٠٠	٨٢٠٠	٢٥٨
المتوسط	٢٨٣٦٦	٦٥٦٦	٢٣٠

جدول (١١) تقدير محصول الذرة البيضاء

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	غير متيسر	غير متيسر	غير متيسر
١٩٥١	٢٢٣١١	٦٣٩٨	٢٨٧
١٩٥٢	٢٢٥٢١	٧١٣٣	٢٠٧
١٩٥٣	١٧٠٠٨	٥٦٠٢	٣٣٠
١٩٥٤	٣٤٩٢٠	١٠١٨٢	٢٩٢
المتوسط	٢٤١٩٠	٧٣٢٩	٢٧٩
١٩٥٥	٢٦٧٨٥	٧٢٠٠	٢٩٢
١٩٥٦	٤٥٢٠٠	١٤٠٠٠	٣٠٩
١٩٥٧	٤٣٦٠٠	١٥٩٠٠	٣٦٤
١٩٥٨	٣٣٣٠٠	٩٢٠٠	٢٧٧
١٩٥٩	٢٧٠٠٠	٦٩٠٠	٢٥٤
المتوسط	٣٥١٧٧	١٠٦٤٠	٢٩٩
١٩٦٠	٢٨٤٠٠	٧٠٠٠	٢٤٦
١٩٦١	٢٧٢٠٠	٥٢٠٠	١٩١
١٩٦٢	١٨٣٠٠	٣٦٠٠	١٩٧
١٩٦٣	٢٢٢٠٠	٤٥٠٠	٢٠٣
١٩٦٤	٢٥٦٠٠	٧٤٠٠	٢٩٢
المتوسط	٢٤٣٤٠	٥٥٢٠	٢٢٦
١٩٦٥	٢٦٣٠٠	٧١٠٠	٢٧٠
١٩٦٦	٢٥٨٠٠	٨١٠٠	٣١٤
١٩٦٧	٢٨٣٠٠	٩١٠٠	٣٢٢
المتوسط	٢٥١٣٣	٨١٠٠	٣٠٢

جدول (١٢) تقدير محصول الذرة الصفراء

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	غير متيسر	غير متيسر	غير متيسر
١٩٥١	١٤٥١٧	٢٣٦٩	١٦٣
١٩٥٢	٣٨١٣٦	٧٨٦٧	٢٠٧
١٩٥٣	٣١٩٩٤	٧٦٤٣	٢٤٠
١٩٥٤	٢١٥٤٥	٤٤٨٣	٢٧٠
المتوسط	٢٦٥٤٨	٥٥٩١	٢٢٠
١٩٥٥	٣٠٢٤٢	٦٥٦٢	٢١٧
١٩٥٦	٢٩٨٠٠	٥٧٠٠	١٩١
١٩٥٧	٢٢٨٠٠	٤٦٠٠	٢٠١
١٩٥٨	٢٥٤٠٠	٥٠٠٠	١٩٦
١٩٥٩	١٩٢٠٠	٣٣٠٠	١٧٢
المتوسط	٢٥٤٨٨	٥٠٣٢	١٩٥
١٩٦٠	١٨٨٠٠	٢٦٠٠	١٣٨
١٩٦١	١٢٠٠٠	١٩٠٠	١٥٨
١٩٦٢	١١٥٠٠	٢٠٠٠	١٧٤
١٩٦٣	١٠٨٠٠	٢٠٠٠	١٨٥
١٩٦٤	١٢٤٠٠	٢٨٠٠	٢٢٥
المتوسط	١٣١٠٠	٢٢٦٠	١٧٦
١٩٦٥	١٤٥٠٠	٢٧٠٠	١٨٦
١٩٦٦	١٦٢٠٠	٤٣٠٠	٢٦٥
١٩٦٧	١٦٦٠٠	٤٥٠٠	٢٦٨
المتوسط	١٥٧٦٦	٣٨٣٣	٢٣٩

جدول (١٣) تقدير محصول السمسم

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥١	٥٣٤٠٥	٨٧٦١	١٩٤
١٩٥٢	٨٣٨٠٥	١٢٢٣٥	١٤٦
١٩٥٣	١٠١١٥٥	١٦٢٤٨	١٦٠
١٩٥٤	١١٧٦٠٥	١٥٧٨٦	١٣٥
المتوسط	٧١١٩٤	١٣٢٥٧	١٥٩
١٩٥٥	٨٤٤٠٠	١٢١٠٠	١٤٣
١٩٥٦	٧٧٠٠٠	١٢٩٠٠	١٦٨
١٩٥٧	٩٤٢٠٠	١٥٤٠٠	١٦٣
١٩٥٨	٨٨١٨٧	١٢٤٧٥	١٤١
١٩٥٩	٤٤٠٤٧	٦٤٢٠	١٤٦
المتوسط	٧٧٥٦٧	١١٨٥٩	١٥٤
١٩٦٠	٤٠٩١٢	٥٥٥٧	١٣٦
١٩٦١	٣٨١٧٤	٤٥٣٠	١١٩
١٩٦٢	٣٨٧٤٦	٥٠٨٦	١٣١
١٩٦٣	٤٠٤٧٨	٦٠٧٨	١٥٠
١٩٦٤	٥٠٢٩٩	٧٧٦٦	١٥٤
المتوسط	٤١٧٢٢	٥٨٠٣	١٣٨
١٩٦٥	٥٨٨٠٠	٩٥٠٠	١٦٢
١٩٦٦	٦٢٧٠٠	١٠٩٠٠	١٧٤
١٩٦٧	٦٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٧٥
المتوسط	٦٣١٦٦	١٠٨٠٠	١٧٠

جدول (١٤) تقدير محصول القطن الزهر

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	١٣٠٠٧٠	٢٥٠٠٠	١٩١
١٩٥١	٤٥١١١٤	٢٦٠٠٠	٥٨
١٩٥٢	٢٠٢٥٨٣	٧٢٩٩	٣٦
١٩٥٣	٨٣١٣٤	٧٣٦١	٨٨
١٩٥٤	٢٢٤٥٣٣	٢١١٧٦	٩٤
المتوسط	٢١٨٢٨٧	١٧٣٦٧	٩٤
١٩٥٥	٢٢٩٧٣٥	٢٣٠٥٣	١٠٠
١٩٥٦	٢٣٢٧٢٦	٢١٠٦١	٩١
١٩٥٧	٢٥٩٣١٤	٤٤١٤٥	١٧٠
١٩٥٨	٢٢٤٥٥٦	٣٧٣٧٨	١٦٦
١٩٥٩	١٤٧٠٠٠	٢٦٠٣٦	١٧٧
المتوسط	٢١٨٦٦٦	٣٠٣٣٥	١٤١
١٩٦٠	١٢٣٧٣٨	٢٣٨٩٨	١٩٠
١٩٦١	١٤٧٦٧٨	٢٦٩٠٠	١٨٢
١٩٦٢	١٣٧٠٠٠	٢٥٥٤٦	١٨٧
١٩٦٣	٩٨٤٩٦	١٤٩٧٧	١٧١
١٩٦٤	١٥٩٠٤٧	٢٩٣٦٣	١٨٤
المتوسط	١٣٣١٩٢	٢٤١٣٧	١٨٣
١٩٦٥	١٣٤٥٧٢	٣١٥٣٠	٢٣٤
١٩٦٦	١٣٢٠٤٧	٢٧٩٦٨	٢١١
١٩٦٧	١٥٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٢٢
المتوسط	١٤١٥٣٩	٣١٤٩٩	٢٢٢

جدول (١٥) تقدير محصول التبغ والتنباك

السنة	المساحة (دونم)	جملة الانتاج (طن)	معدل غلة الدونم (كيلوغرام)
١٩٥٠	١٧٢٧٢	٣٣٤٩٠٥٤	١٩٤
١٩٥١	١٧٦٠٠	١٨٤٧٥١٦	١٠٤
١٩٥٢	٢٦٤٠٠	٤٥٨٩٧٠٥	١٧٤
١٩٥٣	٣١٠٠٠	٧٤٥٧٠١٦	٢٣٧
١٩٥٤	٤١٠٠٠	٩٠٠٧٢٦٤	٢١٩
المتوسط	٢٦٦٥٤	٥٢٣٠١١١	١٨٦
١٩٥٥	٣٠٧٥٠	٥٣١٢٧٦٨	١٧٣
١٩٥٦	٣١٠٠٠	٥٤٠٤٥٥٩	١٧٤
١٩٥٧	٣١٢٥٠	٥١٠٢٤٦٦	١٦٣
١٩٥٨	٣١٥٥٠	٥٤١٩٤٢٨	١٧٢
١٩٥٩	٣٩٣٧٥	١١٣٠٧٦٠٨	٢٨٧
المتوسط	٣٢٧٨٥	٦٥٠٩٣٦٦	١٩٤
١٩٦٠	٥٢٥٠٠	١٢٢٩٢٣٧٤	٢٣٤
١٩٦١	٥٢٥٠٠	١٠٦٩٨١٧١	٢٠٤
١٩٦٢	٥٢٥٠٠	٨٥٠١٩١٨	١٦٢
١٩٦٣	٥٢٥٠٠	٤٧٤٠٠٨٣	٩٠
١٩٦٤	٦١٥٠٠	١٣٤٥٣٦٦٤	٢١٩
المتوسط	٥٤٣٠٠	٩٩٣٧٢٤٢	١٨٢
١٩٦٥	٦١٥٠٠	١١٤٦٣٠١٤	١٨٦
١٩٦٦	٥٩٥٠٠	= =	=
المتوسط	٦٠٥٠٠	= =	=

جدول (١٦) تقدير انتاج التمور والكمية المصدرة وقيمتها

السنة	الانتاج الاجمال بألف طن	الكمية المصدرة بألف طن	قيمتها بملايين الدنانير
١٩٥٠	٤٨٠	٣٤١ر٨	٥ر٦
١٩٥١	٣٢٠	٢٥٧ر٧	٥ر٤
١٩٥٢	٤١٠	٢٦٠ر٥	٥ر٥
١٩٥٣	٤٠٠	٢٤٥ر٣	ـر٥
١٩٥٤	٤٣٠	٢٦٢ر٨	ـر٦
المتوسط	٤٠٨	٢٧٣ر٦	٥ر٦
١٩٥٥	٤٨٠	٢٥٨ر١	٥ر٩
١٩٥٦	٢٦٠	١٧٧ر٦	٥ر٢
١٩٥٧	٣٠٠	١٩٦ر ـ	ـر٥
١٩٥٨	٤٥٠	٤٨٤ر٤	ـر٧
١٩٥٩	٢٧٠	١٧٦ر ـ	٥ر٧
المتوسط	٣٥٢	٢١٨ر٤	٥ر٧
١٩٦٠	٢٧٠	٢١٧ر٣	ـر٧
١٩٦١	٣٠٠	٢٣٨ر١	ـر٧
١٩٦٢	٣٥٠	٢٥٣ر ـ	٨ر٢
١٩٦٣	٤٢٠	٢٥٢ر ـ	ـر٨
١٩٦٤	٣٢٠	٢٢٨ر٣	٥ر٨
المتوسط	٣٣٢	٢٣٧ر٧	٧ر٢
١٩٦٥	٣١٠	٢٣٥ر٢	٦ر٤
١٩٦٦	٢٨٠	٢١٦ر٧	٦ر٣
١٩٦٧	٣٨٠	٢٥٧ر ـ	٦ر٧
المتوسط	٣٤٠	٢٣٦ر٣	٦ر٤

جدول (١٧) عدد الغنم والماعز والبقر والجاموس والابل

السنة	الغنم	الماعز	البقر	الجاموس	الابل
١٩٣٣	٣٩٣٢٧٩٢	١٥٦٢٨١٧	غير متيسر	٥٢٢١١	٦٨٥٩٠
١٩٣٤	٤٠٤٤٦٧٢	١٦٠٣٠٠٦	= =	٥٢٢٨٣	٦٠١٣٨
١٩٣٥	٤٣٨٤٦٦٢	١٨٣٩٤٥٦	= =	٧٠٢٤٣	– –
١٩٤٤	٦٠٧١١٤٥	١٩٦١٨٤٠	٦٤٨٨٠٩	١٣٦٨٤٢	٣٠٦٥٦٦
١٩٤٦	٧٤٢٦٩٣٥	١٩٤٦٩٤٩	٨٦٥٨٤٣	١٣٠٠٠٠	٢٩١٠٠٠
١٩٤٩	٧٠٥٥٠٠٠	١٨٤٩٠٠٠	٨٨٢٠٠٠	٥٢٨٠٢	٣٩٩٦٠
١٩٥٢	٤٩٤٢١٩٢	١٦٨٨٥٣٢	٧٢١٤٣٩	٢٨٠٨٨٦	١٩٢٦٢٧
١٩٥٦	٩٢٢١٣٨٦	٢٦٣٩٣٣٦	١٥٣٥٠٣٦	٤٤٤٩٢	– –
١٩٥٨	٥٥٩٨٢٩٢	١٧٣٣٣٠٠	٨٥٥٥٨٣	٥٠١٠٠	١٢٣٠٠٠
١٩٦١	٩٤٥٠٠٠٠	٢٦٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠	٢٢٤٦٢٢	٢٠١٨٣٩
١٩٦٤	١١٠٤٠٢٠٥	١٨٤٥٤٨٨	١٤٥٤٩٢٣	٥١٣٤٤	٥٧٣٦٦

جدول (١٨) عدد السكان وما يخص كل فرد من حيوانات اللحم والحليب الرئيسية

السنة	عدد السكان	من حيوانات اللحم الغنم (رأس)	الماعز (رأس)	والحليب الرئيسية البقر (رأس)	الجاموس (رأس)
١٩٤٦	٤٦٤٧٥٢٥	١ر٥٠	٠ر٤١	٠ر١٠	٠ر٠٢٩
١٩٤٩	٥١٤٧٢٢٢	١ر٣٠	٠ر٣٥	٠ر١٧	٠ر٠٢٥
١٩٥٢	٥٦٦٨٨٠٥	٠ر٨٧	٠ر٢٩	٠ر١٢	٠ر٠٠٩
١٩٥٦	٦٣٦٤٢٤٩	١ر٤٠	٠ر٤١	٠ر٢٤	٠ر٠٤٤
١٩٥٨	٦٧٥٣٥٣٧	٠ر٨٢	٠ر٢٥	٠ر١٢	٠ر٠٠٦
١٩٦١	٧٣٩٩٨١٨	١ر٢٠	٠ر٣٥	٠ر٢٠	٠ر٠٣٣
١٩٦٤	٨٠٤٦٠٩٩	١ر٣٠	٠ر٢٣	٠ر١٨	٠ر٠٢٧

ملاحظة : عدد السكان محسوب على اساس زيادة سنوية قدرها ٣ر٢٧٪ فى الفترة من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٦٥ .

ملحق رقم (٢)

لقد لاحظ المسؤولون تدهور الانتاج وعدم اهتمام القائمين بالعمل على زيادته ولذا اضطر المسؤولون لاجل زيادة الانتاج الى وضع احكام جديدة لحماية الارض والزرع والشجر والمكائن والآلات الزراعية من الاضرار ومن العابثين نتيجة الاهمال او من اصحابها بنتيجة التقصير فى الواجب ، وكذلك وضع خطة لتطوير الزراعة وتنظيمها بتعيين المحاصيل التى تزرع بالتناوب فى كل منطقة وهو ما يعرف بالدورة الزراعية والزام الزراع بتشجير الجداول والقنوات بمصدات الرياح وتعيين المساحات الواجب زراعتها بالاشجار المثمرة وانواع المحاصيل الاخرى والعناية بالارض وبالزرع وما يستلزم ذلك من حفر الجداول وكريها وتطهيرها وحفر المبازل على ان تصدر الهيئة العليا بيانات تعين فيها مقدار الاجور التى تستحق عن اعمال الكرى والتطهير وفتح الجداول والمبازل والجهة المكلفة بدفعها وطريقة استحصالها وان تهيء الدوائر الزراعية المختصة البذور والفسائل والاشجار التى يلزم الزارع بزراعتها فى مناطقهم .

لذلك اقتضى ان يمنح المتصرفون سلطة اصدار بيانات يعين فيها الاعمال التى يجب على ذوى العلاقة الزراعية او غيرهم القيام بها او الامتناع عنها وان يمنح رئيس الوحدة الادارية سلطة تعيين حراس مؤقتين للمزارع اذا امتنع اصحابها عن تعيينهم ووجد ضرورة لذلك وتستوفى اجور هؤلاء الحراس من ذوى العلاقة الزراعية نقدا او عينا حسب التعليمات التى يصدرها المتصرفون .

ولذلك فقد شرع قانون حماية الانتا جالزراعى وتطويره رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٣ . فالقانون قد اعطى لرؤساء الوحدات الادارية صلاحيات واسعة لو استعملوها لارتفع مستوى الانتاج . وفيما يلى نص القانون :

المادة الاولى ـ تسرى احكام هذا القانون على جميع المزروعات والبساتين والغابات الخاصة وعلى منتجاتها .

المادة الثانية ـ اولا ـ للمتصرف بعد استشارة المجلس الزراعى والدوائر الزراعية المختصة اصدار بيانات يعين فيها الافعال التى يجب على ذوى العلاقة الزراعية فى اللواء او اماكن معينة منه القيام بها أو الامتناع عنها تحقيقا للاغراض

الآتية :-

١ - حماية المزروعات ومنتجاتها والبيادر من الحريق والتلف والفيضان والآفات الزراعية .

٢ - منع وقوع الاضرار بالمزروعات والبساتين والغابات باغراقها او قطع المياه عنها أو قطع اشجارها أو تسريح الحيوانات والمواشى او مرور وسائط نقل فيها .

٣ - حماية المكائن والآلات الزراعية وادوات السقى والمخازن الزراعية والمناثر والمتابن من الاضرار .

٤ - تعيين نوع الحاصلات التى تزرع فى كل منطقة حسب مقتضيات مصلحة الانتاج الزراعى .

٥ - تنظيم الدورات الزراعية بتعيين الحاصلات التى تزرع بالتناوب فى كل منطقة .

٦ - تعيين واجبات ذوى العلاقة الزراعية فيما يلى :-

أ - العناية بالارض ومنعهم من ترك زراعتها او استعمالها لغير الاغراض الزراعية والزامهم بالامتناع عن كل ما يضعف خصوبتها او يقلل من انتاجها .

ب - غرس الاشجار المثمرة التى تعين الدوائر الزراعية المختصة نوعها والمساحة التى يجب ان تشغلها فى كل قطعة .

جـ - العناية بالمزروعات والاثمار .

د - العناية بالمزروعات حتى يتم نضجها .

هـ - تخصيص مساحة لرعي حيواناتهم فى المزرعة .

و - القيام بكري الجداول او تطهيرها او فتح الجداول والمبازل الحقلية فى المناطق التى تقرر مديرية الرى العامة امكان القيام به دون استعمال المكائن .

ز - تشجير الجداول والقنوات بمصدات الرياح من الاشجار .

ح - فتح الطرق الواقعة داخل حدود المزرعة او الموصلة الى الطرق العامة والعناية بها .

ثانيا ـ تصدر الهيئة العليا للاصلاح الزراعى بيانات تعين فيها مقدار الاجور التى تستحق عن اعمال الكرى والتطهير وفتح الجداول والمبازل المبينة فى الفقرة (٦ ـ هـ) والجهة المكلفة بدفعها وطريقة استحصالها .

ثالثا ـ تهيء الدوائر الزراعية المختصة البذور والفسائل والاشجار التى يصدر بيان من المتصرف بلزوم زراعتها فى المنطقة لتزويد الزراع بها مجانا او ببدل حسبما يقرره مجلس الوزراء .

المادة الثالثة ـ أ ـ لرئيس الوحدة الادارية ان يعين عند الضرورة حراسا مؤقتين لحراسة المزارع أو مراقبة توزيع المياه اذا امتنع ذوو العلاقة الزراعية عن تعيينهم وتستوفى اجورهم نقدا او عينا من ذوى العلاقة الزراعية حسب التعليمات التى يصدرها المتصرف وتطبق بحق الممتنعين عن الدفع احكام قانون جباية الديون المستحقة للحكومة .

ب ـ يمارس الحراس واجباتهم طبقا للاوامر الصادرة من رئيس الوحدة الادارية وعليهم اخبار الشرطة عن كل مخالفة لاحكام هذا القانون والبيانات والاوامر الصادرة بموجبه .

المادة الرابعة ـ أ ـ اذا عثر على حيوان داخل المزرعة فتتخذ الاجراءات وفق احكام هذا القانون ضد صاحبه او من كان بحيازته ان كان معلوما .

ب ـ اذا لم يعرف صاحب الحيوان او حائزه فعلى رئيس الوحدة الادارية حجز الحيوان لدى شخص ثالث واعلان ذلك فى مركز الوحدة الادارية على ان يتضمن الاعلان دعوة من كانت له علاقة به للحضور فى مركز الوحدة الادارية خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام وعند انتهاء المدة يباع الحيوان بالمزايدة العلنية فى اقرب سوق من قبل لجنة يؤلفها رئيس الوحدة الادارية ويستقطع من ثمنه قيمة الضرر وتسلم الى المتضرر كما تستقطع المصاريف الاخرى ويودع الباقى امانة فى الخزينة لمدة ستة اشهر واذا ظهر صاحب الحيوان خلال المدة المذكورة فتتخذ الاجراءات بحقه وفق احكام هذا القانون ويسلم اليه مبلغ الامانة والا فتسجل الامانة ايرادا نهائيا للخزينة .

ج ـ يتخذ رئيس الوحدة الادارية الاجراءات اللازمة فى القضية ويصدر القرار بشأن المصاريف والتعويض بعد تقدير الخبراء .

المادة الخامسة ـ أ ـ للقائمقام او لمدير الناحية اجراء التحقيق بنفسه فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون او ان يطلب من محققي الشرطة اجراءه وفقا لقانون اصول المحاكمات الجزائية وتكون له سلطة تحقيق لاغراض هذا القانون .

ب ـ تكون القرارات الصادرة وفق الفقرة (أ) خاضعة للتمييز لدى المحكمة الكبرى المختصة ويكون قرارها قطعيا .

المادة السادسة ـ أ ـ لوزير العدل بناء على اقتراح وزير الداخلية وتأييد وزير الاصلاح الزراعى تخويل القائمقام ومدير الناحية سلطة حاكم جزاء من الدرجة الثانية بمرسوم جمهورى لاصدار القرارات والاحكام تطبيقا لهذا القانون وتكون قراراته خاضعة للتمييز لدى المحكمة الكبرى المختصة ويكون قرارها قطعيا .

ب ـ اذا كان القائمقام او مدير الناحية الذى اجرى التحقيق فى الدعوى غير مخول سلطة جزائية للنظر فيها فعليه ارسال الاوراق بعد اكمال التحقيق الى المتصرف ليحيلها الى رئيس وحدة ادارية مخول هذه السلطة .

المادة السابعة ـ أ ـ اذا ظهر لحاكم التحقيق او حاكم الجزاء عند اجراء التحقيق او النظر فى قضية انها مشمولة باحكام هذا القانون فعليه ان يودعها الى رئيس الوحدة الادارية .

ب ـ اذا ظهر لرئيس الوحدة الادارية عند اجراء التحقيق او النظر فى قضية انها خارجة عن اختصاصه فعليه ان يودعها الى حاكم التحقيق او محكمة الجزاء المختصة .

ج ـ تكون محكمة التمييز مرجع البت فى تنازع الاختصاص الذى ينجم عن تطبيق احكام هذه المادة .

المادة الثامنة ـ أ ـ لمدير الناحية وللقائمقام فى القضاء ولمعاون المتصرف الذى ينسبه المتصرف فى مركز اللواء النظر فى قضايا التجاوز على الاراضى الزراعية والتنازع على حدودها ولذوى العلاقة الاعتراض لدى المتصرف على القرار الذى يصدر فيها خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه ويكون قرار المتصرف بهذا الشأن نهائيا .

ب ـ ينفذ القرار الصادر بمقتضى الفقرة (أ) بالطرق الادارية بعد اكتسابه الدرجة النهائية ويبقى حكمه نافذا حتى يصدر قرار نهائى فى الموضوع من المحكمة المختصة .

المادة التاسعة ـ ينفذ رئيس الوحدة الادارية القرار الذى يصدره وتكون له سلطة رئيس التنفيذ المعنية فى قانون التنفيذ .

المادة العاشرة ـ أ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين دينار او باحداها كل من خالف احكام هذا القانون .

ب ـ اذا كان الفعل المخالف لاحكام هذا القانون جريمة عقوبتها اشد والبيانات الصادرة بموجبه .

بموجب قانون آخر فيطبق النص الاشد عقوبة .

المادة الحادية عشر ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

المادة الثانية عشر ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد فى اليوم الاول من شهر ربيع الثانى لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم العشرين من شهر آب لسنة ١٩٦٣ .

المراجع الانكليزية :

1. Al-Dahiri, A.W.M., **The Introduction of Technology into Traditional Societies & Economics,** Al-Ani Press. Baghdad, 1969.
2. Abrahamsen M.A., Scroggs, C.L., **Agricultural Cooperation,** University of Minnesota Press 1963.
3. American, Soc. of Ag. Engin, **Agricultural Engineering as Professional Career,** St Joseph Mich.
4. Boulding, K.E., **Economic Analysis,** Harper & Brothers 1955.
5. Black. J.D., **Introduction to Economics for Agriculture,** 1953.
6. Barlowe Raliegh, **Land Resource Economics,** Prentice-Hall Inc. N.J. 1960.
7. Beuscher Jacob, H., **Land Use Controls,** Madison Wis. 1956.
8. Beneke Raymond R. **Managing the Farm Business,** John Willey, 1955.
9. Bishop, C.E & Toussaint, W.D., **Introduction to Agricultural Economic Analysis,** John Willey and Sons Inc., 1958.
10. Baum, E.L., Diesslin, G.H., Heady, E.O., **Capital and Cridet Needs in Changing Agriculture,** Iowa State Univ. Press 1961.
11. Bakhen, H.H., & Schoars. **Economics of Cooperative Marketing,** 1937.
12. Bauer, P.T. & Yamey B.S., **The Economics of Under-Developed Countries,** London 1960.
13. Bolton Leslie, W., **Cost Accountancy in Agriculture,** London gee & Co. 1952.
14. Castle, E.N. & Becker, M.H. **Farm Business Management,** New York 1960.
15. Case, H.C.M. & Johnston, **Principle of Farm Management,** New York, 1953.
16. Caterpellar Tractor Co., **The Story of Caterpillar,** Pearia, Ill., July 1953.
17. Cater, D.G., & Foster, W.A., **Farm Buildings,** John Willey and Sons Inc., N.Y. 1941.
18. Dye, H.S. & More, J.R. & Holly J.F., **Economics, 1963.**
19. Digby, M., **The Word Cooperative Movement,** London.
20. Dernburg, T.F. & Mcdougall, D.M., **Macro-Economics,** McGraw-Hill Book. 1960.
21. Davidson, J.B., **Agricultural Machinery,** John Willey & Sons.
22. Ely, R.T. & Wehrwein, **Land Economies,** New York, 1941.
23. Eneke Stephen, **Economics for Development,** Dobson, London 1964.
24. Foster, G.W., **Farm Organization and Management,** Prentice-Hall, New York.
25. F.A.O., **Operative Marketing** Pafers and Reborts.
26. F.A.O., **Marketing Problems and Improvement Programs,** No. 1 Rome 1958.
27. F.A.O., **Agricultural Credit Through Co-operation and Other Institution,**

Ag. Studies No. 68 Rome.

28. F.A.O., **New Approach to Agricultural Credit,** Rome 1964.
29. F.A.O., **Cooperative and Land Use,** Rome 1957.
30. Geoffrey. S. Sheperd, **Agricultural Price Analysis,** Iowa State Univ. Press 1964.
31. Halcrow, H.G., **Contemporary Readings in Agricultural Economics,** New York, Prentice-Hall Inc., 1955.
32. Hariss, G.L. Iraq.
33. Hagen, Everett E., **On the Theory of Social Change,** 1962.
34. Heady, E.O., **Economics of Agricultural Production and Resource Use,** Prentice-Hall Inc., 1952.
35. Heady E.O. Harold R. Jensen, **Farm Management Economics,** Englewood, Cliffs, N.J., 1954.
36. Hopkins, John A., & William I. Murray, **Elements of Farm Management,** Prentice-Hall.
37. Hibbard, **Agricultural Economics,** McGraw-Hill Co., 1948.
38. Hopkins & Heady, **Farm Records,** Iowa, Iowa State College Press 1953.
39. James, C.L., **Economics,** Prentice-Hall, Inc., New York, 1955.
40. James, F.R., **Farm Engines and Tractors,** 3rd Ed. McGraw-Hill Book Co., N.Y. 1952.
41. Kohls, R.L., **Marketing of Agricultural Productions,** The MacMillan Co., N.Y., 1961.
42. Kuznets. S., **Six Lectures on Economic Growth,** The Free Press of Glencoe Ill. 1959.
43. Kindleberger, C.P., **Economic Development,** New York. McGraw-Hill, 1958.
44. Liebhalfsky, H.H., **The Nature of Price Theory,** The Dorsy Press, Home 1962.
45. Leftwich, R.H., **The Price System & Resource Allocation,** Holt, Rinehart & Winston.
46. Longrigg S., & Stookes, F., **IRAQ**. 1957.
47. Loomis, C.P. & Bee, J., Allan., **Rural Social Systems,** New York, Prentice-Hall. 1950.
48. Murray & Nelson, **Agricultural Finance**, The Iowa State Univ. Press.
49. McColly, H.F., & Martin, J.W., **Agricultural Engineering,** McGraw-Hill, Book Co., N.Y. 1955.
50. Manson, Edwards, **Economic Planning in Under-Developed Areas,** New York 1958.
51. Nelson Lowry, **Rural Sociology,** American Book Co., 1955.

52. Renne, R.R., **Land Economics,** N.Y. 1947.
53. Robertson, Lynn. S. & Ralph, H. Woods. **Farm Business Management,** New York, 1950.
54. Robert Cross, **An Introduction to Agricultural Economics,** McGraw-Hill Co. Inc., 1951.
55. Rainer Scheckle, **Agriculture Policy.**
56. Samuelson, P.A. **Economics,** McGraw-Hill Book Co., 1961.
57. Stonier and Hague, **Economic Theory,** Longmans green, London 1957.
58. Schultz, T.W., **Production & Welfare of Agriculture,** The MacMillan Co., 1950.
59. Schultz, C.L., **National Income Analysis,** 1964.
60. Smith, H.P., **Farm Machinery & Equipment,** McGraw-Hill. Book Co.,
61. Tylor, H. & Anne Dewees, **The Story of Agricultural Economics,** Annes, Iowa 1955.
62. Thomson, **Agricultural Marketing,** McGraw-Hill Co. 1957.
63. Tuck, R.H., **Introduction to the Principles of Agricultural Economics,** Longmans Neil and Co., Edenburgh.
64. Vernon L. Governson, **Agricultural Market Analysis,** Michigan State Univ., 1964.
65. Watson, D.S., **The Price Theory and Its Uses,** Houghton Mifflin Co., 1963.
66. Wilcox & Cockrane, **Economics of American Agriculture,** Prentice-Hall. Inc., 1960.
67. Whethan, E.H., **The Economic Background to Agricultural Policy,** Cambridge Unic. Press, 1960.
68. Waigh, **Readings in Agricultural Marketing,** U.S.A. Iowa State Univ., Press.
69. Wilking Eugene. A., **The Country Extension Agents in Wisconsin,** Madison Wis., Univ. 1959.
70. Wyllie, James, **Farming Records and Accounts,** London, Butter-Worths 1953.

المراجع العربية :

١ ـ أرثر بيرنز ، الفردنيل ، وواطسون ، مبادىء علم الاقتصاد ، الجزء الاول والثانى ، بيروت ١٩٦٠ ، ترجمة برهان الدجانى وعصام عاشور ٠

٢ ـ الدكتور اسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى أساسيات الاقتصاد التحليلى ، الكتاب الاول والثانى ، دار المعارف ١٩٥٣ ٠

٣ ـ الدكتور صالح يوسف عجينة ، مبادىء علم الاقتصاد ، بغداد ١٩٦٤ ٠

٤ ـ الدكتور حسين عمر ، نظرية السوق والسلوك الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠

٥ ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان وعبدالله عباوى ، المدخل في الاقتصاد الزراعى ، بغداد ١٩٦٦ ٠

٦ ـ الدكتور محمد السعيد محمد ، الاقتصاد الزراعى ، مطبعة الانكلو المصرية ١٩٥٣ ٠

٧ ـ الدكتور محمد الشحات ، العلم في خدمة الانسان ـ الزراعة ـ مكتبة الانكلو المصرية ، القاهرة ٠

٨ ـ الدكتور لبيب سعد القيثاوى ، دعائم الانتاج العالمى والتجارة الدولية ١٩٥٤ ٠

٩ ـ جورج سارتون ، تاريخ العلم ، تعريب لفيف من العلماء ، دار المعارف بمصر ١٩٥٧ ٠

١٠ـ الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية ، الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ١٩٦٤ ٠

١١ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التحليل الاقتصادى لعمليات الانتاج ، شركة الطبع الاهلية ١٩٦٥ بغداد ٠

١٢ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعى ، الطبعة الاولى ١٩٦٧ ، شركة الطبع الاهلية بغداد ٠

١٣ـ الدكتور عبدالوهاب مطر الداهرى ، التنمية الزراعية في المجتمعات التقليدية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ٠

١٤ـ الدكتور عبدالصاحب العلوان ، دراسات في الاصلاح الزراعى ، بغداد ١٩٦١

١٥ـ الدكتور عزالدين همام احمد ، دراسات في الاقتصاد الزراعى ، مطابع مدكور القاهرة ١٩٦١ ٠

١٦ـ الدكتور على الوردى ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقى ، مطبعة العانى ١٩٦٥ بغداد ٠

١٧ـ الدكتور ستيوارت فورد ، العلاقات الاجتماعية في الشرق العربى ، دار الكتاب بيروت ١٩٤٧ ٠

١٨ـ حامد مصطفى ، الملكية العقارية في العراق ٠

١٩ـ شاكر ناصر حيدر ، احكام الاراضى ، مطبعة المعارف ١٩٤٧ ٠

٢٠ـ الدكتور صالح عجينة ، ضريبة الدخل في العراق ، المطبعة العالمية ـ القاهرة ، ١٩٦٥ ٠

٢١ـ ريموند بنكي ، ادارة اعمال المزرعة ، ترجمة محمد عبدالخالق دراز وحسين عزت ١٩٦٣ ٠
٢٢ـ الدكتور زكى محمود شبانة ، التسويق الزراعى ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية ١٩٦٤ ٠
٢٣ـ الدكتور زكى محمود شبانة ، الاقتصاد الزراعى التعاونى ٠
٢٤ـ الدكتور محمد مظلوم حمدى ، مبادىء الاقتصاد التحليلى ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٢ دار المعارف بمصر ٠
٢٥ـ الفرد ستونير ، ودكلاس ، س ، هيج ، النظرية الاقتصادية ، ترجمة صلاح الدين الصيرفي ، ١٩٦٣ ٠
٢٦ـ الدكتور محمد سعيد عبدالفتاح ، التسويق ، القاهرة ٠
٢٧ـ سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان في القطر المصرى ٠
٢٨ـ عبدالرزاق الهلالى ، مشاكل الائتمان الزراعى في العراق ٠
٢٩ـ عبدالرزاق الهلالى ، الريف والاصلاح الاجتماعى في العراق ، بغداد ١٩٦٠ ٠
٢٩ـ الدكتور جابر جاد عبدالرحمن ، اقتصاديات التعاون ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٤ ٠
٣٠ـ جورج لاسير ، التعاون ، ترجمة عبدالرحمن شبل ، وفيق عبدالعزيز فهمى ٠
٣١ـ على سولياك ، وقائق الاقتصاد التعاونى ، تعريب خالد القوتلى ، ١٩٥٠ ٠
٣٢ـ سعيد عبدالخالق ، التعاون ومستقبل الحركة التعاونية في العراق ، ١٩٦٥ ٠
٣٣ـ الدكتور كمال حمدى أبو الخير ، التعاون الاستهلاكى ، مكتبة عين شمس ١٩٦٤ ٠
٣٤ـ عبدالهادى عباس ، الارض والاصلاح الزراعى في سورية ، دار اليقظة العربية للتأليف ، ١٩٦٢ ٠
٣٥ـ عبدالرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعى والسياسى ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٥٩ ٠
٣٦ـ الدكتور خيرالدين حسيب ، تقدير الدخل القومى في العراق ، ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ ، دار الطليعة بيروت ٠
٣٧ـ الدكتور خزعل البيرمانى ، الدخل القومى والاستخدام ، مطبعة سلمان الاعظمى ، ١٩٦٨ بغداد ٠
٣٨ـ الدكتور خيرت صيف ، المحاسبة والتكاليف الزراعية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٦٥ ٠
٤٠ـ الدكتور محمد عبدالعزيز عبدالكريم ، المحاسبة الزراعية ، وحسابات التكاليف الزراعية ، الطبعة الخامسة ، الجمعية التعاونية للطبع والنشر ٠
٤١ـ الدكتور صادق مهدى السعيد ، اقتصاد العمل الزراعى في العراق ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٣ ٠
٤٢ـ الدكتور محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى في العراق ، بيروت ١٩٦٥ ٠
٤٣ـ لنكولن ٠ د ٠ كيلس وكانون هيرن ، الارشاد الزراعى ، ترجمة محمد المعلم ، مطبعة شركة مصر ١٩٥٥ ٠

٤٤ـ هـ ٠ ف ماكولى ، ومارتن ، مقدمة في الهندسة الزراعية ، ترجمة محمد عبدالخالق دراز ، دار المعرفة القاهرة ١٩٦٢ ٠
٤٥ـ الدكتور محمد العمادى ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، مطبعة دار الحياة ، دمشق ١٩٦٨ ٠
٤٦ـ عبدالهادى الفكيكى ، الاشتراكية العربية بين النظرية والتطبيق ، دار الاداب بيروت ١٩٦٧ ٠
٤٧ـ وهبى غبريال ، التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ، الشركة التعاونية للطباعة والنشر ، القاهرة ٠
٤٨ـ الدكتور رفعت المحجوب ، النظام الاشتراكى في الجمهورية العربية المتحدة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٧ ٠
٤٩ـ سيد عبدالحميد مرسى ، وعبدالرحمن عبدالمتعال يوسف ، الاشتراكية العربية ٠

التقارير والمجموعات الاحصائية :

المجموعات الاحصائية ـ لمديرية الاحصاء المركزى في وزارة التخطيط ، مذكرات وتقارير وزارة التخطيط ، تقارير وزارة الاصلاح الزراعى ٠
مكتب العمل الدولى بجنيف ، التعاون ـ وسائله واهدافه ١٩٥٦ ٠
وزارة الاصلاح الزراعى ، الهيئة العليا للاصلاح الزراعى ٠ مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات ١٩٦٠ ٠
تقرير مصلحة الاحصاء في الجمهورية العربية المتحدة ـ الدخل من القطاع الزراعى ٠
تقرير الدكتور احمد سعيد حسنين ، مقدم الى وزارة الاصلاح الزراعى عام ١٩٦٨ ٠
بحث للدكتور صالح مهدى حيدر ، التطور الاقتصادى في العراق ، مجلة التجارة العراقية ٠

Principles of Agricultural Economics

by

ABDUL WAHAB M. AL-DAHIRI, Ph.D.

Assistant Professor of Economics
University of Baghdad

First Edition

1969

Published by Assistance of Baghdad University

Al-Ani Press — Baghdad - Iraq

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 073548362